



اللجنة الوطنية العراقية لتسيير النقل والتجارة
في منطقة الأنبار* الأمانة التنفيذية* والشحن النجف
IQ - ESTTF

التقرير السنوي

لعام

٢٠١٥

كانون الثاني / ٢٠١٦
بغداد - العراق

جمهورية العراق
وزارة النقل

الأمانة التنفيذية
للجنة الوطنية لتسهيل النقل و التجارة
في منطقة الاسكوا

التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

إعداد

- المهندس هلال القريشي / الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة
- الانسة بتول عبدالحسن فرحان / مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل
- المهندس مصطفى عبدالخضر العبودي / مسؤول شعبة التخطيط والدراسات

التصاميم والاعراج الفني

- المهندس مصطفى عبدالخضر العبودي / مسؤول شعبة التخطيط والدراسات ومسؤول وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كانون الثاني ٢٠١٦
بغداد - العراق

الفهرس

٧	المقدمة :	-
٩	الاسكوا في سطور	-
١٧	الفصل الاول : اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا	-
٢٩	الفصل الثاني: اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا	-
٤١	الفصل الثالث: الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا	-
٤٧	الفصل الرابع : اجتماعات اللجنة الوطنية	-
٧١	الفصل الخامس: اجتماعات اللجنة الفنية	-
١٠٣	الفصل السادس: الاتفاقيات	-
١١٥	الفصل السابع : الاسكوا	-
١١٩	الفصل الثامن: فرق العمل	-
١٣٩	الفصل التاسع : ورش العمل والمؤتمرات	-
١٤٥	الفصل العاشر : أهم المقترحات والمواضيع من قبل اللجنتين الوطنية والفنية	-
١٨٣	الفصل الحادي عشر: نشاطات اخرى (ترجمة التوصية ٣٣ والتوصية ٣٥)	-
٢٤٥	الخاتمة	-

مقدمة

إيماناً بضرورة تفعيل الدور المهم لجمهورية العراق بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط وتحقيق الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي مع هذه الدول وضرورة استثمار الموقع الجغرافي المتميز للعراق كحلقة ربط بين شمال وجنوب وشرق وغرب العالم بما يساهم في زيادة وتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للشعب العراقي .

وبناء على مقررات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة وقرار مجلس الوزراء تشكلت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في جمهورية العراق وهي لجنة دائمية لغرض وضع السياسات ودراسة نقاط الاختناق في كافة القطاعات الاقتصادية والمالية والتقنية والقانونية ذات العلاقة المباشرة بالنقل والتجارة واقتراح الحلول لها على كافة المستويات من اجل تسهيل النقل والتجارة داخل جمهورية العراق ومع دول الإقليم والعالم وتحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون والتفاعل فيما بينها ومع دول العالم وتبادل المعلومات حول التجارب الجيدة والدروس المكتسبة.

الإسكوا في سطور

ينص ميثاق الأمم المتحدة على توفير عوامل الاستقرار والرفاه . وكلاهما عنصران أساسيان لإقامة علاقات سليمة وودية بين الأمم، وذلك على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، الذي يضمن لها حق تقرير المصير ويوفر فرصاً متساوية، بما في ذلك تحقيق مستوى معيشة أفضل وتأمين العمل للجميع، من خلال التحفيز المستمر للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، أنشئت اللجان الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. والهدف منها هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الميثاق، من خلال تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم. واللجان الإقليمية هي:

- اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٩٤٧)،
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٤٧)،
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٤٨)،
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٥٨)،
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٧٣).

تاريخ الإسكوا ومقرها:

- ٩ آب ١٩٧٣: تأسست الإسكوا بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ١٨١٨ (د-٥٥) لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. وقد سميت آنذاك "اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا)".
- ٢٦ تموز ١٩٨٥: أعيدت تسميتها فأصبحت "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا)، وذلك بهدف الإقرار بالجانب الاجتماعي من عملها.
- ١٩٨٢-١٩٩١: انتقلت الإسكوا من بيروت إلى بغداد إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وبقيت في العاصمة العراقية حتى عام ١٩٩١.
- ١٩٩١-١٩٩٧: انتقلت الإسكوا من بغداد إلى عمّان إثر حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، وبقيت في العاصمة الأردنية حتى عام ١٩٩٧.
- تشرين الأول ١٩٩٧: عادت إلى بيروت لتتخذ من العاصمة اللبنانية مقراً دائماً لها.
- ويعود انتقال الإسكوا المتكرر إلى الظروف الاستثنائية المذكورة أعلاه والتي عانت منها المنطقة.

عضوية الإسكوا

تضم الإسكوا ١٨ بلداً عربياً في منطقة غربي آسيا هي: جمهورية العراق ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية السودان ، سلطنة عُمان ، فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، ليبيا ، جمهورية مصر العربية ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، موريتانيا .

انضم العراق الى الاسكوا بتاريخ ٩/آب/١٩٧٣ .

الإسكوا في منظومة الأمم المتحدة

تشكل الإسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، شأنها شأن اللجان الإقليمية الأربعة الأخرى.

أهدافها

- ✓ تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة؛
- ✓ تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة؛
- ✓ تحقيق التفاعل بين بلدان المنطقة وتبادل المعلومات حول التجارب والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة؛
- ✓ تحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء؛
- ✓ تحقيق التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر مناطق العالم، وإطلاع العالم الخارجي على ظروف بلدان هذه المنطقة واحتياجاتها.

مهامها : توفر الإسكوا:

- ❖ إطاراً لصياغة السياسات القطاعية للبلدان الأعضاء ومواءمتها،
- ❖ منبراً للالتقاء والتنسيق،
- ❖ بيتاً للخبرات والمعرفة،
- ❖ مرصداً للمعلومات.

يتم تنفيذ أنشطة الإسكوا من خلال التنسيق بين كل الأقسام والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ، ولا سيما جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجلس التعاون الخليجي.

لماذا تسهيل النقل والتجارة ؟

- ❑ المصدرون ووسطاؤهم يرغبون في التعامل مع المستوردين ووسطائهم في بيئة آمنة بعيداً عن العوائق البيروقراطية والتأخيرات والتعريفات الكمركية.
- ❑ السلطات الحكومية تحتاج إلى حماية المصالح الوطنية والإقليمية لبلدانها عن طريق سن قوانين ووضع أنظمة تضمن لها:

- الحفاظ على البنية التحتية للنقل و التجارة الخارجية (الطرق ، شبكات السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، السلطات الكمركية، وغيرها).
- الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية .
- حماية السلامة، الصحة، البيئة ومصالح المستهلكين.
- حماية الإرث الثقافي والملكية الفكرية من قبل المصدرين والمستوردين المحترفين الذين يعملون بأساليب أسرع في حقل التجارة العالمية ويحققون أرباحاً أعلى مع درجة أقل من المخاطر.

وقد تم تحديد أبرز المشاكل والمعوقات التي تعرقل وتؤخر النشاط التجاري وكما يأتي:

- أ- تخلف البنى التحتية للنقل و الاتصالات والمنافذ الحدودية و قصورها و عدم كفاءتها او عدم توفرها.
- ب- ارتفاع تكاليف الاجراءات.
- ت- طول الفترة الزمنية اللازمة لانجاز الاجراءات.
- ث- الفساد و الممارسات غير المشروعة.

وتم حصر اهم الاسباب التي ادت و تؤدي الى ذلك كما يلي:

- ١- قلة الاستثمارات الحكومية و الخاصة في قطاعات النقل و الاتصالات و المنافذ الحدودية بسبب قصور في فهم و ادراك اهمية هذه القطاعات في النمو الاقتصادي و الاجتماعي لاي بلد.
- ٢- قصور في كفاءة معدات الشحن و التفريغ و التداول من حيث قدرتها على مسابرة حمولات و اشكال البضاعة المتداولة و نقص في معدات الشحن و التفريغ و التداول مما يسبب عجزاً في معدلات الاداء.
- ٣- قدم و عدم دقة الموازين المتاحة في بعض المنافذ الحدودية و الموانئ.
- ٤- النقص الشديد في اجهزة الكشف بالموجات ، و الاعتماد الدائم على فتح الحاويات للكشف.
- ٥- النقص في المخازن و الخدمات المتخصصة ببضائع المنتجات الزراعية (الفواكه و الخضر).
- ٦- عدم كفاية المختبرات و المعامل الموجودة في المنافذ الحدودية لاجراء جميع انواع التحاليل و الفحوصات.
- ٧- تأخر ظهور نتائج الفحص من قبل الاجهزة الرقابية الخاصة بالغذاء و الدواء.
- ٨- الاعتماد على الاجراءات التقليدية (الورقية) بين المنفذ الحدودي و الاطراف الاخرى.
- ٩- التعقيد و التأخير في الاجراءات اللوجستية و عدم مطابقة المستندات في اغلب الاحيان للمعايير القياسية الدولية.
- ١٠- عدم وجود دليل واضح للاجراءات ، و ان وجد لا يتم تحديث البيانات و المعلومات ، و عدم وضوح و شفافية الاجراءات.
- ١١- النقص في الكوادر البشرية عالية الكفاءة مما يؤدي الى تعدد الازخطاء و بطئ الاجراءات.
- ١٢- عدم وجود معايير واضحة متفق عليها لتقدير قيمة البضائع.
- ١٣- التعامل المباشر مع عدد كبير من الموظفين و جهات لوجه.
- ١٤- عدم وجود ربط بين جميع الاطراف التي لها دور في استكمال الاجراءات.
- ١٥- كثرة عدد الخطوات بصورة مفرطة.

النقل و تسهيل التجارة

- يعتبر النقل أهم مكون في لوجستيات التجارة.
- تسهيل عمليات النقل من أهم عناصر زيادة التجارة العابرة ، و تشير أدبيات النقل الى أن تكاليف النقل اعلى مرتين الى ثلاث مرات بالمتوسط من الرسوم الكمركية في الدول النامية.
- في إطار علاقة التلازم ما بين النقل و التجارة تعد كفاءة النقل شرطاً أساسياً لكفاءة التجارة.
- لعب نظام النقل المعقد في الغرب دوراً حيوياً في زيادة التجارة و كفاءتها مقارنة بتكاليف النقل العالية التي تتحملها التجارة في الدول النامية و بالتالي تأثر تجارتها و كفاءتها.

مفاهيم تسهيل النقل والتجارة

- عمليات النقل: سياسات وتعليمات وخدمات النقل وما ترتبط به من بنى تحتية لتنفيذ نشاطات النقل.
- لوجستيات التجارة وتسهيلها: وهي إدارة تدفق البضائع وما تتطلبه من وثائق ومدفوعات مع التركيز على تخفيض التكاليف اللوجستية المباشرة وغير المباشرة من خلال تنسيق وتنظيم الإجراءات وتبادل البيانات والوثائق الخاصة بالتجارة.
- تسهيل التجارة: مجموعة من المعايير تهدف الى زيادة فاعلية تبادل التجارة الدولية.
- تشمل التسهيلات التجارية جميع النشاطات الهادفة إلى توفير الظروف المثلى للمبادلات التجارية الدولية ، وفي نفس الوقت احترام المصالح الوطنية للبلدان المعنية.
- الهدف من تسهيل التجارة هو إلغاء القوانين والحوجز التي تعيق التجارة الحرة ولا تكون ضرورية أو عملية فعلياً لحماية المصالح الوطنية.
- الهدف الثاني هو التأكد من أن مؤسسات الأعمال تتبّع الممارسات الفضلى في إدارة صادراتها ووارداتها.

العوائق غير الكمركية وعلاقتها بالنقل : ويقصد بها غير الرسوم الكمركية.

١. عوائق ذات علاقة بالممارسات التجارية :

- تعدد الجهات وتباين وطول الاجراءات اللازمة لتخليص البضائع في المنافذ الحدودية.
- الفترات الزمنية الطويلة التي تتخذها الاجراءات قبل الافراج عن البضائع الى داخل بلد الاستيراد خاصة في حالات السلع الحساسة كالغذاء و الدواء.

٢. عوائق ذات علاقة بالكمارك وتتضمن:

- حاجة الادارات الكمركية لتطوير هياكلها التنظيمية بما يساعد في رفع مستوى التنسيق بين المديرية المختلفة فيها.
- ضعف استخدام وسائل التقنية الحديثة كاستخدام الحاسب الآلي وتوحيد جهات تحصيل الرسوم و الضرائب الكمركية.
- الحاجة الى رفع مستوى التنسيق بين الادارات الكمركية من جهة و الادارات الاخرى التي تكون لها علاقة بالمواد المستوردة
- عدم التنسيق و عدم توفر الشروط المناسبة للتفتيش على البضائع عند المنافذ الكمركية خاصة عندما يتعلق الامر ببضائع ذات الحساسية الخاصة.
- المبالغة في اساليب الكشف والمعينة.
- المبالغة في تطبيق اجراءات التفتيش وتخليص البضائع و تعدد الاجراءات الكمركية.

٣. عوائق ذات علاقة بالنقل وتتضمن:

- تاخير الشاحنات في المراكز الحدودية مما يسبب تلف البضائع وعدم منح السائقين تاشيرات الدخول اللازمة عبر المنافذ الحدودية.

- عدم وجود شبكة نقل برية او بحرية منتظمة بين الدول العربية.

- ارتفاع كلفة النقل وتباينها بين الدول العربية.
- تمثل الاجراءات الحدودية العائق الاساسي امام سيولة وانسياب المبادلات التجارية سواء عند التخليص او عند مرورها كتجارة عبور "ترانزيت". اهداف تسهيل النقل و التجارة .

اهداف تسهيل النقل و التجارة

- ✓ تطوير البنى التحتية للنقل (كالسكك الحديد و الطرق و الموانئ و المطارات) و الاتصالات و فحص البضائع ومواقع التخزين امام التجارة.
- ✓ تبسيط الإجراءات الحدودية.
- ✓ استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- ✓ عمل المنافذ الكمركية الحدودية وغيرها لمدة ٢٤ ساعة لسرعة استكمال الإجراءات المتعلقة بدخول البضائع .
- ✓ التعاون والتنسيق بين الإدارات الكمركية.
- ✓ الاهتمام بأمن التجارة وسلاسل الامداد البينية.
- ✓ تطوير اسطول النقل البري (سككي ، طرقي).
- ✓ اختصار الوثائق الخاصة بالنقل البري (سككي ، طرقي)
- ✓ اختصار الاجراءات الحدودية للنقل البري.
- ✓ تبادل البيانات الكترونيا باستخدام تكنولوجيا المعلومات او الحكومة الالكترونية.

أسس فكرة إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الاسكوا

١- أهم المتغيرات الدولية ذات العلاقة:

- التوجه الحثيث نحو تحرير التجارة في السلع والخدمات
- الإهتمام العالمي المتزايد بتسهيل التجارة
- الإهتمام العالمي المتزايد بأمن حركة البضائع والأفراد
- التوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات
- التوجه الحثيث نحو النقل متعدد الوسائط
- الإهتمام العالمي المتزايد باللوجستيات
- التوجه الحثيث نحو التكتلات الإقليمية الكبيرة
- التوسع في التحالفات العملاقة
- الأزمة الاقتصادية العالمية

٢- أهم المتغيرات الإقليمية ذات العلاقة:

- الإهتمام العالمي المتزايد بالمنطقة العربية و الشرق الاوسط وخاصة بعد المتغيرات الاقتصادية والسياسية الاخيرة.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التوجه نحو الإتحاد الجمركي العربي
- تزايد الإهتمام بالتكامل الإقليمي العربي.

٣- نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (١٩٩٩):

تم الاتفاق بين دول المشرق العربي الأعضاء في الإسكوا في ٢٧ ايار ١٩٩٩ على بدء العمل في تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعروف باسم "إتسام"، ويتضمن تبني شبكة النقل الإقليمية الصادرة عن لجنة النقل بالإسكوا باعتبارها الخطوة الأولى لهذا النظام.

كل ذلك من أجل تسهيل حركة التجارة والنقل إقليمياً ودولياً وعند كافة نقاط الحدود البرية والبحرية والجوية الموجودة بالمنطقة.

أهم مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

- ✓ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛
- ✓ اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي؛
- ✓ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي؛
- ✓ اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة؛
- ✓ سلامة المرور على الطرق؛
- ✓ الإطار المنهجي لنظام إتسام؛
- ✓ نظام المعلومات الجغرافي المصاحب؛
- ✓ النقل متعدد الوسائط؛
- ✓ الهياكل المؤسسية والتشريعات.

اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

- ✓ اعتماد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لاتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي بإجماع الدول الأعضاء في ١٠ ايار ٢٠٠١ بمقتضى قرار اللجنة ٢٣٥(د-٢١).
- ✓ دخول الاتفاق حيز التنفيذ: ١٩ تشرين اول ٢٠٠٣
- ✓ الدول الموقعة فقط على الاتفاق: ١١ دولة
- ✓ الدول المصدقة على الاتفاق: ١٣ دولة
- ✓ صادقت جمهورية العراق على الاتفاق بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧.
- ✓ الجهة المنفذة - وزارة الاعمار و الاسكان/ الطرق و الجسور.

أهداف اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

- موازنة المواصفات الفنية للطرق والحمولات المحورية للشاحنات والإشارات على محاور الشبكة لزيادة عوامل الأمان والسلامة وتسهيل ربط دول المشرق العربي لتشجيع التبادل التجاري والسياحي فيما بينها وتقوية الترابط والتكامل الإقليمي العربي.
- انسياب الحركة المرورية وزيادة السرعة وخفض التكلفة.
- إعطاء الأولوية المناسبة لتطوير محاور شبكة الطرق الدولية ضمن خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

فوائد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

- زيادة الترابط الاقتصادي والاجتماعي.
- تسهيل النقل ورفع كفاءته وبالتالي تسهيل نقل البضائع.
- خفض تكاليف الانتاج والتشغيل والانتقال.
- زيادة سلامة المرور.

مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي:

- ✓ تم اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي خلال الدورة الوزارية الثالثة والعشرين للإسكوا (دمشق ٩-١٢ أيار ٢٠٠٥)
- ✓ دخول المذكرة حيز التنفيذ: ٤ أيلول ٢٠٠٦.
- ✓ الدول الموقعة على المذكرة: ٨ دولة.
- ✓ الدول المصدقة على المذكرة: ١٠ دولة.
- ✓ صادقت جمهورية العراق على المذكرة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ و اصبحت نافذة من تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٨.

اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية:

اهداف الاتفاقية

تنظيم عمليات نقل البضائع بين دولتين عربيتين او اكثر و عبرها باستخدام واسطتي نقل مختلفتين او اكثر بعقد و وثيقة نقل واحدة و تحت مسؤولية شخص واحد (متعهد النقل) من نقطة استلامه للبضاعة من المرسل حتى تسليمها للمرسل اليه.

فوائد الاتفاقية

- ✓ تنظيم و تيسير انتقال السلع بمختلف الوسائط ، بحري، سكي ، طرقي، جوي ، بين اراضي الدول العربية و عبرها ،
- ✓ تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية و تحقيق الكفاءة و الفعالية لخدمات النقل فيما بينها،
- ✓ تقوية فرص ايجاد خدمات نقل متعدد الوسائط تتسم بالسهولة و الكفاءة و تناسب و احتياجات التجارة العربية ،
- ✓ تطوير خدمات النقل متعدد الوسائط بين الدول العربية،
- ✓ تامين حق كل دولة في وضع الاطار التشريعي المناسب على المستوى الوطني لتنظيم اعمال النقل متعدد الوسائط و متعهدي النقل القائمين بهذه الخدمات ،
- ✓ تأكيد التوازن بين مصالح متعهدي خدمات النقل متعدد الوسائط و بين مستخدمي هذه الخدمات ضمن اطار تنظيمي و قانوني يكفل ذلك .
- ✓ صادق مجلس النواب العراقي على انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٣ بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣.

اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي:

- ✓ تم اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي ضمن فعاليات الدورة الوزارية الثانية والعشرين للإسكوا (بيروت ١٤-١٧ نيسان ٢٠٠٣)
- ✓ دخول الاتفاق حيز التنفيذ: ٣ أيار ٢٠٠٥
- ✓ الدول الموقعة على الاتفاق: ٩ دولة
- ✓ الدول المصدقة على الاتفاق: ١٠ دول
- ✓ الاتفاق معروض منذ بداية عام ٢٠١٣ امام مجلس النواب العراقي لغرض المصادقة.
- ✓ الجهة المنفذة – وزارة النقل/ السكك الحديدية.
- ✓ اعتماد مخطط الربط البري بالسكك الحديدية (القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في الكويت عام ٢٠٠٩) بنفس المواصفات الفنية المعتمدة في اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي ونفس أسلوب الترقيم لمحاوور الربط.

فوائد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي:

- ✓ تسهيل حركة نقل البضائع والركاب
- ✓ زيادة التبادل التجاري والسياحي في المنطقة العربية
- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الإقليمي العربي
- ✓ صادق مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٥ على انضمام جمهورية العراق للاتفاق بموجب القانون المرقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥.



الفصل الاول

اللجنة الوطنية

لتسهيل النقل والتجارة

في منطقة الاسكوا



الفصل الاول : اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

اولاً : مراحل تأسيس وتشكيل اللجنة الوطنية :

قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ المبلغ اليها بكتابي الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون الوزارات المرقم بالعدد ش و ٨٢٥٩/١/٨/ في ٢٠٠٦/١٠/٢ وكتاب الأمانة العامة / دائرة شؤون اللجان المرقم ٦١١ في ٢٠٠٨/١/١٣ تشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في دول (الاسكوا) برئاسة السيد وزير النقل ويكون وزيراً التجارة والمالية أو من يمثلها نائبي لرئيس اللجنة وتضم في عضويتها ممثلين لكل من الجهات الآتية :

١. وزارة الداخلية
٢. وزارة الزراعة
٣. وزارة الاتصالات
٤. وزارة الصناعة والمعادن
٥. البنك المركزي العراقي
٦. اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٧. اتحاد الغرف التجارية
٨. اتحاد الصناعات العراقي
٩. رابطة المصارف العراقية
١٠. الجمعية العراقية للسياحة
١١. ممثل شركات التأمين
١٢. ممثل متعهدي ووسطاء النقل

ترتبط اللجنة الوطنية برئيس مجلس الوزراء.

أ. صدر الأمر الديواني المرقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ المبلغ اليها بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان المرقم ٣٧٣١ في ٢٠٠٨/٢/١٧ بتشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا برئاسة وزير النقل وعضوية السادة المدرجة أسماهم في أدناه :

١. سويبة محمود زكنه / عن وزارة التجارة / وكيل وزارة / نائب رئيس اللجنة
٢. السيد ضياء حبيب الخيون / عن وزارة المالية / مستشار / نائب رئيس اللجنة
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي / عن وزارة الزراعة / وكيل وزارة
٤. السيد محمد سلمان محمد / عن وزارة الاتصالات / وكيل وزارة
٥. السيد عادل كريم كاك أحمد / عن وزارة الصناعة والمعادن / وكيل وزارة
٦. الدكتور احمد ابريهي علي / عن البنك المركزي العراقي / نائب المحافظ
٧. اللواء علي هاشم بداي / عن وزارة الداخلية / مدير عام المنافذ الحدودية
٨. السيد صادق فاضل عليوي / مدير عام شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين.
٩. السيد سامي داود الزبيدي / الامين العام لاتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٠. السيد جعفر رسول جعفر / رئيس اتحاد الغرف التجارية

١١. السيد فؤاد مصطفى محمد الحسني / رئيس رابطة المصارف العراقية
١٢. السيد عمار حسن خليفة / رئيس الجمعية العراقية للسياحة الدينية وحماية الآثار
١٣. السيد هاشم دنون علي الاطرجي / نائب رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيد حسين علي احمد زنكنة / نائب رئيس الاتحاد
١٥. ممثل متعهدي ووسطاء النقل

ج. لم تباشر اللجنة الوطنية أجمعاتها ومهامها بسبب عدم وجود أمانة تنفيذية لها وعدم تسمية الامين التنفيذي للجنة .

د. حصلت موافقة السيد رئيس الوزراء على تسمية السيد (هلال عبد الرضا عبود موسى) اميناً تنفيذياً للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢٥/٥/٢٠١٢/٢٠٣٨٣٥١ في ٢٠١٢/١٢/٩. اصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٦٥٠٨ / سكك / ٣١١١٠ في ٢٠١٤/١٢/٢٧ على تسمية السيد هلال عبد الرضا عبود موسى / مدير قسم المشاريع في الشركة العامة للسكك الحديد امينا تنفيذيا للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ، وبأشرف بعمله بتاريخ ٢٠١٣/١/٩ .

هـ. بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ اصدرت وزارة النقل الأمر الوزاري المرقم ٧٩١٣/١٢٤٤ في ٢٠١٣/١/٣١ بأستحداث الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بمستوى قسم رأسي في مركز وزارة النقل ترتبط بمعالي الوزير مباشرة مع الهيكل التنظيمي التالي:

أولاً: شعبة التنسيق والتكامل : وتضم الوحدات التالية :

- أ. وحدة التنسيق والتكامل الوطني
- ب. وحدة التنسيق والتكامل الإقليمي
- ج. وحدة توفير المساعدات الفنية وبناء القدرات الوطنية .

ثانياً : شعبة التخطيط والدراسات : وتضم الوحدات التالية :

- أ. وحدة التخطيط .
- ب. وحدة الدراسات والمؤتمرات .

ثالثاً: وحدة الإصلاح الإداري والقانوني .

رابعاً: وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

خامساً: الوحدة الادارية.

تم أستحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش ل /ص/٣١٠٥٨٥/٥ المؤرخ في ٢٠١٣/٤/٧ على إضافة أعضاء جدد في اللجنة الوطنية ممثلين عن وزارة السياحة والآثار والهيئة العامة للطرق والجسور(وزارة الاعمار والإسكان)والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (وزارة التخطيط).

وكذلك موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش ل /ص/٣/٥ / ١٢١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ على إضافة ممثل عن حكومة إقليم كردستان الى عضوية اللجنة .

ز. بعد أستكمال ترشيحات الوزارات واتحادات القطاع الخاص لممثليها في اللجنة الوطنية بسبب مضي مدة طويلة على صدور الامر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ ، أصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ٢٣١٤٤/٨٢٧٤ في ٢٠١٣/٧/٢ بأعادة تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة السيد هادي فرحان العامري / وزير النقل وعضوية السادة المدرجة أسماء وهم وعناوين وظائفهم في الأدنى:

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة
٢. ممثل وزارة المالية / نائب رئيس اللجنة
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي – الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات .
٥. السيد عادل كريم كاك احمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن .
٦. السيد استبرق ابراهيم الشوك – الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان
٧. الدكتور سامي متي بولص / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٨. السيد زهير علي اكبر – نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالة
٩. السيد بهاء أحمد مياح / المستشار الاقدم للوزارة / وزارة السياحة والاثار
١٠. المهندس عصام صالح ياسين الحلو / مدير عام مديرية المنافذ الحدودية / وزارة الداخلية.
١١. ممثل أقليم كردستان
١٢. السيد صادق فاضل عليوي / مدير عام شركة التأمين الوطنية
١٣. السيد محمد شاكر الدليمي / الأمين العام لاتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٤. السيد جعفر رسول جعفر الحمداني / رئيس اتحاد الغرف التجارية
١٥. السيد عدنان كنعان الجلي / رئيس رابطة المصارف العراقية .
١٦. المهندس حسين علي أحمد / رئيس اتحاد الصناعات العراقي .
١٧. رئيس الجمعية العراقية للسياحة الدينية وحماية الآثار
١٨. ممثل متعهدي ووسطاء النقل
١٩. السيد هلال عبدالرضا عبود القريشي/ الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة / مركز الوزارة.

ح. أستكمال إجراءات تشكيل اللجنة :

- تم إصدار الامر الوزاري المرقم ٢٤١٤٩/٨٦٨٤ في ٢٠١٣/٧/١١ باعتبار السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للكمارك عضو في اللجنة الوطنية ممثلاً عن وزارة المالية.
- تم إصدار أمر وزاري برقم ٩٤٣٢/١٣٧٦ في ٢٠١٤/٢/١٩ باعتبار السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية عضو في اللجنة الوطنية ممثلاً عن وزارة السياحة والاثار بدلاً من السيد بهاء أحمد مياح / المستشار الاقدم للوزارة / وزارة السياحة والاثار لعدم وجود وكيل وزارة.
- تم إصدار أمر وزاري برقم ٩٤٣٢/١٣٧٦ في ٢٠١٤/٢/١٩ باعتبار السيد صلاح جوهر رشيد مدير عام المديرية العامة للنقل البري والسكك الحديدية وترام واي ممثلاً عن حكومة أقليم كردستان لعضوية اللجنة الوطنية.
- تم أستحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش ل /ص/٣/٥ / ٣٧٣٧٣ في ٢٠١٣/١٢/١٤ على أعتقاد رابطة شركات السفر والسياحة في العراق لعضوية اللجنة الوطنية بدلاً من الجمعية العراقية للسياحة الدينية وحماية الآثار، وتم إصدار الامر الوزاري المرقم ٨٦٦٤/١١٧٨ بتاريخ

٢٠١٤/٢/١٠ باعتبار السيد سداد علي عبدالله مطير (رئيس الرابطة) ممثلاً عن الرابطة بعضوية اللجنة الوطنية.

- لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعـــــــــــــــــدد (١٠١٨) في ٢٠١٤/٢/٢٠.

ط. حصلت بعض التغييرات في عضوية اللجنة لاسباب مختلفة وهي كما يأتي:

- أستبدال ممثل وزارة المالية السيد منذر عبدالامير أسد بالسيد خالد صلاح الدين مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية لعضوية اللجنة الوطنية وأصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ٢٨٩٦٥/١٠٥٠٨ في ٢٠١٣/٦/٢٠ بذلك.

- تسمية الدكتور فاضل نبي عثمان / وكيل وزارة المالية لعضوية اللجنة الوطنية بدلاً من السيد خالد صلاح الدين/مدير عام الدائرة الاقتصادية وتم إصدار الامر الوزاري ٩٥٩٠/١٤٤٠ في ٢٠١٤/٢/٢٠.

- بالنظر لاستقالة وكيل وزارة المالية من منصبه تم إعادة ترشيح السيد منذر عبدالامير أسد/ مدير عام في وزارة المالية لعضوية اللجنة الوطنية ممثلاً عن الوزارة وتم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢٣٥٢١/٦٤٠٤ في ٢٠١٤/٨/٢٠ بذلك.

- تم إصدار الامر الوزاري المرقم ٨٦٦٤/١١٧٨ بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٠ بأحلال الفريق الدكتور موفق عبدالهادي توفيق / وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة ممثلاً عن وزارة الداخلية لعضوية اللجنة الوطنية بدلاً من اللواء المهندس عصام صالح ياسين الحلو / مدير عام مديرية المنافذ الحدودية.

ي. بعد حصول الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤ وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة ، أصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢٩٩١٢/٨٦٩٠ في ٢٠١٤/١١/١٧ بأعادة تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة المهندس باقر جبر الزبيدي / وزير النقل وعضوية السادة المدرجة أسماؤهم وعناوينهم الوظيفية في أدناه :

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة
٢. الدكتور سامي متي بولص / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي – الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الفريق الدكتور موفق عبدالهادي توفيق / وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٥. السيد استبرق ابراهيم الشوك – الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان
٦. السيد عادل كريم كاك احمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن .
٧. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات .
٨. السيد زهير علي اكبر – نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالة
٩. السيد منذر عبدالامير أسد حيدر / مدير عام / وزارة المالية
١٠. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والاثار
١١. السيد صلاح جوهر رشيد/ مدير عام المديرية العامة للنقل البري وسكك الحديد وترام واي/ ممثل حكومة إقليم كردستان
١٢. السيد صادق فاضل عليوي / مدير عام شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين.
١٣. السيد علي صبيح علي الساعدي / رئيس اتحاد الصناعات العراقي .
١٤. السيد محمد شاكر الدليمي / الأمين العام لاتحاد رجال الاعمال العراقيين

١٥. السيد جعفر رسول جعفر الحمداني / رئيس اتحاد الغرف التجارية
١٦. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس رابطة المصارف العراقية .
١٧. السيد سداد علي عبدالله المطير / رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق
١٨. السيد هلال عبدالرضا عبود القريشي/ الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة/ مركز وزارة النقل.

تتولى اللجنة المهام الواردة في الامر الديواني المرقم بالعدد (٥٠) الوارد بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد ش ل / ٣/٧ ق/ ديواني/٣٧٣١ في ٢٠٠٨/٢/١٧ دائرة شؤون اللجان.

ك. حصلت بعض التغييرات في عضوية اللجنة لاسباب مختلفة وهي كما يأتي:

- تم استبدال ممثل وزارة المالية في عضوية اللجنة الوطنية السيد منذر عبدالامير اسد باللواء المهندس حكيم جاسم جسام / مدير عام الهيئة العامة للكمارك وكالة بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ٣٠٧٨٨/٩٠٦٨ في ٢٠١٤/١١/١٧ .

• قررت اللجنة الوطنية في اجتماعها الرابع المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ على اضافة أعضاء جدد لعضوية اللجنة الوطنية وكنا ميين في أدناه:

- يكون السيد الوكيل الفني لوزارة النقل / رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا عضو أصيل وممثل عن الوزارة لعضوية اللجنة ، وتم إصدار الامر الوزاري المرقم ٩٩١٤ / ٣٣٣٣ في ٢٠١٤/١٢/٣٠ بذلك.

- اضافة الهيئة الوطنية للاستثمار لعضوية اللجنة الوطنية وتم ترشيح السيد سالار محمد أمين / نائب رئيس الهيئة لعضوية اللجنة الوطنية وتم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٨٢٣٢/١٠٧٢ في ٢٠١٥/٢/٨ .

• تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٨٢٣٢/١٠٧٢ في ٢٠١٥ /٢/٨ بأحلال السيد راغب رضا بلبل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين بدلاً من السيد محمد شاكر الدليمي .

• تم اصدار الامر الوزاري المرقم ١٤٦٤١/٣٣٤٦ في ٢٠١٥/٤/٢٣ باستبدال الأعضاء المدرجة أسماؤهم في ادناه :

- تم استبدال ممثل وزارة التخطيط في عضوية اللجنة الوطنية الدكتور سامي متي بولص بالسيد ماهر حماد جوهان / وكيل الوزارة الفني وكالة .

- تم استبدال ممثل شركات التأمين السيد صادق فاضل عليوي بالسيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية الجديد .

• تسمية الدكتور محمد هاشم عبدالمجيد / وكيل وزارة الصناعة والمعادن للتخطيط / ممثلاً عن الوزارة في عضوية اللجنة الوطنية بدلا من السيد عادل كريم كاك أحمد / الوكيل الفني للوزارة بموجب الامر الوزاري ٢٦٥١٩/٦٩٢٠ في ٢٠١٥/٩/١٥ بذلك.

• تم إصدار الامر الوزاري المرقم ٣٥١٩٧/٢٥٧٢ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ بتسمية السيد علي صاحب علي/ الوكيل الفني للوزارة وكالة لعضوية اللجنة الوطنية ممثلاً عن وزارة النقل بدلاً من السيد بنكين ريكاني الوكيل السابق .

ثانياً: أهداف اللجنة الوطنية :

- أ. إزالة العوائق التي تعترض نمو التجارة الخارجية .
- ب. تطوير وتحديث وتوسيع البنى التحتية للنقل والاتصالات وفحص البضائع ومواقع التخزين أمام التجارة من خلال تشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في هذه القطاعات .
- ج. تطوير القوى العاملة في مجال النقل والتجارة الدولية .
- د. إدخال أنظمة تكنولوجية حديثة والإصلاح الإداري والقانوني وأعتماذ سياسات جديدة في مجال النقل والتجارة لغرض القضاء على الفساد والممارسات الغير مشروعة .
- هـ. تبسيط الإجراءات وتطوير القوانين ذات العلاقة .
- و. إزالة نقاط الاختناق في مجال تنفيذ معاملات التجارة الدولية على مستوى العراق وتحديد أسبابه للسعي لايجاد الحلول الناجعة .
- ز. تبسيط الإجراءات وإزالة العوائق التي تعترض التجارة بين الدول من اجل زيادة التبادل التجاري والسياحي وتشجيع التجارة الإقليمية وبالتالي الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم خاصة .
- ح. تعزيز القدرة التنافسية الوطنية لزيادة الصادرات .
- ط. تهيئة مناخ مناسب للحوار المنظم والتنسيق بين الأطراف المشاركة في عمليات النقل والتجارة وتعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تنمية النقل والتجارة .

ثالثاً: مهام اللجنة الوطنية

- أ. اقتراح مسودة قوانين وتعليمات تتناول تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بالنقل والتجارة .
- ب. تقديم توصيات للحكومة بخصوص الاستثمارات المستقبلية في قطاعات النقل والتجارة والاتصالات والمنافذ الحدودية .
- ج. التشجيع على حوسبة الإجراءات بمساندة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الكمارك والمصارف والضرائب وفحص البضائع وشؤون الإقامة وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجارة الدولية والسياحة.
- د. زيادة الوعي بمنافع تسهيل النقل والتجارة وأستخدام الأنظمة الحديثة وأعتماذ المعايير الدولية فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات ووسائل الاعلام .
- هـ. تقديم الاستشارات الى الجهات المعنية بالنقل والتجارة في القطاعين العام والخاص لتوفير الدعم والمساعدات الفنية وبناء القدرات بالاستعانة بالمنظمات الدولية والشركات والمراكز الاستشارية العالمية.

رابعاً: تراعي اللجنة الوطنية الشروط التالية عند تحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها أعلاه:

- أ. حماية المصالح الوطنية لجمهورية العراق .
- ب. احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية والثنائية التي وقع عليها العراق .
- ج. الحفاظ على البنية التحتية للنقل والتجارة (الطرق ، شبكات السكك الحديدية ، الموانئ ، المطارات ، السلطات الكمركية ... وغيرها) .
- د. تأمين تحقيق الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية بصورة سريعة وكفاءة وسليمة .
- هـ. حماية السلامة والامن الوطني .
- و. حماية الصحة والبيئة ومصالح المستهلكين .
- ز. حماية الإرث الثقافي والملكية الفكرية .

خامساً: ترفع اللجنة الوطنية توصياتها ومقترحاتها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب وتوجيه الوزارات والجهات المعنية بتنفيذها في حدود اختصاصاتها .

سادساً: إجتماعات اللجنة الوطنية

أ. تعقد اللجنة الوطنية إجتماعاتها برئاسة رئيس اللجنة الوطنية وفي حالة تعذر حضور رئيس اللجنة يتولى النائب الأول رئاسة الاجتماعات بالنيابة عنه وفي حالة تعذر حضور النائب الأول يتولى النائب الثاني إدارة الاجتماعات بالنيابة عنهما ، وفي حالة تعذر حضور الرئيس ونائبيه يتم أنتخاب أحد الأعضاء الحاضرين لترؤس الجلسة .

ب. يتحقق نصاب انعقاد الاجتماع بحضور نصف عدد أعضائها بضمنه الرئيس ونائبيه + واحد .

ج. تتخذ قرارات اللجنة الوطنية بالتصويت بالأغلبية البسيطة نصف + واحد للاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه الرئيس .

السادة اعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

الاسم	الصورة الشخصية
المهندس باقر جبر الزبيدي رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وزير النقل	
السيد وليد حبيب الموسوي نائب رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الفني لوزارة التجارة	
السيد بنكين ريكاني رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا - سابقاً عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا - سابقاً الوكيل الفني لوزارة النقل - سابقاً	
السيد زهير علي اكبر عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب محافظ البنك المركزي العراقي	
السيد استبرق ابراهيم الشوك عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والإسكان	
الدكتور مهدي ضمد القيسي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الفني لوزارة الزراعة	
الفريق الدكتور موفق عبدالهادي توفيق عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة	
السيد سالار محمد أمين عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار	
الدكتور ماهر حماد جوهان عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الفني لوزارة التخطيط وكالة	
الدكتور محمد هاشم عبدالمجيد عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وكيل وزارة الصناعة والمعادن للتخطيط	

<p>الدكتور كريم مزعل شبي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات</p>	
<p>السيد خالد صلاح الدين مراد عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية</p>	
<p>السيد محسن صدخان سلطان عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والآثار</p>	
<p>السيد صادق عبدالرحمن حسين عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين</p>	
<p>السيد صلاح جوهر رشيد عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام المديرية العامة للنقل البري وسكك الحديد و ترام واي / ممثل حكومة إقليم كردستان</p>	
<p>السيد علي صبيح علي الساعدي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس اتحاد الصناعات العراقي</p>	
<p>السيد جعفر رسول جعفر الحمداني عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس اتحاد الغرف التجارية</p>	
<p>السيد راغب رضا بليبيل عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين</p>	
<p>السيد عدنان كنعان الجلبي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس رابطة المصارف العراقية</p>	
<p>السيد سداد علي عبدالله المطير عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق</p>	



الفصل الثاني

اللجنة الفنية

لتسهيل النقل والتجارة

في منطقة الاسكوا



الفصل الثاني : اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

تنفيذاً للفقرة (٤) من مقررات الاجتماع الأول للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الخاصة بتشكيل اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة برئاسة الوكيل الفني لوزارة النقل وعضوية المديرين العاملين في الوزارات وممثلون عن اتحادات القطاع الخاص المعنية تم تشكيل اللجنة الفنية.

أولاً: مراحل تأسيس وتشكيل اللجنة الفنية

بعد أستكمال ترشيحات الوزارات واتحادات القطاع الخاص لممثليها في اللجنة الفنية ، أصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ١٦٧٠ / ١٠٠٥٨ في ٢٦/٢/٢٠١٤ بتشكيل اللجنة الفنية برئاسة الوكيل الفني لوزارة النقل / السيد بنكين ريكاني وعضوية السادة المدرجة أسماؤهم وعناوين وظائفهم في أدناه :

١. السيد ناصر حسين بندر / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني
٢. السيد عمران راضي ثاني / مدير عام الشركة العامة لمواني العراق / وزارة النقل
٣. السيد رافع يوسف عباس / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري / وزارة النقل
٤. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٥. السيد علي صاحب علي / مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٦. السيد سلام جبر سلوم / مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل
٧. السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٨. السيدة هيام علي عبد عون / معاون مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة
٩. السيد صلاح الدين حامد جعاطة / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
١٠. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
١١. السيد وميض خالد حمد / مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
١٢. السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
١٣. اللواء المهندس محمد بدر ناصر / مدير المرور العام / وزارة الداخلية
١٤. اللواء المهندس عصام صالح ياسين الحلو / مدير عام المنافذ للحدودية / وزارة الداخلية
١٥. اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام الاستخبارات / وزارة الداخلية
١٦. العميد زهير حفار عبدالسادة / مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
١٧. السيد عبد الغني فخري آل جعفر / مدير عام دائرة الاستثمارات / وزارة الصناعة والمعادن
١٨. السيد عصام عباس مهدي / مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والإسكان
١٩. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
٢٠. السيد قاسم عناية فرز / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات وكالة / وزارة التخطيط
٢١. السيد حقي إسماعيل إبراهيم / جهاز المخابرات الوطني
٢٢. السيد وليد عيدي عبد النبي / مدير عام المديرية العامة للاحصاء والأبحاث / البنك المركزي العراقي
٢٣. السيد صالح حسن علي / مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات
٢٤. السيد علي محمد محمود / مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات
٢٥. الدكتور حازم عبد الرزاق الجميلي / مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة
٢٦. السيدة بشرى علي احمد / مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة البيئة
٢٧. السيد محمود عبد الجبار موسى / مدير عام دائرة المجاميع السياحية / وزارة السياحة والآثار
٢٨. الدكتور صالح حسين جبر / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة
٢٩. السيد عبد الحسين جبر المباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية

٣٠. الدكتور خيون حسن محمود / ممثل شركات التأمين الوطنية
 ٣١. السيد ليث حسن عبد الرزاق شمسة / عضو مجلس اتحاد الصناعات العراقي
 ٣٢. السيد حسن رشيد المهدي / عضو الهيئة الإدارية لرابطة شركات السفر والسياحة في العراق
 ٣٣. السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
 ٣٤. رابطة المصارف العراقية

حصلت بعض التغييرات في عضوية اللجنة لاسباب مختلفة وهي كما يأتي:

- استبدال عضو اللجنة الفنية زهير حفار عبدالسادة بالعميد محمد حسين الخزرجي / مدير عام مديرية شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة ممثلاً عن المديرية بموجب الامر الوزاري الصادر عن وزارة النقل المرقم بالعدد ٢٠٤٤٨/٥٢٦٤ في ٢٠١٤/٧/٢ .
- استبدال السيد وميض خالد حمد / مدير عام الهيئة العامة للكمارك بالسيد غالب عبدالحميد كاظم؟ لعضوية اللجنة الفنية ممثلاً عن الهيئة بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢٥٤٢/٧١٦٢ في ٢٠١٤/٩/١١ .
- اصبح اللواء المهندس حكيم جاسم جسام / مدير عام الهيئة العامة للكمارك وكالة بدلاً من السيد غالب عبدالحميد كاظم؟ وأصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ٢٨٠٩٠/٧٩٧٠ بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢ بذلك .
- استبدال السيد ناصر حسين بندر بالسيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة بموجب الامر الوزاري ٢٧٩٢٢/٧٨٩٦ في ٢٠١٤/١٠/٢١ .
- تسمية السيد كاظم علي عبدالله مدير عام الهيئة العامة للضرائب في وزارة المالية ممثلاً عن الهيئة لعضوية اللجنة الفنية بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢٨٥٨٨/٨١٧٤ في ٢٠١٤/١٠/٣٠ .
- تسمية السيد علي طارق مصطفى المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية ممثلاً عن الرابطة لعضوية اللجنة بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢٧٩٢١/٧٨٩٤ في ٢٠١٤/١٠/٢١ .
- تمت موافقة اللجنة الوطنية على أشراك أعضاء جدد من وزارة النقل لعضوية اللجنة الفنية وهم مدير عام الدائرة القانونية ، مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة ، مدير عام الشركة العامة للنقل الخاص، مدير عام الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود. وتم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٣٣١٨٢/٩٨١٢ في ٢٠١٤/١٢/٢٩ بأضافة السادة المدرجة أسماءوهم أدناه لعضوية اللجنة :
- أ. السيد نامق سعيد عبدالباقي / مدير عام الدائرة القانونية
- ب. السيد سمير عبدالرزاق حسين / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة
- ت. السيد أسامة محمد صادق الصدر / مدير عام الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود
- ث. السيد عبدالله لعبيبي باهض / مدير عام الشركة العامة لادارة النقل الخاص
- تم تسمية السيد ضياء عبدالحسين مدير عام في الهيئة الوطنية للاستثمار لعضوية اللجنة الفنية وتم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٨٥٧٦/١١٩٠ في ٢٠١٥/٢/١١ .
- أضافة ممثل جهاز الامن الوطني السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام في جهاز الامن الوطني لعضوية اللجنة الفنية بموجب الامر الوزاري ٩٦٦١/١٥٨٢ في ٢٠١٥/٢/٢٤ .
- حصلت تغييرات في المناصب ومواقع المسؤولية في الجهات الممثلة في اللجنة الفنية وكالاتي:
- استبدال ممثل دائرة تخطيط القطاعات في وزارة التخطيط السيد قاسم عناية فرز بالسيد شاكر محمود عبادي / مدير عام الدائرة بموجب الامر الوزاري ٧٣٤٣/٧٧٤ في ٢٠١٥/١/٢٧ .

- أستبدال ممثل وزارة الصحة / دائرة الأمور الفنية الدكتور حازم عبدالرزاق بالدكتورة ايمان عاصم محمد امين بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ٨٥٧٦/١١٩٠ في ٢٠١٥/٢/١١ .
- تم اصدار الامر الوزاري ١٤٠٨٠/٣١٩٠ في ٢٠١٥/٤/١٩ بما يأتي :
- ✓ يكون السيد رضا عبدالمنعم محمد حسن - مدير عام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية ممثلاً أضافياً عن وزارة الصحة لعضوية اللجنة الفنية .
- ✓ تسمية السيد حسين فرحان كريم - مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التجارة ممثلاً عنها لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من السيدة هيام علي عبد عون .
- ✓ تسمية اللواء عامر خضير عباس العزاوي - مدير عام مديرية المرور العامة ممثلاً عنها لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من اللواء المهندس محمد بدر ناصر.
- ✓ تسمية السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف - مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة في وزارة الصناعة والمعادن ممثلاً عنها لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من السيد عبدالغني فخري آل جعفر .
- ✓ تسمية السيد منذر عبدالامير أسد - مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة في وزارة المالية لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من السيد صلاح الدين حامد جعاطة .
- تم إصدار الامر الوزاري ١٦٧٠٥/٣٨٨٠ في ٢٠١٥/٥/١٩ بأستبدال عضوين :
- ✓ السيد سمير جلاب عبد / مدير عام دائرة التفتيش والمتابعة وكالة / وزارة السياحة والآثار بدلا من السيد محمود عبدالجبار موسى .
- ✓ السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة بدلاً من السيد حسن رشيد المهدي.
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم ١٧٨٥٨/٤٢١٦ في ٢٠١٥/٦/١ بتسمية العضوين:
- ✓ العميد محمد كاظم أحمد ممثلاً عن مديرية شؤون الإقامة بدلا من اللواء محمد حسين حسن الخزرجي .
- ✓ السيد عبدالكريم كنهل علي / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري وكالة بدلاً من السيد رافع يوسف عباس/ المدير العام السابق .
- أحلال السيد أحمد عبدالله نجم / مدير عام دائرة الاستثمارات في وزارة الصناعة والمعادن وكالة لعضوية اللجنة الفنية بدلا من السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢١٩٣٧/٥٥٧٨ في ٢٠١٥/٧/٢١ .
- تم إصدار الوزاري ٢٤٥١٠/٦٣١٠ في ٢٠١٥/٨/١٩ بالاتي :
- ✓ تسمية السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية لعضوية اللجنة الفنية ممثلاً لشركات التأمين العراقية بدلاً من الدكتور خيون حسن محمود الممثل السابق .
- ✓ تسمية السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة العراقية لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من السيد علي طارق مصطاف ممثلاً عن الرابطة المذكورة انفاً .
- تم إصدار الأمر الوزاري المرقم بالعدد ٢٦٠٤١/٦٧٤٤ في ٢٠١٥/٩/٨ بتسمية اللواء المهندس حكيم جاسم جسام - مدير عام الهيئة العامة للكمارك كمثل عن وزارة المالية لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من السيد خالد صلاح الدين محمد مراد - مدير عام الدائرة الاقتصادية سابقاً .

- إضافة السيد مسلم محمد أسماعيل / مدير عام البلديات وكالة لعضوية اللجنة الفنية ممثلاً عن وزارة البلديات والأشغال العامة بناء على قرار اللجنة الوطنية رقم (١٢) المتخذ باجتماعها السادس المنعقد في ٢٠١٥/٤/١ وتم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢١٩٣٧/٥٥٧٨ في ٢٠١٥/٧/٢١ بذلك.
- تم إضافة السيد محسن سعيد منشد / مدير عام دائرة التصاميم ممثلاً عن أمانة بغداد لعضوية اللجنة الفنية بناء على قرار اللجنة الوطنية رقم (١٢) المتخذ باجتماعها السادس المنعقد في ٢٠١٥ /٤/١ وتم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢١٩٣٧/٥٥٧٨ في ٢٠١٥/٧/٢١ .
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٣٠٣١٠ /٩٢١٠ في ٢٠١٥/١١/١ بإحلال السيد علي صاحب علي رئيساً للجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من السيد بنكين ريكاني .
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٣١١١٨/٩٤٦٠ في ٢٠١٥/١١/٩ بإحلال السيد وميض خالد حمد/ مدير عام الهيئة العامة للكمارك وكالة لعضوية اللجنة بدلاً من اللواء المهندس حكيم جاسم جسام.
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٣٤٤٢٧/٢٢٧٠ في ٢٠١٥/١٢/٢١ بإحلال الدكتور حسين علي داود الكرطاني / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات كمثل عن وزارة التخطيط لعضوية اللجنة بدلاً من السيد شاكر محمود العبادي .
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٣٤٦٠٠/٢٣١٦ في ٢٠١٥/١٢/٢٢ بإحلال السيد حاتم سهام أسماعيل / مدير عام التصاميم وكالة في أمانة بغداد لعضوية اللجنة بدلاً من السيد محسن سعيد منشد.

ثانياً : واجبات اللجنة الفنية

- أ. دراسة المشاكل والمعوقات التي تعرقل وتؤخر نشاطات النقل والتجارة .
- ب. اعداد الدراسات والوثائق والمقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجة الظواهر التالية :
 ١. تخلف البنى التحتية للنقل والاتصالات والمنافذ الحدودية وقصورها وعدم كفاءتها او عدم توفرها وارتفاع تكاليف الإجراءات وطول الفترة الزمنية اللازمة لانجاز الإجراءات.
 ٢. الفساد والممارسات غير المشروعة .
 - ج. تعمل اللجنة الفنية على وضع واقتراح المعالجات والحلول اللازمة ومساعدة الجهات المعنية ومتابعتها على تجاوز السلبيات والمعوقات والمشاكل ومستجدات قضايا تسهيل النقل والتجارة ودراستها واعداد الوثائق ومسودات المقترحات والتوصيات اللازمة حولها والقضاء عليها تدريجياً .
 - د. يقوم أعضاء اللجنة الفنية كل حسب اختصاصه بالتنسيق مع الجهة التي يمثلها بعرض اية مواضيع ومقترحات جديدة بخصوص مشاريع او معوقات او مستجدات أو تعديل أو اقتراح قوانين وتعليمات او برامج تدريبية حول تسهيل النقل والتجارة على اللجنة الفنية تمهيداً لعرضها على اللجنة الوطنية بعد دراستها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
 - هـ. تشكيل لجان فرعية متخصصة هندسية وتجارية وقانونية من المختصين في القطاعين الحكومي والخاص ويجوز لها الاستعانة بمنظمة الاسكوا والمنظمات الدولية الأخرى والشركات الاستشارية العالمية المتخصصة (على ان يتوفر التخصيص المالي لها) وان يحدد سقف زمني لكل لجنة فرعية وينتهي عملها

عند انائها لمهمتها وترفع اللجنة الفنية المقترحات والتوصيات الى رئيس اللجنة الوطنية لغرض عرضها على اللجنة الوطنية واتخاذ القرار المناسب بصدها .

ثالثاً: أجتتماعات اللجنة الفنية

أ. تعقد اللجنة الفنية اجتماعاتها برئاسة رئيس اللجنة الفنية وفي حالة تعذر حضور رئيس اللجنة يتولى النائب الأول رئاسة الاجتماعات بالنيابة عنه وفي حالة تعذر حضور النائب الأول يتولى النائب الثاني إدارة الاجتماعات بالنيابة عنهما ، وفي حالة تعذر حضور الرئيس ونائبيه يتم أنتخاب أحد الأعضاء الحاضرين لترؤس الجلسة .

ب. يتحقق نصاب انعقاد الاجتماع بحضور نصف عدد أعضائها بضمنهم الرئيس ونائبيه + واحد .

ج. تتخذ قرارات اللجنة الفنية بالتصويت بالأغلبية البسيطة نصف + واحد للاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه الرئيس .

السادة اعضاء اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

الصورة الشخصية	الاسم
	السيد بنكين ريكاني رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا - سابقاً الوكيل الفني لوزارة النقل - سابقاً
	السيد هاشم محمد حاتم النائب الاول لرئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
	السيد خالد صلاح الدين محمد مراد النائب الثاني لرئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
	اللواء عامر خضير عباس عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام / مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
	العميد الحقوقي عبدالكريم جهاد مشحوت ممثل عن مدير عام / مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
	اللواء مؤيد الشمري معاون مدير عام المديرية العامة للمنافذ للحدودية / وزارة الداخلية ممثل عن مدير عام المديرية العامة للمنافذ للحدودية / وزارة الداخلية

<p>اللواء نجم عبد ظاهر عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية</p>	
<p>العميد محمد كاظم أحمد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ممثل عن مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية</p>	
<p>السيد حقي إسماعيل إبراهيم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا جهاز المخابرات الوطني</p>	
<p>السيد زاهد عاشور حيدر عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام / جهاز الامن الوطني</p>	
<p>السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار</p>	
<p>السيد عبدالستار جبار العاني ممثل عن مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا</p>	
<p>السيد منذر عبد الأمير أسد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية</p>	
<p>السيد كاظم علي عبدالله عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية</p>	
<p>السيد وليد عيدي عبد النبي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مستشار / البنك المركزي العراقي</p>	
<p>السيدة نسرین سامي سوادي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط</p>	
<p>السيد حسين فرحان كريم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة</p>	

<p>السيد حسين علي داود الكرطاني عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط</p>	
<p>السيد عصام عباس مهدي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والإسكان</p>	
<p>السيد جودت كاظم عليوي ممثل عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والإسكان</p>	
<p>الدكتور راضي مهدي السفاح عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة</p>	
<p>الدكتور عدنان شنون عاتي ممثل عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة</p>	
<p>الدكتور رضا عبدالمنعم محمد حسين عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية / وزارة الصحة</p>	
<p>السيدة بشرى علي احمد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة</p>	
<p>السيد صالح حسن علي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات</p>	
<p>السيد عبدالمجيد عبدالحميد عبدالمجيد البياتي ممثل عن مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات</p>	
<p>السيد علي محمد محمود عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات</p>	

<p>السيد سمير جلاب عبد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التفتيش والمتابعة وكالة / وزارة السياحة والآثار والثقافة</p>	
<p>السيد أحمد عبدالله نجم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن</p>	
<p>السيد علي حسين عبدالامير عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام البلديات وكالة / وزارة الاعمار والاسكان</p>	
<p>السيد حاتم سهام أسماعيل عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التصاميم وكالة / أمانة بغداد</p>	
<p>السيد عباس ناصر مجيد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل</p>	
<p>السيد علي صاحب علي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل</p>	
<p>الانسة وفاء جورج دانو عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل</p>	
<p>السيد عباس عمران موسى عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل</p>	
<p>السيد عبدالكريم كنهل علي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للنقل البحري وكالة / وزارة النقل</p>	
<p>السيد سلام جبر سلوم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل</p>	

<p>السيد أسامة محمد صادق الصدر عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود</p>	
<p>السيد عبدالله لعبيبي باهض عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لادارة النقل الخاص وكالة</p>	
<p>السيد رياض شمخي سوادي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لمواني العراق وكالة / وزارة النقل</p>	
<p>السيد سامر كريم كبة عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل</p>	
<p>السيد صادق عبدالرحمن حسين عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس جمعية التأمين العراقية</p>	
<p>السيد عبد الحسين جبر المباركة عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا امين عام اتحاد الغرف التجارية</p>	
<p>السيد حسين ذياب جاسم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين</p>	
<p>السيد ليث حسن عبد الرزاق شمسة عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي</p>	
<p>السيد احمد طارق حسين عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا معاون المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة العراقية</p>	
<p>السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق</p>	



الفصل الثالث
الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الثالث : الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

أ. حصلت موافقة السيد رئيس الوزراء على تسمية السيد (هلال عبد الرضا عبود موسى) اميناً تنفيذياً للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢٥/٥/٢٠١٢/٢٠٣٨٣٥١ في ٢٠١٢/١٢/٩ . واصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٦٥٠٨ / سكك / ٣١١١٠ في ٢٠١٤/١٢/٢٧ على تسمية السيد هلال عبد الرضا عبود موسى / مدير قسم المشاريع في الشركة العامة للسكك الحديدية اميناً تنفيذياً للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ، وباشر بعمله بتاريخ ٢٠١٣/١/٩ .

ب. بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ اصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ٧٩١٣/١٢٤٤ في ٢٠١٣/١/٣١ باستحداث الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بمستوى قسم رأسي في مركز وزارة النقل ترتبط بمعالي السيد الوزير مباشرة مع الهيكل التنظيمي التالي:

أولاً: شعبة التنسيق والتكامل : وتضم الوحدات التالية :

أ. وحدة التنسيق والتكامل الوطني

ب. وحدة التنسيق والتكامل الإقليمي

ج. وحدة توفير المساعدات الفنية وبناء القدرات الوطنية .

ثانياً : شعبة التخطيط والدراسات : وتضم الوحدات التالية :

أ. وحدة التخطيط .

ب. وحدة الدراسات والمؤتمرات .

ثالثاً: وحدة الإصلاح الإداري والقانوني .

رابعاً: وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

خامساً: الوحدة الادارية.

ج. واجبات الامانة التنفيذية

تتولى الأمانة التنفيذية المهام الاتية :

أولاً: إدارة وتنظيم اعمال اللجنتين الوطنية والفنية .

ثانياً: الاعداد والتنظيم لاجتماعات اللجنتين وتنظيم محاضرها من خلال مسك سجلات تدون فيها وقائع الاجتماعات والحضور وتختتم ويوقع عليها الحاضرون .

ثالثاً: الاعداد والتنظيم لورش العمل المتخصصة بالنقل والتجارة داخل العراق بالتنسيق مع الجهات المختصة أعضاء اللجنة الوطنية والجهات المعنية الأخرى .

رابعاً: الاعداد والتنظيم لدورات تدريبية متخصصة داخل العراق للعاملين في دوائر الدولة والقطاع الخاص في مجالات النقل والتجارة .

خامساً: اعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن النقل والتجارة ومشاكلها ومعوقاتها ومشاريعها وخطتها .

سادساً: التنسيق المباشر مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (أسكوا) التابعة للأمم المتحدة بما يتعلق باختصاصات تسهيل النقل والتجارة .

سابعاً: التنسيق والتنظيم ومشاركة وفود جمهورية العراق في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية التي تنظمها منظمة الاسكوا داخل وخارج العراق .

ثامناً: متابعة تنفيذ جمهورية العراق للاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتسهيل النقل والتجارة والمقرة من قبل منظمة الاسكوا والمصادق عليها من قبل جمهورية العراق .

تاسعاً: متابعة مصادقة جمهورية العراق على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات التي تقرها منظمة الاسكوا .

عاشراً: اقتراح المواضيع والدراسات المتعلقة بالنقل والتجارة بموجب اهداف اللجنة الوطنية وعرضها على اللجنتين الوطنية والفنية .

حادي عشر : اية مواضيع او مهام أخرى تكلف بها الأمانة التنفيذية من قبل اللجنتين الوطنية والفنية .

د. تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٤٣٤٤/١٤٣٢٢٢ في ٢٠١٣/١٢/٩ والامر الوزاري الملحق به المرقم بالعدد ٩٠٩١/١٢٨٦ في ٢٠١٤/٢/١٦ بتشكيل لجنة برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الوطنية السيد هلال عبدالرضا عبود وعضوية كل من :

طه خالد إسماعيل / معاون مدير قسم التشريع والمشورة القانونية / الدائرة القانونية في وزارة النقل
بتول عبدالحسن فرحان / ر. مترجمين أقدام/ الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا .

جاسم محمد خلف حسين/ مشاور قانوني/الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا / مقرر اللجنة.

تتولى اللجنة أعداد مسودة النظام الداخلي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا .

تم أقرار آلية عمل اللجنة الوطنية بعد أستكمالها من اللجنة أعلاه من قبل أعضاء اللجنة الوطنية باجتماعها الخامس المنعقد في ٢٠١٤/١٢/١٧ .

كادر الأمانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

الاسم	
<p>هلال عبدالرضا عبود القرشي رئيس مهندسين أقدم الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا</p>	
<p>بتول عبدالحسن فرحان رئيس مترجمين أقدم مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل</p>	
<p>مصطفى عبدالخضر عبدالصاحب العبودي مهندس مسؤول شعبة التخطيط والدراسات مسؤول وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>	
<p>جاسم محمد خلف مشاور قانوني مساعد مسؤول وحدة الإصلاح الإداري والقانوني</p>	
<p>نعم عامر ممدوح معاون ملاحظ مسؤولة الوحدة الادارية</p>	
<p>أحمد شهاب أحمد جاسم معاون ملاحظ الوحدة الادارية</p>	
<p>حسين عبد موسى سائق</p>	



الفصل الرابع
اجتماعات اللجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الرابع : اجتماعات اللجنة الوطنية

عقدت اللجنة الوطنية أربع اجتماعات في عام ٢٠١٥ وكما يلي :

أولاً: تم عقد الاجتماع السادس بتاريخ ١/٤/٢٠١٥ برئاسة السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة بسبب أنشغال المهندس باقر جبر الزبيدي / وزير النقل - رئيس اللجنة بمهام أخرى وحضره (١٢) عضو من مجموع (٢٠) وهم :

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة / النائب الأول لرئيس اللجنة
٢. الدكتور مهدي ضمد القيسي - الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٣. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٤. السيد زهير علي أكبر/ نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالة
٥. اللواء ابراهيم شكورحمود/ مدير عام الجنائية والحركات / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٦. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / ممثلاً عن نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٧. السيد سمير ابراهيم بشقة / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / ممثلاً عن الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان
٨. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / ممثلاً عن وزارة السياحة والاثار
٩. السيد عبدالستار جبار شاکر / المستشار القانوني للهيئة العامة للكمارك/ ممثلاً عن وزارة المالية
١٠. السيد عارف سجاد حسين / مستشار اتحاد الغرف التجارية / ممثلاً عن رئيس الاتحاد
١١. السيد سيف كاظم نصيف / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٢. السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

- غير الحاضرين :

١. السيد بنكين ريکاني / الوكيل لفني لوزارة النقل
٢. السيد ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني لوزارة التخطيط وكالة
٣. السيد عادل كريم كاك احمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن
٤. السيد صادق فاضل عليوي / رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
٥. السيد صلاح جوه رشيدي / ممثل حكومة إقليم كردستان
٦. السيد راغب رضا بليل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٧. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزائها:

القرارات	المواضيع	
<p>١. تكليف الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتيح اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بكتاب رسمي بتوقيع السيد وزير النقل بأعتبره رئيس اللجنة الوطنية لغرض اعلامنا المراحل النهائية التي وصل اليها هذا الموضوع لأهميته في تسهيل النقل والتجارة .</p> <p>٢. تكليف الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتيح وزارة الداخلية / المديرية العامة للمنافذ الحدودية والهيئة العامة للكمارك في وزارة المالية لتزويدنا بأخر إجراءات اللجنة الخاصة باعمال تطوير المنافذ الحدودية والمبالغ المطلوبة لذلك .</p> <p>٣. تدقيق الموضوع قانونياً لتجنب حصول ازدواجية أو تقاطع في اجراءات الجهات الاخرى أو مع القوانين والتعليمات النافذة وأعداد تقرير شامل عن أعمال اللجان المشكلة لتطوير المنافذ الحدودية والمبالغ المطلوبة لذلك وأخر الاجراءات المتخذة وعرضه في الاجتماع القادم للجنة الوطنية لاتخاذ التوصية المناسبة به لغرض رفعه مجدداً الى لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء.</p>	<p>توصية الاجتماع الثالث للجنة الفنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ (موضوع المنافذ الحدودية) التنسيق بين الهيئة العامة للكمارك والمديرية العامة للمنافذ الحدودية بخصوص سندات ملكية الاراضي أو الرجوع الى دائرة عقارات الدولة للتأكد من الملكية. (بعد مراسلات عديدة مع كل من الهيئة العامة للكمارك والمديرية العامة للمنافذ الحدودية تبين أنه تم تخصيص قطع أراضي لمعظم المنافذ الحدودية لغرض تطويرها وتأهيلها أو إنشاء منشآت جديدة فيها وسلمت الى وزارة الداخلية / المنافذ الحدودية لكن لم تنفذ الخطة بسبب عدم توفر التخصيصات المالية المطلوب أيجاد أساليب لتوفير هذه التخصيصات المالية).</p>	١
<p>١. لم تحصل موافقة اللجنة الوطنية على مقترح اللجنة الفنية وذلك لكون المنتجات داخل المناطق الحرة تعتبر منتجات أجنبية وتنطبق عليها كافة القوانين والتعليمات التي تطبق على المنتجات الأجنبية المستوردة من خارج العراق وأن أعفاء هذه المشاريع سيؤدي الى إلحاق الضرر بالصناعات الوطنية .</p> <p>٢. في مثل هذه الحالات يفضل أن تقوم اللجنة الفنية بتشكيل فريق عمل من المختصين وعضوية قانوني لغرض دراسة الموضوع من كافة الجوانب الاقتصادية والفنية والقانونية وغيرها قبل عرضه على اللجنة الوطنية .</p> <p>٣. يجب أن يكون هناك عضو قانوني في كل فريق عمل متخصص تشكله اللجنة الفنية لغرض دراسة الجوانب القانونية .</p>	<p>توصيات الاجتماع الخامس للجنة الفنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٣ ● (موضوع المناطق الحرة) أ. حول وضع قيود لمنع استيراد بعض المواد الى داخل العراق دون الاخذ بنظر الاعتبار المشاريع المقامة في المناطق الحرة قرار رقم (١) : التوصية الى اللجنة الوطنية بمفاتيح لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء لغرض أعفاء المشاريع الصناعية حصراً المقامة في المناطق الحرة من إجازات الاستيراد والتصدير والمنع مع عدم الاخلال بما يتعلق بالمواصفات والسيطرة النوعية ومقتضيات الامن الوطني وذلك لكون المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تعتبر مشاريع وطنية والسلع التي تنتجها هي سلع وطنية ولكونها تستهدف السوق المحلية وتساهم في نقل التكنولوجيا الى داخل البلاد وتشغيل الايدي العاملة المحلية وتستخدم مواد بناء أولية محلية وتساهم في تفعيل الاستثمار داخل البلاد .</p>	٢

القرارات	المواضيع	ت
<p>تؤيد اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية حيث يجب حل الخلافات الثنائية بين دوائر وتشكيلات من نفس الوزارة أو وزارتين مختلفتين بشكل مباشر وثنائي ولا داعي لعرضها على هذه اللجنة .</p>	<p>ب. ضعف التزام الجهات الساندة بقانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ وخصوصا الهيئة العامة للكمارك . قرار رقم (٢) : فقرة (أ) التوصية الى اللجنة الوطنية بحث جميع الدوائر ومؤسسات الدولة بالتعاون فيما بينها بما يتعلق بتسهيل الإجراءات وبالأخص اذا كانت هذه الدوائر والتشكيلات تتبع الى وزارة واحدة .</p>	
<p>التنسيق بين اللجنة الوطنية وأتحادات القطاع الخاص بشكل خاص ودوائر الدولة المختلفة بشكل عام لتنظيم دورات تدريبية للعاملين في القطاع الخاص والعام في الوزارات ودوائر الدولة المختلفة لغرض بناء قدراتهم وتطوير كفاءاتهم ومهارتهم في مجال النقل والتجارة والاعتماد في الوقت الحاضر على الخبرات الوطنية بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد.</p>	<p>● (موضوع التدريب وبناء القدرات) قرار رقم (٣) : بإمكان أي جهة حكومية أو خاصة طلب المساعدة الاستشارية من اللجنة الوطنية ومن خلال اللجنة الفنية لغرض المساعدة في أعداد وتنفيذ البرامج التدريبية التي تتعلق بعملها بالتنسيق مع المنظمات الدولية والدول الاعضاء في منظمة الاسكوا.</p>	
<p>حصلت موافقة اللجنة الوطنية على تخصيص وحدة ضمن هيكلية كل جهة من الجهات أعضاء اللجنة كوزارات وشركات وهيئات حكومية واتحاد قطاع خاص تسمى (وحدة تسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا) لمتابعة مراسلات وشؤون اللجنتين الوطنية والفنية وتوثيقها وضمان أستمراية العمل والمتابعة في حال تغيير المسؤول أو الموظف وتحديد نقاط الأتصال به لغرض الرجوع اليه من قبل الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا إضافة الى أعضاء اللجنتين.</p>	<p>● (موضوع استحداث نقاط ربط بين الوزارات واللجنة الوطنية) قرار رقم (٦) : التوصية الى اللجنة الوطنية بتخصيص وحدة ضمن هيكلية كل جهة من الجهات أعضاء اللجنة كوزارات وشركات وهيئات حكومية واتحاد قطاع خاص تسمى (وحدة تسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا) لمتابعة مراسلات وشؤون اللجنتين الوطنية والفنية وتوثيقها وضمان أستمراية العمل والمتابعة في حال تغيير المسؤول أو الموظف وتحديد نقاط الأتصال به لغرض الرجوع اليه من قبل الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا إضافة الى أعضاء اللجنتين.</p>	
<p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة آنفاً وتوصي بالعمل على تطبيقها من قبل وزارة الاتصالات مع متابعة الموضوع من قبل الأمانة التنفيذية .</p>	<p>● (موضوع الاتصالات) قرار رقم (٩) : التوصية الى اللجنة الوطنية بضرورة النهوض بواقع الاتصالات الحالي وتفعيل القوانين الالكترونية والإسراع بتحديث الشبكات الهاتفية من خلال تنفيذ شبكات النفاذ الضوئي بدلاً من الشبكات النحاسية القديمة والاستفادة من أمكانيات القطاع الخاص واعتماد مبدأ الاستثمار في مشاريع الاتصالات وتجهيز خدمات الانترنت وأختيار الشركات الخاصة الكفوءة والرصينة لتقديم خدمات الاتصالات بنوعية ممتازة وكفاءة عالية لما لشبكة الاتصالات من أهمية كبيرة جداً في أعمال تسهيل النقل والتجارة ويمكن لوزارة الاتصالات الاستفادة من تجربة إقليم كردستان في هذا المجال.</p>	

ت	المواضيع	القرارات
	<ul style="list-style-type: none"> • (موضوع أمور عامة) قرار (١٤): أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بمفاتيحة لجنة الشؤون الاقتصادية لغرض بيان ضوابط منع المواد المستعملة والمتضررة وخاصة السيارات وإمكانية تعديلها وأستثناء بعض المواد من هذا القرار . د. التوصية الى اللجنة الوطنية لمفاتيحة الغرف التجارية لإعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لغرض تشجيع التجارة التخصصية. 	<p>١. لم تحصل موافقة اللجنة الوطنية على التوصية ١٤ / أ وأكدت على ضرورة التقيد بالتعليمات النافذة بهذا الخصوص ومراقبة تطبيقها بدقة .</p> <p>٢. صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية بأعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لغرض تشجيع التجارة التخصصية.</p>
	<p>قرار (١٥ - ت) التوصية الى اللجنة الوطنية لمفاتيحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول موضوع فرض رسم ١% على جميع البضائع المستوردة عبر منافذ البصرة من قبل مجلس محافظة البصرة.</p>	<p>لم تحصل موافقة اللجنة الوطنية على التوصية كونها خارج مهامها وتوصي بالرجوع الى القوانين الحاكمة.</p>
٣	<p>توصيات الاجتماع السادس للجنة الفنية المنعقد بتاريخ ٣/٣/٢٠١٥ .</p> <ul style="list-style-type: none"> • (موضوع النقل) <p>قرار ٦ / د التوصية الى اللجنة الوطنية للسماح للقطاع الخاص بزراعة الاعلاف بغض النظر عن امتلاكه أبقار من عدمه حيث لا يوجد مبرر لربط نشاط أنتاج وبيع الاعلاف مع نشاط امتلاك وتربية الابقار.</p>	<p>على اللجنة الفنية إعادة النظر بتوصيتها أعلاه ومفاتيحة الجهة القطاعية رسمياً قبل رفع الموضوع الى اللجنة الوطنية وعدم الاكتفاء برأي المدير العام ممثل تلك الجهة ، مع التأكيد على أن اللجنة الوطنية تؤيد تحرير زراعة الاعلاف محلياً أو أستيرادها من خارج العراق بهدف تنمية الثروة الحيوانية والصناعات المرتبطة بها.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • (موضوع الطرق والجسور) – قرار ٧ <p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية : نقل عائدية ومسؤولية محطات الوزن الموجودة في الموانئ أو المنافذ الحدودية من الهيئة العامة للكمارك الى الهيئة العامة للطرق والجسور .</p> <p>ب. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على الهيئة العامة للطرق والجسور وأمانة بغداد ووزارة البلديات على عمل وتثبيت العلامات المرورية الدولية الخاصة بالاوزان المحورية بالتنسيق مع مديرية المرور العامة.</p> <p>ج. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على وزارة التجارة / دائرة مسجل الشركات والهيئة العامة للضرائب بالزام شركات النقل عند تسجيل الشركات أو عند تجديد هويات التسجيل بالعمل وفق نظام الاوزان المحورية من خلال تعهد خطي مع إلزام كافة سائقي شاحنات وزارة التجارة للعمل بموجب النظام .</p>	<p>١. يعاد النظر في الفقرة (أ) موضوع نقل عائدية ومسؤولية محطات الوزن الموجودة في الموانئ أو المنافذ الحدودية من الهيئة العامة للكمارك الى الهيئة العامة للطرق والجسور من قبل اللجنة الفنية لعدم تأييد ممثل وزارة الاعمار والإسكان على التوصية لاسباب فنية تتعلق بمواصفات الموازين المحورية .</p> <p>٢. تمت مصادقة اللجنة الوطنية على التوصيات (ب) (ج) (د) الواردة بقرار اللجنة الفنية المتعلقة بتطبيق بياني وزارة الاعمار والإسكان (١) (٢) حول نظام الحمولات المحورية على أن يتم تطبيق ذلك من قبل الجهات المعنية والتعاون فيما بينها لحل أية أشكالات موجودة أو قد تحصل مستقبلاً .</p>

ت	المواضيع	القرارات
	د. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على مديرية المرور العامة بزيادة التوعية بنظام الموازين المحورية من خلال وسائل الاعلام وعند اصدار اجازات السوق العمومية والاختبارات المرورية مع تقديم تعهد خطي بذلك .	تمت مصادقة اللجنة الوطنية على التوصية كما مشار اليه في الفقرة (٢).
	قرار (٨) أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بالموافقة على اضافة عضو بدرجة مدير عام من كل من امانة بغداد ووزارة البلديات لعضوية اللجنة الفنية لأهميتها في شؤون النقل والتجارة . ب. التوصية الى اللجنة الوطنية بالتأكد على كل من الهيئة العامة للطرق والجسور وأمانة بغداد والبلديات لغرض الاهتمام بغلق الفتحات الغير نظامية على طرق المرور السريع وأصلاح الاسيجة المتضررة وصيانة مفاصل التمدد على كافة الجسور والانفاق وفقاً للمواصفات الهندسية والأساليب العلمية الحديثة ومطالبة تلك الجهات بالاجابة رسمياً حول الموضوع أعلاه .	أ. حصلت موافقة اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية بأضافة عضو بدرجة مدير عام من كل من امانة بغداد ووزارة البلديات لعضوية اللجنة الفنية. ب. صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة.
	• (موضوع التأمين) قرار (١٠): التوصية الى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بالموافقة على السماح بفتح مكاتب التأمين في المنافذ الحدودية للشركات الراغبة بممارسة نشاط التأمين على البضائع والاشخاص فيها لغرض توفير الفرص المتساوية لشركات التأمين بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ .	صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية بالموافقة على السماح بفتح مكاتب التأمين في المنافذ الحدودية للشركات الراغبة بممارسة نشاط التأمين على البضائع والاشخاص فيها لغرض توفير الفرص المتساوية لشركات التأمين بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ .
	• موضوع اية قضايا او أمور مستجدة أخرى قرار (١١) / أ : التوصية الى اللجنة الوطنية بالزام وزارة البيئة على وضع آلية مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة حالياً في أم قصر بشكل نهائي بالتنسيق مع الكمارك والبيئة لكونها تسبب أضرار صحية وتشغل مخازن الموائى ، وأن يتم حل مثل هذه المشاكل ثنائياً بين أي وزارتين أو جهتين ولا يوجد مبرر لعرضها على اللجنة الوطنية .	قررت اللجنة الوطنية الحاضرون بأن تتولى وزارة النقل مفاتحة وزارة البيئة لوضع آلية مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة حالياً في ميناء أم قصر بشكل نهائي بالتنسيق مع الكمارك والبيئة لكونها تسبب أضرار صحية وتشغل مخازن الموائى ، وأن يتم حل مثل هذه المشاكل ثنائياً بين أي وزارتين أو جهتين ولا يوجد مبرر لعرضها على اللجنة الوطنية .

ثانياً : تم عقد الاجتماع السابع بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ برئاسة المهندس باقر جبر الزبيدي / وزير النقل - رئيس اللجنة وحضره (١٦) عضو من مجموع (٢٠) وهم:

١. السيد باقر جبر الزبيدي / وزير النقل - رئيس اللجنة الوطنية
٢. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة / النائب الأول لرئيس اللجنة
٣. السيد بنكين عبدالله ريكاني / الوكيل الفني لوزارة النقل
٤. السيد أستبرق ابراهيم الشوك - الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان
٥. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٦. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٧. اللواء ابراهيم شكور حمود / مدير عام الجنائية والحركات / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٨. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / ممثلاً عن وزارة السياحة والآثار
٩. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / ممثلة عن الوكيل الفني لوزارة التخطيط
١٠. السيد عبدالستار جبار شاكر /الاستشار القانوني للهيئة العامة للكمارك/ ممثلا عن وزارة المالية
١١. الدكتورة رجاء عزيز بندر / ممثلة عن نائب محافظ البنك المركزي العراقي
١٢. السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
١٣. السيد علي صبيح علي الساعدي / رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيد راغب رضا بلييل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٥. السيد عارف سجاد حسين / مستشار اتحاد الغرف التجارية / ممثلاً عن رئيس الاتحاد
١٦. السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق / ممثل رئيس الرابطة

- غير الحاضرين :

- ١.الدكتور مهدي ضمد القيسي - الوكيل الفني لوزارة الزراعة
 ٢. السيد عادل كريم كاك احمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن .
 ٣. السيد صلاح جوهر رشيد / ممثل حكومة إقليم كردستان
 ٤. السيد عدنان كنعان الجليبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية
- لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزائها:

القرارات	المواضيع	ت
<p>اولاً : المصادقة على توصيات اللجنة الفنية (أ) (ب) (ج) .</p> <p>ثانياً : مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء بالنسبة للتوصيتين أ ، ب .</p>	<p>باب متابعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعتمد من قبل منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة.</p> <p>أولاً : توصية اللجنة الفنية باجتماعها السابع المنعقد في ٢١/٤/٢٠١٥ الآتية حول مدى التقدم الحاصل في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي :</p> <p>أ. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور باستكمال متطلبات ونواقص اتفاق الطرق في المشرق العربي والبحث عن وسائل وأساليب جديدة للتمويل والتنفيذ مع ضرورة أستدامة العمل في الفقرات المشار اليها في مقترح الامانة التنفيذية لأهميتها في تسهيل النقل والتجارة ووضع العراق ضمن منظومة الطرق والنقل والتجارة الدولية .</p> <p>ب. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور برسم محاور الطرق على خرائط دولية وطبعتها وتوزيعها بما يؤمن سهولة أوصولها الى السواح وسواق السيارات لمختلف الجنسيات.</p> <p>ج. مفاتحة منظمة الاسكوا التابعة للامم المتحدة لبيان الرأي بشأن إمكانية إقامة دورة تدريبية لعدة أيام للمنسقين الوطنيين لاتفاق الطرق لغرض تدريبهم على كيفية متابعة وتطبيق الاتفاق أو إرسال خبير الى بغداد لالقاء محاضرات على مهندسي الطرق والجسور بخصوص الموضوع .</p>	١
<p>اولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية (تقدم كل من شركتي الموانئ والنقل البحري تقريراً في نهاية عام ٢٠١٥ لبيان مدى التقدم الحاصل في تنفيذ بنود وفقرات مذكرة التفاهم " والطلب من وزارة النقل تقديم النتائج) .</p> <p>ثانياً: التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التأكيد على الجهات الأخرى العاملة في الموانئ لاستكمال متطلبات مذكرة التفاهم حسب أختصاصها وهي المنافذ الحدودية ، الكمارك ، التأمين ، المصارف ، الامن والاستخبارات ، البيئة والاتصالات .</p>	<p>ثانياً : توصية اللجنة الفنية باجتماعها السابع المنعقد في ٢١/٤/٢٠١٥ الآتية حول مدى التقدم الحاصل في تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي :</p> <p>" تقدم كل من شركتي الموانئ والنقل البحري تقريراً في نهاية عام ٢٠١٥ لبيان مدى التقدم الحاصل في تنفيذ بنود وفقرات مذكرة التفاهم " .</p>	
<p>المصادقة على توصية اللجنة الفنية " التأكيد على الجهات المشاركة في لجنة تنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية بضرورة إنهاء مهامها بأسرع وقت لأهمية هذه الاتفاقية في تسهيل النقل والتجارة "</p>	<p>ثالثاً : توصية اللجنة الفنية باجتماعها السابع المنعقد في ٢١/٤/٢٠١٥ الآتية حول مدى التقدم الحاصل في تنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية :</p> <p>" التأكيد على الجهات المشاركة في لجنة تنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية بضرورة إنهاء مهامها بأسرع وقت لأهمية هذه الاتفاقية في تسهيل النقل والتجارة "</p>	

القرارات	المواضيع	ت
<p>التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التأكيد على مجلس النواب للاسراع بالمصادقة على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي لأهميته بالنسبة لجمهورية العراق.</p>	<p>رابعاً : اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي سبق وأن تم أقرار مشروع انضمام العراق الى الاتفاق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٣ المتخذ في الجلسة الاعتيادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٥/٢٠ وأرسل الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه (حسب كتاب الدائرة القانونية بوزارة النقل المرقم بالعدد ٧١٥٩ في ٢٠١٣/١٢/١).</p> <p>تم عرض مشروع قانون المصادقة على الاتفاق للقراءة الأولى من قبل مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ وتم عرضه للقراءة الثانية في ٢٠١٤/١١/١٥ .</p>	
	<p>باب اتحاد الناقلين العراقيين</p> <p>أن اتحاد الناقلين العراقيين مشكل بموجب القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨٨ وهو عضو مثبت في اللجنة الوطنية واللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب قرارات مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وآلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية التي تم أقرارها بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٩ ، لكن هذه العضوية لم تفعل بسبب عدم اعتراف وزارة النقل بشرعية إدارة الاتحاد بموجب كتاب الدائرة القانونية للوزارة ١٠١٨ في ٢٠١٤/٢/٢٠ ، وحيث أن من المفروض أن الاتحاد المذكور يضم في عضويته شركات ومكاتب النقل البري الخاص الرصينة (أو النقل الطرقي بشكل أدق)، ونظراً لوجود اعتراض من قبل وزارة النقل على تشكيلة إدارة الاتحاد ، في حين أن مجلس الوزراء معترف بها ومصادق عليها. ولغرض حل هذا الاشكال تقترح الامانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة ما يلي:</p> <p><u>الاقتراح الأول</u> : مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض إعادة النظر بانتخابات إدارة الاتحاد المذكور لغرض تفعيل عضويته في اللجنتين الوطنية والفنية .</p> <p><u>الاقتراح الثاني</u> : إعادة النظر بقانون الاتحاد من خلال شموله لكافة أنماط النقل أي يشمل النقل الطرقي والنقل البحري والنقل الجوي والنقل السككي .</p> <p><u>الاقتراح الثالث</u> : في حالة عدم الموافقة على المقترحين الأول والثاني نقترح تشكيل الاتحادات التالية لأهميتها في تفعيل دور القطاع الخاص في نشاطات النقل المختلفة :</p> <p>أ. الاتحاد العراقي النقل للطرقي للبضائع.</p> <p>ب. الاتحاد العراقي للنقل الطرقي للركاب في العراق .</p> <p>ت. اتحاد النقل الجوي العراقي .</p> <p>ث. اتحاد النقل البحري العراقي .</p> <p>ج. اتحاد النقل السككي العراقي.</p>	٢

ت	المواضيع	القرارات
	<p>توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ الآتية : الموافقة على تشكيل الاتحادات التالية على أن تعمل تحت مظلة جامعة تسمى مثلاً (رابطة الناقلين العراقيين) ، ورفع المقترح الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة ليتسنى للجنة الفنية دراسة الموضوع من كافة الجوانب القانونية والفنية وأعداد مشروع القانون الخاص بتأسيس هذه الاتحادات: أ. الاتحاد العراقي النقل للطرفي للبضائع. ب. الاتحاد العراقي للنقل الطرقي للركاب في العراق . ج. اتحاد النقل الجوي العراقي . د. اتحاد النقل البحري العراقي . هـ. اتحاد النقل السككي العراقي.</p> <p>ثانياً : التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بإلغاء اتحاد الناقلين العراقيين المشكل بموجب القانون (١١٨) لسنة ١٩٨٨ .</p>	<p>المصادقة على توصية اللجنة الفنية : أولاً : الموافقة على تشكيل الاتحادات التالية على أن تعمل تحت مظلة جامعة تسمى مثلاً (رابطة الناقلين العراقيين) ، ورفع المقترح الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة ليتسنى للجنة الفنية دراسة الموضوع من كافة الجوانب القانونية والفنية وأعداد مشروع القانون الخاص بتأسيس هذه الاتحادات: أ. الاتحاد العراقي النقل للطرفي للبضائع. ب. الاتحاد العراقي للنقل الطرقي للركاب في العراق . ج. اتحاد النقل الجوي العراقي . د. اتحاد النقل البحري العراقي . هـ. اتحاد النقل السككي العراقي.</p> <p>ثانياً : التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بإلغاء اتحاد الناقلين العراقيين المشكل بموجب القانون (١١٨) لسنة ١٩٨٨ .</p>
٣	<p><u>باب التأشيرة الالكترونية (Electronic Visa)</u> توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ : التأكيد على أهمية تنفيذ وتطبيق مشروع التأشيرة الالكترونية لما له من تأثير كبير في تشجيع دخول المستثمرين ورجال الاعمال والناقلين والسواح من مختلف الجنسيات الى العراق وأنعكاسه الايجابي الكبير على تسهيل النقل والتجارة إضافة الى أدخل التكنولوجيا الحديثة وأختصار الإجراءات والزمن والمساهمة الدولية.</p>	<p>المصادقة على توصية اللجنة الفنية " التأكيد على أهمية تنفيذ وتطبيق مشروع التأشيرة الالكترونية لما له من تأثير كبير في تشجيع دخول المستثمرين ورجال الاعمال والناقلين والسواح من مختلف الجنسيات الى العراق وأنعكاسه الايجابي الكبير على تسهيل النقل والتجارة إضافة الى أدخل التكنولوجيا الحديثة وأختصار الإجراءات والزمن والمساهمة الدولية مع رفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التأكيد على وزارة الداخلية .</p>
٤	<p><u>باب الصحة</u> توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ حول إعادة العمل بمراكز الإسعاف الفوري على الطرق الخارجية لاهميتها في اسعاف المصابين بحوادث المرور على الطرق الخارجية وسرعة الوصول اليهم من اجل تقليل الخسائر البشرية الناجمة عن حوادث المرور (مقترح مديرية المرور العامة) الآتية: " أن يتم التنسيق بين وزارة الصحة ومديرية المرور العامة لايلاء الموضوع الاهمية المطلوبة وأدرجه ضمن الخطط الاستثمارية الخاصة بوزارة الصحة لغرض إنشاء مراكز إسعاف فوري على الطرق الخارجية مع أستيراد سيارات أسعاف متخصصة بحوادث الطرق وأعلام منظمة الاسكوا بذلك " .</p>	<p>أولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " أن يتم التنسيق بين وزارة الصحة ومديرية المرور العامة لايلاء الموضوع الاهمية المطلوبة وأدرجه ضمن الخطط الاستثمارية الخاصة بوزارة الصحة لغرض إنشاء مراكز إسعاف فوري على الطرق الخارجية مع أستيراد سيارات أسعاف متخصصة بحوادث الطرق وأعلام منظمة الاسكوا بذلك " . ثانياً : الابعاز الى وزارة الإسكان والاعمار/الهيئة العامة للطرق والجسور بإنشاء محطات أستراحة متكاملة على الطرق الخارجية تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات إضافة الى مراكز الإسعاف الفوري بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والإسراع بإنجاز محطات الاستراحة المباشر بها حالياً . ثالثاً : مفاحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول التوصيتين أعلاه .</p>

ت	المواضيع	القرارات
٥	<p>باب الامن</p> <p>توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ حول قيام الأجهزة الأمنية بتوفير الحماية اللازمة للبضائع المستوردة حفاظاً على الموارد المالية العراقية. (مقترح المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ البنك المركزي العراقي) الآتية :</p> <p>" لغرض تسهيل النقل والتجارة والمحافظة على البضائع والركاب المنقولين ووسائل النقل ، التوصية الى اللجنة الوطنية بألزام كافة التجار بالتأمين على بضائعهم داخل العراق لدى شركات التأمين العراقية وتوجيه كافة المصارف بعدم منح أية قروض ما لم يتم التأمين عليها ، وكما يجب ألزام الجهات الأخرى التي تصدر أجازات الاستيراد بهذا الاجراء من أجل المحافظة على الاموال العراقية وكذلك تنشيط قطاع التأمين العراقي " .</p>	<p>المصادقة على توصية اللجنة الفنية " لغرض تسهيل النقل والنقل والتجارة والمحافظة على البضائع والركاب المنقولين ووسائل النقل ، التوصية الى اللجنة الوطنية بألزام كافة التجار بالتأمين على بضائعهم داخل العراق لدى شركات التأمين العراقية وتوجيه كافة المصارف بعدم منح أية قروض ما لم يتم التأمين عليها ، وكما يجب ألزام الجهات الأخرى التي تصدر أجازات الاستيراد بهذا الاجراء من أجل المحافظة على الاموال العراقية وكذلك تنشيط قطاع التأمين العراقي" ومفاتيحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصدها .</p>
٦	<p>باب النقل / مقترحات مديرية المرور العامة – وزارة الداخلية</p> <p>توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ الآتية حول مقترحات مديرية المرور العامة:</p> <p>الفقرة (٢) الایعاز الى مديرية المرور العامة بعدم حجز حافلات نقل المسافرين التابعة لوزارة النقل وانما يتم تغريم السائق المخالف فقط حسب القانون .</p>	<p>اولاً : مفاتيحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الموافقة والایعاز الى كل من أمانة بغداد ومديرية المرور العامة لتنفيذ مشروع مسارات المترو باص (Non- Stop Bus) على مسارات (ساحة عدن - طريق مطار المثنى - تقاطع دمشق - علاوي الحلة) وكذلك (جامعة بغداد-الجادرية-الكرادة خارج - ساحة ميسلون- شارع فلسطين - الجامعة المستنصرية) .</p> <p>ثانياً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " الایعاز الى مديرية المرور العامة بعدم حجز حافلات النقل المسافرين التابعة لوزارة النقل وانما يتم تغريم السائق المخالف فقط حسب القانون " وتكلف الامانة التنفيذية بمفاتيحة وزارة الداخلية حول الموضوع .</p>
	<p>الفقرة(٣) أقتراح أستيراد حافلات سياحية حديثة وبيعها الى شركات السفر والسياحة وكذلك القطاع الخاص بالتقسيم ومفاتيحة مجلس الوزراء لغرض الموافقة وتحديد جهات التمويل.</p>	<p>لم تحصل موافقة اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية .</p>

القرارات	المواضيع	ت
<p>المصادقة على توصية اللجنة الفنية "الاعتراض ورفض أي استثناء منح سابقاً لوزارة الدفاع والداخلية والنفط من تطبيق نظام الحمولات المحورية على الطرق وكذلك رفض أي طلب جديد من أي جهة لشمولها بالاستثناء ، لان ذلك يؤدي الى ألق الضرر الكبير بالطرق والجسور وبأمكان هذه الجهات أتباع أساليب هندسية حديثة لنقل حمولاتها على الطرق بما يضمن الالتزام بنظام الحمولات المحورية بشكل دقيق ، مع التأكيد على العمل على أساس دولة مؤسسات وأن القوانين والأنظمة تطبق على الجميع بدون استثناء" ، مع التوصية بزيادة عدد محطات الوزن ومفاتيحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصدها .</p>	<p>باب توصيات الاجتماع السابع للجنة الفنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١</p> <p>أولاً : نظام الاوزان المحورية على الطرق :</p> <p>توصية اللجنة الفنية في أجمعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ الآتية حول طلب وزارة التجارة بكتابها المرقم ١٤٤٣٨ في ٢٠١٥/٤/١ بأستثناء أسطولها من تطبيق نظام الاوزان المحورية للطرق أسوة بوزارة الدفاع والداخلية والنفط : "الاعتراض ورفض أي استثناء منح سابقاً لوزارة الدفاع والداخلية والنفط من تطبيق نظام الحمولات المحورية على الطرق وكذلك رفض أي طلب جديد من أي جهة لشمولها بالاستثناء ، لان ذلك يؤدي الى ألق الضرر الكبير بالطرق والجسور وبأمكان هذه الجهات أتباع أساليب هندسية حديثة لنقل حمولاتها على الطرق بما يضمن الالتزام بنظام الحمولات المحورية بشكل دقيق ، مع التأكيد على العمل على أساس دولة مؤسسات وأن القوانين والأنظمة تطبق على الجميع بدون استثناء" .</p>	٧
<p>أولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " الایعاز الى وزارة المالية بأعتماد مقترح تسديد الرسوم والضرائب من قبل التجار ووكلاء الإخراج الكمركي في أحد مصارف مندلي وتسليم وصل القبض الى هيئة الكمارك والضرائب ولحين فتح مصرف في المنفذ" .</p> <p>ثانياً : تشكيل لجنة بين الوزارات الاتحادية : المالية ، الداخلية ، التجارة ، النقل ، مع نظيراتها في إقليم كردستان لغرض توحيد الإجراءات والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير والمنافذ الحدودية .</p> <p>ثالثاً : مفاتيحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول الموضوع لغرض الموافقة والایعاز بالتنفيذ .</p>	<p>ثانياً : منفذ مندلي :</p> <p>توصية اللجنة الفنية في أجمعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ الآتية حول تفعيل العمل في منفذ مندلي الحدودي :</p> <p>" الایعاز الى وزارة المالية بأعتماد مقترح تسديد الرسوم والضرائب من قبل التجار ووكلاء الإخراج الكمركي في أحد مصارف مندلي وتسليم وصل القبض الى هيئة الكمارك والضرائب ولحين فتح مصرف في المنفذ" .</p>	
<p>تمت المصادقة على توصية اللجنة الفنية "توجيه الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية بعقد اجتماعات شهرية مع رابطة شركات ومكاتب السفر والسياحة في العراق في فندق ميرديان لزيادة التنسيق والتعاون وحل المشاكل والمعوقات بين الجانبين" .</p>	<p>ثالثاً : توصية اللجنة الفنية في أجمعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٤/٢١ الآتية حول عقد اجتماعات دورية (أربعة اجتماعات في السنة) مع شركة الخطوط العراقية لغرض مناقشة المستجدات بنقل البضائع والأشخاص :</p> <p>"توجيه الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية بعقد اجتماعات شهرية مع رابطة شركات ومكاتب السفر والسياحة في العراق في فندق ميرديان لزيادة التنسيق والتعاون وحل المشاكل والمعوقات بين الجانبين" .</p>	

ثالثاً : تم عقد الاجتماع الثامن بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٥ برئاسة السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة بسبب أنشغال المهندس باقر جبر الزبيدي / وزير النقل - رئيس اللجنة بمهام أخرى وحضره (١٤) عضواً من مجموع (٢٠) وهم:

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة / النائب الأول لرئيس اللجنة
٢. السيد بنكين عبدالله ريكاني / الوكيل الفني لوزارة النقل
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي - الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الدكتور ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٥. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٦. السيد زهير علي أكبر / نائب محافظ البنك المركزي العراقي
٧. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٨. اللواء ابراهيم شكور حمود / مدير عام الجنائية والحركات / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٩. السيد عصام عباس مهدي / مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور/ ممثلاً عن الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان
١٠. السيد علي ياسين / م. قسم العلاقات الدولية / ممثلاً عن مدير عام دائرة المرافق السياحية/ وزارة السياحة والآثار
١١. السيد راغب رضا بليبل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٢. السيد عبدالحسين جبر المباركة / أمين عام اتحاد الغرف التجارية
١٣. السيد فراس سرمد حسين / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب/ أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق / ممثل رئيس الرابطة

- غير الحاضرين :

١. السيد عادل كريم كاك أحمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن.
٢. اللواء المهندس حكيم جاسم جسام /مدير عام الهيئة العامة للكمارك/ وزارة المالية
٣. السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
٤. السيد صلاح جوهر رشيد / ممثل حكومة إقليم كردستان
٥. السيد عدنان كنعان الجليبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصرر القرارات المذكورة أزائها:

القرارات	المواضيع	ت
<p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وأوصت برفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعرضها على مجلس الوزراء لغرض أقرارها .</p>	<p>موضوع إستيفاء الأجور والرسوم والضرائب بالدينار العراقي بدلاً من الدولار . توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (١) المتخذ بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٥ بخصوص مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية : إنسجاماً مع معمول به في دول العالم كافة وبضمنها دول الجوار والاقليم ولتسهيل الإجراءات على المواطنين وعدم لجوئهم الى شراء الدولار لغرض إنجاز معاملات النقل والتجارة ولغرض رفع سعر الدينار العراقي وتعزيز قيمته وتشجيع التعامل به ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من المضاربات بأسعار العملات ، وتحقيقاً لأحد مبادئ وأسس السيادة الوطنية ، نقترح إلزام كافة الجهات الحكومية والخاصة العراقية والأجنبية بأستيفاء كافة الأجور والرسوم والضرائب وأية مبالغ أخرى داخل العراق بالدينار العراقي حصراً مع وضع آلية مناسبة بين تلك الجهات والبنك المركزي العراقي لغرض تحويل هذه المبالغ بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي وفقاً للسياقات والآليات المصرفية الرسمية لضمان عدم إلحاق أية خسائر بأي طرف كان ويشمل ذلك :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. أجور تذاكر الخطوط الجوية العراقية . ٢. أجور تذاكر كافة الخطوط الجوية الأجنبية التي تباع داخل العراق . ٣. أجور إصدار المنافيس من قبل الشركة العامة للنقل البري في المنافذ الحدودية . ٤. رسوم إصدار تأشيرة الدخول العراقية (الفيزا) للأجانب في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية . ٥. رسوم منح العراقيين تأشيرة الدخول الى الدول الأخرى التي تستوفيهما السفارات الأجنبية في العراق . ٦. رسوم إصدار الإقامة والفحص الطبي للأجانب في العراق . ٧. الرسوم والضرائب والأجور التي يستوفيهما إقليم كردستان في المنافذ التابعة له . ٨. الأجور والرسوم التي تتقاضها الموانئ والمطارات العراقية كافة . ٩. أية رسوم أو ضرائب أو أجور تستوفيهما دوائر الدولة والجهات الرسمية والقطاع الخاص والسفارات الأجنبية والمنظمات الدولية الأجنبية داخل العراق . <p>وكما ويجب إلزام جميع الجهات الحكومية والأهلية أعلاه بأن تقوم بتسعير كافة الأجور والرسوم والضرائب التي تستوفيهما بالدينار العراقي وبأرقام صحيحة وذلك بدلاً من الدولار الأمريكي لتسهيل عمليات الاستيفاء .</p>	١

القرارات	المواضيع	ت
<p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وقررت الایعاز الى وزارة الاعمار والإسكان لدراسة المقترح بشكل معمق بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار والبنك المركزي العراقي وتقديم الدراسة الى هذه اللجنة بأسرع وقت ممكن .</p>	<p>باب أستثمار الطرق السريعة مقابل صيانتها وأدامتها وأكمال نواقصها .</p> <p>توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٤) بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨ بخصوص مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية :</p> <p>(تأجير أو أستثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات أجنبية متخصصة وكفاءة مقابل صيانتها وتأهيلها وأكمال نواقصها وأدامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية ، وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم هذه الطرق بأستخدام أنظمة الكترونية ويدوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل وأكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد ، وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى .)</p> <p><u>توصية اللجنة الفنية :</u></p> <p>تأجير أو أستثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات أجنبية متخصصة وكفاءة مقابل صيانتها وتأهيلها وأكمال نواقصها وأدامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية ، وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم هذه الطرق بأستخدام أنظمة الكترونية ويدوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل وأكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد ، وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى.</p>	٢

القرارات	المواضيع	ت
<p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وأن تقوم الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتحة وزارات الداخلية والصحة والاعمار والإسكان والتربية ودائرة المنظمات غيرالحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض أخذ ما يقتضي بصدده .</p>	<p>عرض عن ورشة العمل الإقليمية حول السلامة المرورية على الطرق التي نظمتها منظمة الاسكوا للفترة من ٢٧-٢٩/٥/٢٠١٥ في بيروت ضمن فعاليات أسبوع الأمم المتحدة الثالث حول سلامة المرور على الطرق .</p> <p>أ. توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٧) بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٥ بخصوص مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية (أ) :</p> <p>عرض قدمه الأمين التنفيذي عن وقائع ورشة العمل والدروس المستنبطة وبيان مقدار الفجوة الكبيرة الموجودة بين العراق ودول المنطقة والعالم ضمن المحاور التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قانون المرور ● نظام الغرامات وأساليب فرضها وأستيفائها . ● الالتزام بأنظمة السير والنقل والسلامة الفنية للمركبات . ● الالتزام بأنظمة السير للمشاة . ● سلامة الأطفال على الطرق والتوعية المدرسية ● التثقيف والتوعية الإعلامية . ● تخلف الواقع الهندسي للطرق والتقاطعات وتأثيرها في ازدياد حالات الحوادث. ● الواقع المتخلف لوسائل النقل في العراق وتأثيرها في ازدياد حالات حوادث الطرق . ● عدم وجود منظمات مجتمع مدني تعنى بالسلامة على الطرق ورعاية حوادث الطرق على المدى البعيد . <p>- ضعف إجراءات الإنفاذ والاسعاف بعد التصادم وأجراءات رعاية ضحايا حوادث الطرق .</p> <p><u>توصية اللجنة الفنية :</u></p> <p>مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الإيعاز إلى وزارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى لمعالجة الظواهر التالية المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق :</p> <p>أ- تخلف قانون المرور العراقي النافذ .</p> <p>ب- تخلف نظام الغرامات وأساليب فرضها وإستيفائها.</p> <p>ج- ضعف الإلتزام بأنظمة السير والنقل والسلامة الفنية للمركبات .</p> <p>د- ضعف إجراءات سلامة الاطفال على الطرق والتوعية المدرسية .</p> <p>هـ- ضعف التثقيف والتوعية الاعلامية .</p> <p>و- تخلف الواقع الهندسي للطرق والتقاطعات وتأثيرها في ازدياد حالات الحوادث.</p> <p>ز- الواقع المتخلف لوسائل النقل في العراق وتأثيرها في ازدياد حالات حوادث الطرق.</p> <p>ح- عدم وجود منظمات مجتمع مدني تعنى بالسلامة على الطرق ورعاية ضحايا حوادث الطرق على المدى البعيد.</p> <p>ط- ضعف إجراءات الإنفاذ والاسعاف بعد التصادم وأجراءات رعاية ضحايا حوادث الطرق .</p>	٣

القرارات	المواضيع	ت
<p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وتكليف الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بتعميم التوصيات على الجهات المعنية وأخذ ما يلزم بموجبها .</p>	<p>ب. عرض عن ورشة العمل الإقليمية الرابعة لتسهيل النقل والتجارة - عمان ١٦-٢٠١٥/٥/١٧ توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٧) بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨ بخصوص مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية (ب) : (عرض سريع قدمه الأمين التنفيذي عن ورشة العمل الإقليمية الرابعة المنعقدة في الأردن / عمان للفترة من ١٦-٢٠١٥/٦/١٧ حول تسهيل النقل والتجارة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبالتعاون مع وزارتي النقل والتجارة والصناعة الاردنيتين وجامعة الدول العربية)). توصية اللجنة الفنية : أ- التأكيد على سرعة تطبيق النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية وخلق منصة موحدة لمعالجة المعلومات. ب- التأكيد على الأسراع بتفعيل وتطبيق اتفاقية النقل المتعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية. ج- التأكيد على تبسيط وسلاسة الإجراءات والعمليات عبر الحدود . د- تعميم توصيات ورشة العمل على الوزارات والاتحادات المعنية لغرض وضع الخطط اللازمة لتطبيقها.</p>	
<p>تقوم الأمانة التنفيذية بمفاتحة الدائرة القانونية في وزارة النقل لغرض مراجعة تحديد فقرة أرتباط اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بمجلس الوزراء أو برئيس مجلس الوزراء والاستئناس بالتوصيات والنصوص الواردة في دليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الصادر عن منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة وكذلك الامر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتقديم التوصية المناسبة والرأي القانوني الى اللجنة الوطنية وبالسرعة الممكنة .</p>	<p>باب قضايا او أمور مستجدة أخرى ● توجيه الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان الوارد بكتابها المرقم بالعدد ش ل / ٥٠ / ٨ / ٢٧٠٠٨ المؤرخ في ٢٤/٨/٢٠١٥ الموجه الى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة / الأمانة التنفيذية (المرفق صورة منه ريبطاً) حول عدم ضرورة تدخل الامانة العامة لمجلس الوزراء في تنفيذ توصياتها إلا في الحالات التي يتطلب الامر ذلك من أجل إزاحة التداخل والتعارض الذي قد يحدث مع الجهات الأخرى التي تؤدي الى عرقلة عملها والاكتفاء بمصادقة اللجنة الوطنية عليها لتنفيذها وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .</p>	٤

ثالثاً : تم عقد الاجتماع التاسع بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ برئاسة السيد إستبرق إبراهيم الشوك / الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات بعد انتخابه من قبل الأعضاء الحاضرين لترووس الاجتماع وذلك لعدم وجود السيد رئيس اللجنة الوطنية وكذلك النائب الأول لرئيس اللجنة وعدم وجود نائب ثاني وذلك أستناداً الى المادة (٧) اولاً من آلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ، وحضر الاجتماع (١٦) عضو من مجموع (٢٠) وهم:

١. السيد إستبرق إبراهيم الشوك / الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة
٢. الدكتور مهدي ضمد القيسي – الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٣. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٤. السيد زهير علي أكبر / نائب محافظ البنك المركزي العراقي
٥. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٦. اللواء سلام جواد كاظم / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٧. السيد سفيان سليمان الملاح/ مدير عام الدائرة الاقتصادية/ ممثل عن الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن
٨. الدكتور حسين علي داود / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / ممثل عن الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٩. السيد حسن عباس علوان / ممثل عن مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية
١٠. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية/ وزارة السياحة والآثار
١١. السيد راغب رضا بلييل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٢. السيد عبدالحسين جبر المباركة / أمين عام اتحاد الغرف التجارية
١٣. السيد عدنان كنعان الجليبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية
١٤. السيدة خلود يحيى / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
١٥. السيد سيف كاظم نصيف / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٦. السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق – ممثلاً عن رئيس الرابطة

- غير الحاضرين :

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة / النائب الأول لرئيس اللجنة – ايفاد رسمي الى السودان
٢. السيد صلاح جوهر رشيد / ممثل حكومة إقليم كردستان

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أرائها:

ت	المواضيع	القرارات
١	<p>باب النقل : توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (١-أ) المتخذ بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ بخصوص ما تم عرضه من قبل الملحقية التجارية العراقية في دبي كما يأتي: أ استمرار إعادة التصدير البضائع بإتجاه العراق سواء من الموانئ الاماراتية أو الإيرانية أو الكويتية أو الأردنية مما يؤدي الى زيادة التكلفة على البضائع المستوردة وتقويت كثير من فرص تنمية الاقتصاد العراقي للأسباب التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> • نقشي الفساد والفوضى وعدم التنظيم في الموانئ العراقية مما يؤدي الى زيادة كلفة الشحن بسبب الرشاوى وتخلف وتأخر عمليات المناولة والإجراءات . • تعدد الجهات الحكومية الرسمية في الموانئ والمنافذ الحدودية التي تعمل على أساس الولاءات الحزبية والجهات المتسلطة مما يؤدي الى توسيع سلسلة الإجراءات وزيادة أنجازها بشكل كبير جداً . • ارتفاع كلفة التأمين في الموانئ العراقية بسبب عدم توفر شركات تأمين عراقية قادرة على تأمين متطلبات المرحلة الحالية . • قلة أعماق الممرات المائية العراقية مما لا يسمح بدخول السفن ذات الحمولات الكبيرة . • قلة الخطوط الملاحية المباشرة بين الموانئ العالمية وموانئ العراق وعزوف شركات الشحن العالمية عن فتح خطوط مباشرة الى موانئ العراق للأسباب أعلاه ، يضاف الى ذلك عدم سعي وزارة النقل لفتح هذه الخطوط . <p>مقترحات الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لمعالجة المشاكل أعلاه :</p> <p>أ- إلزام كافة الجهات العاملة في الموانئ العراقية باتباع الأنظمة الالكترونية في إنجاز إجراءاتها والعمل سوياً لغرض تنفيذ نظام النافذة الالكترونية الواحدة بأسرع وقت بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخبرات المنظمات الدولية في هذا المجال من أجل القضاء على الظواهر السلبية الموجودة في الموانئ العراقية.</p> <p>ب- إلزام كافة المستوردين من خلال إجازات الاستيراد باستخدام الموانئ العراقية عند توريد بضائعهم حصراً وفرض رسوم عالية على البضائع التي تورد من خلال موانئ دول الجوار مع تخفيض الرسوم المفروضة على البضائع الموردة بشكل مباشر الى الموانئ العراقية .</p> <p>ج- سعي وزارة المالية لحل مشكلة ارتفاع كلف التأمين من خلال تدخل شركات وطنية عراقية .</p> <p>د- سعي وزارة لنقل لفتح خطوط ملاحية مباشرة من الموانئ العالمية الى موانئ العراق وتفعيل دور الشركة العامة للنقل البحري في هذا المجال من خلال تبنيها فتح هذه الخطوط بشكل مشابه لما تقوم به شركة الخطوط الجوية العراقية .</p> <p>قرار اللجنة الفنية : تؤيد اللجنة الفنية مقترحات الامين التنفيذي للجنة الوطنية المذكورة آنفاً حول الموضوع عدا المقترح (ب) لصعوبة تطبيقه وتعارضه مع مبادئ السوق الحرة والتوصية الى اللجنة الوطنية لتبني المقترحات (أ ، ج ، د) منها .</p>	<p>وافقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وأوصت بما يلي :</p> <p>أ- رفع كتاب الملحقية التجارية العراقية في دبي المرقم ٧٤٢ في ٢٠١٥/٨/١٦ المبلغ الى اللجنة الفنية بموجب كتاب دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة المرقم ظ/٢/٨٩٠٦ في ٢٠١٥/٨/٢٣ (المرفق ربطاً) الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاطلاع على ما ورد فيه من معلومات .</p> <p>ب- تعميم الكتاب المشار اليه آنفاً الى الوزارات والجهات المعنية لغرض دراسته والتحقق من المعلومات الواردة فيه وأعلام اللجنة الوطنية .</p> <p>ج. تأييد مقترحات الأمين التنفيذي للجنة الوطنية المطروحة لمعالجة المشاكل أعلاه وبضمنها الفقرة (ب) مع تعديلها الى (تشجيع كافة المستوردين والمصدرين على استخدام الموانئ العراقية بشكل مباشر في تجارتهم ومنحهم استثناءات أو تخفيضات في بعض الرسوم والأجور وفي أمور أخرى مقارنة بالتي ستفرض عند استخدامهم موانئ دول الجوار أو الإقليم) .</p> <p>د. مفاتحة ديوان التأمين لغرض حث شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة لعرض خدماتها على المستوردين والمصدرين وأعمالها كبديل عن شركات التأمين الأجنبية من خلال تقديم التسهيلات والامتيازات والاسعار التنافسية والخدمات المشجعة الأخرى وتعميم ذلك على الملحقيات التجارية العراقية في الخارج .</p> <p>هـ. التأكيد على ضرورة الإسراع بأنجاز مسودة مشروع قانون النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية الذي يقوم بأعداده حالياً فريق عمل من المختصين من مختلف الوزارات تابع للجنة الفنية .</p>

ت	المواضيع	القرارات
٢	<p><u>باب المنافذ الحدودية:</u> توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٣) بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ بخصوص مقترح وزارة الخارجية: <u>المقترح:</u> ارتفاع كلفة الشاحنات الأردنية القادمة الى بغداد بسبب إغلاق منفذ طربيل وإتجاهها الى البصرة عبر السعودية والكويت. <u>قرار اللجنة الفنية:</u> لكون منفذ طربيل قد أغلق لأسباب أمنية لذلك لا يمكن فتحه في الوقت الحاضر لحين تحسن الوضع الامني في محافظة الانبار وتأمين الطريق البري (طربيل – كيلو ١٦٠) والتوصية الى اللجنة الوطنية بالايعاز الى الجهات المعنية في منفذ سفوان والموانئ العراقية بتسهيل إجراءات دخول البضائع الاردنية مع أجابة الجانب الاردني بذلك.</p>	<p>الموافقة على توصية اللجنة الفنية والايعاز الى الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لأجابة الجانب الأردني من خلال القنوات الرسمية إضافة الى الجهات المعنية في منفذ سفوان والموانئ العراقية .</p>
٣	<p><u>باب أمانة بغداد والبلديات</u> توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٤) بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ بخصوص مقترحي مديرية المرور العامة : ● ظهور العديد من الأسواق التجارية الهامشية . ● وجود العديد من مخازن وكراجات دوائر الدولة والتي تتصف بالنشاط التجاري في مراكز المدن واشغال البعض منها بعض المواقع في الشوارع التي تتصف بالكثافة المرورية. <u>قرار اللجنة الفنية:</u> التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على الجهات المعنية للأسراع في تنفيذ المدن أو المناطق اللوجستية عند مقتربات مدينة بغداد بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والعمل على تذليل كافة المعوقات التي تواجه المشروع .</p>	<p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وأن تقوم الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بأعادة مفاتحة مجلس محافظة بغداد والمحافظات الاخرى والجهات المعنية لغرض أخذ ما يقتضي بصدده.</p>
٤	<p><u>باب التأمين:</u> توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٥) بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ بخصوص مقترحي جمعية التأمين العراقية وشركة الرهام للتأمين : أ. فرض التأمين الشامل على السيارات كافة ضد جميع أنواع المخاطر. ب. فرض تأمين الزامي على كافة المحال والأسواق والمخازن التجارية ضد جميع أنواع المخاطر. <u>قرار اللجنة الفنية</u> التوصية الى اللجنة الوطنية بأحالة المقترحين أعلاه الى ديوان التأمين في وزارة المالية لغرض دراسته وبيان الرأي بصدده .</p>	<p>تمت الموافقة على توصية اللجنة الفنية بمفاتحة ديوان التأمين من قبل الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لغرض دراسة المقترحين وبيان الرأي.</p>

القرارات	المواضيع	ت
<p>وافقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية وتوجيه الأمانة التنفيذية لأخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها مع أحالة المشاكل والشكاوى والمقترحات الغير مستعجلة الى الجهة المعنية حسب الاختصاص للاستئناس برأيها قبل عرضها على اللجنة الفنية .</p>	<p>باب معالجة المشاكل والظواهر السلبية في مجال النقل والتجارة : توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٦) المتخذ بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ بخصوص مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية (الإعلان على الموقع الالكتروني لوزارة النقل لكافة شركات القطاع الخاص ورجال الاعمال بتقديم شكاواهم وملاحظاتهم وأقترحاتهم المتعلقة بتسهيل النقل والتجارة والتي يجب أن تشمل الظواهر العامة السلبية المستشرية في نشاطات النقل والتجارة وما يتعلق بها من كمارك ، تأمين، مصارف، طرق، سكك ، الخطوط الجوية... الخ الى الأمانة التنفيذية لغرض عرضها على اللجنة الفنية مع التأكيد على أهمل الحالات الفردية أو الخاصة). <u>قرار اللجنة الفنية</u> التوصية الى اللجنة الوطنية بالصادقة على المقترح وفتح رابط الكتروني خاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا على الموقع الالكتروني لوزارة النقل لغرض نشاطات وأخبار اللجنتين الوطنية والفنية وأستقبال شكاوى وأقترحات التجار والناقلين ورجال الاعمال بشكل مشابه لما هو معمول به في الدول الإقليمية مثل الأردن .</p>	٥
<p>أ. الموافقة على توصية اللجنة الفنية (أ) على أن يقدم الاتحاد العام للغرف التجارية دراسة شاملة عن المقترح مع عرض آلية الفحص الحالية وأجراء مقارنة بين الإجراءات الحالية والمستقبلية لغرض مناقشتها وأقرارها في الاجتماع القادم .</p> <p>ب. التأكيد على جميع الجهات العاملة في المنافذ الحدودية بمتابعة موظفيها ومحاسبتهم باستمرار وتكليف المديرية العامة للمنافذ الحدودية بمراقبة تصرفات وسلوكيات الموظفين وتبليغ مراجعهم بمخالفاتهم والعمل على تبسيط الإجراءات وتقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الإفراج عن البضائع .</p>	<p><u>توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية :</u> توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٨) المتخذ بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ بخصوص قرار فريق عمل توحيد الجهات الفاحصة المشكلة بالأميرين الوزاريين ٣٣٤٧٧/٩٩٦٤ و ٧٠١٣/٦٦٦ في ٣١/١٢/٢٠١٤ و ٢٠١٥/١/٢٦ على التوالي الصادر بموجب محضر الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ ١/٩/٢٠١٥ المدرج في أدناه واتخاذ القرار المناسب بصده . "مفاتيح مجلس الوزراء باصدار قرار لتشكيل لجنة لتعديل قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والقوانين الأخرى المتعلقة بالموضوع (الزراعة ، الصحة ، البيئة ، التجارة ، الصناعة) بحيث يكون بالنتيجة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن اصدار صلاحية المواد التي تدخل للعراق فيما يمكن للجهات الأخرى اصدار اللوائح الفنية بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتفك ارتباط هذه الجهات الرقابية من الوزارات المعنية وترتبط بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتستمر الجهات المعنية ومنها وزارة الصحة على سبيل المثال لا الحصر بمراقبة الاسواق المحلية واخذ العينات من المنتج المحلي والمستورد لبيان مدى ملائمتها للاستهلاك " <u>قرار اللجنة الفنية</u> أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بالموافقة على المقترح المقدم من قبل الاتحاد العام للغرف التجارية بأنشاء مختبرات موحدة لكافة الاختصاصات في مكان واحد في كل منفذ حدودي بأسلوب الاستثمار لغرض سحب العينات وفحصها وأظهار النتائج بأسرع وقت وخلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة وأعتبر ذلك شرط ملزم لغرض تسهيل النقل والتجارة . ب. وكإجراء سريع لحل هذه المشكلة نقترح بأن يشكل في كل منفذ حدودي فريق عمل موحد للفحص يتكون من ممثلين من كافة الجهات الفاحصة إضافة الى ممثل الكمارك لغرض إجراء الكشف الموقعي أنياً وبشكل موحد على البضاعة وأخذ النماذج منها لأغراض الفحص وذلك منعاً للمساومات والممارسات الغير مشروعة عند أفراد كل ممثل جهة فحص بصاحب البضاعة .</p>	٦

القرارات	المواضيع	
<p>أطلعت اللجنة الوطنية على مضمون مذكرة وزارة النقل / الدائرة القانونية أعلاه وأقرت الرأي الوارد وفقاً لأحكام الامر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ .</p>	<p>باب ارتباط اللجنة الوطنية : قرار اللجنة الوطنية رقم (٨) المتخذ بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٥ : " تقوم الأمانة التنفيذية بمفاتحة الدائرة القانونية في وزارة النقل لغرض مراجعة تحديد فقرة ارتباط اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بمجلس الوزراء أو برئيس مجلس الوزراء والاستئناس بالتوصيات والنصوص الواردة في دليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الصادر عن منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة وكذلك الامر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتقديم التوصية المناسبة والرأي القانوني الى اللجنة الوطنية وبالسرعة الممكنة " أجابة الدائرة القانونية / قسم التشريع والمشورة القانونية بمذكرتها المرقمة ٣٣١ في ١٣/١٠/٢٠١٥ بأرتباط اللجنة الوطنية برئيس مجلس الوزراء إستناداً الى الامر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ .</p>	٧
<p>١. أيدت وثلّمت اللجنة الوطنية مقترح السيد نائب محافظ البنك المركزي العراقي وتوجيه الأمانة التنفيذية بأحالة موضوع إصدار طابع مالي لدعم النازحين وإعادة العمل بنظام الطوابع المالية الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض النظر فيه لأهمية الموضوع في دعم النازحين وميزانية الدولة وتقليل الإجراءات والتعامل بالنقد وتقليص زمن إنجاز المعاملات .</p> <p>٢. توجيه الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بتقديم متابعة شاملة في الاجتماع القادم لأهم مقررات وتوصيات اللجنتين الوطنية والفنية ونتائج أعمال فرق العمل المتخصصة التي شكلت سابقاً وكذلك مدى أستجابة الوزارات ودوائر الدولة وأحداث القطاع الخاص المعنية لتوصيات ومقررات اللجنة الوطنية .</p>	<p>باب مواضيع أخرى مستجدة اولاً : طلب السيد زهير علي أكبر / نائب محافظ البنك المركزي العراقي مناقشة موضوع (عدم تنفيذ وزارة المالية لنص المادة (٢٩) من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ والتي تقضي بإصدار طابع مالي لدعم النازحين يفرض على كافة المعاملات الحكومية وبضمنها معاملات النقل والتجارة) . ثانياً: مقترح مقدم من قبل السيد سالار محمد امين /نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار حول تشكيل لجنة فرعية تضم عدد من السادة أعضاء اللجنة بضمنهم ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار تكون مهام هذه اللجنة الفرعية : - متابعة تنفيذ جميع التوصيات والقرارات الصادرة من قبل اللجنة الوطنية واللجنة الفنية والتي سيتم إصدارها في الاجتماعات اللاحقة للجنة بشكل دوري ورفع تقريرها الى اللجنة الوطنية. - القيام بزيارات ميدانية الى جميع المنافذ الحدودية للوقوف على واقع الاحتياجات الخاصة بتلك المنافذ وطرق تأهيلها وجعلها تنسجم مع ما معمول به في دول العالم من خلال استخدام المعايير الدولية المعتمدة في المنافذ الحدودية العالمية وجمع بيانات حول الفرص الاستثمارية من خلال توفير البنى التحتية والامتيازات والضمانات التي كفلها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية على حد سواء . - متابعة تنفيذ مقترح الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية / الباب الثاني الخاص بتأجير او استثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل الشركات الأجنبية المتخصصة حيث تكون التجربة الأولى هو طريق المرور السريع رقم (١) بغداد – البصرة – سفوان وطريق محمد القاسم للمرور السريع حيث تتولى هذه اللجنة الفرعية مهمة استطلاع وتحديد احداثيات الطرق السريعة ورفع المقترحات الخاصة باستثمار هذه الطرق والليات المتبعة للاستثمار في هذا المجال انسجاماً مع ما معمول به في الدول المتقدمة ليصار الى المصادقة عليها من قبل اللجنة الوطنية ويتم من بعدها إعلانها كفرص استثمارية.</p>	٨



الفصل الخامس
اجتماعات اللجنة الفنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الخامس: اجتماعات اللجنة الفنية

عقدت اللجنة الفنية أربع اجتماعات في عام ٢٠١٥ وكما يلي :

أولاً: عقد الاجتماع الأول بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣ برئاسة السيد بنكين ريكاني / الوكيل الفني لوزارة النقل وحضره (٣٤) عضواً من مجموع (٤٠) وهم:

١. السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٢. اللواء مؤيد ناجي عبد الشمري / م.د المديرية العامة للمنافذ للحدودية / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الداخلية
٣. العميد كريم علي غضبان / مدير قسم التخطيط والمتابعة / ممثلاً عن مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٤. العميد قاسم سيد مراد أسماعيل / ممثلاً عن مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٥. السيد عادل محمد حسن / جهاز المخابرات الوطني
٦. السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام / جهاز الامن الوطني
٧. العقيد إبراهيم عبدالسلام خليل / ممثلاً عن مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
٨. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة
٩. السيد عبد الستار جبار شاكر / المستشار القانوني في الهيئة العامة للكمارك ممثلاً عن المدير العام / وزارة المالية
١٠. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
١١. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
١٢. السيد شاكر محمود العبادي / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات وكالة / وزارة التخطيط
١٣. الدكتور صالح حسين جبر / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة
١٤. السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
١٥. السيد نامق سعيد عبدالباقي / مدير عام الدائرة القانونية / وزارة النقل
١٦. الانسة وفاء جورج دانو / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل
١٧. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
١٨. السيد عبدالله لعبيبي باهض / مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص
١٩. السيد سلام جبر سلوم / مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل
٢٠. السيد عبدالمجيد عبدالحميد عبدالمجيد / معاون مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الاتصالات
٢١. السيد عبدالرزاق خضير / معاون مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / ممثلاً عن المدير العام / وزارة البيئة
٢٢. السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان
٢٣. السيد احمد سامي عبدالستار / مدير قسم الإخراج الكمركي / ممثلاً عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة
٢٤. السيد حازم عبيد عزيز / ممثلاً عن مدير عام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان / البنك المركزي العراقي

٢٥. السيد صباح نوري الصراف/ مدير قسم شؤون الموانئ والنقل البحري/ ممثل مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٢٦. السيد معتز صبري سعيد / مدير فرع بغداد ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للنقل البحري / وزارة النقل
٢٧. السيد مازن داود سلمان/ مسؤول ممثلية الموانئ ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة لمواني العراق / وزارة النقل
٢٨. السيد اثير هادي عبد / مدير قسم التخطيط والمتابعة / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود
٢٩. السيد بلال اكرم حسين / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات ووزارة الاتصالات
٣٠. السيد ثامر فاضل عباس / ممثلاً عن امين عام اتحاد الغرف التجارية
٣١. السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٣٢. الدكتور خيون حسن محمود / مدير فرع التأمين الزراعي في شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين
٣٣. السيد فراس سرمد حسين / ممثل عن نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي
٣٤. السيدة فاطمة شياع ناجح / ممثلة عن مدير عام دائرة المجاميع السياحية / وزارة السياحة والآثار

غير الحاضرين :

١. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٢. السيد صلاح الدين حامد جعاطة / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٣. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
٤. السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
٥. السيد علي طارق مصطفى / المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية
٦. السيد حسن رشيد المهدي / عضو الهيئة الإدارية لرابطة شركات السفر والسياحة في العراق

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠١٤/٢/٢٠.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصرر القرارات المذكورة أزائها:

القرارات	المواضيع	ت
<p>قرار (١): تكلف الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتيح الجهات ذات العلاقة لترشيح ممثلها في لجنة أعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية وأصدار أمر وزاري بذلك .</p>	<p>باب النافذة الواحدة مقترح الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بتشكيل لجنة لأعداد قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية يلزم كافة الجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة بالتجارة والنقل بأستخدام نظام النافذة الالكترونية الواحدة وربط هذه الجهات الكترونياً بهذا النظام وإتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذه في جميع المجالات (تصدير، أستيراد، ترانزيت) ويتضمن الأسس التالية: أ. قبول النسخ الالكترونية للوثائق لانجاز الإجراءات . ب. التقديم الالكتروني للاقرارات الكمركية . ج. التقديم الالكتروني لأجازات الاستيراد والتصدير. د. التقديم الالكتروني لقائمة البضائع المشحونة جواً. هـ. التقديم الالكتروني لقائمة البضائع المشحونة بحراً. و. التقديم الالكتروني لأصدار شهادة المنشأ. ز. الدفع الالكتروني للضرائب والرسوم الكمركية والتكاليف الاخرى. ح. التقديم الالكتروني لاسترداد الرسوم الكمركية. ط. الالتزام بالتبادل الالكتروني للمعلومات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود مع الدول الأخرى. ي. تبادل شهادات المنشأ بشكل الكتروني بين العراق ودول العالم الأخرى. ك. تبادل شهادات الصحة الحيوانية والصحة النباتية بين العراق ودول العالم الأخرى. ل. سحب رسائل الاعتماد بطريقة الكترونية من قبل المصارف وشركات التأمين دون الحاجة الى إيداع مستندات ورقية. م. التخليص الالكتروني المسبق للبضائع أو ما يسمى (تجهيز سابق للوصول). ن. وضع ونشر التعليمات والضوابط والإجراءات اللازمة الكترونياً.</p>	١

ت	المواضيع	القرارات
٢	<p>باب النقل :</p> <p>- عدم قيام المديرية العامة للكمارك والتي يتواجد منتسبها في دوائر كمارك الشالجية (محطة بضائع غربي بغداد) بالاجراءات الكمركية لجميع البضائع المنقولة عن طريق السكك والواردة عبر ميناء أم قصر.</p>	<p>أ. يتم الاعلان من قبل الشركة العامة للسكك العراقية وبالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية العراقية بتسويق خدماتها للراغبين بانجاز معاملاتهم الكمركية في الشالجية بدلاً من أم قصر في البصرة وباسعار تنافسية.</p> <p>ب. تكليف الشركة العامة للسكك العراقية بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.</p>
	<p>- عدم توفير جهاز سونار ثابت أو متحرك لفحص الحاويات وهي محملة على الشاحنات السككية بدل من نقلها الى مكان تواجد السونار حالياً والذي يشكل عبئ كبير على اصحاب الحاويات من خلال عملية نقل الحاويات بواسطة سيارة حمل داخل الميناء الى مكان السونار ومن ثم أعادتها وتحميلها على شاحنة السكك.</p>	<p>تكلف الشركة العامة لموانى العراق بنقل جهاز الفحص المتنقل (Mobile) الى خط السكة لاغراض فحص البضائع المحملة بالشاحنات السككية .</p>
	<p>- تفعيل دور الشركة العامة للنقل البحري باعتبارها الناقل الوطني والطلب من الوزارات التعاون معها في نقل جزء من حمولاتهم وبأسعار تنافسية</p>	<p>أ. قيام الامانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة بالتنسيق مع الشركة العامة للنقل البحري حول الاعمام على الوزارات كافة للترويج عن خدمات الناقل البحري و تعزيز الاعمام بذكر وسائل الاتصال الخاصة بالشركة والموقع الالكتروني لتلقي الاستفسارات من الجهات الراغبة بالنقل عن طريقها</p> <p>ب. قيام الشركة العامة للنقل البحري بتزويد دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بحمولات بواخر إسطول الشركة .</p>
	<p>- إعطاء فرصة للقطاع الخاص والمختلط بالمساهمة في عملية النقل التخصصي (المشتقات النفطية ونقل الآليات والمعدات وكذلك الحبوب والبذور والأسمدة)</p>	<p>أ. تكلف الامانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة بتوجيه كتاب رسمي الى شركة ما بين النهرين العامة للبذور بأن تكون مخاطباتها الرسمية الى الشركة العامة للنقل البري محددة تذكر فيها كميات ونوع المواد ومواعيد النقل وأعطاء فترة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ ورود الكتاب للاجابة وفي حالة عدم ورود الاجابة خلال تلك الفترة يعتبر ذلك اعتذار رسمي منها بعدم إمكانية النقل.</p> <p>ب. ألزام الشركة العامة للنقل البري بتحمل كافة الغرامات والاضرار الحاصلة في البضاعة في حالة عدم نقل البذور في مواعيدها المحددة مسبقاً حسب الاتفاق.</p>

ت	المواضيع	القرارات
	<p>تنمية وتطوير اسطول القطاع العام بما يؤمن تلبية متطلبات نقل البضائع المختلفة لصالح مؤسسات الدولة .</p>	<p>أ . قيام وزارة الزراعة / من خلال ممثلها شركة ما بين النهرين العامة للبذور بتزويد الشركة العامة لموانئ العراق بالموصفات الخاصة لاجهزة تفريغ الحيوانات من البواخر لدراسة إمكانية توفيرها في الموانئ.</p> <p>ب. قيام الشركة العامة لموانئ العراق بتوفير أماكن خاصة بالحجر الصحي للحيوانات الحية بالتنسيق مع وزارة الزراعة .</p> <p>ج. يتم التنسيق بين ممثلي وزارتي التجارة والزراعة حول الشكوى المقدمة من قبل أحد المستثمرين بسبب عدم منحه أجازات أستيراد الأبقار الحية وكذلك عدم السماح له بزراعة الاعلاف داخل العراق من قبل وزارة الزراعة .</p> <p>د. التوصية الى اللجنة الوطنية للسماح للقطاع الخاص بزراعة الاعلاف بغض النظر عن امتلاكه أبقار من عدمه حيث لا يوجد مبرر لربط نشاط إنتاج وبيع الاعلاف مع نشاط امتلاك وتربية الأبقار .</p>
٣	<p><u>باب الطرق والجسور :</u></p> <p>تثبيت موازين عند المنافذ الحدودية والمناطق الأخرى التي تتوجب ذلك لحماية الطرق من الضرر بسبب الحمولات التي تفوق المسموح وتركيب كاميرات لضبط السير من ناحية السرعة والمسار المخصص .</p>	<p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية: نقل عائدة ومسؤولية محطات الوزن الموجودة في الموانئ أو المنافذ الحدودية من الهيئة العامة للكمارك الى الهيئة العامة للطرق والجسور .</p> <p>ب. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على الهيئة العامة للطرق والجسور وأمانة بغداد ووزارة البلديات على عمل وتثبيت العلامات المرورية الدولية الخاصة بالاوزان المحورية بالتنسيق مع مديرية المرور العامة.</p> <p>د. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على وزارة التجارة / دائرة سجل الشركات والهيئة العامة للضرائب بالزام شركات النقل عند تسجيل الشركات أو عند تجديد هويات التسجيل بالعمل وفق نظام الاوزان المحورية من خلال تعهد خطي مع إلزام كافة سائقي شاحنات وزارة التجارة للعمل بموجب النظام.</p> <p>د . التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على مديرية المرور العامة بزيادة التوعية بنظام الموازين المحورية من خلال وسائل الاعلام وعند إصدار أجازات السوق العمومية والأختبارات المرورية مع تقديم تعهد خطي بذلك .</p> <p>هـ. قيام الدائرة الفنية في وزارة النقل والشركة العامة للنقل البري بتأكيد التعميم السابق مع توزيع أقراس CD بنصوص وتصاميم البيانين على كل شركات النقل إضافة الى نشرهما على الموقع الإلكتروني للوزارة والشركة العامة للنقل البري للعمل بهما وإلزام كافة سواق الشاحنات بموجب النظام .</p>

القرارات	المواضيع	ت
<p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بالموافقة على اضافة عضو بدرجة مدير عام من كل من امانة بغداد ووزارة البلديات لعضوية اللجنة الفنية لأهميتهما في شؤون النقل والتجارة .</p> <p>ب. التوصية الى اللجنة الوطنية بالتأكيد على كل من الهيئة العامة للطرق والجسور وأمانة بغداد والبلديات لغرض الاهتمام بخلق الفتحاح الغير نظامية على طرق المرور السريع وأصلاح الاسيجة المتضررة وصيانة مفاصل التممدد على كافة الجسور والانفاق وفقاً للمواصفات الهندسية والأساليب العلمية الحديثة ومطالبة تلك الجهات بالاجابة رسمياً حول الموضوع أعلاه .</p>	<p>- عدم غلق الفتحاح غير النظامية الموجودة على طرق المرور السريعة وإصلاح الاسيجة المتضررة فيها .</p> <p>- عدم معالجة مفاصل التممدد على الجسور والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على حركة السير والمرور والاضرار الاخرى التي تصيب المركبات .</p>	
<p>تكلف الدائرة الفنية في وزارة النقل بعقد أجتتماع تمهيدي بحضور السادة المدراء العامون في وزارة النقل والتجارة للتحضير للاجتماع الشامل برئاسة السيدين وزير النقل ووزير التجارة والسادة الوكلاء من كلا الوزارتين .</p>	<p>باب التجارة :</p> <p>- عدم التزام الجهات التعاقدية وبالتحديد وزارة التجارة بالسياسة السعرية التي تقر من قبل لجنة التنسيق العليا مما يترتب على ذلك عزوف الناقلين عن اجراء عمليات النقل (نقل البضائع) والتي تخص مفردات البطاقة التموينية .</p> <p>- وصول الشاحنات الخاصة بوزارة التجارة بوقت واحد دون إعلام وزارة النقل بالخطة التسويقية والتي تنزامن وصولها مع موسم المحاصيل المحلية (الحنطة والشعير) على ان تكون الأولوية لعملية التفريغ للمحصول المحلي لأهميته وهذا يؤدي الى تأخير الشاحنات العائدة لشركتنا اكثر من عشرة أيام فما فوق في مخازن الحبوب لوزارة التجارة مما يتسبب خسارة مالية كبيرة لانخفاض إنتاجية الشاحنات لانتظارها مدة طويلة لتفريغ حمولاتها .</p> <p>- استمرار قيام وزارة التجارة باستيراد المواد الغذائية وبضمنها الزيوت من خلال المنافذ الشمالية دون الاخذ بنظر الاعتبار المناطق التي تجري فيها العمليات العسكرية مما يعيق عملية وصول البضائع الى مخازن وزارة التجارة بشكل يسير وانسيابية تامة دون تأخير .</p>	٤
<p>التوصية الى اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بالموافقة على السماح بفتح مكاتب التأمين في المنافذ الحدودية للشركات الراغبة بممارسة نشاط التأمين على البضائع والاشخاص فيها لغرض توفير الفرص المتساوية لشركات التأمين بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ .</p>	<p>باب التأمين : مناقشة قرارات الاجتماع الثالث (الباب الخامس - التأمين)</p> <p>الفقرة ٨-أ / التوصية (أ) : حث شركات التأمين العراقية على تفعيل الجانب الاعلامي لديها والتأكيد على تسويق التأمين العراقي داخل العراق وخارجه مع بيان نسبة التأمين لديها مقارنة بتلك التي تمنحها الشركات الاجنبية .</p> <p>الفقرة ٨-أ التوصية (ب): يقوم اتحاد الغرف التجارية بتوضيح مقترحه بخصوص شروط التأمين .</p>	٥

القرارات	المواضيع	ت
	<p>فقرة ٨- ب / القرار : بالنظر لمطالبة القطاع الخاص بالسماح له بفتح مكاتب للتأمين في المنافذ الحدودية وتحقيقاً لمبدأ التجارة العادلة بين القطاعين العام والخاص واستناداً الى المادة (٨١) من قانون رقم (١٠) التي تنص على حرية خدمات التأمين وعدم حصره بشركات القطاع العام يفتح ديوان التأمين للاستفسار عن أسباب عدم السماح بفتح تلك المكاتب في المنافذ الحدودية ما زال التأمين الالزامي محصوراً " بشركة التأمين الوطنية فضلاً عن عدم توفر الامكانيات لدى القطاع العام لفتح تلك المكاتب على أن يوضح اتحاد رجال الاعمال مطلبهم حول الموضوع خلال الاجتماع القادم .</p>	
<p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بألزام وزارة البيئة على وضع آلية مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة حالياً في أم قصر بشكل نهائي بالتنسيق مع الكمارك والبيئة لكونها تسبب أضرار صحية وتشغل مخازن الموانئ</p> <p>ب. التأكيد على تفعيل لجنة أتلانف المواد المشككة بموجب الامر الوزاري المرقم ٢٥٩٢٨/٧١٣٨ بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ لاعداد آلية واضحة دقيقة لعملية الاتلاف وتحديد مسؤوليات كل جهة.</p>	<p>باب مواضيع أخرى مستجدة</p> <p>إجابة وزارة البيئة المرقم بالعدد أ و ش / ٦٥ في ٢٠١٥/٢/٢٣ حول توقيع عقد استثماري مع إحدى الشركات الرصينة المتخصصة في مجال الكشف عن التلوث الإشعاعي لتأهيل منافذنا الحدودية (البرية والبحرية والجوية) بقدرات الفحص الإشعاعي (بوابات ، أجهزة مختبرية ، أجهزة محمولة) وأنشاء مختبرات الفحص الإشعاعي .</p>	٦

ثانياً: تم عقد الاجتماع السابع بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ برئاسة السيد بنكين ريكاني / الوكيل الفني لوزارة النقل وحضره (٢٨) عضو من مجموع (٤١) وهم:

١. اللواء مؤيد ناجي عبد الشمري/ م.د المديرية العامة للمنافذ الحدودية / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الداخلية
٢. العميد كريم علي غضبان/ مدير قسم التخطيط والمتابعة/ ممثلاً عن مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٣. السيد عادل محمد حسن / جهاز المخابرات الوطني
٤. السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام / جهاز الامن الوطني
٥. العميد محمد كاظم أحمد / ممثلاً عن مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
٦. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة
٧. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٨. السيد عبد الستار جبار شاکر / المستشار القانوني في الهيئة العامة للكمارك ممثلاً عن المدير العام / وزارة المالية
٩. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
١٠. السيد وليد عيدي عبدالنبي / مدير عام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والاائتمان / البنك المركزي العراقي
١١. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
١٢. السيدة لمياء عبدالرضا جابر/ ر. مهندسين أقدم ممثلة عن مدير عام دائرة تخطيط القطاعات وكالة / وزارة التخطيط
١٣. السيد سمير جلاب عبد / مدير عام دائرة التفتيش والمتابعة وكالة / وزارة السياحة والآثار
١٤. السيد علي صاحب علي/ مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
١٥. الانسة وفاء جورج دانو/ مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة/ وزارة النقل
١٦. السيد اسامة محمد صادق / مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل
١٧. الدكتور قاسم حسين محمد/ معاون مدير عام / ممثل عن مدير عام الشركة العامة للسكك الحديد وكالة/ وزارة النقل
١٨. السيد عبدالحسين مطشر/ معاون مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد/ ممثلاً عن المدير العام / وزارة الاتصالات
١٩. السيد محمد فالح حسن/المعاون الفني لمدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات/ وزارة الاتصالات
٢٠. السيد علي عبدالحسين وادي / معاون مدير عام الشركة العامة للنقل البحري / ممثلاً عن المدير العام / وزارة النقل
٢١. الدكتور عدنان شنون عاتي / معاون مدير عام دائرة الأمور الفنية / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الصحة
٢٢. السيد علي عمران موسى / ممثل عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢٣. السيد موفق عبدالحمزة مرزا / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص / وزارة النقل
٢٤. السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان
٢٥. السيدة عبير هاني محمود / ممثلة عن مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة البيئة
٢٦. السيد احمد سامي عبدالستار/ مدير قسم الإخراج الكمركي / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية / وزارة الصحة
٢٧. السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٢٨. السيد عبدالامير عبد الباقي / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

غير الحاضرين :

- ١ . السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة - موفد خارج العراق
- ٢ . السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
- ٣ . اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
- ٤ . السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
- ٥ . الدكتور صالح حسين جبر / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة
- ٦ . السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
- ٧ . السيد نامق سعيد عبدالباقي / مدير عام الدائرة القانونية / وزارة النقل
- ٨ . السيد عمران راضي ثاني / مدير عام الشركة العامة لمواني العراق / وزارة النقل
- ٩ . السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
- ١٠ . السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
- ١١ . السيد ليث حسن عبدالرزاق شمسه / نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي
- ١٢ . الدكتور خيون حسن محمود / مدير فرع التأمين الزراعي في شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين
- ١٣ . السيد علي طارق مصطفى / المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزاها:

القرارات	المواضيع	ت
<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بما يلي :</p> <p>أ. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور باستكمال متطلبات ونواقص أفاق الطرق في المشرق العربي والبحث عن وسائل وأساليب جديدة للتمويل والتنفيذ مع ضرورة أستدامة العمل في الفقرات المشار اليها في مقترح الامانة التنفيذية لأهميتها في تسهيل النقل والتجارة ووضع العراق ضمن منظومة الطرق والنقل والتجارة الدولية .</p> <p>ب. التنسيق بين الهيئة العامة للطرق والجسور ووزارة الاتصالات لغرض تأسيس منظومة هواتف الطوارئ على شبكات الاتصالات النقالة والارضية المتوفرة حالياً في البلاد .</p> <p>ج. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور برسم محاور الطرق على خرائط دولية وطبعها وتوزيعها بما يؤمن سهولة أوصولها الى السواح وسواق السيارات لمختلف الجنسيات .</p> <p>د. مفاتحة منظمة الاسكوا التابعة للامم المتحدة لبيان الرأي بشأن إمكانية إقامة دورة تدريبية لعدة أيام للمنسقين الوطنيين لاتفاق الطرق لغرض تدريبهم على كيفية متابعة وتطبيق الاتفاق أو إرسال خبير الى بغداد لالقاء محاضرات على مهندسي الطرق والجسور بخصوص الموضوع .</p> <p>هـ. متابعة موضوع تأسيس معهد تأهيل سواق السيارات من قبل الشركة العامة للنقل البري .</p>	<p>باب متابعة ما تم تنفيذه من أتفاقيات مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعتمد من قبل منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة من قبل اللجنة الفنية وحسب قرار اللجنة الوطنية بأجتماعها الأول الفقرة (١٢/ أ) (تكلف اللجنة الفنية بمتابعة الوزارات والجهات المعنية عن مراحل تنفيذ الاتفاقيات التي انضم العراق اليها) وكذلك المادة ١٣ - الفقرة ثامناً من آلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية :</p> <p>• أفاق الطرق الدولية في المشرق العربي : تمت المصادقة على الاتفاقية بموجب القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧ ويتوجب على العراق (متمثلاً بوزارة الاعمار والإسكان / الهيئة العامة للطرق والجسور) بموجب الاتفاقية أدامة وأنشاء محاور الطرق الدولية أدناه (أجمالي أطوال المحاور ٣٠٢٠ كلم) ووضع الأولويات لها عند وضع الخطط الوطنية التي تتعلق بأنشاء وصيانة شبكات الطرق الوطنية.</p> <p>• المحور M5 (تركيا - زاخو - موصل - بغداد - السماوة - البصرة - صفوان - الكويت - دول الخليج)</p> <p>• المحور M10 (ايران - حاج عمران - أربيل - موصل - ربيعة - سوريا)</p> <p>• المحور M15 (حلب - منفذ البوكمال - منفذ القائم - رمادي)</p> <p>• المحور M30 (رطبة - منفذ الوليد - سوريا)</p> <p>• المحور M40 (ايران - المنذرية - خانقين - بغداد - الرمادي - رطبة - طربيل - الاردن)</p> <p>• تم مفاتحة وزارة الاعمار والإسكان / مكتب السيد الوكيل الاقدم بكتابنا ٣٧٢٣٧ في ٢٦/١١/٢٠١٣ لاعلامنا باجراءاتهم المتخذة بصدد تنفيذ بنود الاتفاق ومراحل العمل فيه منذ تاريخ المصادقة عليه ولغاية تاريخه أعلاه مع تزويدنا بأربعة مواقف فصلية من كل عام عن مراحل سير العمل والمشاكل والمعوقات والمقترحات المطلوبة لغرض تسريع الإنجاز .</p> <p>• تم مفاتحة وزارة النقل والاتصالات في إقليم كردستان بكتابنا ٢٠٩٢٣ بتاريخ ٨/٧/٢٠١٤ وأكدنا بكتب لاحقة على بتقرير عن أجراءاتها لتنفيذ وأدامة الأجزاء الواقعة ضمن حدود إقليم كردستان ضمن المحورين M5 و M10.</p> <p>• تسمية السيد اياد طالب بندر / ر. مهندسين اقدم في الهيئة العامة للطرق والجسور ممثلاً عن جمهورية العراق في فريق المنسقين الوطنيين المختصين في مجال الطرق بموجب الامر الوزاري ٢٤٥٩٨/٦٨٢٦ في ٢/٩/٢٠١٤.</p>	١

القرارات	المواضيع	ت
	<p>من خلال أجابات الهيئة العامة للطرق والجسور لم يتم تنفيذ فقرة تأثيث الطرق بالعلامات المرورية والاسيجة وهواتف الطوارئ مع ما موضح أدناه:</p> <p>اللافتات المطلوب تثبيتها على جانب الطريق المنفذ ٢٠% اللافتات المطلوب تثبيتها قبل وبعد نقاط الخروج والدخول المنفذ ٢٠% اللافتات الارشادية المنفذ صفر لافتات التعريف بالطرق المنفذ صفر رسم المحاور حسب تصنيفها على مخططات ١ / ١٠٠٠٠٠ المنفذ صفر أطلاق حملة إعلامية عن الاتفاق المنفذ صفر هواتف الطوارئ المنفذ صفر</p>	
<p>أ. تقوم الامانة التنفيذية بالطلب من كل من الشركة العامة للموانئ والدائرة الفنية في وزارة النقل بتزويدها بعرض سلايدات عن موضوع أنتشال الغوارق وتطوير الموانئ وتطوير الاستيرادات عبرها منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن وتوزيعها على أقراص CD على السادة أعضاء اللجنتين الوطنية والفنية .</p> <p>ب. التوصية الى اللجنة الوطنية بأن تقدم كل من شركتي الموانئ والنقل البحري تقريراً في نهاية عام ٢٠١٥ لبيان مدى التقدم الحاصل في تنفيذ بنود وقرارات مذكرة التفاهم.</p>	<p>ب. مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي تمت مصادقة العراق على أنضمام العراق الى مذكرة التفاهم بموجب قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وتم دخول المذكرة حيز التنفيذ في ٢٠٠٨/٦/١٥ وان الجهتان المسؤولتان عن تنفيذ بنود الاتفاقية هما الشركة العامة لموانئ العراق والشركة العامة للنقل البحري.</p> <p>تم مفاتحة الشركتان أعلاه بكتابنا المرقم ٣٦٣٧٠ المؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٧ لاعلامنا باجراءاتهما بصدد تنفيذ بنود المذكرة من تاريخ المصادقة عليها ، مع تزويدنا بأربعة مواقف فصلية من كل عام بالإجراءات المتخذة لتنفيذ أحكام الاتفاقية .</p> <p>وكما تم لاحقاً عمل أستمارة أستبيان وحسب فقرات مذكرة التفاهم وتعميمها على الشركتين لتزويدنا بالموقف الفصلي في كل سنة عن ما تنفيذه من بنود الاتفاقية لموافاة منظمة الاسكوا بها.</p>	
	<p>ر. أتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية : تمت المصادقة على الاتفاقية بموجب القانون المرقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣ .</p> <p>تم إصدار الامر الوزاري المرقم ٢١٨٧٠/٥٨٠٠ في ٢٠١٤/٧/٢٣ بتشكيل لجنة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية برئاسة الشركة العامة للنقل البحري وعضوية شركات السكك الحديد ، النقل البري والخطوط الجوية العراقية كونها الشركات الناقلة للبضائع وتم إضافة شركة التأمين الوطنية والهيئة العامة للكمارك لعضوية اللجنة بموجب الامر الوزاري ١٠٣٢٨/٢١٠٠ في ٢٠١٥/٣/١٢ وتمارس هذه اللجنة الواجبات والمسؤوليات التالية :</p>	

القرارات	المواضيع	ت
<p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بالتأكيد على الجهات المشاركة في لجنة تنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية بضرورة إنهاء مهامها بأسرع وقت لأهمية هذه الاتفاقية في تسهيل النقل والتجارة.</p> <p>ب. تقوم الامانة التنفيذية بطلب وثيقة المناقيسات الدولي المعتمد من قبل الاتحاد الدولي للنقل الطرقي (IRU) من الشركة العامة للنقل البري وتوزيعها على السادة أعضاء اللجنة الفنية في الاجتماع القادم .</p>	<p>١- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .</p> <p>٢- منح التراخيص لمتعهدى النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .</p> <p>٣- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية</p> <p>٤- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية</p> <p>٥- مراقبة ومتابعة تطبيق احكام وبنود الاتفاقية</p> <p>عقدت اللجنة اجتماعها الأول ٢٠١٤/٩/٣ وأصدرت محضرها الأول واتفقت على (تهيئة الضوابط والقواعد من قبل كل جهة من الجهات الممثلة في اللجنة والمعمول بها حالياً في نشاطات تشكيلات وزارة النقل على أن يتم مناقشتها في الاجتماع القادم لغرض توحيدها بعد المزوجة بين تلك الشركات ومطابقتها مع ما موجود في اتفاقية (النقل المتعدد الوسائط) لمعرفة ما يتطابق مع قانون النقل الوطني النافذ في العراق وما يتعارض مع قانون النقل الوطني لوضع التوصيات اللازمة لاصدار التشريعات من قبل الجهات المختصة لغرض تسهيل تنفيذ تلك الاتفاقية) مع الإشارة الى أن الاتفاقية مدققة من قبل مجلس شوري الدولة .</p> <p>- تم تعميم كتاب محضر اللجنة الفنية الخامس المرقم ٥٣٧٣ في ٢٠١٥/١/٧ المتضمن قرار اللجنة الفنية رقم (٨) الذي ينص على (الاعتماد على نموذج وثيقة المناقيسات الدولي الصادر من الاتحاد الدولي للنقل الطرقي (IRU) الذي يتضمن النقل المتعدد الوسائط) وتم التأكيد على رئيس اللجنة بالإسراع بأستئناف اللجنة اجتماعاتها وأنجاز المهام المناطة بها بكتابنا ١٠٦١٧ في ٢٠١٥/٣/١٦. ولم يتم تزويدنا بأية مستجدات لحد الآن.</p>	
<p>أشار السيد الوكيل الفني لوزارة النقل الى أستضافته من قبل البرلمان العراقي لمناقشة الاتفاقية وسيتم الأسبوع القادم عرض الاتفاقية للمصادقة عليها .</p>	<p>د. اتفاق السكك الحديد الدولية في المشرق العربي</p> <p>سبق وأن تم أقرار مشروع انضمام العراق الى الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٣ المتخذ في الجلسة الاعتيادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٥ وأرسل الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه (حسب كتاب الدائرة القانونية بوزارة النقل المرقم بالعدد ٧١٥٩ في ٢٠١٣/١٢/١).</p> <p>تم عرض مشروع قانون المصادقة على الاتفاقية للقراءة الأولى من قبل مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ وتم عرضه للقراءة الثانية في ٢٠١٤/١١/١٥ .</p>	

القرارات	المواضيع	ت
<p>التوصية الى اللجنة الوطنية للموافقة على تشكيل الاتحادات التالية على أن تعمل تحت مظلة جامعة تسمى مثلاً (رابطة الناقلين العراقيين) ، ورفع المقترح الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة ليتسنى للجنة الفنية دراسة الموضوع من كافة الجوانب القانونية والفنية وأعداد مشروع القانون الخاص بتأسيس هذه الاتحادات :</p> <p>أ. الأتحاد العراقي النقل للطريقي للبضائع. ب. الاتحاد العراقي للنقل الطريقي للركاب في العراق . ج. اتحاد النقل الجوي العراقي . د. اتحاد النقل البحري العراقي . هـ. أتحاد النقل السككي العراقي.</p>	<p><u>باب أتحاد الناقلين العراقيين</u> أن أتحاد الناقلين العراقيين مشكل بموجب القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨٨ وهو عضو مثبت في اللجنة الوطنية واللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب قرارات مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وآلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية التي تم أقرارها بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٩ ، لكن هذه العضوية لم تفعل بسبب عدم أعتراف وزارة النقل بشرعية إدارة الاتحاد بموجب كتاب الدائرة القانونية للوزارة ١٠١٨ في ٢٠١٤/٢/٢٠ ، وحيث أن من المفروض أن الاتحاد المذكور يضم في عضويته شركات ومكاتب النقل البري الخاص الرصينة (أو النقل الطريقي بشكل أدق)، ونظراً لوجود أعتراض من قبل وزارة النقل على تشكيلة إدارة الاتحاد ، في حين أن مجلس الوزراء معترف بها ومصدق عليها. ولغرض حل هذا الاشكال تقترح الامانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة ما يلي: <u>الاقتراح الأول</u> : مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض إعادة النظر بانتخابات إدارة الاتحاد المذكور لغرض تفعيل عضويته في اللجنتين الوطنية والفنية . <u>الاقتراح الثاني</u> :أعادة النظر بقانون الاتحاد من خلال شموله لكافة أنماط النقل أي يشمل النقل الطريقي والنقل البحري والنقل الجوي والنقل السككي . <u>الاقتراح الثالث</u> : في حالة عدم الموافقة على المقترحين الأول والثاني نقترح تشكيل الاتحادات التالية لأهميتها في تفعيل دور القطاع الخاص في نشاطات النقل المختلفة : ح. الأتحاد العراقي النقل للطريقي للبضائع. خ. الاتحاد العراقي للنقل الطريقي للركاب في العراق . د. اتحاد النقل الجوي العراقي . ذ. اتحاد النقل البحري العراقي . ر. أتحاد النقل السككي العراقي. (مقترح الامانة التنفيذية للجنة الوطنية)</p>	٢
<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بالتأكيد على أهمية تنفيذ وتطبيق مشروع التأشيرة الالكترونية لما له من تأثير كبير في تشجيع دخول المستثمرين ورجال الاعمال والناقلين والسواح من مختلف الجنسيات الى العراق وأنعكاسه الايجابي الكبير على تسهيل النقل والتجارة أضافة ألى أذخال التكنولوجيا الحديثة وأختصار الإجراءات والزمن والمساهمة في دخول العراق ضمن المنظومة الدولية.</p>	<p><u>باب التأشيرة الالكترونية</u> استعراض مراحل تنفيذ مشروع التأشيرة الالكترونية (Electronic Visa) (مقترح مقدم من الامانة التنفيذية)</p>	٣

ت	المواضيع	القرارات
٤	<u>باب الصحة:</u> إعادة العمل بمراكز الإسعاف الفوري على الطرق الخارجية لاهميتها في إسعاف المصابين بحوادث المرور على الطرق الخارجية وسرعة الوصول اليهم من أجل تقليل الخسائر البشرية الناجمة عن حوادث المرور (مقترح مديرية المرور العامة)	التوصية الى اللجنة الوطنية بأن يتم التنسيق بين وزارة الصحة ومديرية المرور العامة لايلاء الموضوع الاهمية المطلوبة وأدرجه ضمن الخطط الاستثمارية الخاصة بوزارة الصحة لغرض إنشاء مراكز أسعاف فوري على الطرق الخارجية مع أستيراد سيارات أسعاف متخصصة بحوادث الطرق وأعلام منظمة الاسكوا بذلك .
٥	<u>باب رسوم وضرائب:</u> تعدد الرسوم المفروضة على الشحنات الداخلة الى العراق وعدم إيضاح هذه الرسوم بشكل صريح للتجار وكذلك أختلاف أقيامها في منافذ العبور (مقترح دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة) .	أعداد دراسة مفصلة عن كافة الرسوم التي يتم أستيفؤها عن الشحنات الداخلة الى العراق في المنافذ الحدودية والجهات التي تفرضها ، وتكلف كل من وزارة التجارة والمديرية العامة للمنافذ الحدودية في وزارة الداخلية والدائرة الفنية في وزارة النقل بتجميع هذه المعلومات وأرسالها الى الامانة التنفيذية لغرض مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية وفرز الحالات التي تتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة وترفع توصيات بذلك الى اللجنة الوطنية ومن خلالها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية لغرض اتخاذ الاجراء المناسب بصددها .
٦	<u>باب الأمن</u> قيام الأجهزة الأمنية بتوفير الحماية اللازمة للبضائع المستوردة حفاظاً على الموارد المالية العراقية.(مقترح المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / البنك المركزي العراقي)	لغرض تسهيل النقل والنقل والتجارة والمحافظة على البضائع والركاب المنقولين ووسائل النقل ، التوصية الى اللجنة الوطنية بألزام كافة التجار بالتأمين على بضائعهم داخل العراق لدى شركات التأمين العراقية وتوجيه كافة المصارف بعدم منح أية قروض ما لم يتم التأمين عليها ، وكما يجب ألزام الجهات الاخرى التي تصدر أجازات الاستيراد بهذا الاجراء من أجل المحافظة هلى الاموال العراقية وكذلك تنشيط قطاع التأمين العراقي.
٧	<u>باب النقل</u> (مقترحات مديرية المرور العامة – وزارة الداخلية) أ. تطوير مستوى النقل الجوي يساهم بشكل كبير في الحد من استخدام المركبات الخاصة وبالتالي يقلل من حالات الزخم المروري وحوادث الطرق والتلوث البيئي	١. تقوم الدائرة الفنية في وزارة النقل بتزويد الامانة التنفيذية بمقترحات الوزارة المرفوعة الى لجنة الاعمار والخدمات المتعلقة بتقليل الزحامات في شوارع بغداد . ٢. التوصية الى اللجنة الوطنية بالاياعاز الى مديرية المرور العامة بعدم حجز حاقلات نقل المسافرين التابعة لوزارة النقل وانما يتم تغريم السائق المخالف فقط حسب القانون .

القرارات	المواضيع	ت
<p>٣. التوصية الى اللجنة الوطنية بأقتراح أستيراد حافلات سياحية حديثة وبيعها الى شركات السفر والسياحة وكذلك القطاع الخاص بالتقسيم ومفاتيح مجلس الوزراء لغرض الموافقة وتحديد جهات التمويل.</p>	<p>ب. تطوير النقل العام بواسطة الباصات الكبيرة او النقل بواسطة المترو وبشكل منظم سواء من خلال القطاع الحكومي او الخاص يساهم وبشكل كبير في تحسين مستوى النقل والتقليل من استخدام المركبات الخاصة وبالتالي انعكاس ذلك على كثافة حركة السير والمرور بالإضافة الى الترشيد في استهلاك الطاقة والجهد والحد من التلوث البيئي.</p> <p>ج. عدم متابعة الساحات والكراجات ومحاسبة المخالفين لاسيما التأكيد على عدم وقوف الباصات خارج الكراجات وادخالها اليها .</p> <p>د. عدم قيام الشركة العامة للنقل الخاص بمحاسبة المخالفين من سواق المركبات الباص عن تجزئة خطوط النقل .</p> <p>هـ. تمرکز نشاطات كراجات النقل العام ما بين المحافظات في مركز المدينة مما ينتج تكديس اعداد كبيرة من المركبات التي تتولى نقل المواطنين من الكراجات المذكورة الى مناطق أخرى .</p>	
<p>تقوم الأمانة التنفيذية بمفاتيح الهيئة العامة للطرق والجسوروزارة الاعماروالاسكان لتزويدنا بالرأي الصحيح بعد إجراء الكشف الموقعي على موازين الهيئة العامة للكمارك .</p>	<p>باب متابعة قرارات اللجنة الفنية : بين السيد الأمين التنفيذي للجنة الوطنية بعد مناقشة توصية اللجنة الفنية المرفوعة للجنة الوطنية في الاجتماع السادس للجنة المنعقد في ٢٠١٥/٤/١ والتي تنص على (نقل عائلية ومسؤولية محطات الوزن الموجودة في الموانئ أو المنافذ الحدودية من الهيئة العامة للكمارك الى الهيئة العامة للطرق والجسور) أعتراض ممثل وزارة الاعمار والإسكان السيد سمير بشقة / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة بأن الموازين الموجودة في المنافذ الحدودية والموانئ خاصة بالكمارك ولها مواصفات خاصة تختلف عن الموازين الخاصة بالهيئة العامة للطرق والجسور وبالتالي فلا جدوى من نقل ملكيتها الى الهيئة لعدم الاستفادة منها ، خلافاً لما أيده ممثل الهيئة العامة للطرق والجسور في اللجنة الفنية .</p>	٨

ت	المواضيع	القرارات
٩	<p>باب قضايا أو أمور مستجدة أخرى</p> <p>أ- طلبت وزارة التجارة بكتابها المرقم ١٤٤٣٨ في ٢٠١٥/٤/١ بأستثناء أسطولها من تطبيق نظام الاوزان المحورية للطرق أسوة بوزارة الدفاع والداخلية والنفط .</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بالاعتراض ورفض أي أستثناء منح سابقاً لوزارة الدفاع والداخلية والنفط من تطبيق نظام الحمولات المحورية على الطرق وكذلك رفض أي طلب جديد من أي جهة لشمولها بالاستثناء ، لان ذلك يؤدي الى ألق الضرر الكبير بالطرق والجسور وبأمكان هذه الجهات أتباع أساليب هندسية حديثة لنقل حمولاتها على الطرق بما يضمن الالتزام بنظام الحملات المحورية بشكل دقيق ، مع التأكيد على العمل على أساس دولة مؤسسات وأن القوانين والأنظمة تطبق على الجميع بدون أستثناء.</p>
	<p>ب.منفذ مندلي : مداخلة السيد اللواء مؤيد ناجي عبد الشمري/ ممثل المديرية العامة للمنافذ الحدودية حول أستكمال المديرية مسلتزمات البنايات المتواجدة في منفذ مندلي مع بعض الخدمات اللوجستية وتمت مفاتحة جميع الدوائر التي لها تمثيل في المنفذ ووجدنا أستجابة من معظمها وتم الاعتذار عن فتح مصرف في المنفذ حالياً من قبل البنك المركزي العراقي لكنا وجدنا أن المديرية العامة للكمارك لم تستكمل إجراءات عملها في المنفذ وبرروا ذلك بعدم وجود مصرف في المنفذ والمديرية لا ترى ذلك عائق فبالإمكان أيداع مبالغ المعاملات الكمركية في مصرف مندلي الذي يبعد عن المنفذ مسافة ٧ كم وبحماية شرطة الكمارك كما هو معمول به من قبل الدوائر الكمركية في منفذ الوليد التي تودع المبالغ في طربيل والتي في منفذ الشلامجة تودع مبالغها في البصرة .</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بالايعاز الى وزارة المالية بأعتماد مقترح تسديد الرسوم والضرائب من قبل التجار ووكلاء الإخراج الكمركي في أحد مصارف مندلي وتسليم وصل القبض الى هيئة الكمارك والضرائب ولحين فتح مصرف في المنفذ.</p>
	<p>ج. طلب السيد ممثل شركات السفر والسياحة في العراق موافقة السيد الوكيل الفني لوزارة النقل / رئيس اللجنة الفنية على عقد أتماعات دورية (أربعة أتماعات في السنة) مع شركة الخطوط العراقية لغرض مناقشة المستجدات بنقل البضائع والأشخاص</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بتوجيه الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية بعقد أتماعات شهرية مع رابطة شركات ومكاتب السفر والسياحة في العراق في فندق ميرديان لزيادة التنسيق والتعاون وحل المشاكل والمعوقات بين الجانبين .</p>

ثالثاً: تم عقد الاجتماع الثامن بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٥ السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة لتكليف السيد رئيس اللجنة الفنية بمهام أخرى خارج وزارة النقل من قبل السيد وزير النقل وحضره (٢٨) عضواً من مجموع (٤٢) وهم:

١. السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٢. اللواء مؤيد ناجي عبد الشمري / م.د المديرية العامة للمنافذ الحدودية/ ممثلاً عن المدير العام / وزارة الداخلية
٣. اللواء عادل محمد حسن / جهاز المخابرات الوطني
٤. العميد كريم علي غضبان/ مدير قسم التخطيط والمتابعة / ممثلاً عن مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٥. السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام / جهاز الامن الوطني
٦. العميد محمد كاظم أحمد / ممثل مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
٧. السيد عبد الستار جبار شاكر / المستشار القانوني في الهيئة العامة للكمارك ممثلاً عن المدير العام / وزارة المالية
٨. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٩. السيدة نسرین سامي سوادی / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
١٠. الدكتور صالح حسين جبر / مدير عام دائرة البستنة / وزارة الزراعة
١١. السيدة بشرى على احمد / مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة البيئة
١٢. السيد مسلم محمد أسماعیل / مدير عام البلديات / وزارة البلديات
١٣. الدكتور احمد عبدالمهدي نعمة / ممثل عن مدير عام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان/ البنك المركزي العراقي
١٤. السيد عمران راضي ثاني / مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
١٥. الدكتور عدنان شنون عاتي / معاون مدير عام دائرة الأمور الفنية / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الصحة
١٦. السيد عبدالمجيد عبدالحميد عبدالمجيد/ معاون مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد/ ممثلاً عن المدير العام / وزارة الاتصالات
١٧. السيد عدنان حسين محمد / معاون مدير عام / ممثل عن مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
١٨. السيد علي عبدالحسين وادي / معاون مدير عام الشركة العامة للنقل البحري / ممثلاً عن المدير العام / وزارة النقل
١٩. السيدة لمياء عبدالرضا جابر/ر. مهندسين أقدم ممثلة عن مدير عام دائرة تخطيط القطاعات وكالة / وزارة التخطيط
٢٠. السيد عباس ناصر مجيد / معاون مدير عام / ممثل مدير عام الدائرة القانونية / وزارة النقل
٢١. السيد علي عمران موسى / ممثل عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢٢. السيد جودت كاظم عليوي/ مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان
٢٣. السيدة هالة عبدالرزاق عبدالوهاب/ مدير قسم التخطيط والمتابعة/ ممثلة عن مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات
٢٤. السيد حاكم جاسم نور / مدير قسم التخطيط والمتابعة / ممثل مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية / وزارة النقل
٢٥. السيد احمد سامي عبدالستار/ مدير قسم الإخراج الكمركي / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية / وزارة الصحة
٢٦. الدكتور خيون حسن محمود / مدير فرع التأمين الزراعي في شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين

٢٧. السيد حسين نياي جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٢٨. السيدة ليلى كاظم جويد / ممثلة عن أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

غير الحاضرين :

١. السيد مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٢. اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٣. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
٤. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة/ لديه واجب في إقليم كردستان
٥. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٦. السيد سمير جلاب عبد / مدير عام دائرة التفتيش والمتابعة وكالة / وزارة السياحة والآثار
٧. السيد أحمد عبدالله نجم / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
٨. السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
٩. الانسة وفاء جورج دانو/ مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة/ وزارة النقل - لديها واجب في الأمانة العامة لمجلس الوزراء / أتصال هاتفي
١٠. السيد اسامة محمد صادق / مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل
١١. السيد عبدالله لعبيبي باهض/ مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص / وزارة النقل
١٢. السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
١٣. السيد ليث حسن عبدالرزاق شمسه / نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيد علي طارق مصطاف / المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزائها:

ت	المواضيع	القرارات
١	<p>باب الأجور والرسوم والضرائب</p> <p>مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية (إنسجاماً مع معمول به في دول العالم كافة وبضمنها دول الجوار والأقليم ولتسهيل الإجراءات على المواطنين وعدم لجوئهم الى شراء الدولار لغرض إنجاز معاملات النقل والتجارة ولغرض رفع سعر الدينار العراقي وتعزيز قيمته وتشجيع التعامل به ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من المضاربات بأسعار العملات ، وتحقيقاً لأحد مبادئ وأسس السيادة الوطنية ، نقتراح إلزام كافة الجهات الحكومية والخاصة العراقية والأجنبية بأستيفاء كافة الأجور والرسوم والضرائب وأية مبالغ أخرى داخل العراق بالدينار العراقي حصراً مع وضع آلية مناسبة بين تلك الجهات والبنك المركزي العراقي لغرض تحويل هذه المبالغ بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي وفقاً للسياقات والآليات المصرفية الرسمية لضمان عدم إلحاق أية خسائر بأي طرف كان ، ويشمل ذلك :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. أجور تذاكر الخطوط الجوية العراقية . ٢. أجور تذاكر كافة الخطوط الجوية الأجنبية التي تتابع داخل العراق . ٣. أجور إصدار المناقيسات من قبل الشركة العامة للنقل البري في المنافذ الحدودية . ٤. رسوم إصدار تأشيرة الدخول العراقية (الفيزا) للأجانب في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية . ٥. رسوم منح العراقيين تأشيرة الدخول الى الدول الأخرى التي تستوفيهما السفارات الأجنبية في العراق. ٦. رسوم إصدار الإقامة والفحص الطبي للأجانب في العراق . ٧. الرسوم والضرائب والأجور التي يستوفيهما إقليم كردستان في المنافذ التابعة له . ٨. الأجور والرسوم التي تتقاضها الموانئ والمطارات العراقية كافة . ٩. أية رسوم أو ضرائب أو أجور تستوفيهما دوائر الدولة والجهات الرسمية والقطاع الخاص والسفارات الأجنبية والمنظمات الدولية الأجنبية داخل العراق . <p>وكما ويجب إلزام جميع الجهات الحكومية والأهلية أعلاه بأن تقوم بتسعير كافة الأجور والرسوم والضرائب التي تستوفيهما بالدينار العراقي وبأرقام صحيحة وذلك بدلاً من الدولار الأمريكي لتسهيل عمليات الاستيفاء .</p>	<p>التوصية اللجنة الوطنية بتنفيذ هذا المقترح كما يأتي :</p> <p>أ. إلزام كافة دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الحكومية فور حصول الموافقة على هذه التوصية بأستيفاء كافة الأجور والرسوم والضرائب بالدينار العراقي وتحويل العملات بين الدينار العراقي والدولار بموجب السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي العراقي وهي كما يأتي :</p> <p>أولاً: وزارة النقل</p> <ul style="list-style-type: none"> - أجور تذاكر الخطوط الجوية العراقية - أجور إصدار المناقيسات من قبل الشركة العامة للنقل البري في المنافذ الحدودية . - الأجور والرسوم التي تتقاضها الموانئ والمطارات العراقية كافة. <p>ثانياً: وزارة الداخلية</p> <ul style="list-style-type: none"> - رسوم إصدار تأشيرة الدخول العراقية (الفيزا) للوافدين الأجانب في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية التي تستوفيهما مديرية شؤون الإقامة . - رسوم إصدار الإقامة في العراق للوافدين الأجانب . <p>ثالثاً: وزارة الصحة - أجور الفحص الطبي لطالبي الإقامة في العراق من الوافدين الأجانب.</p> <p>رابعاً: وزارة الخارجية</p> <ul style="list-style-type: none"> - رسوم منح العراقيين تأشيرة الدخول الى الدول الأخرى التي تستوفيهما السفارات الأجنبية في العراق. - الرسوم والأجور التي تتقاضها المنظمات الدولية داخل العراق . <p>خامساً: حكومة إقليم كردستان - كافة الاجور والضرائب والرسوم التي يستوفيهما الأقليم في المنافذ الحدودية التابعة له أو داخل الأقليم .</p> <p>سادساً: أية رسوم أو ضرائب أو أجور تستوفيهما دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الرسمية والسفارات الأجنبية والمنظمات الدولية الأجنبية داخل العراق .</p>

ت	المواضيع	القرارات
		<p>ب. أولاً : إلزام كافة مكاتب وشركات السفر والسياحة والفنادق السياحية داخل العراق باستيفاء أجور تذاكر كافة الخطوط الجوية الاجنبية التي تباع داخل العراق وكذلك أجور الفنادق بالدينار العراقي حصراً .</p> <p>ثانياً : يقوم البنك المركزي العراقي بوضع آلية مناسبة مع الجهات المشار إليها أعلاه في اولاً أعلاه لغرض تحويل هذه المبالغ بين الدينار العراقي والعملات الاجنبية الاخرى وفقاً للسياقات والآليات المصرفية الرسمية لضمان عدم إلحاق أية خسائر بأي طرف كان.</p> <p>ثالثاً : ينفذ هذا المقترح من قبل البنك المركزي العراقي ورابطة شركات ومكاتب السفر والسياحة في العراق .</p> <p>ج. اولاً : فتح مكاتب صيرفة تابعة للمصارف الحكومية والمصارف الأهلية الرصينة وتجهيز ونصب مكائن الصراف الآلية في منطقة الترانزيت في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية أي قبل مكاتب الجوازات وتأشيرات لدخول لغرض السماح للاجنبي الوافد بتحويل العملة الاجنبية الى الدينار العراقي بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي لأغراض الحصول على تأشيرة الدخول العراقية أو السماح له بتحويل الدينار العراقي الى العملة الاجنبية عند مغادرته الى خارج العراق .</p> <p>ثانياً : تكون مكاتب الصيرفة المشار إليها في اولاً أعلاه مخصصة حصراً للأجانب القادمين والمغادرين ويمنع استخدامها من قبل العراقيين لتلافي استخدامها كوسيلة للكسب غير المشروع من خلال أستغلال الفرق بين السعر الرسمي والسعر السائد في الأسواق المحلية .</p> <p>د. سحب مشروع قانون الإقامة الجديد المرسل الى مجلس النواب وإجراء تعديلات عليه بتحويل كافة الرسوم المفروضة بموجبه من الدولار الامريكي الى الدينار العراقي وتطبيق ذلك على كافة القوانين الأخرى .</p> <p>هـ. إلزام كافة دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الحكومية والقطاع الخاص بتسعير أجورها ورسومها بالدينار العراقي وبارقام صحيحة بدلاً من الدولار الامريكي .</p> <p>و. قيام البنك المركزي العراقي بإلزام كافة المصارف الحكومية والأهلية التي تفتح حسابات بالدولار الامريكي داخل العراق بأن يكون الايداع والسحب لهذه الحسابات بالدينار العراقي حصراً وأن تقوم هذه المصارف بإجراء عمليات التحويل بين الدينار العراقي والعملات الأخرى من خلال الآليات المصرفية المقررة من قبل البنك المركزي العراقي .</p>

ت	المواضيع	القرارات
٢	<p><u>باب المنافذ الحدودية</u> تنفيذاً لمتطلبات منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة ، تشكيل لجنة من المختصين في الوزارات والدوائر المعنية لدراسة موضوع موائمة الإجراءات وساعات وأيام العمل في المنافذ الحدودية بين العراق والدول المجاورة وكذلك الدول الأخرى (بالنسبة للمطارات والموانئ) لما له من أثر مهم في تسهيل النقل والتجارة مع تلك الدول . (مقترح الامين التنفيذي للجنة الوطنية)</p>	<p>مفاتيح دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة لغرض الاستعلام عن آلية عمل المنافذ الحدودية وساعات العمل فيها بالنسبة للدول المجاورة للعراق .</p>
٣	<p><u>باب توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية</u> المصادقة على توصية لجنة توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية المشكلة بموجب الامر الوزاري ٣٣٤٧٧/٩٩٦٤ في ٢٠١٤/١٢/٣١ ورفعها الى اللجنة الوطنية وهي : (توحيد الجهات الفاحصة بجهة واحدة هو الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم بوضع المواصفات والمقاييس والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة واجراءات الفحص في مختبراتها او اعتماد مختبرات الجهات الاخرى للمواد المستوردة او المنتج المحلي ، وفك ارتباط الجهاز من وزارة التخطيط وان يكون هيئة مستقلة ذو هيكلية تتناسب مع المهام الجديدة لكي لاتخضع لاي ضغوط ، وتقوم الجهات الاخرى بالمراقبة واجراء الفحص العشوائي داخل البلاد).</p>	<p>بالنظر لعدم حصول توافق على توصية لجنة توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية لوجود تحفظات من الجهات الفاحصة على نص التوصية من قبل ممثلي وزارة البيئة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ووزارة الصحة يعاد الموضوع الى اللجنة المذكورة لإعادة دراسته ومناقشته مع كافة الجهات المعنية لأيجاد آلية عمل جديدة مع دراسة المقترحات التالية التي ستصوب في النهاية بنفس النتيجة: أ- الاسراع بتطبيق نظام الاسيكودا في الكمارك العراقية . ب- الاسراع في تنفيذ نظام النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية على مراحل ابتداءً بالمطارات ثم الموانئ ثم المنافذ البرية . ج- كمرحلة أولى يتم وضع آلية عمل لكافة الجهات الفاحصة وتنسيق أعمالها من خلال تجميعها في المنافذ الحدودية في موقع عمل واحد لإجراء كافة الفحوصات وإنهاء الاجراءات في نفس الموقع وفي أن واحد وأصدار وثيقة فحص موحدة .</p>
٤	<p><u>باب الطرق والجسور</u> أ . تأجير أو أستثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات أجنبية متخصصة وكفاءة مقابل صيانتها وتأهيلها وأكمال نواقصها وأدامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية ، وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم هذه الطرق بأستخدام أنظمة الكترونية ويدوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل وأكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى .</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بتأجير أو أستثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات أجنبية متخصصة وكفاءة مقابل صيانتها وتأهيلها وأكمال نواقصها وأدامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم أنظمة الكترونية ويدوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل وأكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى .</p>

ت	المواضيع	القرارات
	<p>ب. إشارة الى الشكوى المقدمة من الهيئة العامة للطرق والجسور التي تمت مناقشتها في الاجتماع السادس للجنة الفنية المنعقد في ٢٠١٥/٣/٣ والاجتماع السادس للجنة الوطنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ بأن شاحنات البضائع التي تخرج من الموانئ والمنافذ الحدودية لا تلتزم بالحمولات المحورية للطرق والجسور ولا تخضع لسيطرة المرور العامة والهيئة ولا يوجد عليها محاسبة أو تدقيق بسبب عدم توفر موازين تعود للهيئة العامة للطرق والجسور داخل المنافذ .</p> <p><u>مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية:</u></p> <p>قيام الهيئة العامة للطرق والجسور بتجهيز ونصب موازين حمولات محورية للطرق في داخل المنافذ الحدودية والموانئ وقبل باب الخروج مباشرة لغرض فحص وتدقيق الحمولات المحورية للشاحنات قبل خروجها ومنعها من الخروج من الموانئ والمنافذ من قبل مديرية المرور العامة ألا بعد ألتزامها بنظام الحمولات .</p>	<p>أ. تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بإجتماعها السادس المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ والمصادق عليها من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها ش ل/ص/٥٠/٨/٢١٢٣٩ في ٢٠١٥/٦/٢٤ .</p> <p>ب. التأكيد على كل من المديرية العامة للمنافذ الحدودية والشركة العامة للموانئ بوضع العلامات المرورية الخاصة بالحمولات المحورية داخل المنافذ الحدودية وفي أماكن متعددة لغرض ألتزام سواق الشاحنات بها قبل التحميل.</p>
٥	<p><u>باب توصيات الاجتماع المشترك للجان الفنية للنقل البري والبحري والمتعدد الوسائط التابعة لجامعة الدول العربية / الإسكندرية ١٩-٢١/٤/٢٠١٥.</u></p> <p>أ. البند الأول : إنشاء مركز عربي لتدريب النقل واللوجستيات</p> <p>حث الدول العربية على إنشاء مراكز وطنية لتدريب النقل واللوجستيات والتقدم مستقبلاً الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاعتراف بالشهادات الصادرة عن تلك المراكز وفقاً للمعايير المعتمدة .</p> <p>ب. البند الثاني : هيئة الامارات للتصنيف (تصنيف)</p> <p>١. اعتماد هيئة الامارات للتصنيف كهيئة تصنيف وأشرف بحري في الدول العربية ، على أن يتم إعداد نموذج عقد موحد للدول العربية تقوم الهيئة بتوقيعه مع كل دولة على حدة وفق الشروط والضوابط والمهام والالتزامات الواردة في (مدونة الهيئات المعتمدة) الصادر بشأنها قرار المنظمة البحرية الدولية رقم [MSC.٣٤٩(٩٢)] بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢١ ، وان يشتمل العقد على العناصر التي يتعين إدراجها فيه الواردة في التبديل (٣) الملحق بتلك المدونة .</p> <p>٢. حث الدول العربية على الاستعانة بهيئة الامارات للتصنيف كجهة استشارية لتطوير وتطبيق لائحة السلامة العربية .</p> <p>ج. البند السادس : مقترح إنشاء خارطة لتطوير النقل متعدد الوسائط في الوطن العربي</p>	<p>أ. الموافقة على البند الأول بإنشاء مركز تدريب النقل واللوجستيات في جمهورية العراق من قبل وزارة النقل .</p> <p>ب. أحالة البند الثاني (إعتاماد هيئة الامارات للتصنيف) الى وزارة النقل لدراسة الموضوع وإتخاذ القرار المناسب ولا يوجد لدى اللجنة أعتراض على إعتاماد الهيئة أعلاه من قبل جمهورية العراق للغرض المشار اليه أعلاه .</p> <p>ج. الابعاز الى كل من الهيئة العامة للطرق والجسور والشركة العامة لسكك الحديد العراقية والشركة العامة للنقل البحري والشركة العامة لموانئ العراق لمراجعة وتحديث وصلات الربط السككي والطريقي والبحري والمرافئ الإقليمية المشار اليها أنفاً والمرافقة ربطاً خلال فترة أسبوعين وأعلام الأمانة التنفيذية بالاجابات .</p>

القرارات	المواضيع	ت
	<p>مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية: بناء على توصية الاجتماع المشار اليه انفاً نقترح تشكيل فريق عمل من الخبراء والمختصين في كل من الشركة العامة لسكك الحديد العراقية والهيئة العامة للطرق والجسور والشركة العامة للنقل البحري والشركة العامة لموانئ العراق لمراجعة وتحديث وصلات الربط السككي والطريقي والبحري والمرافئ الإقليمية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء للجان الاقتصادية لغرب آسيا (UN-ESCWA) واوربا (UNECE) وآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP) المنعقد في الأردن - عمان ٣٠ أيار - ١ حزيران / ٢٠٠٥ (مرافقة ربطاً) وأعطاه الرأي الى الأمانة العامة لمجلس وزراء النقل العرب على أن يتم تحديد رئاسة فريق العمل من قبل اللجنة الفنية .</p>	
<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بمفاتيحة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الإيعاز إلى وزارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى لمعالجة الظواهر التالية المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق :</p> <p>أ- تخلف قانون المرور العراقي النافذ .</p> <p>ب- تخلف نظام الغرامات وأساليب فرضها وإستيفائها.</p> <p>ج- ضعف الإلتزام بأنظمة السير والنقل والسلامة الفنية للمركبات .</p> <p>د- ضعف إجراءات سلامة الاطفال على الطرق والتوعية المدرسية .</p> <p>هـ- ضعف التثقيف والتوعية الاعلامية .</p> <p>و- تخلف الواقع الهندسي للطرق والتقاطعات وتأثيرها في ازدياد حالات الحوادث .</p> <p>ز- الواقع المتخلف لوسائل النقل في العراق وتأثيرها في ازدياد حالات حوادث الطرق .</p> <p>ح- عدم وجود منظمات مجتمع مدني تعنى بالسلامة على الطرق ورعاية ضحايا حوادث الطرق على المدى البعيد .</p> <p>ط- ضعف إجراءات الإنقاذ والاسعاف بعد التصادم وأجراءات رعاية ضحايا حوادث الطرق .</p>	<p>باب ورشة العمل الإقليمية حول السلامة المرورية على الطرق التي نظمتها منظمة الاسكوا للفترة من ٢٧-٢٩/٥/٢٠١٥ في بيروت ضمن فعاليات أسبوع الأمم المتحدة الثالث حول سلامة المرور على الطرق.</p> <p>أ. عرض سريع يقدمه الأمين التنفيذي عن وقائع ورشة العمل والدروس المستنبطة وبيان مقدار الفجوة الكبيرة الموجودة بين العراق ودول المنطقة والعالم ضمن المحاور التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> • قانون المرور • نظام الغرامات وأساليب فرضها وأستيفائها • الإلتزام بأنظمة السير والنقل والسلامة الفنية للمركبات • الإلتزام بأنظمة السير للمشاة • سلامة الأطفال على الطرق والتوعية المدرسية • التثقيف والتوعية الإعلامية • تخلف الواقع الهندسي للطرق والتقاطعات وتأثيرها في ازدياد حالات الحوادث. • الواقع المتخلف لوسائل النقل في العراق وتأثيرها في ازدياد حالات حوادث الطرق • عدم وجود منظمات مجتمع مدني تعنى بالسلامة على الطرق ورعاية حوادث الطرق على المدى البعيد .. • ضعف إجراءات الإنقاذ والاسعاف بعد التصادم وأجراءات رعاية ضحايا حوادث الطرق . 	٦

ت	المواضيع	القرارات
	ب. ٠ عرض سريع يقدمه الأمين التنفيذي عن ورشة العمل الإقليمية الرابعة المنعقدة في الأردن / عمان للفترة من ١٦-١٧/٦/٢٠١٥ حول تسهيل النقل والتجارة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبالتعاون مع وزارتي النقل والتجارة والصناعة الاردنيتين وجامعة الدول العربية .	أ- التأكيد على سرعة تطبيق النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية وخلق منصة موحدة لمعالجة المعلومات . ب- التأكيد على الأسراع بتفعيل وتطبيق اتفاقية النقل المتعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية . ج- التأكيد على تبسيط وسلاسة الإجراءات والعمليات عبر الحدود . د- تعميم توصيات ورشة العمل على الوزارات والاتحادات المعنية لغرض وضع الخطط اللازمة لتطبيقها .
٧	باب قرار اللجنة الوطنية رقم (٤) بأجتماعها السادس المنعقد في ٢٠١٥/٤/١ التنسيق بين اللجنة الوطنية وأتحادات القطاع الخاص بشكل خاص ودوائر الدولة المختلفة بشكل عام لتنظيم دورات تدريبية للعاملين في القطاع الخاص والعام في الوزارات ودوائر الدولة المختلفة لغرض بناء قدراتهم وتطوير كفاءاتهم ومهارتهم في مجال النقل والتجارة والاعتماد في الوقت الحاضر على الخبرات الوطنية بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد.	حث كافة الجهات المنضوية تحت مظلة اللجنة الفنية بالاستفادة من الأمكانات التدريبية الموجود لدى الوزارات ودوائر الدولة المختلفة وكذلك إتحادات القطاع الخاص لغرض رفع كفاءة وقدرات موظفيها .
	باب أية قضايا أو أمور مستجدة أخرى جهاز فحص الحاويات المتنقل بين الامين التنفيذي للجنة الوطنية بأن قرار اللجنة الفنية رقم (٣) باجتماعها السادس المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣ بنقل جهاز الفحص المتنقل الى خط السكة في ميناء أم قصر جاء بعد طلب الشركة العامة للسكك الحديد العراقية توفير جهاز فحص ثابت على السكة لاغراض فحص البضائع المحملة بالشاحنات السككية بدل من نقلها الى مكان تواجد السونار حالياً والذي يشكل عبئ كبير على اصحاب الحاويات من خلال عملية نقل الحاويات بواسطة سيارة حمل داخل الميناء الى مكان السونار ومن ثم أعادتها وتحميلها على شاحنات السكك .	بالنظر لتعذر نقل جهاز فحص الحاويات الى خط السكة في ميناء أم قصر لأختلاف المواصفة الفنية بين الشاحنات والقاطرات تقترح اللجنة الفنية شراء ونصب جهاز فحص جديد خاص بشاحنات القطارات .

رابعاً: تم عقد الاجتماع التاسع بتاريخ الاجتماع ٢٧/١٠/٢٠١٥ برئاسة نائب رئيس اللجنة السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة – النائب الاول لرئيس اللجنة (نظراً لأعفاء السيد بنكين ريكاني/ رئيس اللجنة الفنية من منصبه كوكيل فني لوزارة النقل) وحضره (٣١) عضو من مجموع (٤٢) وهم:

١. السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٢. السيد فاروق علي احمد / ممثلاً عن مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
٣. السيد علي عبدالحسين محسن / معاون مدير / ممثل جهاز الامن الوطني
٤. العميد الحقوقي عبدالكريم جهاد / ممثلاً عن مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٥. المقدم فواد كريم ربيع / ممثل مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
٦. السيد عبد الستار جبار شاكر / المستشار القانوني في الهيئة العامة للكمارك ممثلاً عن المدير العام / وزارة المالية
٧. السيد يوسف فاضل لافي / معاون مدير عام الدائرة الاقتصادية / ممثل عن المدير العام / وزارة المالية
٨. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٩. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة
١٠. السيد عبدالرزاق خضير مجيد ممثل مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة والبيئة
١١. السيد حازم عبيد عزيز / ممثل عن مدير عام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان / البنك المركزي العراقي
١٢. الدكتورة باسمة نشأت جميل / ممثلة عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة والبيئة
١٣. السيد فاضل عبدالامير كاظم/ رئيس مهندسين/ ممثلاً عن عام الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات
١٤. السيد نامق سعيد عبدالباقي / مدير عام الدائرة القانونية / وزارة النقل
١٥. الانسة وفاء جورج دانو/ مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل
١٦. السيد عبدالكريم كنهل علي / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري وكالة / وزارة النقل
١٧. السيد عدنان حسين محمد / معاون مدير عام / ممثل عن مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
١٨. السيد قاسم حسين محمد / معاون مدير عام الشركة العامة للنقل البحري // وزارة النقل
١٩. السيدة لمياء عبدالرضا جابر/ رئيس مهندسين أقدم ممثلة عن مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط
٢٠. السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور/ وزارة الاعمار والاسكان والبلديات
٢١. السيد عبدالخالق جميل ناصر / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
٢٢. السيد علي عمران موسى / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢٣. السيد عادل شوكت احمد/ ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية / وزارة النقل
٢٤. السيد موفق عبد الحمزة مرزا / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص / وزارة النقل
٢٥. المهندس غالب رزاق كاظم / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل
٢٦. السيد كنعان محمد وهبي/ ممثلاً عن مدير عام دائرة التفتيش والمتابعة وكالة / وزارة السياحة والآثار
٢٧. السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية

٢٨. السيدة خلود يحيى محسن / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية/ ممثل شركات التأمين
٢٩. السيد حسين نياي جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٣٠. السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب/ أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق
٣١. السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية

غير الحاضرين :

١. السيد حقي أسماعيل ابراهيم / مدير عام / جهاز المخابرات الوطني
٢. اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٣. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
٤. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٥. السيدة نسرین سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
٦. الدكتور صالح حسين جبر / مدير عام دائرة البستنة / وزارة الزراعة
٧. السيد مسلم محمد أسماعيل / مدير عام البلديات / وزارة الاعمار والإسكان والبلديات
٨. السيد محسن سعيد منشد / مدير عام دائرة التصاميم / امانة بغداد
٩. السيد أحمد عبدالله نجم / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
١٠. السيد علي محمد محمود / مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات
١١. الدكتور رضا عبدالمنعم محمد حسين / مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية/ وزارة الصحة والبيئة
١٢. السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
١٣. السيد ليث حسن عبدالرزاق شمسه / نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠١٤/٢/٢٠.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصرر القرارات المذكورة أرائها:

القرارات	المواضيع	ت
<p>أ. تؤيد اللجنة الفنية مقترحات الامين التنفيذي للجنة الوطنية المذكورة آنفاً حول الموضوع عدا المقترح (ب) لصعوبة تطبيقه وتعارضه مع مبادئ السوق الحرة والتوصية الى اللجنة الوطنية لتبني المقترحات(أ، ج، د) منها .</p> <p>ب. التأكيد على كافة فرق العمل المشكلة سابقاً بأنجاز أعمالها بالسرعة الممكنة ورفع نتائج عملها الى اللجنة وخاصة ما يلي :</p> <p><u>أولاً: فريق عمل توحيد الوثائق المشكلة بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٠٧٧٥/٢٢٢٢ في ٢٠١٥/٣/١٧ من أجل إصدار وثيقة واحدة لجباية أجور المنافيس والرسم الكمركي والضريبة .</u></p> <p><u>ثانياً: فريق عمل أعداد مشروع قانون النافذة الواحدة المشكلة بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٧٨٧٧/٤٢٢٠ في ٢٠١٥/٦/١ .</u></p>	<p>باب النقل :</p> <p>أولاً: عرضت الملحقية التجارية العراقية في دبي ما يأتي: استمرار إعادة التصدير البضائع باتجاه العراق سواء من الموانئ الامارتية أو الإيرانية أو الكويتية أو الأردنية مما يؤدي الى زيادة التكلفة على البضائع المستوردة وتفويت كثير من فرص تنمية الاقتصاد العراقي للأسباب التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> • تفشي الفساد والفوضى وعدم التنظيم في الموانئ العراقية مما يؤدي الى زيادة كلفة الشحن بسبب الرشاوى وتخلف وتأخر عمليات المناولة والإجراءات . • تعدد الجهات الحكومية الرسمية في الموانئ والمنافذ الحدودية التي تعمل على أساس الولاءات الحزبية والجهات المتسلطة مما يؤدي الى توسيع سلسلة الإجراءات وزيادة أنجازها بشكل كبير جداً . • ارتفاع كلفة التأمين في الموانئ العراقية بسبب عدم توفر شركات تأمين عراقية قادرة على تأمين متطلبات المرحلة الحالية . • قلة أعماق الممرات المائية العراقية مما لا يسمح بدخول السفن ذات الحمولات الكبيرة . • قلة الخطوط الملاحية المباشرة بين الموانئ العالمية وموانئ العراق وعزوف شركات الشحن العالمية عن فتح خطوط مباشرة الى موانئ العراق للأسباب أعلاه ، يضاف الى ذلك عدم سعي وزارة النقل لفتح هذه الخطوط . <p>مقترحات الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لمعالجة المشاكل أعلاه :</p> <p>أ- إلزام كافة الجهات العاملة في الموانئ العراقية باتباع الأنظمة الالكترونية في إنجاز إجراءاتها والعمل سوياً لغرض تنفيذ نظام النافذة الالكترونية الواحدة بأسرع وقت بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخبرات المنظمات الدولية في هذا المجال من أجل القضاء على الظواهر السلبية الموجودة في الموانئ العراقية.</p> <p>ب- إلزام كافة المستوردين من خلال إجازات الاستيراد باستخدام الموانئ العراقية عند توريد بضائعهم حصراً وفرض رسوم عالية على البضائع التي تورد من خلال موانئ دول الجوار مع تخفيض الرسوم المفروضة على البضائع الموردة بشكل مباشر الى الموانئ العراقية .</p> <p>ج- سعي وزارة المالية لحل مشكلة ارتفاع كلف التأمين من خلال تدخل شركات وطنية عراقية .</p> <p>د- سعي وزارة لنقل لفتح خطوط ملاحية مباشرة من الموانئ العالمية الى موانئ العراق وتفعيل دور الشركة العامة للنقل البحري في هذا المجال من خلال تبنيها فتح هذه الخطوط بشكل مشابه لما تقوم به شركة الخطوط الجوية العراقية .</p>	١

ت	المواضيع	القرارات
	<p>ثانياً : لغرض توزيع الحمولات بشكل عادل بين شاحنات النقل الطرقي وشاحنات النقل السككي وتفعيل وتنشيط حركة النقل بالسكك الحديدية داخل العراق التي تواجه مضايقات وتحجيم وأهمال وتهميش واضح منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن عكس عما متعارف عليه ومعمول به دول العالم المختلفة التي تمتلك منظومات سكك حديد .</p> <p>مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية:</p> <p>شمول شاحنات سكك الحديد العراقية بالعقد المرقم ١٢/٨٨٢ في ١١/٣/٢٠١٣ الموقع بين الشركة العامة لموانئ العراق وشركة نافذ للخدمات اللوجستية الأردنية .</p>	<p>يجال الموضوع الى وزارة النقل لغرض وضع الحلول المناسبة كونه موضوع يخص وزارة النقل ويمكن حله ضمن الوزارة.</p>
٢	<p>باب المنافذ الحدودية :</p> <p>ارتفاع كلفة الشاحنات الأردنية القادمة الى بغداد بسبب إغلاق منفذ طربيل وإتجاهها الى البصرة عبر السعودية والكويت . (مقترح وزارة الخارجية)</p>	<p>لكون منفذ طربيل قد أغلق لأسباب أمنية لذلك لا يمكن فتحه في الوقت الحاضر لحين تحسن الوضع الأمني في محافظة الانبار وتأمين الطريق البري (طربيل – كيلو ١٦٠) والتوصية الى اللجنة الوطنية بالاياعاز الى الجهات المعنية في منفذ سفوان والموانئ العراقية بتسهيل إجراءات دخول البضائع الاردنية مع أجابة الجانب الاردني بذلك.</p>
٣	<p>باب أمانة بغداد والبلديات</p> <p>أ. معظم تقاطعات الشوارع في مدينة بغداد هي ذات مستوى واحد وعدم فصل حركة السير والمرور في كثير من التقاطعات المهمة ذات الزخم المروري العالي بواسطة الانفاق او الجسور مما يخلق حالات اختناقات مرورية مستديمة .</p> <p>ب . ظهور العديد من الأسواق التجارية الهامشية .</p> <p>ج . تمركز مواقع مراكز الوزارات ودوائر الدولة والتي يتصف البعض منها بعلاقتها المباشرة بالمواطنين في مركز مدينة بغداد ومراكز المحافظات .</p> <p>د . وجود العديد من مخازن وكراجات دوائر الدولة والتي تتصف بالنشاط التجاري في مراكز المدن واشغال البعض منها بعض المواقع في الشوارع التي تتصف بالكثافة المرورية .</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على الجهات المعنية للأسراع في تنفيذ المدن أو المناطق اللوجستية عند مقتربات مدينة بغداد بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والعمل على تذليل كافة المعوقات التي تواجه المشروع .</p>

ت	المواضيع	القرارات
٤	<p><u>باب التأمين :</u> أ. فرض التأمين الشامل على السيارات كافة ضد جميع أنواع المخاطر. ب. فرض تأمين إلزامي على كافة المحال والأسواق والمخازن التجارية ضد جميع أنواع المخاطر. (مقترح جمعية التأمين العراقية وشركة الرهام للتأمين)</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بأحالة المقترحين أعلاه الى ديوان التأمين في وزارة المالية لغرض دراسته وبيان الرأي بصدده .</p>
٥	<p><u>باب معالجة المشاكل والظواهر السلبية في مجال النقل والتجارة</u> مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية (الإعلان على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل لكافة شركات القطاع الخاص ورجال الاعمال بتقديم شكاوهم وملاحظاتهم وأقتراحاتهم المتعلقة بتسهيل النقل والتجارة والتي يجب أن تشمل الظواهر العامة السلبية المستشرية في نشاطات النقل والتجارة وما يتعلق بها من كمارك ، تأمين ، مصارف .. طرق ، سكك ... الخ الى الأمانة التنفيذية لغرض عرضها على اللجنة الفنية مع التأكيد على أهمل الحالات الفردية أو الخاصة .)</p>	<p>التوصية الى اللجنة الوطنية بالمصادقة على المقترح وفتح رابط الكتروني خاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل لعرض نشاطات وأخبار اللجنتين الوطنية والفنية وأستقبال شكاوى وأقتراحات التجار والناقلين ورجال الاعمال بشكل مشابه لما هو معمول به في الدول الإقليمية مثل الأردن .</p>
٦	<p><u>باب قضايا أو أمور مستجدة أخرى</u> مناقشة قرار لجنة توحيد الجهات الفاحصة الصادر بمحضر الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٩/١ واتخاذ القرار المناسب بصدده .</p>	<p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بالموافقة على المقترح المقدم من قبل الاتحاد العام للغرف التجارية بأنشاء مختبرات موحدة لكافة الاختصاصات في مكان واحد في كل منفذ حدودي بأسلوب الاستثمار لغرض سحب العينات وفحصها وأظهار النتائج بأسرع وقت وخلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة وأعتبر ذلك شرط ملزم لغرض تسهيل النقل والتجارة .</p> <p>ب. وكإجراء سريع لحل هذه المشكلة نقترح بأن يشكل في كل منفذ حدودي فريق عمل موحد للفحص يتكون من ممثلين من كافة الجهات الفاحصة إضافة الى ممثل الكمارك لغرض إجراء الكشف الموقعي أنبياً وبشكل موحد على البضاعة وأخذ النماذج منها لأغراض الفحص وذلك منعاً للمساومات والممارسات الغير مشروعة عند أفراد كل ممثل جهة فحص بصاحب البضاعة .</p>



الفصل السادس الاتفاقيات



مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعتمد من قبل منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة المتضمن :

١. اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي

هدف الاتفاقية : تسهيل حركة النقل البري على الطرق الدولية في المشرق العربي وزيادة التعاون والتبادل التجاري والسياحي فيما بين الأطراف الداخلة في الاتفاق عبر إنشاء وتطوير شبكة الطرق الدولية التي تفي بحاجات النقل والمرور المستقبلية مع مراعاة شؤون البيئة وخلال فترة زمنية أقصاها (١٥) خمسة عشر سنة.

تمت المصادقة على الاتفاقية بموجب القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧ ويتوجب على العراق بموجب الاتفاقية اأدامة وأنشاء محاور الطرق الدولية أدناه (أجمالي أطوال المحاور ٣٠٢٠ كلم) ووضع الأولويات لها عند وضع الخطط الوطنية التي تتعلق بأنشاء وصيانة شبكات الطرق الوطنية.

- المحور M5 (تركيا - زاخو - موصل - بغداد - السماوة - البصرة - صفوان - الكويت - دول الخليج)
- المحور M10 (ايران - حاج عمران - أربيل - موصل - ربيعة - سوريا)
- المحور M15 (حلب - منفذ البوكمال - منفذ القائم - رمادي)
- المحور M30 (رطبة - منفذ الوليد - سوريا)
- المحور M40 (ايران - المنذرية - خانقين - بغداد - الرمادي - رطبة - طربيل - الاردن)

زودتنا الهيئة العامة للاعمار والإسكان بتقرير عن أهم ما تم أنجازه من بنود الاتفاق وكما يلي :

(المحور M5)

تقوم وزارة الاعمار والاسكان / الهيئة العامة للطرق والجسور بتمويل تأهيل المشروع للمقاطع المدرجة لاحقا ومن تخصيصات الموازنة الاتحادية للعراق:

طريق المرور السريع رقم (١)

١. ط٤ (غرب بغداد - حلة) بطول (١٠٥) كم من تقاطع أبو غريب الى تقاطع كيش.
نسبة الإنجاز الفعلي ٢%
٢. ط٥ (حلة - ديوانية) بطول (٨٦) كم من تقاطع كيش الى تقاطع عفك.
نسبة الإنجاز الفعلي ٤٢%
٣. ط٦ (ديوانية - ناصرية) يمتد من تقاطع عفك في الديوانية الى الناصرية
- طريق المرور السريع ط٦ الممر الأيمن بطول ٤٥ كم - نسبة الإنجاز ٦٨%
- طريق المرور السريع ط٦ الممر الأيسر بطول ٤٥ كم - نسبة الإنجاز ٩٢%

قامت وزارة الاعمار والاسكان وبالتنسيق مع وزارة المالية واستنادا إلى موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتفاوض لتوقيع اتفاقية القرض بمبلغ (٣٥٥) مليون دولار مع البنك الدولي وقد تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين في بغداد بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢ وقد تم تفعيل الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

- حسب الإجراءات المتبعة فإن العمل يكون بشقين (أ- الأعمال ب- الخدمات الاستشارية).
يتبنى القرض من البنك الدولي تمويل ما يلي :-
- تأهيل المقطع ط/٧ (ناصرية – رميلة) بطول (١٤٥) كم.
 - تأهيل المقطع ط/٨ (رميلة – بصرة) و(رميلة - صفوان) بطول (١١٢) كم.
 - الخدمات الاستشارية للأشراف على مشروع تأهيل طريق المرور السريع رقم ١/ للمقطعين ط٧ و ط٨.

(المحور M10)

يقع جزء الطريق (ايران – حاج عمران – أربيل – موصل) ضمن إقليم كردستان وقد تم مفاتحة وزارة النقل في الإقليم بموجب كتابنا المرقم ٢٠٩٢٣ في ٢٠١٤/٧/٨ وتم تزويدهم بنسخة من نص الاتفاق بموجب كتابنا ٧٧٧١ في ٢٠١٦/٢/٢ .

- موصل – كسك – ربيعة – الحدود السورية
- طول الطريق الكلي ≈ (١٠٧) كم
- موصل – كسك ≈ (٤٠) كم منفذ سابقاً " بممرين
- كسك – ربيعه الحدود السوريه = (٦٧) كم
- المقطع الاول (٢٥) كم ،نسبة الانجاز ٩٩,٨ %
- المقطع الثاني (٤٢) كم ، نسبة الانجاز ٢٧ %

توقفت الاعمال في مشاريع محافظة نينوى بسبب الظروف الامنية الحالية

(المحور M15)

- رمادي – هيت – حديثة – القائم – الحدود السورية بطول (٣٠٠ كلم)
- الجزء الاول رمادي – حديثه بطول ٢٠ كم ،ونسبه الانجاز الفعلي (٥٩ %)
- الجزء الثاني رمادي حديثه بطول ٣٦ كم
- ونسبة الانجاز الفعلي (٩ %)
- مشاريع محافظة الانبار متوقفة بسبب الاعمال الارهابية من تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨ .

(المحور M30)

- القرض الخاص بمشروع ممرات النقل في العراق (TCP)/الفصل الاول لغاية تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠
- ط١٣ (رطبة - الحدود السورية). متوقف حالياً بسبب الظرف الأمني

(المحور M40)

- القرض الخاص بمشروع ممرات النقل في العراق (TCP)/الفصل الاول لغاية تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠
 - ط٩ (غرب بغداد – هيت).
 - ط١٠ (هيت – طليحة
 - ط١١ (طليحة - رطبة).
 - ط١٢ (رطبة- الحدود الاردنية).
- متوقف حالياً بسبب الظرف الأمني وكان من المفترض تمويلها من البنك الإسلامي للتنمية

● خلال الاجتماع السابع للجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ طرح ممثل الهيئة العامة للطرق والجسور السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة طلباً بأن الهيئة بحاجة الى تنظيم دورة تدريبية أو إرسال خبير من منظمة الاسكوا لتدريب المهندسين على كيفية املاء أستبيانات أتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي لوجود مصطلحات غامضة فيها . وقد تم مفاتحة الامينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) بكتاب وزارة الخارجية المرقم بالعدد ٦٣١/ب/٨/٥/٨ في ٢٠١٦/٨/٦ ووردتنا الإجابة عن طريق البريد الالكتروني بأنه من المتوقع أن يتم عقد دورة المنسقين الوطنيين لمتابعة تنفيذ الاتفاق خلال عام ٢٠١٦ .

● تم تشكيل فريق عمل أعداد دراسة وتوصيات لتنفيذ منظومة هواتف طوارئ للطرق الخارجية برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الوطنية وعضوية وزارات الاتصالات – الاعمار والاسكان (الهيئة العامة للطرق والجسور) – الصحة – الداخلية بموجب الامر الوزاري المرقم ٣٥١٧١/٢٥٤٦ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ .

● خلال أجتتماع اللجنة الوطنية الثامن المنعقد في ٢٠١٥/٨/٢٦ تم مناقشة توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٤) بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨ بخصوص مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية المتضمنة (تأجير أو أستثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات أجنبية متخصصة وكفوءة مقابل صيانتها وتأهيلها وأكمال نواقصها وأدامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية ، وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم هذه الطرق بأستخدام أنظمة الكترونية ويذوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل وأكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد ، وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى.) ، وقد تم قبول المقترح والتوصية من حيث المبدأ . وقررت اللجنة الوطنية أحالة المقترح الى وزارة الاعمار والإسكان لدراسته بشكل أوسع وأعمق وتقديم خرائط وآليات لإستحداث أو إنشاء أو أستثمار طرق جديدة وأن تكون وفق دراسة متكاملة وتقدم للجنة الوطنية لدراستها وتقديم التوصية المناسبة بشأنها على ضوء ذلك بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للأستثمار والبنك المركزي العراقي .

٢. مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

تمت مصادقة العراق على أنضمام العراق الى مذكرة التفاهم بموجب قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وتم دخول المذكرة حيز التنفيذ في ٢٠٠٨/٦/١٥ .

● تم مناقشة تفعيل مذكرة التفاهم بشأن الاعتراف بالشهادات الاهلية البحرية بين البلدين خلال الاجتماع الأول للجنة العراقية – الأردنية للنقل المنعقد في بغداد للفترة من ١٤-٢٠١٥/٤/١٥ وتمت موافقة الجانبين بتبادل الزيارات للمتخصصين من كلا الجانبين للتعرف على الإجراءات بموجب المذكرة ، وكما وطلب العراق إمكانية قيام مدققين أردنيين معتمدين من المنظمة البحرية الدولية بزيارة العراق للوقوف على إجراءات السلطات العراقية المختصة بخصوص الملف المقدم الى المنظمة البحرية الدولية تمهيداً لأدراج العراق على القائمة البيضاء للتعليم البحري.

● تم مناقشة إجراءات تنفيذ المذكرة خلال الاجتماع السابع للجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ مع تقديم نموذج الاستبيان الخاص بمتابعة تنفيذ المذكرة ، وتمت

التوصية الى اللجنة الوطنية بأن تقدم كل من شركتي الموانئ والنقل البحري تقريراً في نهاية عام ٢٠١٥ لبيان مدى التقدم الحاصل في تنفيذ بنود وفقرات مذكرة التفاهم.

• صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٠١٥/٧/١ مع التأكيد على الجهات الأخرى العاملة في الموانئ لاستكمال متطلبات مذكرة التفاهم حسب أختصاصها وهي الكمارك ، التأمين ، المصارف ، الصحة والبيئة ، والاتصالات .

• تمت مفاتحة الوزارات المالية والصحة والاتصالات إضافة الى شركتي النقل البحري والموانئ والدائرة الفنية في مقر وزارة النقل بموجب كتابنا المرقم ٢٦٣٩٥ في ٢٠١٥/٩/١٣ للايعاز الى الجهات المعنية في تلك الوزارات بأستكمال متطلبات تنفيذ مذكرة التفاهم وتقديم عن إجراءات سير المذكرة .

• وردت أجابة وزارة الاتصالات / مكتب الوزير المرقم بالعدد ٨٣١٤/٨ في ٢٠١٥/١٢/١٥ بطلبها تسمية ممثل مختص عن وزارة النقل ليكون عضو أرتباط وزارة النقل للتنسيق معه لغرض أستكمال متطلبات تنفيذ بنود المذكرة المتعلقة بوزارة الاتصالات المدرجة في أدناه وأجراء مسح ميداني مشترك من قبل المختصين في كلا الوزارتين لهذ الغرض :

١. إنشاء مركز مراقبة مدني (على أن يكون في موقع يخدم الغرض الذي أنشأ من أجله) وقريب من البنى التحتية التابعة لوزارة الاتصالات لغرض تناقل البيانات بشكل سريع .

٢. إنشاء مركز أقليمي ودولي يشمل محطة أرضية ساحلية (Coast Earth Station) .

٣. إنشاء مركز قاعدة بيانات (Data Center) خاص بالمشروع لتأمين متطلبات الإنقاذ البحري على أن يرتبط مستقبلاً بالمركز الوطني لخرن المعلومات .

وتمت تسمية السيد عبدالخالق كاظم عباس بوظيفة ضابط بحري ١/ في الشركة العامة لموانئ العراق ليكون عضو أرتباط وزارة النقل مع فريق العمل المشترك وتم اعلام وزارة الاتصالات بذلك بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٢٠٢ في ٢٠١٦/١/٢٦ لأخذ ما يلزم وأستكمال إجراءات تشكيل فريق العمل .

• وردت أجابة وزارة المالية / الصندوق العراقي للتنمية الخارجية بكتابها المرقم ٢٣ في ٢٠١٥/١/٥ المشار فيها الى المادة (٤-أ) من نص المذكرة والتي تنص على (تبسيط وموائمة القوانين واللوائح والإجراءات التي ترعى عمليات الموانئ والمرافئ البحرية ومن ضمنها الإجراءات الجمركية والصحية والإدارية وذلك لتقصير مدة بقاء السفن في موانئها تماشياً مع اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية وتعديلاتها) وبينت عدم إمكانية أختصار أو تقليص إجراءات الإدارات الكمركية في الموانئ كونها ملزمة وفق قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ ، تمت أجابتنا للجهة أعلاه بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٢٣١ في ٢٠١٦/١/٢٧ الى أن المادة (٤-أ) من المذكرة تعني تطبيق النظام العالمي للحوسبة الالكترونية للإدارة الكمركية مثل نظام ASYCUDA ، كما ونوهنا عن عدم الإجابة لحد الآن حول المادتين (١٠) و(١١) من المذكرة المتعلقةتين بالتأمين البحري والتأمين على البضائع والسفن والتعويض البحري وتشجيع التعامل مع الشركات الوطنية للتأمين .

• تم التأكيد على وزارة الصحة بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٢٣١ في ٢٠١٦/١/٢٧ عن إجراءاتهم المتعلقة بتسهيل إجراءات الفحص في الموانئ وفي مجال التلوث البحري .

• وردت أجابة الشركة العامة للنقل البحري بكتابها المرقم بالعدد ٤٠٣١ في ٢٠١٥/١٢/١٤ بالاجراءات السابقة ولم يذكر أية إجراءات جديدة أخرى ، وتمت مفاتحتها من قبلنا بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٣٩٧٥

في ٢٠١٥/١٢/١٦ لتزويدنا بمزيد من الاجراءات المتخذة بصددها وتضمينها ضمن أستبيان متابعة المذكرة.

- وردت أجابة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابها المرقم ٢٦٢٧٦ في ٢٠١٥/١٢/٢٨ وبينت الاتي :
 - في النية توقيع مذكرة تفاهم بين العراق وايران بشأن النقل الساحلي والمباشرة بتسهيل أو أستقبال سفن الركاب من الطرفين .
 - تم أعداد مسودة قانون السلطة البحرية ورفعها الى مجلس شوري الدولة .
 - تشكيل معهد الموانئ يقوم بأعداد الكوادر البحرية وتأهيلهم من خلال الدورات التي يعقدها وفقاً للمعايير الدولية وبالتنسيق مع معاهد الدول الأطراف في المذكرة .
 - تشكيل شعبة المدونه الدولية الخاصة بأمن الموانئ والسفن مهمتها تطبيق القوانين والمعايير الدولية.
- لم ترد أجابة الدائرة الفنية لحد الآن .

• الاتفاقيات والقوانين :

- حصلت موافقة مجلس الوزراء على أنضمام العراق الى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣-١٩٧٨ (ماربول) بالقرار رقم (٢٤٢) لسنة ٢٠١٥ .
- أنضمام العراق الى اتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار لعام ١٩٧٢ بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٢) لسنة ٢٠١٥ .
- إصدار تعليمات معايير التدريب ومنح الشهادات والخفارة للعاملين في البحر .
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت في مجال النقل البري .
- الاتفاقية الثنائية العراقية – الكويتية لتنظيم الملاحة في قناة خور عبد الله .
- الاتفاقية الثنائية العراقية – الإيرانية فيما يخص الانقاذ البحري ومكافحة التلوث البحري وتنظيم الملاحة .
- إصدار قانون هوية البحار رقم (٥١) لعام ٢٠١٥ .
- إصدار قانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٥ بأنضمام جمهورية العراق الى بروتوكول عام (٨٨) المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤ .

٣. اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية

تمت المصادقة على الاتفاقية بموجب القانون المرقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣ .

أستناداً الى مهام الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمتابعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعتمد من قبل منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة وبموجب قرار اللجنة الوطنية بأجتماعها الأول الفقرة (١٢/ أ) المتضمن (تكلف اللجنة الفنية بمتابعة الوزارات والجهات المعنية عن مراحل تنفيذ الاتفاقيات التي انضم العراق اليها) وكذلك المادة ١٣- الفقرة ثامناً من آلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية ، فقد أتخذت الامانة التنفيذية الإجراءات التالية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية أعلاه .

أ- **قرار تشكيل اللجنة** : أستناداً الى قرار رئاسة الجمهورية (٤٤) الخاص بالتصديق على (قانون تصديق الاتفاقية رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٣) المبعغ الينا بموجب كتاب الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود المرقم بالعدد ٥١٦٢ في ٢٠١٤/١/٥ .

ب- **الامر الوزاري** : تم تشكيل اللجنة بموجب الامر الوزاري المرقم ٢١٨٧٠/٥٨٠٠ في ٢٠١٤/٧/٢٣ برئاسة الشركة العامة للنقل البحري (لكون النقل البحري يشكل النسبة الأكبر في أنماط نقل البضائع) والجهات المدرجة أدناه لمتابعة تنفيذ الاتفاقية المصادق عليها بموجب القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٣:

الشركة العامة للنقل البحري / رئاسة اللجنة
الدائرة الفنية في وزارة النقل
الشركة العامة للنقل البري
الشركة العامة للسكك الحديد
الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية

أشارة الى قرار اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا خلال اجتماعها الخامس المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ يتم إضافة عضو مختص من الهيئة العامة للكمارك لعضوية اللجنة أعلاه ، إضافة الى ممثل عن الشركة العامة للتأمين الوطنية وحسب الامر الوزاري الملحق .

ج- **المهام** : تتولى اللجنة المهام التالية :

- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- منح التراخيص لمتعهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية
- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية
- مراقبة ومتابعة تطبيق احكام وبنود الاتفاقية

د- **أعضاء اللجنة** :

١. السيد أياد كمال الدين منسي - ربان/ رئيس اللجنة / الشركة العامة للنقل البحري
٢. السيد حسين علوان / الدائرة الفنية / وزارة النقل
٣. الأنسة خلود يحيى محسن/ مدير فرع التأمين البحري وكالة / شركة التأمين الوطنية
٤. السيد علي عمران موسى / مدير قسم التخطيط والمتابعة / الشركة العامة للنقل البري
٥. السيد صباح فرحان تقي / مدير أقدم / الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية
٦. السيد عماد جواد عياش /مشاور قانوني / الهيئة العامة للكمارك
٧. السيدة آية أسعد حامد / الشركة العامة للنقل البحري
٨. السيد عادل شوكت / مسؤول شعبة النقل المركزي في قسم النقل التشغيل/ الشركة العامة للسكك الحديد
٩. السيدة انتصار محمد تقي/ الشركة العامة للنقل البحري / مقرر

الاورام الوزارية الملحقة المعدلة له المرقمة بالاعداد:

- ٢٥٢٧٢/٧١٠٨ في ٢٠١٤/٩/١٠ تسمية السيد صباح فرحان تقي الموظف في الخطوط الجوية العراقية بدلاً من السيد حيدر ثامر جواد
 - ٥٧٤٨/٢٨٢ في ٢٠١٥/١/١٢ تسمية السيد محمد جمال جاسم (ربان بحري) في الشركة العامة للنقل البحري رئيساً للجنة بدلاً من الربان أياد كمال الدين .
 - ٧٩٥٩/٩٥٨ في ٢٠١٥/٢/٤ تسمية السيدة عروبة علي حسين ممثلة عن الشركة العامة للنقل البري بدلاً من الدكتور كاظم عامر زغير
 - ١٠٣٢٨/٢١٠٠ في ٢٠١٥/٣/١٢ تسمية السيد صلاح عيدان جاسم ممثلاً عن الهيئة العامة للكمارك ، والسيدة نضال عبدالصاحب عبود ممثلة عن شركة التأمين الوطنية .
 - ١٢٣٩٣/٢٧٢٠ في ٢٠١٥/٤/٢ تسمية السيد علي عمران موسى / مدير قسم التخطيط والمتابعة في الشركة العامة للنقل البري لعضوية اللجنة بدلاً من الدكتور كاظم عامر زغير .
 - ٢٦٠٤٠/٦٧٤٢ في ٢٠١٥/٩/٨ تسمية السيد عادل شوكت / مسؤول شعبة النقل المركزي في قسم النقل التشغيل في الشركة العامة للسك الحديد بدلاً من السيد طالب جواد كاظم .
 - ٢٩٥٤٠/٧٨٦٢ في ٢٠١٥/١٠/٢٠ تسمية السيد عماد جواد عياش ممثل عن الهيئة العامة للكمارك بدلاً من السيد صلاح عيدان جاسم .
 - ٢٩٨٣٢ /٨٩٧٦ في ٢٠١٥/١٠/٢٢ أستبدال السيدة نضال عبدالصاحب عبود بالانسة خلود يحيى محسن/ مدير فرع التأمين البحري وكالة في شركة التأمين الوطنية .
 - ٣٢٢٣٥/٩٨١٦ في ٢٠١٥/١١/٢٢ إعادة تسمية السيد أياد كمال الدين منسي(ربان) لرئاسة اللجنة أعلاه بدلاً من الكابتن محمد جمال لكونه من سكنة بغداد .
 - ٣٢٦١٨/٩٩٥٠ في ٢٠١٥/١١/٢٦ إضافة السيدة آية أسعد حامد لعضوية اللجنة ممثلة عن الشركة العامة للنقل البحري إضافة الى ممثليها في اللجنة .
- هـ. تم تزويد الشركة العامة للتأمين الوطنية والهيئة العامة للكمارك بنص الاتفاقية وقانون المصادقة عليها بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٦٨٠٢ في ٢٠١٥/١/٢٥ .

و. **اجتماعات اللجنة :** عقدت اللجنة خمس اجتماعات ولم تنجز المهام المكلفة بها وهي كالآتي :

- الاجتماع الأول في ٢٠١٤/٩/٣
- الاجتماع الثاني في ٢٠١٥/٣/٢٩
- الاجتماع الثالث في ٢٠١٥/٤/١٤
- الاجتماع الرابع في ٢٠١٥/٥/٢٤ .
- الاجتماع الخامس في ٢٠١٥/١١/٢٤

ز. تم التأكيد على تزويدنا بالنتائج المتحققة من اجتماعات اللجنة بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣١٩٠٣ في ٢٠١٤/١٢/١٥ .

ح. ١. تم مفاتحة الشركة العامة للنقل البحري بكتابنا المرقم بالعدد ٢٧٦٠٥ في ٢٠١٤/١٠/١٥ لاعلامهم بقرار اللجنة الفنية المتخذ في اجتماعها الثالث المنعقد في ٢٠١٤/٩/٣٠ المتضمن قيام الشركة العامة للنقل البحري بتقديم تقرير عن مراحل تنفيذ اتفاقية النقل المتعدد الوسائط كونها تتولى رئاسة اللجنة الى اللجنة الفنية .

٢. تم التأكيد على الكتاب أعلاه بموجب كتابنا ٣٢٠٢٩ في ٢٠١٤/١٢/١٧ لتزويدنا بتقرير عن مراحل تفعيل الاتفاقية ولم يتم تقديم تقرير بذلك .

ط. تم مفاتحة رئيس اللجنة بموجب كتابنا ١٠٦١٧ في ٢٠١٥/٣/١٦ وتزويدهم بقرار اللجنة الفنية رقم (٨) في اجتماعها الخامس المنعقد في ٢٠١٤/١٢/٢٣ المتضمن التأكيد على ضرورة الإسراع بعقد الاجتماع للجنة أعلاه وأنجاز المهام المناطة بها مع اعتماد وثيقة المناقشة الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقل الطرقي IRU الذي يتضمن النقل المتعدد الوسائط حسب مقترح السيد الوكيل الفني السابق/ رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بالاجتماع أعلاه كدليل غير ملزم لغرض تسهيل مهمة اللجنة .

ي. تم مفاتحة السادة المدراء العامون لشركات للنقل البحري ، النقل البري ، السكك الحديد العراقية، الخطوط الجوية العراقية ، الهيئة العامة للكمارك ، شركة التأمين الوطنية بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٥٣ في ٢٠١٥/٨/٤ وتزويدهم بقرار اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة رقم (٢) المتخذ في اجتماعها السابع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ المتضمن التأكيد على هذه الشركات للإسراع في إنجاز المهام الموكلة الى تشكيلاكم لتنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية لغرض إدخالها حيز التنفيذ.

ك. بينت الشركة العامة للنقل البحري بكتابها المرقم ٢٩٣٨ في ٢٠١٥/٨/٢٦ عدم أستئناف اللجنة لأعمالها بسبب أنتقال المقر الى محافظة البصرة ، وأكدت الأمانة التنفيذية بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٥٥٢٢ في ٢٠١٥/٨/٣١ على ضرورة التنسيق وإستبدال رئيس اللجنة التابع للشركة بأخر من سكنة بغداد لغرض تسهيل وتسريع عمل اللجنة طالما أن جميع أعضاءها من سكنة بغداد لأستئناف اجتماعاتها .

ل. تم التأكيد على كتابينا الواردين في الفقرتين (ي، ك) بموجب كتابنا ٣٠٦٢١ في ٢٠١٥/١١/٣ .

م. أن اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة برئاسة معالي السيد الوزير قد أكدت بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ قرار (٤- ب) على ضرورة الإسراع بتطبيق الاتفاقية وأدخالها حيز التنفيذ. وقد تم تبليغ الجهات أعلاه بالقرار بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٥٥٢٢ في ٢٠١٥/٨/٣١ .

ن. تم تزويد اللجنة بقرص CD يتضمن دراسات ومنشورات ونماذج عن النقل المتعدد الوسائط بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٢٣٠٨ في ٢٠١٥/١١/١٣ لغرض الاستفادة منها .

س. حصلت موافقة السيد الوزير في ٢٠١٥/١٢/٣٠ على الغاء الامر الوزاري المرقم ٢١٨٧٠/٥٨٠٠ في ٢٠١٤/٧/٢٣ الخاص بتشكيل اللجنة والاورام الوزارية الملحقة المعدلة له ، وتكليف الدائرة القانونية ودائرة العقود والتراخيص في الوزارة على الآتي :

١. تكليف الدائرة القانونية بوضع ما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :

- أ- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ب- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ت- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .

٢. تكليف دائرة العقود والتراخيص بما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :

- أ- منح التراخيص لمتعهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ب- مراقبة ومتابعة تطبيق أحكام وبنود الاتفاقية .

٣. تحديد سقف زمني لتنفيذ ما مطلوب في الفقرتين أ ، ب أعلاه وكما يأتي :

فقرة (أ) : في موعد أقصاه ٢٠١٦/٤/٣٠ .

فقرة (ب) : تحديد مدة إصدار قرار مناسب بمنح الترخيص خلال أسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب .

تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٦٦٨٣/٤١٤ في ٢٠١٦/١/٢٠ بإلغاء مضمون الأوامر الوزارية المشار إليها أعلاه الخاصة بتشكيل اللجنة السابقة وتكليف الجهات المذكورة أعلاه بمهامها .

٤. اتفاق السكك الحديد الدولية في المشرق العربي

بناءً على طلب اللجنة الوطنية باجتماعها السابع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ بموجب كتاب الامانة التنفيذية المرقم ٢٣٠٦٨ في ٢٠١٥/٨/٤ ، فاتحت الامانة العامة لمجلس الوزراء مجلس النواب بموجب كتابها المرقم ش ل/٥٠/٠٨/٣٠٤٦٤ في ٢٠١٥/٩/٢٣ لغرض الاسراع في اقرار الاتفاق لأهميتها بالنسبة للعراق اقتصادياً واجتماعياً كونه يحتل موقع ستراتيحي مهم في العالم.

صادق مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٢ على الانضمام للاتفاق وتم إصدار القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥ .



الفصل السابع الاسكوا



• **اجتماعات دورة (١٥) المنعقدة في الرباط / المملكة المغربية يومي ٢٧ - ٢٨/١/٢٠١٥:**

- لم يشارك العراق باجتماعات الدورة بسبب وصول رسالة الدعوة متأخراً بالبريد الالكتروني وعدم وصولها من خلال وزارة الخارجية .
- أصدرت اللجنة وثيقة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة النقل بدورتها الخامسة عشر ومتابعة تنفيذ مكونات النقل المتكامل في المشرق العربي ، وطلبت موافقتها بأخر الإجراءات المتخذة من جانب العراق بشأنها وذلك برسالة د. ريما خلف / الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المؤرخة في ٢٠١٥/٦/٣٠.

وتم تزويد منظمة الاسكوا بالوثائق التالية استناداً الى ما ورد بوثيقة المتابعة وذلك بموجب كتاب وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الخارجية المرقم بالعدد ٧٣١/ب/٨/٥/٨ في ٢٠١٥/٩/٣ وهي كالاتي :

١. أستبيان(أ) حول نسب تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي للمحاور (M5، M10، M15)، (M30، M40، M50) مع أستبيان (ب) حول نسب تنفيذ المحورين ذوي الأهمية في اتفاق الطرق.
٢. أستبيان حول نسب تنفيذ اتفاق السكك الحديدية في المشرق العربي - سبق وأن تم أقرار مشروع انضمام العراق الى الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٣ المتخذ في الجلسة الاعتيادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٥ وأرسل الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه (حسب كتاب الدائرة القانونية بوزارة النقل المرقم بالعدد ٧١٥٩ في ٢٠١٣/١٢/١). تم عرض مشروع قانون المصادقة على الاتفاقية للقراءة الأولى من قبل مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ وتم عرضه للقراءة الثانية في ٢٠١٤/١١/١٥ .
٣. أستبيان حول إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الاسكوا مع مرافقات عدد(١٠).
٤. أستبيان مسح وضع السلامة الطرقية في البلدان الأعضاء .
٥. التقرير الوطني حول أوضاع الهياكل المؤسسية والتشريعات لقطاع النقل .
٦. تقرير عن أهم تطورات النقل للعام ٢٠١٤-٢٠١٥ .

• **اجتماعات دورة (١٦) المنعقدة في القاهرة / جمهورية مصر العربية يومي ٢٣ - ٢٤/١١/٢٠١٥:**

- لم يشارك العراق باجتماعات الدورة بسبب عدم توفر تخصيصات مالية في الوزارة ، وقد مثل جمهورية العراق في الاجتماعات السيد حيدر الكرعوي الملحق التجاري في السفارة العراقية في القاهرة ، وقد أرسلت الينا التوصيات الصادرة عن اجتماعات لجنة النقل بموجب كتاب وزارة التجارة / دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بالعدد ١٢٢٦٨/٢ في ٢٠١٥/١٢/١٥ .

- إشارة الى الفقرة (٢٢) من توصيات الاجتماع التي نصت على تسمية منسق وطني ممثلاً عن جمهورية العراق للتعاون مع الأمانة التنفيذية للمنظمة في مشروع المنصة الالكترونية لنظام النقل المتكامل في الدول العربية . تم تسمية المهندس مصطفى عبدالخضر عبد الصاحب مسؤول شعبة التخطيط والدارسات ووحدة تكنولوجيا المعلومات في الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية ممثلاً عن العراق في المشروع أعلاه بموجب الامر الوزاري المرقم ٧٠٣٤/٥٣٢ في ٢٠١٦/١/٢٥ ، وقد تم اعلام وزارة الخارجية بذلك بموجب كتاب قسم التعاون الدولي ٧٤٤٧ في ٢٠١٦/١/٢٨ وتم ابلاغ سفارتنا في بيروت بموجب كتاب وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية المرقم بالعدد ١٢٥/ب/٨/٥/٨ في ٢٠١٦/٢/١٠ لغرض ابلاغ منظمة الاسكوا بذلك.

- إشارة الى توصية رقم (١٧) من توصيات الاجتماع تم ملء الاستبيان الخاص بمسح أوضاع السلامة المرورية من قبل مديرية المرور العامة بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٤٣٨ في ٢٠١٦/١/١١ (بأستثناء بعض المعلومات التي تم المطالبة بها من وزارة الداخلية - مديرية الإحصاء الجنائي بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٠٩٩ في ٢٠١٦/١/٢٥ ووزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٠٩٨ في ٢٠١٦/١/٢٥) وتم تزويد وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية بنسخة منه بموجب كتاب قسم التعاون الدولي ٧٠٦٤ في ٢٠١٦/١/٢٥ وتم اجراء اللازم من قبل وزارة الخارجية ومفاتيحة سفارة العراق في بيروت بموجب كتابها ١٢٣/ب/٨/٥/٨ في ٢٠١٦/٢/ ١٠ لغرض أرساها الى منظمة الاسكوا .

- تم تزويد مديرية المرور العامة بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٥٥٠٤ في ٢٠١٦/١/٧ صورة عن البند السادس (د) من جدول أعمال الاجتماع المشار اليه أعلاه ومرفقه تعليقات الأمانة التنفيذية لمنظمة الاسكوا ومسودة إعلان برازيليا بشأن السلامة المرورية على الطرق يرجى التفضل بالعلم لأخذ ما يلزم بموجبها .



الفصل الثامن فرق العمل



حصلت موافقة السيد رئيس اللجنة الفنية على استبدال عبارة (اللجان الفرعية
(الواردة في المادة (٩) – الفقرة خامساً من آلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية الى
(فرق عمل) ومفردها (فريق عمل) وذلك لتميزها عن اللجنتين الوطنية والفنية
بموجب مذكرتنا المرقمة ١٠٣ في ٢٠١٥/٤/٢ .

موقف فرق العمل المشكّلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

١- اسم فريق العمل : الحد من انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون الناتج عن النقل البري

القرار: الامانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة

رقم وتاريخ الامر الوزاري: كتاب وزارة النقل المرقم ١٥٩١٥ في ٢٠١٤/٥/٦

مهام فريق العمل : تتولى اللجنة اختيار البحوث والدراسات لورشة عمل الحد من انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون الناتج عن النقل البري التي تنظمها الامانة التنفيذية للجنة الوطنية

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
١	<p>١- السيدة نسرين سامي وادي/رئيساً/مدير عام دائرة السيطرة النوعية / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية /وزارة التخطيط</p> <p>٢- هدى جاسم محمد /عضو/رئيس مهندسين/وزارة التخطيط</p> <p>٣-المهندسة سوزان سامي جميل /عضو/ وبديلتها السيد بشائركمال محمد/مدير مركز التغييرات المناخية /وزارة البيئة/ وزارة البيئة</p> <p>٤-احمد طالب عبد الامير /عضو/معاون مدير فني /دائرة التخطيط والمتابعة /قسم البيئة/وزارة النقل</p> <p>٥- هيفاء عبد ابراهيم / عضو/رئيس كيميائيين / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية</p> <p>٦-المهندس مصطفى عبد الخضر عبد الصاحب /عضو/مهندس /الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا</p> <p>٧-اسماء نصيف جاسم/ مقرر اللجنة/مترجم /الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا</p>	<p>- تم عقد الاجتماع الاول في ٢٠١٤/١١/٦ وتم اختيار سبعة بحوث مقدمة</p> <p>- تم عقد الاجتماع الثاني في ٢٠١٥/٢/١٨ تم اختيار ثلاثة بحوث جديدة بحيث اصبح عدد البحوث عشرة ،واقترحت اللجنة ان يكون ورشة العمل ليوم واحد فقط ،</p> <p>- نظراً للازمة المالية التي يمر بها البلد تم تأجيل ورشة العمل الى اشعار اخر.</p>

موقف فرق العمل المشكلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٢- اسم فريق العمل : توحيد الجهات الفاحصة في الموانئ والمنافذ الحدودية

القرار: رقم (٥) لأجتماع اللجنة الوطنية بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩

رقم وتاريخ الامر الوزاري: ٣٣٤٧٧/٩٩٦٤ في ٢٠١٤/١٢/٣١

(سبق وان تم تشكيل فريق العمل بموجب الامر الوزاري المرقم ٢٦٨٨٣/٧٥٠٤ في ٢٠١٤/١٠/١ ولم يستطع الفريق انجاز اعماله بشكل صحيح)

- مهام فريق العمل :**
- ١- دراسة الية فحص البضائع وخاصة المواد الغذائية في الموانئ والمنافذ الحدودية وتقديم المقترحات بشأن توحيدها .
 - ٢- تحديد الجهة صاحبة السلطة في المنافذ الحدودية في اصدار القرار النهائي بصلاحيه دخول وخروج البضائع بالسرعة المناسبة واقتراح اساليب حديثة لتقليل الفساد الحاصل في المنافذ من خلال استخدام التقنيات الحديثة.

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٢	<p>١- السيد بنكين ريكاني/رئيس اللجنة/الوكيل الفني /وزارة النقل /رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة</p> <p>٢- السيد هاشم محمد حاتم/عضو/مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة</p> <p>٣- اللواء المهندس حكيم جاسم جسام /عضو/مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية</p> <p>٤- اللواء المهندس عصام صالح ياسين/عضو/مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية</p> <p>٥- السيدة نسرین سامي سوادی/عضو/مدير عام دائرة السيطرة النوعية / الجهاز المركزي للتقييس</p> <p>٦- السيدة بشرى علي احمد /عضو/مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع /وزارة البيئة</p> <p>٧- السيد حازم عبدالرزاق الجميلي/عضو/مدير عام دائرة الامور الفنية / وزارة الصحة</p> <p>٨- الدكتور صالح حسين جبر/عضو/مدير عام دائرة البستنة / وزارة الزراعة</p> <p>٩- السيد حقي اسماعيل ابراهيم /عضو/مدير عام جهاز المخابرات الوطني العراقي</p> <p>١٠- السيد علي صاحب علي /عضو/مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل</p> <p>١١- السيد مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة /عضو/وزارة العلوم والتكنولوجيا</p> <p>١٢- السيد مصطفى عبدالخضر عبدالصاحب/مقرر اللجنة /مهندس /الامانة التنفيذية للجنة الوطنية</p>	<p>- تم عقد الاجتماع الاول في ٢٠١٥/٣/٢٤ وتم اصدار التوصية التالية (توحيد الجهات الفاحصة بجهة واحدة هو الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم بوضع المواصفات والمقاييس والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة واجراءات الفحص في مختبراتها او اعتماد مختبرات الجهات الاخرى للمواد المستوردة او المنتج المحلي ، وفك ارتباط الجهاز من وزارة التخطيط وان يكون هيئة مستقلة ذو هيكلية تتناسب مع المهام الجديدة لكي لاتخضع لاي ضغوط ، وتقوم الجهات الاخرى بالمراقبة واجراء الفحص العشوائي داخل البلاد) .</p> <p>- تم عقد الاجتماع الثاني في ٢٠١٥/٩/١ وتم اصدار التوصية النهائية (مفاتحة مجلس الوزراء باصدار قرار لتشكيل لجنة لتعديل قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والقوانين الاخرى المتعلقة بالموضوع (الزراعة ، الصحة ، البيئة ، التجارة ، الصناعة) بحيث يكون بالنتيجة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن اصدار صلاحية المواد التي تدخل للعراق فيما يمكن للجهات الاخرى اصدار اللوائح الفنية بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتفك ارتباط هذه الجهات الرقابية من الوزارات المعنية وترتبط بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتستمر الجهات المعنية ومنها وزارة الصحة على سبيل المثال لا الحصر بمراقبة الاسواق المحلية واخذ العينات من المنتج المحلي والمستورد لبيان مدى ملائمتها للاستهلاك) .</p> <p>- تم عرض توصية فريق العمل على اللجنتين الفنية والوطنية وتم اصدار قرار رقم (٦) للجنة الوطنية بأجتماعها التاسع في ٢٠١٥/١٢/٩ التي تنص:</p> <p>أ- الموافقة على توصية اللجنة الفنية (أ) على أن يقدم الاتحاد العام للغرف التجارية دراسة شاملة عن المقترح مع عرض آلية الفحص الحالية وأجراء مقارنة بين الإجراءات الحالية والمستقبلية لغرض مناقشتها وأقرارها في الاجتماع القادم .</p> <p>ب- التأكيد على جميع الجهات العاملة في المنافذ الحدودية بمتابعة موظفيها ومحاسبتهم باستمرار وتكليف المديرية العامة للمنافذ الحدودية بمراقبة تصرفات وسلوكيات الموظفين وتبليغ مراجعهم بمخالفاتهم والعمل على تبسيط الإجراءات وتقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الافراج عن البضائع .</p>

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
		<p>قرار رقم ٦ فقرة ب اجتماع اللجنة الوطنية التاسع في ٢٠١٥/١٢/٩ .</p> <p>اولا: متابعة ومحاسبة الموظفين التابعين لدوائركم العاملين في كافة المنافذ الحدودية باستمرار ومراقبة تصرفاتهم وسلوكياتهم وتبليغ مراجعهم بمخالفاتهم.</p> <p>ثانيا: العمل على تبسيط الاجراءات وتقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الافراج عن البضائع.</p> <p>- تم مفاتحة الجهات التالية بموجب كتابنا المرقم ٦٠٥١ في ٢٠١٦/١/١٤ :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. وزارة الزراعة/مكتب الوكيل الفني. ٢. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. ٣. وزارة الصحة /مركز الوقاية من الاشعاع ٤. وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية ٥. الهيئة العامة للكمارك ٦. الهيئة العامة للضرائب ٧. جهاز الامن الوطني ٨. الاتحاد العام للغرف التجارية ٩. وزارة النقل(الشركة العامة لموانئ العراق، الشركة العامة للنقل البري، المنشأة العامة للطيران المدني، الدائرة الفنية) <p>- اجابت اتحاد الغرف التجارية العراقية بموجب كتابها المرقم ٣٥٠ في ٢٠١٦/١/٢٥ انه تم ارسال الدراسة الاولية الخاصة بالموضوع بموجب كتابها المرقم ٢٨٨ في ٢٠١٦/١/٢١ وسيقدم دراسة الجدوى الاقتصادية بعد استكمال المعلومات اللازمة.</p> <p>- اعلمتنا وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة بموجب كتابها المرقم ٤٠٤٢ في ٢٠١٦/١/٢٧ والمعنون الى الشركة العامة للتجهيزات الزراعية و دائرة وقاية المزروعات ودائرة البيطرة بضرورة الالتزام بتوصيات اللجنة الوطنية .</p> <p>- ورد كتابين من الهيئة العامة للكمارك بكتابها المرقم ١٤٥٣ في ٢٠١٦/١/٢٨ و ١١٣٧ في ٢٠١٦/١/٢٤ والمعنون الى كافة المناطق الكمركية بوجوب تطبيق قانون الكمارك والتعليمات النافذة في اجراءات انجاز المعاملات الكمركية عند اخراج البضائع المستوردة من حوزة الكمارك ويتحمل مدير المركز الكمركي الحدودي مسؤولية ذلك ومتابعة ذلك من قبلكم ومحاسبة الموظفين المخالفين لهذه التوجيهات.</p> <p>- ورد كتاب الشركة العامة للنقل البري المرقم ٢١٩٩ في ٢٠١٦/٢/٤ حيث وبينت انها ماضية في محاسبة واستبدال الموظفين المقصرين وانها تطبق توصيات معالي السيد الوزير بشكل كامل من خلال تبسيط الاجراءات وازالة العوائق القانونية والادارية والتنسيق مع بقية الدوائر في المنافذ الحدودية .</p>

موقف فرق العمل المشكّلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٣- اسم فريق العمل : المواد التالفة والمرفوضة المكدسة في الموانئ

القرار: رقم (١٥) لأجتماع اللجنة الوطنية السادس بتاريخ ٢٠١٥/٤/١

رقم وتاريخ الامر الوزاري: ٢٧٤٠٥/٧١١٦ في ٢٠١٥/٩/٢٢

(سبق وان تم تشكيل فريق العمل بموجب الامر الوزاري المرقم ٢٥٩٢٨/٧١٣٨ في ٢٠١٤/٩/١٧ ولم يستطيع الفريق انجاز اعماله بشكل صحيح)

مهام فريق العمل : وضع الية عمل مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة في الموانئ.

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٣	<p>١- العميد اياد خضر عباس/رئيس اللجنة/المديرية العامة للمنافذ الحدودية/وزارة الداخلية.</p> <p>٢- نائل خليل ابراهيم/عضو/ مأمور كمركي/الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية. تم استبداله بالعضو صباح حسن عبدالله.م. مدير/مديرية كمرك المنطقة الجنوبية بموجب كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية المرقم ح/١٣/١٧٠٠٦ في ٢٠١٥/١١/٢٤.</p> <p>٣- يوسف مؤيد يوسف/عضو/كيمياوي اقدم/قسم مراقبة الكيماويات وتقييم المواقع الملوثة/وزارة الصحة والبيئة.</p> <p>٤- اسراء منقذ عبد الجبار/عضو/ كيمياوي اقدم/قسم مراقبة الكيماويات وتقييم المواقع الملوثة/وزارة الصحة والبيئة.</p> <p>٥- سهيل محمد علي محمد/عضو/رئيس ملاحظين/الشركة العامة لموانئ العراق/وزارة النقل.</p>	<p>- لم يتم عقد اجتماع لفريق العمل لحد الان بسبب عدم حضور اغلب اعضائه اضافة الى استبدال ممثل الكمارك الذي استغرق فترة طويلة جداً ولم ينجز فريق العمل اعماله لحد الان.</p> <p>- تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ٣٠٩٥٢ في ٢٠١٥/١١/٨ لسرعة انجاز اعماله.</p> <p>- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٦٥٣٥/٤١٨ في ٢٠١٦/١/١٩ الخاص بترشيح السيد صباح حسن عبدالله ممثلاً عن الكمارك الجنوبية.</p> <p>- تم تزويد وزارة الصحة والبيئة /الدائرة الفنية قسم مراقبة الكيماويات وتقييم المواقع الملوثة بصورة عن جرد المواد التالفة بموجب كتابنا المرقم ٦٤٨٨ في ٢٠١٦/١/١٩.</p>

موقف فرق العمل المشكّلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٤- اسم فريق العمل : اختيار المكان والمساحة التي ستستخدم كحرم كمركي خارج ميناء ام قصر
 القرار: أجتّماع اللجنة الفنية الثالث بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠
 رقم وتاريخ الامر الوزاري: ١٩٧٥١/٤٨٧٠ في ٢٠١٥/٦/٢٢ و ٢٠١٥٤٧/٥١٤٨ في ٢٠١٥/٧/١
 مهام فريق العمل : تتولى اللجنة اختيار المكان والمساحة التي ستستخدم كحرم كمركي خارج ميناء ام قصر

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٤	<p>١- العميد علي محسن شياع/رئيس اللجنة/قيادة قوات حرس الحدود/وزارة الداخلية.</p> <p>٢- نائل خليل ابراهيم/عضو/ مأمور كمركي/الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية.(تم استبداله بالسيد صباح حسن عبدالله/مديرية كمرك المنطقة الجنوبية بموجب الامر الوزاري المرقم ٦٥٣٥/٤١٨ في ٢٠١٦/١/١٩)</p> <p>٣- حسام رحيم عبدالكريم/عضو/مساح/الشركة العامة لموانئ العراق/وزارة النقل.</p>	<p>تم التأكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ١٢٠٢٧ في ٢٠١٥/٣/٣١ لاعلامنا ما تم بصدد الموضوع .</p> <p>- اعلمتنا الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابهم المرقم ١١١٩٠٣/٦/١ في ٢٠١٥/٦/٢ :</p> <p>١- من الضروري ان تكون هناك ساحات للكمارك تستخدم للخزن البضائع المتروكة او المحجوزة على ان يكون انشاء هذه الساحات على نفقة الهيئة العامة للكمارك كونها الجهة ذات الاختصاص والتي تستوفي رسوم كمركية</p> <p>٢- عملية نقل كافة البضائع مباشرة من ميناء ام قصر الى بغداد واكمال الاجراءات الكمركية هناك يؤثر سلبي على ايرادات الميناء بسبب انخفاض ايرادات الخزن ومع هذا لامانع لدى الشركة العامة لموانئ العراق من نقلها مباشرة الى بغداد.</p> <p>- تم التأكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ١٩٩٨٢ في ٢٠١٥/٦/٢٣ و ٢٤٥٩٣ في ٢٠١٥/٨/٢٠ و ٣٠٩٥٣ في ٢٠١٥/١١/٨.</p> <p>- تم اجراء الكشف الموقعي وتم تحديد الموقع المطلوب والمرشح استخدامه كحرم كمركي وبمساحة ١٣,٥ دونم ضمن القطعة المرقمة ١٠/١٠ مقاطعة (٧) ام قصر والعائدة للشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتاب الشركة العامة لموانئ العراق /قسم الشؤون الهندسية المرقم ٢٤٤٩٦/١٣/٢/١ في ٢٠١٥/١١/٢٦ .</p> <p>- تم عرضه على الدائرة القانونية/وزارة النقل وتم تزويدها بكافة اوليات الموضوع وسيتم استحصال موافقة الهيئة العامة للكمارك واصدار بيان كمركي بالموضوع من قبل الهيئة العامة للكمارك، وستقوم الشركة العامة للموانئ بأنشاء الساحة وتحمل تكاليفها مقابل اجور ارضية على البضائع المخزونة فيها.</p>

موقف فرق العمل المشكّلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٥- اسم فريق العمل : متابعة اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية

القرار: قرار اللجنة الوطنية بأجتماعها الأول الفقرة (١٢/أ)

رقم وتاريخ الامر الوزاري: ٥٨٠٠/١٨٧٠/٢٣ في ٢٠١٤/٧/٢٣

مهام فريق العمل : ١. وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية

٢. منح التراخيص لمتعهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .

٣. وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .

٤. وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية.

٥. مراقبة ومتابعة تطبيق احكام وبنود الاتفاقية .

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٥	١٠. السيد أياد كمال الدين منسي - ربان/ رئيس اللجنة / الشركة العامة للنقل البحري ١١. السيد حسين علوان / الدائرة الفنية / وزارة النقل ١٢. الانسة خلود يحيى محسن/ مدير فرع التأمين البحري وكالة / شركة التأمين الوطنية ١٣. السيد علي عمران موسى / مدير قسم التخطيط والمتابعة / الشركة العامة للنقل البري ١٤. السيد صباح فرحان تقي / مدير أقدم / الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ١٥. السيد عماد جواد عياش /مشاور قانوني / الهيئة العامة للكمارك ١٦. السيدة آية أسعد حامد / الشركة العامة للنقل البحري ١٧. السيد عادل شوكت / مسؤول شعبة النقل المركزي في قسم النقل التشغيل/ الشركة العامة للسكك الحديد ١٨. السيدة انتصار محمد تقي/ الشركة العامة للنقل البحري / مقرر	أجتماعات اللجنة : عقدت اللجنة خمس أتماعات ولم تنجز المهام المكلفة بها وهي كالآتي : - الاجتماع الأول في ٢٠١٤/٩/٣ - الاجتماع الثاني في ٢٠١٥/٣/٢٩ - الاجتماع الثالث في ٢٠١٥/٤/١٤ - الاجتماع الرابع في ٢٠١٥/٥/٢٤ - الاجتماع الخامس في ٢٠١٥/١١/٢٤ ١. تم مفاتحة الشركة العامة للنقل البحري بكتابنا المرقم بالعدد ٢٧٦٠٥ في ٢٠١٤/١٠/١٥ لاعلامهم بقرار اللجنة الفنية المتخذ في اجتماعها الثالث المنعقد في ٢٠١٤/٩/٣٠ المتضمن قيام الشركة العامة للنقل البحري بتقديم تقرير عن مراحل تنفيذ اتفاقية النقل المتعدد الوسائط كونها تتولى رئاسة اللجنة الى اللجنة الفنية . ٢. تم التأكيد على اللجنة لغرض تزويدنا بالنتائج المتحققة من أتماعات اللجنة بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣١٩٠٣ في ٢٠١٤/١٢/١٥ ٣. تم التأكيد على الكتاب أعلاه بموجب كتابنا ٣٢٠٢٩ في ٢٠١٤/١٢/١٧ لتزويدنا بتقرير عن مراحل تفعيل الاتفاقية ولم يتم تقديم تقرير بذلك . ٤. تم مفاتحة رئيس اللجنة بموجب كتابنا ١٠٦١٧ في ٢٠١٥/٣/١٦ وتزويدها بقرار اللجنة الفنية رقم (٨) في اجتماعها الخامس المنعقد في ٢٠١٤/١٢/٢٣ المتضمن التأكيد على ضرورة الإسراع بعقد الاجتماع للجنة أعلاه وأنجاز المهام المناطة بها مع اعتماد وثيقة المنافيسات الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقل الطرقي IRU الذي يتضمن النقل المتعدد الوسائط حسب مقترح السيد الوكيل الفني السابق/ رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بالاجتماع أعلاه كدليل غير ملزم لغرض تسهيل مهمة اللجنة . ٥. تم مفاتحة السادة المدراء العامون لشركات للنقل البحري ، النقل البري ، السكك الحديد العراقية، الخطوط الجوية العراقية ، الهيئة العامة للكمارك ، شركة التأمين الوطنية بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٥٣ في ٢٠١٥/٨/٤ وتزويدهم بقرار اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة رقم (٢) المتخذ في اجتماعها السابع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ المتضمن التأكيد على هذه الشركات للاسراع في أنجاز المهام الموكلة الى تشكيلاتكم لتنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية لغرض إدخالها حيز التنفيذ.

٦. بينت الشركة العامة للنقل البحري بكتابها المرقم ٢٩٣٨ في ٢٦/٨/٢٠١٥ عدم أستئناف اللجنة لأعمالها بسبب أنتقال المقر الى محافظة البصرة ، وأكدت الأمانة التنفيذية بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٥٥٢٢ في ٣١/٨/٢٠١٥ على ضرورة التنسيق وإستبدال رئيس اللجنة التابع للشركة بأخر من سكنة بغداد لغرض تسهيل وتسريع عمل اللجنة طالما أن جميع أعضاءها من سكنة بغداد لأستئناف أجمعاتها .
٧. تم التأكيد على كتابينا الواردين في الفقرتين (ي، ك) بموجب كتابنا ٣٠٦٢١ في ٣/١١/٢٠١٥ .
٨. أن اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة برئاسة معالي السيد الوزير قد أكدت بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٥ قرار (٤- ب) على ضرورة الإسراع بتطبيق الاتفاقية وأدخالها حيز التنفيذ. وقد تم تبليغ الجهات أعلاه بالقرار بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٥٥٢٢ في ٣١/٨/٢٠١٥ .
٩. تم تزويد اللجنة بقرص CD يتضمن دراسات ومنشورات ونماذج عن النقل المتعدد الوسائط بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٢٣٠٨ ١٣/١١/٢٠١٥ لغرض الاستفادة منها .
١٠. حصلت موافقة السيد الوزير بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٥ على إلغاء اللجنة وتكليف الدائرة القانونية ودائرة العقود والتراخيص في الوزارة على الآتي وصدر الامر الوزاري المرقم ٤٦٤/٦٦٨٣ في ٢٠/١/٢٠١٦ بذلك :
٣. **تكليف الدائرة القانونية بوضع ما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :**
- ث- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية
- ج- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ح- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
٤. **تكليف دائرة العقود والتراخيص بما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :**
- ج- منح التراخيص لمتهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- د- مراقبة ومتابعة تطبيق أحكام وبنود الاتفاقية .
- ج- **تحديد سقف زمني لتنفيذ ما مطلوب في الفقرتين أ ، ب أعلاه وكما يأتي :**
- فقرة (أ) : في موعد أقصاه ٣٠/٤/٢٠١٦ .
- فقرة (ب) : تحديد مدة إصدار قرار مناسب بمنح الترخيص خلال أسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب .

موقف فرق العمل المشكّلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٦- اسم فريق العمل : توحيد الوثائق بوثيقة موحدة

القرار: اجتماع اللجنة الفنية الرابع بتاريخ ٢٠١٤/١١/١١

رقم وتاريخ الامر الوزاري: ١٠٧٧٥/٢٢٢٢ في ٢٠١٥/٣/١٧ و ٣٠٠٤٤/٩٠٩٦ في ٢٠١٥/١٠/٢٦ و ٣٣٥٢٧/١٢٣٨ في ٢٠١٥/١٢/١٠

مهام فريق العمل: بحث الاجراءات الفنية اللازمة لتوحيد الاجراءات بوثيقة موحدة تشمل كشف المحتويات (المنافيسات) والتصريحة الكمركية والتأمينات الضريبية مع العمل على اعتمادها بالصيغة الالكترونية.

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٦	١. السيد وميض خالد حمد/ رئيس اللجنة / مدير عام /الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية	- عقد الاجتماع الاول ٢٠١٥/٤/١٤
	٢. السيد عبدالرزاق عيدان علي / الشركة العامة للنقل البري/وزارة النقل	- عقد الاجتماع الثاني ٢٠١٥/٤/٢٦
	٣. السيد اركان سعيد ياسين/ مدير قسم المكاتب/مدير فرع التأمين البحري وكالة / شركة التأمين الوطنية	- عقد الاجتماع الثالث ٢٠١٥/٦/١٤
	٤. السيد جمهور سمير سربت / م.مدير قسم الاعمال التجارية / الهيئة العامة للضرائب	- عقد الاجتماع الرابع بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣٠ وصدرت التوصية (ضرورة القيام بزيارة ميدانية لمينائي ام قصر الشمالي والجنوبي)
	٥. السيد ضياء كامل جودي / م.مدير / الهيئة العامة للضرائب	- تمت زيارة لجنة توحيد الوثائق الى محافظة البصرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١ (تم الاطلاع على كيفية ادخال المعلومات الى الحاسبة واصدار التصريحة الكمركية وزيارة الى ادارة النقل البري والهيئة العام للضرائب وكيفية ملئ المعلومات حول البضائع الواردة الى الميناء)
	٦. السيد رياض حاتم عبيد /مبرمج اقدم / الهيئة العامة للضرائب	- عقد الاجتماع الخامس ٢٠١٥/١٢/١٨ اللجنة لم تتوصل الى توحيد الوثائق كل من التأمينات الضريبية والكمركية والنقل البري وغيرها من الرسوم لاسباب انه كل جهة تعمل وفق قانون خاص بها، مع الاشارة الى ان يمكن توحيد وثائق الضرائب والكمارك لكونهما من وزارة واحدة هي المالية .
	٧. السيد محمد علي مجلد/حقوقى/الشركة العامة للنقل البري	- تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ٣٠٨١٩ في ٢٠١٥/١١/٥ .
	٨. السيد احمد عودة عبود.ر.مهندسين/م.مدير قسم البحوث/وزارة النقل	- وتم تنظيم محضر من قبل اللجنة يتضمن امكانية دمج وثيقة الكمرك مع الضريبة بنموذج مع عدم امكانية دمج وثيقة المنافيسات واجور الموانئ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ وسيعرض على اللجنة الفنية .
	٩. السيد جاسم محمد خلف/مشاور قانوني مساعد/مقرر اللجنة/الامانة التنفيذية/وزارة النقل	

موقف فرق العمل المشكلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٧- اسم فريق العمل : اعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية

القرار: اللجنة الفنية السادس بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣

رقم وتاريخ الامر الوزاري: ١٧٨٧٧/٤٢٢٠ في ٢٠١٥/٦/١ و ١٨١٥٠/٤٣٤٢ في ٢٠١٥/٦/٣ و ١٨٧٨٦/٤٥٩٨ في ٢٠١٥/٦/١٠ و ١٩٥١٩/٤٧٩٦ في ٢٠١٥ /٦/١٨
٢٠٤٦٠/٥١٠٦ في ٢٠١٥/٦/٣٠ و ٢٨٨٥١/٧٧٠٨ في ٢٠١٥/١٠/١٣ و ٣٤٦٠١/٢٣١٨ في ٢٠١٥/١٢/٢٢ و ٣٥١٨٥/٢٥٦٤ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ و ٣٣٠٧٤/١٠٩٢ و
٢٠١٥/١٢/٨ في ٢٠١٥/١١/٢٢ و ٣٢٢٣٦/٩٨١٨ في ٢٠١٥/١١/٢٢ و ٣١٥٦١/٩٥٦٨ في ٢٠١٥/١١/١٥ و ٣٤٤٢٠/٢٦٨ و ٢٠١٥/١٢/٢١ في ٢٠١٥/١٠/٢٢ في ٢٠١٥/١٠/٢٢ .
مهام فريق العمل : يتولى فريق العمل على اعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية .

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٧	<ol style="list-style-type: none">١. العقيد الحقوقي / عبدالكريم كاظم حديد /المديرية العامة للمنافذ الحدودية٢. د صباح عزيز حسن .م.معاون مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط٣. السيدة لبنى داوود سلمان . مدير القسم القانوني / دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط٤. العقيد حميد عبد محمد . المديرية العامة للمنافذ الحدودية /وزارة الداخلية٥. السيد عبد الستار جبار شاكر . المستشار القانوني / الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية٦. السيد مؤيد محمد علي قدوري . مدير الحاسبة / الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية٧. السيد زياد محمد هادي . معاون مدير . القسم القانوني / الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية٨. السيد ضياء كامل جودي . معاون مدير .قسم المعلومات الفنية / الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية٩. السيد جمهور سمير سربت . معاون مدير . قسم الاعمال التجارية والمهن / الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية١٠. السيد رياض حاتم عبيد . مبرمج اقدم . قسم الحاسبة الالكترونية / الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية١١. السيد احمد موسى محمد . الدائرة القانونية / قسم الاستشارات /وزارة التجارة١٢. السيد عدي عبد كاظم محسن . مبرمج اقدم /الشركة العامة لتجارة الحبوب / وزارة التجارة١٣. السيدة ابتهاج هاشم صابط . مشاور قانوني .مدير قسم الاستشارات / الدائرة القانونية / وزارة التجارة١٤. السيد اوس علوان محمد .ر . مهندسين اقدم / الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية / وزارة التجارة١٥. السيد حسن جاسم صكر .فني / الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات١٦. السيدة اسماء جاسم علي . قانوني / الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات١٧. السيد خالد لطيف عبد الله . قانوني / الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات١٨. السيد احمد رياض هادي . مشاور قانوني /الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات١٩. السيد مازن فاخر داغر . معاون ر . مبرجمين /الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات٢٠. السيد حازم عبيد عزيز /معاون مدير /المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتمان / البنك المركزي العراقي٢١. السيد حسين علوان احمد / معاون مديرقسم ادارة شؤون النقل البحري والموانئ/الدائرة الفنية / وزارة النقل	<p>عقدت اللجنة ثمان اجتماعات ولم تتوصل الى اعداد القانون لاسباب عدة منها:</p> <ol style="list-style-type: none">١. احالة رئيس اللجنة على التقاعد.٢. انتشغال رئيس اللجنة في المنافذ الحدودية نتيجة ذكري اربعينية الامام الحسين(ع) وانذارات اخرى.٣. تم التاكيد على الفريق لأنجاز اعماله بموجب كتبنا المرقمة٤. يلاحظ توسع كبير في عدد اعضاء فريق العمل وعدم استطاعته حسم الموضوع وعدم حضور عدد من الاعضاء بشكل مستمر وتحقيق اي تقدم يذكر رغم تقديم مقترحات من الامين التنفيذي لحسم الموضوع.٥. فاتحت الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتب رسمية بتوقيع السيد الوزير كل من منظمة الكمارك العالمية WCO وبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ومنظمة الاسكوا بموجب كتبنا المرقمة ٢٠٣٦٤ في ٢٠١٥/٦/٢٩ و ٢٠٣٦٣ في ٢٠١٥/٦/٢٩ و ٢٠٣٦٥ في ٢٠١٥/٦/٢٩ وتمت اجابة المنظمات كما ياتي:أ. منظمة الكمارك العالمية بموجب رسالتها في ٢٠١٥/٧/١٦ .ب. برنامج الامم المتحدة الانمائي/المركز الاقليمي في القاهرة اجاب بموجب رسالته في ٢٠١٥/٨/١٣ بتكليف مكتب بغداد التابع للبرنامج ونتيجة لوقوع المكتب في المنطقة الخضراء يتعذر عقد اجتماع للجهتين في مكان واحد، وعليه من المؤمل عقد اجتماع فيديوي في مركز الوزارة مع المكتب اعلاه.

٢٢. السيد حمودي علي حسن . مدير قسم النقل الجوي والطيران/ الدائرة الفنية / وزارة النقل
٢٣. السيد علي حسون خضر . معاون مدير قسم شؤون النقل البري الدائرة الفنية / وزارة النقل
٢٤. السيد بسيم حسين عطوان . مدير قسم القانوني / الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢٥. السيد احمد عودة عبود . مهندس / دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة النقل
٢٦. السيد مصطفى عبد الخضر عبد الصاحب . مهندس/ مسؤول شعبة التخطيط والدراسات /الامانة التنفيذية / وزارة النقل
٢٧. السيد جاسم محمد خلف . مشاور قانوني / مسؤول وحدة الاصلاح الاداري والقانوني/ الامانة التنفيذية / وزارة النقل/ مقرر اللجنة
٢٨. السيد اثير فاضل راضي. مبرمج اقدم/شركة التامين الوطنية /وزارة المالية
٢٩. السيدة خلود يحيى محسن/مدير فرع التامين البحري/شركة التامين الوطنية/وزارة المالية
٣٠. السيد لازم خنصير شويح. فيزيائي اقدم/مركز الوقاية من الاشعاع/وزارة الصحة والبيئة
٣١. السيد فيصل عبدالقادر.صيدلاني خبير/المركز الوطني للرقابة والبحوث/وزارة الصحة والبيئة
٣٢. السيد ماجد كريم كاظم/الشركة العامة لتسويق الادوية /وزارة الصحة والبيئة
٣٣. د.علي حسين التميمي.معاون مدير قسم الرقابة الصحية في دائرة الصحة العامة /وزارة الصحة والبيئة
٣٤. السيد وسام حسن عبدالله. مشاور قانوني مساعد/دائرة التخطيط والمتابعة/وزارة التجارة
٣٥. السيد علي غضبان حميدي.م. مدير/دائرة التخطيط والمتابعة/وزارة التجارة
٣٦. السيد زهير طارق صادق.مهندس/دائرة التخطيط والمتابعة/وزارة التجارة
٣٧. المقدم فؤاد كريم ربيع/مديرية شؤون الإقامة/وزارة الداخلية
٣٨. الملازم احمد حسين جاسم /مديرية شؤون الجوازات/وزارة الداخلية
٣٩. السيدة اسماء صلاح محمدعلي.م.قسم تقنية المعلومات/الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية/وزارة التجارة
٤٠. السيد وسام فيصل ناعم.ر.ملاحظين/القسم القانوني /الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية/وزارة التجارة
٤١. السيد علي محيي حيدر.م. مدير /الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن/وزارة التجارة
٤٢. السيد علي صالح نور.ر.مهندسين/الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن/وزارة التجارة
٤٣. السيد حسن علي حسين/قسم النقل المركزي/وزارة التجارة
٤٤. السيد اركان سعيد ياسين/مدير قسم الفني/الشركة العامة للنقل البري/وزارة النقل
٤٥. السيدة صفية حسون سلطان/صيدلاني/دائرة الامور الفنية /قسم الصيدلة /وزارة الصحة والبيئة

- ج. قامت الامانة التنفيذية بترجمة التوصيتين ٣٣،٣٥ قانونية للنافذة الواحدة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للامم المتحدة وتم توزيعها على الوزارات والدوائر المعنية حسب توصية منظمة الكمارك العالمية WCO.
- د- اجابت منظمة الاسكوا بموجب رسالتها الالكترونية في ٢٩/٧/٢٠١٥ عن استعدادها لأقامة دورة تدريبية لمجموعة من المختصين العراقيين حول المشروع في بيروت على ان تتحمل الحكومة العراقية تكاليف السفر والاقامة في بيروت، وتم الاعتذار بموجب موافقة السيد الوكيل الفني لعدم توفر التخصيص المالي اللازم بكتابنا المرقم ٢٨٠٢٢ في ٦/١٠/٢٠١٥.
- هـ- نظراً لعدم حصول تقدم في عمل فريق العمل نرفق ربطاً المقترحات المقدمة من قبل الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتعديل بعض القوانين النافذة بدلاً من اصدار قانون جديد او اعداد مسودة مشروع القانون من قبل الامانة التنفيذية، ونقترح عرضها على اللجنة الفنية ثم الوطنية باعتبار ان جميع الجهات المعنية ممثلة فيهما لغرض اقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء بعد اخذ رأي مجلس شوري الدولة.
- و- تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتبنا المرقمة ٣٠٨٢٠ في ٥/١١/٢٠١٥ و ٥٩١٠ في ١٢/١/٢٠١٦ بضرورة انجاز فريق العمل واحالة النتائج والتوصيات الينا بالسرعة الممكنة لأهمية الموضوع.

المرفقات/

مقترحات الامين التنفيذي

ابرز فقرات النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية

- أ. قبول النسخ الالكترونية للوثائق لانجاز الإجراءات.
- ب. التقديم الالكتروني للاقرارات الكمركية.
- ج. التقديم الالكتروني لأجازات الاستيراد والتصدير.
- د. التقديم الالكتروني لقائمة البضائع المشحونة جواً.
- هـ. التقديم الالكتروني لقائمة البضائع المشحونة بحراً.
- و. التقديم الالكتروني لأصدار شهادة المنشأ.
- ز. الدفع الالكتروني للضرائب والرسوم الكمركية والتكاليف الاخرى.
- ح. التقديم الالكتروني لاسترداد الرسوم الكمركية.
- ط. الالتزام بالتبادل الالكتروني للمعلومات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود مع الدول الأخرى.
- ي. تبادل شهادات المنشأ بشكل الكتروني بين العراق ودول العالم الأخرى.
- ك. تبادل شهادات الصحة الحيوانية والصحة النباتية بين العراق ودول العالم الأخرى.
- ل. سحب رسائل الاعتماد بطريقة الكترونية من قبل المصارف وشركات التأمين دون الحاجة الى ايداع مستندات ورقية.
- م. التخلص الالكتروني المسبق للبضائع أو ما يسمى (تجهيز سابق للوصول).
- ن. وضع ونشر التعليمات والضوابط والإجراءات اللازمة الكترونياً.

مقترحات الامين التنفيذي بتعديل القوانين التالية و كما ياتي:

اولاً : قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل

اضافة مادة جديدة الى الباب الاول - تعاريف و مبادئ عامة وتكون بتسلسل (المادة ٤) مع تعديل تسلسلات المواد الاخرى:

المادة ٤ : تراعى في جميع الاجراءات الكمركية مبادئ التبسيط و العلنية و الشفافية و تطبيقاً لهذه المبادئ تتولى ادارة الكمارك الاخذ بالاساليب الحديثة و النظم المتقدمة و المتطورة فيما يتعلق بسير المعاملات الكمركية و خاصة لجهة قبول بيانات الحمولة (المانيفيست) و التصريح عن البضاعة و سائر المستندات و المعلومات المتعلقة بها الكترونياً.

ثانياً : قانون التوقيع الالكتروني و المعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢

١- اضافة فقرة جديدة الى المادة - ١- بتسلسل حادي عشر - مع تعديل التسلسلات التالية لها و كما ياتي:
حادي عشر- السجلات الالكترونية: المعلومات و قواعد البيانات التي تنشأ و تخزن بوسائل الكترونية.

٢- اضافة بند جديد الى المادة - ٣- فقرة اولاً- و يكون بتسلسل (ج) مع تعديل التسلسلات التالية له و كما ياتي:
ج-معاملات التجارة و النقل و تشمل التصدير و الاستيراد و الترانزيت و كل ما يتعلق بها.

٣- تعديل البند (د) من المادة - ٣- فقرة ثانياً- و تقرأ كما يأتي:
(المعاملات التي رسم لها القانون شكلية معينة باستثناء ما ورد في البند ج من الفقرة اولاً من هذه المادة).

٤- اضافة فقرة جديدة الى المادة - ٢٣- الفصل السادس - الاوراق التجارية و المالية الالكترونية - وفقاً للاتي:
ثالثاً- تستخدم المعايير الدولية في تنظيم المستندات و الاوراق التجارية و المالية و السجلات الالكترونية بما يضمن مقبوليتها في حل النزاعات القضائية على المستويين الوطني و الدولي.

٥- اضافة مادة جديدة بتسلسل ٢٨ الى الفصل الثامن - احكام ختامية- مع تعديل تسلسلات المواد التالية:
اولاً- يحدد المستفيدون من هذا القانون مسؤولية ادخال البيانات الغير صحيحة او الغير دقيقة او الناقصة من قبل المستخدمين.

ثانياً- يكون نطاق سريان هذا القانون في كافة انحاء جمهورية العراق بما فيها كافة المنافذ الحدودية البرية و البحرية و الجوية.

ثالثاً- تكون الشركة مسؤولة عن تأمين حماية و جودة تبادل و حفظ البيانات و امن التجارة الكترونياً.

٦- اضافة كلمة وزير المالية الى الفقرة ثانياً من المادة - ٢٨ و تقرأ كما ياتي :
(لوزير ووزير المالية اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون)

ثالثاً- اعداد و تشريع نظام النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية بصلاحيه مجلس الوزراء.

موقف فرق العمل المشكلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٥ / ٢ / ١٦

٨- اسم فريق العمل : وضع التعديلات اللازمة على البيان الكمركي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ (لجنة مشتركة بين الهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للمناطق الحرة)

القرار: الاجتماع الخامس للجنة الفنية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣

رقم وتاريخ الامر الوزاري: ٧١١٨٦/٣٥٢٥ في ٢٠١٥/٨/٢٣ الصادر من وزارة المالية

مهام فريق العمل : تتولى وضع التعديلات اللازمة على البيان الكمركي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ الذي يتعارض تطبيقه مع المادة(٢) من قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة تجنباً لأستيفاء مكررة على نفس البضاعة.

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٨	١. السيد عبدالستار جبار شاكر/مستشار قانوني/ رئيس اللجنة/الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية ٢- الانسة انوار صبحي جاسم/مشاور قانوني/الهيئة العامة للمناطق الحرة/ وزارة المالية ٣- السيد مصطفى عبدالعظيم عبدالنبي/م.ر.مهندسين/ الهيئة العامة للمناطق الحرة/وزارة المالية	- تم مفاتحة وزارة المالية/الدائرة الادارية بموجب كتابنا المرقم ١٧٣٦١ في ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وتم التاكيد بموجب كتابنا المرقم ٢٣٣٤٣ في ٢٠١٥/٨/٩ . - تم مفاتحة وزارة المالية/الدائرة الادارية بموجب كتابنا المرقم ٣٠٦٢٠ في ٢٠١٥/١١/٣ حول اعلامنا عن نتائج اعمال فريق العمل. - تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ٦٦٠٠ في ٢٠١٦/١/١٩ حول اعلامنا عن نتائج اعمال فريق العمل. - اجابت الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم ٣٢٦ في ٢٠١٦/٢/١ ومرفقه محضرين لأجتماع اللجنة مدار البحث بانتظار مصادقة السيد وزير المالية بموجب كتاب الهيئة العامة للكمارك المرقم ١٠٨٠ في ٢٠١٦/١/٢١ وكما يلي: ١. اجتمع فريق العمل الاجتماع الاول بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣ وكانت التوصيات: أ. تعديل الامر الوزاري الذي شكلت بموجبه اللجنة ليصبح تعديل القرار الكمركي وليس تعديل البيان الكمركي. ب. تقديم كل طرف اية اشارة الى التعديل في التعليمات والقرار اعلاه. ٢. اجتمع فريق العمل الاجتماع الثاني بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٢ وكانت التوصيات: أ. استيفاء اجور الكشف مرة واحدة للارسالية المراد تسويقها الى المنطقة الحرة عند ترويج معاملة ترسيمها في كمرك المنطقة الحرة. ب. تعديل الفقرة (٥) من القرار اعلاه وشطب اخر كلمة من الفقرة(عن كل مركبة) لكي يكون عبارة الفقرة مستقر وذات معنى واحد. ت. عدم الحاجة الى وجوب استحصال موافقة مدير المنطقة الكمركية على التسويق بل يقتصر الموافقة على موافقة مدير منفذ الادخال على تسويق الارسالية الى المنطقة الحرة. ث. ان المنافست يوضح فيه المقصد النهائي للبضاعة فأن أشير فيه الى المقصد النهائي للبضاعة(المنطقة الحرة) فلا موجب اتخاذ مايلزم لأستيفاء اجور تسويق الارسالية وفق ماورد في الفقرة (٥) من القرار اعلاه.

موقف فرق العمل المشكلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

٩- اسم فريق العمل : تصنيف التجار

القرار: رقم (٨) اجتماع اللجنة الوطنية السادس بتاريخ ٢٠١٥/٤/١

رقم وتاريخ الامر الوزاري: بموجب كتابنا المرقم ٢٠٩٠٨ في ٢٠١٥/٧/٦ الموجه الى وزارة التجارة والجهات الاخرى

مهام فريق العمل : إعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لغرض تشجيع التجارة التخصصية.

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
٩	١. السيد هاشم بدن علي/اتحاد الغرف التجارية العراقية ٢. السيد ثامر فاضل عباس/اتحاد الغرف التجارية العراقية	<p>- تمت مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بكتابنا المرقم ١٦٥١٩ في ٢٠١٥/٥/١٧ بضرورة الموافقة على قرار رقم (٨) وتعميمها على الاتحاد العام للغرف التجارية وكذلك وزارة التجارة.</p> <p>- ابلغتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بكتابها ذي العدد: ش ل /ص/١٨٩٣٢/٨/٥٠ في ٢٠١٥/٦/٧ بأعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لغرض تشجيع التجارة التخصصية، وكان الكتاب موجه الى وزارة التجارة / مكتب الوزير.</p> <p>- تمت مفاتحة وزارة التجارة /مكتب الوزير بكتابنا المرقم ٢٠٩٠٨ في ٢٠١٥/٧/٦ باقتراح من وزارة النقل لتشكيل فريق عمل من المختصين في وزارة التجارة والاتحاد العام للغرف التجارية مع امكانية اشراك جهات اخرى لأعداد دراسة وافية لغرض تنفيذ التوصية اعلاه.</p> <p>- تم التاكيد على الموضوع اعلاه بكتابنا المرقم ٢٣٦٥٣ في ٢٠١٥/٨/١١.</p> <p>- اعلمتنا وزارة التجارة بكتابها المرقم ٦٣٦ في ٢٠١٥/٩/١٤ ومرفقه كتاب دائرة تطوير القطاع الخاص المرقم ١٤١٢ في ٢٠١٥/٩/٦ بينت الاتي:</p> <p>١- تم زيارة اتحاد الغرف التجارية العراقية لمناقشة الالية المتبعة في اصدار هويات التجار حيث بين بأن اصدار الهوية من اختصاص غرفة تجارة بغداد حصرأوان الالية التي تتبعها الغرفة تعتمد على تصنيف (ممتاز ، أول ، ثاني ، ثالث ، رابع) استنادا على القدرة المالية للتجار مع الاخذ بنظر الاعتبار سمعة التاجر وتزكيتته داخل السوق.</p> <p>٢- تتضمن الهوية التخصص وفق عمل التاجر ونوع السلع التي يتعامل بها على سبيل المثال (تجارة مواد ، تجارة غذائية ، تجارة البسة ، تجارة مواد كهربائية ، ..).</p> <p>- وردنا كتاب الاتحاد الغرف التجارية العراقية المرقم ٤٤٢٨ في ٢٠١٥/١١/٨ المتضمن ترشيح عضو من الاتحاد لفريق العمل المختص بأعادة النظر بتصنيف التجار.</p> <p>- تمت مفاتحة وزارة التجارة /مكتب السيد الوكيل الاداري بكتابنا المرقم ٣١٧٠٩ في ٢٠١٥/١١/١٦ ومرفقه كتاب الاتحاد الغرف التجارية.</p> <p>- تمت مفاتحة اتحاد الغرف التجارية /بكتابنا المرقم ٣٣٩٧٦ في ٢٠١٥/١٢/١٦ ومرفقه كتاب وزارة التجارة/ دائرة تطوير القطاع الخاص ذي العدد ١٨١٠ في ٢٠١٥/١٢/٩ الذي اشارت فيه ان تصنيف التجار يتم وفقاً للمادة السابعة عشر والمادة الثامنة عشر من النظام الداخلي لأتحاد الغرف التجارية العراقية.</p> <p>تم التاكيد على الكتاب اعلاه بموجب كتابنا المرقم ٦٦٠٣ في ٢٠١٦/١/٢٠ . لم ترد النتائج لحد الان</p>

موقف فرق العمل المشكلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢/١٥

١٠- اسم فريق العمل : هواتف طوارئ الطرق الخارجية

القرار: رقم (١) فقرة (ب) اجتماع اللجنة الفنية السابع بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١
رقم وتاريخ الامر الوزاري: ٣٥١٧١/٢٥٤٦ في ٢٠١٥/١٢/٣٠

مهام فريق العمل : اعداد دراسة وتوصيات لتنفيذ منظومة هواتف طوارئ للطرق الخارجية تنفيذاً لمتطلبات اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي الذي صادقت عليه جمهورية العراق بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧.

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
١٠	<p>١. السيد هلال عبدالرضا عبود/رئيس فريق العمل/الامين التنفيذي للجنة الوطنية/وزارة النقل</p> <p>٢. العميد قيس حسن هادي/ وزارة الداخلية /مديرية المرور العامة / معاون مدير مرور الكرخ</p> <p>٣. العقيد مصطفى ابراهيم محسن/وزارة الداخلية /مديرية المرور العامة / مرور الرصافة / مدير شعبة الاشغال الهندسية</p> <p>٤. الدكتور احمد سلطان احمد/ وزارة الصحة والبيئة /دائرة الامور الفنية / مدير قسم الاسعاف الفوري</p> <p>٥. السيد حسين توفيق مهدي/جهاز الامن الوطني</p> <p>٦. السيد جودت كاظم عليوي/وزارة الاسكان والاعمار/ الهيئة العامة للطرق والجسور /ر.مهندسين.اقدام</p> <p>٧. السيد فراس عبدعلي سلمان/وزارة الاتصالات / الشركة العامة للاتصالات والبريد/م.مدير قسم التراسل</p> <p>٨. السيد سلام جبر عرار/وزارة الاتصالات / الشركة العامة للاتصالات والبريد/ر.مهندسين اقدم/قسم الاستشارات الفنية</p> <p>٩. السيد مصطفى عبد الخضر عبد الصاحب . مهندس/ مقرر الفريق/مسؤول شعبة التخطيط والدراسات /الامانة التنفيذية / وزارة النقل</p>	<p>عقد الاجتماع الاول بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ وقد اتفق المجتمعون على ماياتي:</p> <p>١- ضرورة مفاتحة هيئة الاتصالات والاعلام لغرض استحصال موافقتها على المشروع لكونه سينفذ على شبكات الهاتف النقال وان شركات الهاتف النقال هي تابعة للهيئة ،حيث سيتم تخصيص رقم هاتف طوارئ موحد لكافة انحاء العراق على شبكات النقال ووضع الحلول الهندسية لتنفيذه لتأمين اتصال المواطن المستغيث بغرفة عمليات وزارة الداخلية، وان يكون الاتصال مجاني بحيث تتحمل شركات الهاتف النقال تكاليف هذه الخدمة كتبرع من جانبها لكونها بسيطة جداً.</p> <p>٢- ادخال خاصية تحديد موقع الشخص المستغيث المتصل من خلال شبكات الهاتف النقال وتخويل هذه الصلاحية لغرفة العمليات حصراً لغرض توجيه فعاليات الطوارئ باتجاه موقع الحادث.</p> <p>٣- وضع شروط والية لكشف نداءات الاستغاثة الوهمية او ذات الاهداف والغايات المشبوهة او الاستخدام السلبي ورصد ومحاسبة الفاعلين.</p> <p>٤- التنسيق هاتفياً بين السيد رئيس فريق العمل والسادة ممثلي وزارة الاتصالات والبريد لتحديد الجهة التي ستقوم بمفاتحة هيئة الاتصالات والاعلام هل هي وزارة الاتصالات ام وزارة النقل.</p> <p>٥- تشكيل غرفة عمليات طوارئ الطرق الخارجية في وزارة الداخلية تعمل على مدى ٢٤ ساعة وتضم ممثلين عن مديرية المرور العامة ، مديرية الدفاع المدني العامة،مديرية شرطة النجدة ،مديرية الاسعاف الفوري في وزارة الصحة ،جهاز الامن الوطني ،وزارة الاتصالات وتكون مهمتها استلام نداءات الاستغاثة وتوزيعها على شكل اوامر وايعازات الى جهات الطوارئ في المحافظات او المواقع القريبة من الحادث.</p> <p>٦- يعد هذا الاجتماع اولياً على ان يحدد موعد الاجتماع الثاني لاحقاً بالتنسيق بين السادة اعضاء فريق العمل بعد ان يقوم كل عضو بالاتصال بمراجعته لغرض انضاج الافكار والمقترحات حول تنفيذ المشروع.</p> <p>٧- لازلنا بانتظار حسم الفقرة ٤ اعلاه من قبل الشركة العامة للاتصالات.</p> <p>٨- وردنا كتاب وزارة الاتصالات/الشركة العامة للاتصالاتوالبريد ذي العدد ن ض/٤١/٤٠٥ في ٢٠١٦/١/١٩ بمفاتحة هيئة الاعلام والاتصالات ،بتحديد ارقام هواتف مختصرة مجانية و كذلك انشاء غرفة عمليات مشتركة .</p>

موقف فرق العمل المشكلة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة لغاية ٢٠١٦ / ٢ / ١٥

١١- اسم فريق العمل : توحيد الاجراءات والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير والمنافذ الحدودية

القرار: رقم (١٢) ثانياً اجتماع اللجنة الوطنية بتاريخ ٢٠١٥/٧/١

رقم وتاريخ الامر الوزاري:

مهام فريق العمل : تشكل لجنة بين الوزارات الاتحادية:المالية،الداخلية،التجارة،النقل مع نظيراتها في إقليم كردستان لغرض توحيد الاجراءات والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير والمنافذ الحدودية .

ت	اسماء اعضاء فريق العمل ومكان عملهم	الاجراءات المتخذة
١١	<p>تم ترشيح بعض الوزارات وبانتظار الباقي لأصدار الامر الوزاري لفريق العمل:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. السيد ميثم اسماعيل عبد/مدير قسم الاستيراد/الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية/وزارة التجارة ٢. السيد فؤاد حسن سهيل/خبير/الهيئة العامة للمارك/وزارة المالية ٣. السيد ضياء كامل جودي/م.مدير/الهيئة العامة للضرائب/وزارة المالية ٤. السيد جمهور سمير سريبت/م.مدير/الهيئة العامة للضرائب/وزارة المالية ٥. السيد علاء علوان حميدي/مشاور قانوني/الهيئة العامة للضرائب/وزارة المالية ٦. السيد رياض حاتم عبيد/مبرمج اقدم/الهيئة العامة للضرائب/وزارة المالية ٧. اللواء فارس جاسم حسين/وكالة الوزارة لشؤون الشرطة /مدير الجنائية والحركات/وزارة الداخلية ٨. اللواء عبدالحسين راضي مدير عام المنافذ الحدودية /وزارة الداخلية 	<p>- ورد كتاب وزارة المالية/ الهيئة العامة للضرائب المرقم ٤٣/س/١٦٣ في ٢٠١٦/١/٢٨ بما يلي: اولاً: فتح حساب جاري امانات مغلق(للإيداع دون حق السحب) لمنفذنا في مندلي في مصرف الرافدين /مندلي. ثانياً: تم تشكيل لجنة توحيد الاجراءات والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير في المنافذ الحدودية مع نظيراتها في اقليم كردستان بموجب كتاب الهيئة العامة للضرائب (٣٤٩/٢٤ في ٢٠١٦/١/٧).</p>



الفصل التاسع ورش العمل والمؤتمرات



أولاً: ورش العمل والمؤتمرات الخارجية

١- ورشة العمل الإقليمية حول السلامة المرورية على الطرق التي نظمتها منظمة الاسكوا للفترة من ٢٧-٢٩/٥/٢٠١٥ في بيروت ضمن فعاليات أسبوع الأمم المتحدة الثالث حول سلامة المرور على الطرق

وقد شارك فيها السيد هلال القرشي / الامين التنفيذي للجنة الوطنية بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد (١٦٨٩٤/٣٩٢٠) في ٢٠/٥/٢٠١٥ ، وكذلك اللواء عامر خضير عباس / مدير المرور العام في وزارة الداخلية وقد اصدرت الورشة توصياتها المدرجة في ادناه :

توصيات ورشة العمل :

١. دعوة الدول الأعضاء لتأسيس هيئات قيادية وطنية لإدارة السلامة المرورية والإسراع في تشكيل وتفعيل لجان أو مجالس وطنية للسلامة المرورية تضم كافة الجهات ذات العلاقة من أجل تحسين سلامة المرور على الطرق .
٢. دعوة الدول الأعضاء إلى وضع وتطوير وتوحيد نظم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بحوادث المرور على الطرق وخاصة عدد الضحايا والاصابات الناجمة عنها وفق المعايير المعتمدة دولياً .
٣. دعوة الدول الأعضاء إلى توحيد المؤشرات المعتمدة في قياس التطورات الحاصلة في موضوع السلامة المرورية على الطرق .
٤. دعوة الدول الأعضاء إلى تخصيص موارد مالية وبشرية لموضوع تحسين السلامة المرورية .
٥. دعوة الدول الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ بنود خطة تنفيذ " عقد العمل من أجل تحقيق السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠" والالتزام بتنفيذ بنود إعلان موسكو (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩).
٦. دعوة الدول الأعضاء الى المشاركة الفعالة بوفود متعددة القطاعات في المؤتمر الثاني رفيع المستوى حول السلامة المرورية والي سينعقد بالبرازيل في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ .
٧. دعوة الدول الأعضاء الى التعاون والتنسيق فيما بينها وبمساعدة الاسكوا والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية وذلك للوصول لموقف موحد من إعلان برازيليا .
٨. التأكيد على ضرورة بناء القدرات الوطنية في الدول الأعضاء من خلال مراكز البحوث والبرامج التعليمية الاكاديمية المتخصصة بهدف رفع كفاءة الكوادر الوطنية العاملة في مجالات ذات العلاقة بالسلامة على الطرق .
٩. دعوة الاسكوا الى تقديم توصيات هذا الاجتماع الى لجنة النقل في دورتها السادسة عشر المزمع عقدها في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ، ليصار الى مناقشتها واعتمادها من قبل اللجنة تمهيداً لرفعها الى لجنة الاسكوا للوزارية لاعتمادها وإقرارها على المستوى الوزاري .
١٠. دعوة الاسكوا وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة إلى استمرار في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال تحسين سلامة المرور على الطرق .

وقد حضرت الورشة وفود من العراق ، لبنان ، المغرب ، فلسطين ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد الدولي للنقل الطرقي ، الاتحاد العربي للنقل البري اضافة الى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني اللبنانية .

٢- ورشة عمل تسهيل النقل و التجارة الإقليمية الرابعة ، يونيو/تموز ٢٠١٥ في اطار مبادرة الامم المتحدة للمعونة من أجل التجارة بين الدول العربية -AFTIAS- ورشة العمل الإقليمية حول النقل وتيسير التجارة (عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٦-١٧ يونيو/تموز ٢٠١٥)

وقد شارك فيها السيد هلال القريشي / الامين التنفيذي للجنة الوطنية بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد (١٨٢٣٦/٤٣٨٨) في ٢٠١٥/٦/٤ ، وقد اصدرت الورشة توصياتها المدرجة في ادناه :

توصيات و اقتراحات ورشة العمل:

- ١ :- لمواجهة التحديات المعاصرة في المنطقة (أي ... عدم الاستقرار، والأمن)، من المهم إعادة النظر في النماذج الاقتصادية والتجارية الحالية و تحديثها و السعي لتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية و النمو المستدام ، ويشمل ذلك تنويع القطاعات الاقتصادية والصادرات مع تحسين فرص الوصول إلى أسواق جديدة ذات قيمة عالية منع تنويع المنتجات والخدمات.
- ٢ :- الاعتراف بالاهمية الكبيرة لصناعة الخدمات اللوجستية في توليد فرص العمل، وتحديث السياسات والتدابير التنظيمية، بما في ذلك اعتماد المزيد من التدابير الصديقة للسوق المتعلقة بالتجارة في الخدمات في قطاع الخدمات اللوجستية، وأهمية مساهمتها في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوفير خدمات لوجستية أفضل، وضمان مشاركة تنافسية افضل بواسطة مشغلي الفعاليات الاقتصادية المؤهلين والمختصين.
- ٣ :- ان ترجمة التزامات الحكومات في تسهيل النقل والتجارة لاجل الارتقاء وتعديل الإطار التنظيمي والقانوني الحالي لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والمشاركة في صناعة الخدمات اللوجستية هو أمر ضروري لتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل من قبل القطاع الخاص في عمليات نوعية أعلى على المستوى الوطني والإقليمي. وينبغي اعتماد لوائح جديدة للإجراءات التنفيذية المبسطة التي تتماشى مع المعايير الدولية مع مراعاة الممارسات و الخبرات التجارية.
- ٤ :- الاعتمادا على التقدم التكنولوجي، وخاصة التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين إدارة العمليات في الموانئ، بما فيها التنظيمية والتجارية، فمن الضروري التحرك باتجاه المزيد من الخدمات المتكاملة في تلبية التوقعات العالية ومتطلبات المستهلكين.
- ٥ :- يعتبر اعتماد تقنيات متقدمة لإدارة المعابر الحدودية مثل تخليص شحنة البضائع قبل الوصول المادي (تخليص سابق للوصول)، أنونات المشغلين الاقتصاديين، النافذة الواحدة وتنسيق السياسات والتدابير الرقابية، عاملا أساسيا للحفاظ على الجهود التي تبذلها الاقتصادات العربية في تحديث طرق إنجاز الأعمال.
- ٦ :- يتطلب من الحكومات والجهات الحكومية العمل على تنظيم إطار عمل أكثر تنسيقا لتيسير وتسهيل التجارة والنقل و انشاء روابط أوثق بين الدول العربية من خلال اعتماد النظام التنسيقي لإدارة الحدود (CBM).
- ٧ :- ان احد الأولويات الرئيسية من اجل خلق روابط أوثق بين الدول العربية يتكون من تقديم سياسات الإصلاح والإجراءات التشغيلية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الوقت المناسب من قبل الحكومة والشركاء الفعليين من المشغلين اللوجستيين، المدعوم من قبل مزودي حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT الذي سيؤدي الى تقليل تكاليف التجارة وتحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع باتجاه المزيد من التقدم المتسارع نحو سوق عربية متكاملة في إطار الاتحاد الكمركي العربي الذي وضعت تصوراتاه على النحو المنصوص عليه في مؤتمرات واجتماعات القادة العرب.
- ٨ :- إنه من الضروري جدا أن يتم التركيز أكثر على نظام النقل متعدد الوسائط في المنطقة بالاستفادة من المواقع الجغرافية لبعض البلدان مثل مصر والأردن وغيرها لهذا الغرض، ولا بد من التعاون

الوثيق والفعال بين إدارات الكمارك باستخدام أدوات منظمة الكمارك العالمية والمعايير الدولية و الاستفادة من التجارب الإيجابية للأنشطة المنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مبادرة AftIAS ، ومن المستحسن أن يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم المبادرات التي تقوم بها الدول العربية نحو المزيد من تسهيل النقل و التجارة وكفاءة سلاسل التوريد.

٩- وافر المشاركون أن الدول العربية تحتاج إلى مزيد من التحديثات والخبرات في مجال أنظمة النقل الجديدة المتعددة الوسائط. ولذلك ، سيكون من المفيد تنظيم منتدى للتشاور يشمل شركات النقل والخدمات اللوجستية على المستوى الإقليمي تحقيقاً لهذه الغاية ، ولا بد أيضاً من تقديم المساعدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ المزيد من الإصلاحات والتحسينات الملموسة لغرض تخفيض تكاليف التجارة ، وإزالة العوائق التجارية ، وتحسين نوعية الخدمات اللوجستية.

١٠- بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يكون تعزيز النقل المتعدد الوسائط وعبور الحدود والترانزيت عنصراً أساسياً في إطار التنافس العربي . وفي نهاية المطاف، فإن هذه المبادئ تشكل الأساس لتفعيل الاتحاد الكمركي العربي الذي سيضمن التدفق الحر للبضائع وحرية انتقال السلع والخدمات ووسائل النقل وعوامل إنتاجية أخرى.

١١- أعرب المشاركون من حكومات المنطقة والقطاع الخاص عن شكرهم وتقديرهم الكبير لوزارة النقل في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء في التنمية مثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية لتنظيم ورشة العمل الإقليمية هذه التي ستساهم بشكل فعال في خلق روابط عميقة بين الشركات والحكومات في إطار التكامل الاقتصادي العربي . كما وجه المشاركون الشكر إلى خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتحدثين من الدول العربية من مختلف الاختصاصات لمساهماتهم القيمة.

الخاتمة:

لقد اقر المشاركون أن الدول العربية تحتاج إلى مزيد من التحديثات والخبرات في مجال أنظمة النقل الجديدة المتعددة الوسائط. ولذلك ، سيكون من المفيد تنظيم منتدى للتشاور يشمل شركات النقل والخدمات اللوجستية على المستوى الإقليمي تحقيقاً لهذه الغاية ، ولا بد أيضاً من تقديم المساعدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ المزيد من الإصلاحات والتحسينات الملموسة لغرض تخفيض تكاليف التجارة ، وإزالة العوائق التجارية ، وتحسين نوعية الخدمات اللوجستية.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يكون تعزيز النقل المتعدد الوسائط وعبور الحدود والترانزيت عنصراً أساسياً في إطار التنافس العربي . وفي نهاية المطاف ، فإن هذه المبادئ تشكل الأساس لتفعيل الاتحاد الكمركي العربي الذي سيضمن التدفق الحر للبضائع وحرية انتقال السلع والخدمات ووسائل النقل وعوامل إنتاجية أخرى.

ثانياً : ورش العمل الداخلية

لاتوجد ورش عمل داخلية نظراً للضائقة المالية التي يمر بها العراق لعام /٢٠١٥



الفصل العاشر

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة
من قبل اللجنتين الوطنية والفنية
والإمانة التنفيذية



أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١- وضع مقترحات لمعالجة معوقات العمل في المنافذ الحدودية بالامكانات المتوفرة حالياً :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١	<p>- تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ١٦٥٢٠ في ٢٠١٥/٥/١٧ لتزويدنا بأخر المستجدات ونتائج أعمال اللجان المشكله في الأمانة العامة لهذا الغرض .</p> <p>- وردت اجابة الأمانة العامة بكتابها ش ل/ت/١٧٢٣٧/٨/٥٠ في ٢٠١٥/٥/٢٥ حول توفير أجهزة فحص وقد تم التوضيح أن المقصود بكتابنا أعلاه هو تأهيل البنى التحتية من أبنية وطرق وأسيجة ومنظومات خدمات بموجب كتابنا المرقم ١٨٥١٦ في ٢٠١٥/٦/٨ .</p> <p>- وردنا كتاب الهيئة العامة للكمارك المرقم ٩٦٦٨ في ٢٠١٥/٦/٢٤ بناءً على ما ورد بكتاب لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم س ل/٨٥ في ٢٠١٥/٢/١٢ طلبت وزارة المالية /الدائرة الادارية بكتابها المرقم ٢٩١٧٢ في ٢٠١٥/٤/١٦ من وزارة الداخلية /مكتب الوزير بتسمية ممثل عن وزارتهم لغرض التنسيق لوضع خطة لإعادة تأهيل المنافذ الحدودية على ان يكون بدرجة مدير عام ونسخة منه الى الهيئة العامة للكمارك بتسمية السيد مدير عام الكمارك ممثلاً عن وزارة المالية لغرض التنسيق مع وزارة الداخلية تنفيذاً لتوجيه اللجنة المذكورة آنفاً .</p> <p>- وردنا كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم م ت/٣/١/٣/٨ في ٢٠١٥/٦/٢٩ بجرد المشاكل و المعوقات و العمل وفق مبدأ الالاهم ثم المهم.</p> <p>- تم بموجب كتابنا المرقم ١٨٥١٦ في ٢٠١٥/٦/٨ المعنون الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء إعطاء نسخ منه الى مديرية المنافذ الحدودية في وزارة الداخلية والهيئة العامة للكمارك في وزارة المالية لنفس الغرض أعلاه . ولم ترد الإجابة لحد الان .</p> <p>- اعدت الامانة التنفيذية جدول بالمعوقات بموجب اجابات الجهات العاملة في المنافذ الحدودية وقامت باعداد مقترحات لوضع حلول لهذه المشاكل ضمن الامكانات المتاحة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق (مرفقة ربطاً) و ارسلت الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا</p>
قرار (١) :	<p>أ- تكليف الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتحة اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بكتاب رسمي بتوقيع السيد وزير النقل بأعتبره رئيس اللجنة الوطنية لغرض اعلامنا المراحل النهائية التي وصل اليها هذا الموضوع لأهميته في تسهيل النقل والتجارة .</p> <p>ب- تكليف الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتحة وزارة الداخلية / المديرية العامة للمنافذ الحدودية والهيئة العامة للكمارك في وزارة المالية لتزويدنا بأخر اجراءات اللجنة الخاصة باعمال تطوير المنافذ الحدودية والمبالغ المطلوبة لذلك .</p>

المرافقات

جدول بمعوقات العمل في المنافذ الحدودية

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢- اعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١	- تمت مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بكتابنا المرقم ١٦٥١٩ في ٢٠١٥/٥/١٧ بضرورة الموافقة على قرار رقم (٨) وتعميمها على الاتحاد العام للغرف التجارية وكذلك وزارة التجارة.
قرار (٨) : صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية بأعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لغرض تشجيع التجارة التخصصية.	- ابلغت الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بكتابها ذي العدد: ش ل /ص/١٨٩٣٢/٨/٥٠ في ٢٠١٥/٦/٧ وزارة التجارة / مكتب الوزير بأعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لغرض تشجيع التجارة التخصصية.
	- تمت مفاتحة وزارة التجارة /مكتب الوزير بكتابنا المرقم ٢٠٩٠٨ في ٢٠١٥/٧/٦ باقتراح تشكيل فريق عمل من المختصين في وزارة التجارة والاتحاد العام للغرف التجارية مع امكانية اشراك جهات اخرى لأعداد دراسة وافية لغرض تنفيذ التوصية اعلاه.
	- تم التاكيد على الموضوع اعلاه بكتابنا المرقم ٢٣٦٥٣ في ٢٠١٥/٨/١١.
	- اعلمتنا وزارة التجارة بكتابها المرقم ٦٣٦ في ٢٠١٥/٩/١٤ ومرفقه كتاب دائرة تطوير القطاع الخاص المرقم ١٤١٢ في ٢٠١٥/٩/٦ بينت الاتي:
	٣- تم زيارة اتحاد الغرف التجارية العراقية لمناقشة الالية المتبعة في اصدار هويات التجار حيث بين بأن اصدار الهوية من اختصاص غرفة تجارة بغداد حصراً وان الالية التي تتبعها الغرفة تعتمد على تصنيف (ممتاز ، أول ، ثاني ، ثالث ، رابع) استنادا على القدرة المالية للتجار مع الاخذ بنظر الاعتبار سمعة التاجر وتركيبته داخل السوق.
	٤- تتضمن الهوية التخصص وفق عمل التاجر ونوع السلع التي يتعامل بها على سبيل المثال (تجارة مواد ، تجارة غذائية ، تجارة البسة ، تجارة مواد كهربائية ، ..).
	- وردنا كتاب الاتحاد الغرف التجارية العراقية المرقم ٤٤٢٨ في ٢٠١٥/١١/٨ المتضمن ترشيح عضو من الاتحاد لفريق العمل المختص بأعادة النظر بتصنيف التجار.
	-تمت مفاتحة وزارة التجارة /مكتب الوكيل الاداري بكتابنا المرقم ٣١٧٠٩ في ٢٠١٥/١١/١٦ ومرفقه كتاب الاتحاد الغرف التجارية لاعلامنا ما تم بصدد الموضوع و اجابتنا دائرة تطوير القطاع الخاص بكتابها المرقم ٤٤٢٨ في ٢٠١٥/١١/٨.
	- تمت مفاتحة اتحاد الغرف التجارية /بكتابنا المرقم ٣٣٩٧٦ في ٢٠١٥/١٢/١٦ ومرفقه كتاب وزارة التجارة/ دائرة تطوير القطاع الخاص ذي العدد ١٨١٠ في ٢٠١٥/١٢/٩ الذي اشارت فيه ان تصنيف التجار يتم وفقاً للمادة السابعة عشر والمادة الثامنة عشر من النظام الداخلي لأتحاد الغرف التجارية العراقية.
	يتبع في تقرير / ٢٠١٦

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٣- تخصص وحدة ضمن هيكلية الوزارات والجهات اعضاء اللجنتين الوطنية والفنية لمتابعة شؤون تسهيل النقل والتجارة في العراق :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١	- تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ١٦٥٢٢ في ٢٠١٥/٥/١٧ للموافقة على تعميم القرار على الوزارات والجهات الحكومية والخاصة أعضاء اللجنة الوطنية للعمل بموجبه . - حصلت موافقة الأمانة العامة باعامها الوارد بكتابها ش ل/ص/١٩١١١/٨/٥٠ في ٢٠١٥/٦/٨ على تخصيص الوحدة ضمن هيكلية كل جهة من الوزارات الأعضاء في اللجنة الوطنية وبدورها قامت الأمانة التنفيذية بتعميم الموافقة على أعضاء اللجنة الفنية بكتابها ١٨٧٤٠ في ٢٠١٥/٦/١٠ . حيث نسبت الاتي (تخصيص وحدة ضمن هيكلية كل جهة من الجهات اعضاء اللجنة كوزارات وشركات وهيئات حكومية واتحاد قطاع خاص تسمى ((وحدة تسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا)) لمتابعة مراسلات وشؤون اللجنتين الوطنية والفنية وتوثيقها وضمان استمرارية العمل والمتابعة في حال تغيير المسؤول او الموظف وتحديد نقاط الاتصال به لغرض الرجوع اليه من قبل الامانة التنفيذية . - قامت الامانة التنفيذية بمفاتحة السادة اعضاء اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب كتابنا المرقم بالعدد ١٨٧٤٠ في ٢٠١٥/٦/١٠ المتضمن تخصيص وحدة ضمن هيكلية كل جهة عضو في اللجنة (وحدة تسهيل النقل والتجارة) . - تم الاجابة على اعمامنا (تخصيص وحدة) من قبل .
قرار (٥) : حصلت موافقة اللجنة الوطنية على تخصيص وحدة ضمن هيكلية كل جهة من الجهات أعضاء اللجنة كوزارات وشركات وهيئات حكومية واتحاد قطاع خاص تسمى (وحدة تسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا) لمتابعة مراسلات وشؤون اللجنتين الوطنية والفنية وتوثيقها وضمان استمرارية العمل والمتابعة في حال تغيير المسؤول أو الموظف وتحديد نقاط الاتصال به لغرض الرجوع اليه من قبل الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا إضافة الى أعضاء اللجنتين.	١٠١ الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود بموجب كتابها المرقم بالعدد ٦٥٧٥ في ٢٠١٥/٦/٢١ حيث رشحت السيدة /هدف عمران شاهين /مترجم اقدم /لوحدة تسهيل النقل والتجارة ضمن هيكلية قسم التخطيط والمتابعة /شعبة التخطيط في الشركة ١٠٢ وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة /قسم الاقتصاد الزراعي بموجب كتابها المرقم ٢٥٢٧٩ في ٢٠١٥/٧/٩ . حيث تم تشكيل وحدة ضمن هيكلية قسم الاقتصاد الزراعي /دائرة التخطيط والمتابعة فيه ١٠٣ الشركة العامة للسكك الحديد العراقية بموجب كتابها المرقم بالعدد ٦٩٤٤ امر اداري في ٢٠١٥/٦/٢١ . حيث استحدثت وحدة (وحدة النقل والتجارة) ترتبط بشعبة مكتب المدير العام . ١٠٤ وزارة المالية /الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٢٤٤٥ في ٢٠١٥/٧/٢٨ . حيث تم تسمية الانسة /ندى يونس اسطيفو ياقوا /كاتب في ديوان الهيئة العامة للكمارك . ١٠٥ وزارة التجارة /دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية /المنظمات الدولية /المنظمات الاقليمية بموجب كتابها المرقم بالعدد ٨٦٠٩ في ٢٠١٥/٨/١٣ . حيث تم ترشيح اسماء نقاط الاتصال أ . د . ماجد عبيد عباس /مدير القسم . ب . فرح محمد عبد الله / مسؤول الشعبة . في شعبة المنظمات الاقليمية /قسم المنظمات الدولية في دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية . ١٠٦ وزارة الاسكان والاعمار / دائرة التخطيط والمتابعة /قسم الطرق والجسور بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٤٨٤٤ في ٢٠١٥/٨/١٩ . حيث شكلت دائرة الطرق والجسور بموجب امرها الاداري المرقم ١٤٧٢٣ في ٢٠١٥/٧/٢٣ (تخصيص وحدة) . وتم ترشيح الذوات أ . صفاء كامل /رئيس مهندسين اقدم /مسؤول الوحدة في مقر الوزارة ب . جودت كاظم عليوي /رئيس قسم التخطيط والتصاميم ج . جاسم محمد علي /رئيس مهندسين اقدم /قسم الصيانة

<p>د. هديل رزاق خضير / م. مهندس / قسم التخطيط والتصاميم ه. اوس مؤيد جميل / م. مهندس / قسم الاشراف والمتابعة ٧- وزارة التخطيط / دائرة تخطيط القطاعات/ قسم النقل والاتصالات بموجب كتابها ١٥١٦٠/٥/٢ في ٢٩/٦/٢٠١٥. ٨- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية/ دائرة السيطرة النوعية / مكتب سكرتارية المدير العام بموجب كتابها المرقم ٦٩٢٤ في ٢٥/٨/٢٠١٥. ٩- وزارة الصحة والبيئة/ دائرة الامور الفنية بموجب كتابها د.أ.ف/١/١/٥٣٨٩٦ في ٧/٩/٢٠١٥. ا- السيدة قطراندي اسعد عبدالصمد ب- السيد عباس فاضل فرحان</p>	
---	--

٤- طبع خرائط دولية لمحاور الطرق في العراق لتوزيعها على السواح وسواق السيارات الاجانب :-

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا ٢٣٠٦٩ في ٤/٨/٢٠١٥ للمصادقة على التوصية والايجاز الى وزارة الإسكان والاعمار لتنفيذ ما ورد فيها . ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان ذي العدد ش ل/٥٠/٨/٢٧٠٠٨ في ٢٤/٨/٢٠١٥ بينت بعدم وجود ضرورة لتدخل الامانة العامة بل مجلس الوزراء في تنفيذ التوصية والاكتفاء بمصادقة اللجنة الوطنية العليا. تم مفاتحة وزارة الاعمار والاسكان /مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٢٦٧٠٣ في ١٦/٩/٢٠١٥ بالايجاز بتنفيذ التوصية . وردت اجابة وزارة الاعمار والاسكان /الهيئة العامة للطرق والجسور ذي العدد ٣٧٤٧١ في ٢٤/١١/٢٠١٥ ومرفقه كتابهم المرقم ١٧٣١٥ في ١/٩/٢٠١٥ بتزويدنا نسخه ورقية من خارطة طرق العراق مع نسخه الكترونية CD متضمنة محاور الطرق المارة في العراق.</p>	<p>الاجتماع السابع للجنة الفنية في ٢١/٤/٢٠١٥ قرار (١): ج. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور برسم محاور الطرق على خرائط دولية وطبعها وتوزيعها بما يؤمن سهولة أوصولها الى السواح وسواق السيارات لمختلف الجنسيات .</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٥- التاكيد على مجلس النواب للاسراع بالمصادقة على انضمام العراق لاتفاقية السكك الحديد الدولية في المشرق العربي :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١ قرار (٤) : التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التاكيد على مجلس النواب للاسراع بالمصادقة على اتفاق السكك الحديد الدولية في المشرق العربي لأهميته بالنسبة لجمهورية العراق.	- تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا ٢٣٠٦٨ في ٢٠١٥/٨/٤ للمصادقة على التوصية والتأكيد على مجلس النواب للاسراع بعرض قانون المصادقة على الاتفاق للتصويت والموافقة عليه . - قامت الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بمفاتحة مجلس النواب بموجب كتابها المرقم ش ل/٥٠/٨/٤٦٤٣٠ في ٢٠١٥/٩/٢٣ و صادق مجلس النواب على انضمام العراق الى الاتفاقية بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٥ .

٦- تفعيل مشروع مسارات المترو باص (NON – STOP BUS) في بغداد:-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١ قرار (٩) : اولاً : مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الموافقة والايجاز الى كل من أمانة بغداد ومديرية المرور العامة لتنفيذ مشروع مسارات المترو باص (Non- Stop Bus) على مسارات (ساحة عدن – طريق مطار المثنى – تقاطع دمشق – علاوي الحلة) وكذلك (جامعة بغداد- الجادرية - الكرادة خارج - ساحة ميسلون - شارع فلسطين - الجامعة المستنصرية).	١. تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٣٧٦ في ٢٠١٥/٨/٩ للمصادقة على التوصية لغرض تنفيذ المسارات السريعة لسير حافلات نقل المسافرين التابعة للشركة العامة لنقل المسافرين والوفود المشار اليها انفاً مع التأكيد على ضرورة تثبيت العلامات المرورية والاشارات اللازمة التي توضح خصوصية المسار للغرض اعلاه اضافة الى منع استخدامها من قبل مواكب ومركبات المسؤولين اطلاقاً مع السماح لسيارات الطوارئ (الاسعاف الفوري ، شرطة النجدة ،الدفاع المدني) فقط باستخدامها في حالة الطوارئ فقط. ٢. تمت مفاتحة كل من وزارة الداخلية وامانة بغداد بموجب كتابنا المرقم ٢٦٧٠٠ في ٢٠١٥/٩/١٦ بتنفيذ المسارات السريعة لسير حافلات نقل المسافرين مع التاكيد على ضرورة تثبيت العلامات المرورية والاشارات اللازمة . ٣. ورد كتاب وزارة الداخلية /مكتب الوزير ذي العدد ج ع/٣٧٥٣٨ في ٢٠١٥/١١/٢٦ والذي بينت فيه مديرية المرور العامة بأنه عملية انشاء مسارات النقل الجماعي وتأثيرها بالعلامات اللازمة لاتدخل ضمن اختصاصاتها وواجبات عمل المديرية وانما من صميم عمل امانة بغداد والجهات ذات العلاقة . ٤. لم تردنا اجابة امانة بغداد لحد الان.

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٧- تفعيل العمل في نظام الطوابع المالية :-

الاجراء المتخذ	رقم القرار
١. تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ٦٠٤٩ في ٢٠١٦/١/١٤ لدراسة التوصية وصورة منه الى محافظ البنك المركزي . يتبع في تقرير / ٢٠١٦	الاجتماع التاسع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/١٢/٩ <u>قرار (٩)</u> تؤيد وتتمن اللجنة الوطنية مقترح السيد نائب محافظ البنك المركزي العراقي وتوجيه الأمانة التنفيذية بأحالة موضوع إصدار طابع مالي لدعم النازحين وإعادة العمل بنظام الطوابع المالية الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض النظر فيه لأهمية الموضوع في دعم النازحين وميزانية الدولة وتقليل الإجراءات والتعامل بالنقد وتقليص زمن إنجاز المعاملات .

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٨- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية لاعداد مشروع قانون النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الفنية في ٢٠١٥/٣/٣ قرار (١): تكلف الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتيح الجهات ذات العلاقة لترشيح ممثلها في لجنة اعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية وأصدار أمر وزاري بذلك .	<p>تم مفاتيح الوزارات : الداخلية ، المالية (الهيئة العامة للكمارك ، الهيئة العامة للضرائب) ، الاتصالات ، (الشركة العامة للاتصالات ، الشركة العامة لخدمات شبكة المعلومات الدولية) ، التخطيط (الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية) التجارة (دائرة العلاقات الاقتصادية ، دائرة التخطيط والمتابعة) البنك المركزي العراقي (المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان) لترشيح ممثلهم في اللجنة الخاصة بمشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية وذلك بكتابنا ١٠٢٨١ في ٢٠١٥/٣/١٢ .</p> <p>تم التأكيد على الجهات أعلاه بموجب كتابنا ١٣٠٥٨ في ٢٠١٥/٤/٨ للإسراع بتزويدنا بأسماء ممثلها في اللجنة .</p> <p>٦. فاحت الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتب رسمية بتوقيع السيد الوزير كل من منظمة الكمارك العالمية WCO وبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ومنظمة الاسكوا بموجب كتبنا المرقمة ٢٠٣٦٤ في ٢٠١٥/٦/٢٩ و ٢٠٣٦٣ في ٢٠١٥/٦/٢٩ و ٢٠٣٦٥ في ٢٠١٥/٦/٢٩ وتمت اجابة المنظمات كما يأتي:</p> <p>أ- منظمة الكمارك العالمية بموجب رسالتها في ٢٠١٥/٧/١٦ .</p> <p>ب- برنامج الامم المتحدة الانمائي/المركز الاقليمي في القاهرة اجاب بموجب رسالته في ٢٠١٥/٨/١٣ بتكليف مكتب بغداد التابع للبرنامج ونتيجة لوقوع المكتب في المنطقة الخضراء يتعذر عقد اجتماع للجهتين في مكان واحد، وعليه من المؤمل عقد اجتماع فيديوي في مركز الوزارة مع المكتب اعلاه.</p> <p>ج- قامت الامانة التنفيذية بترجمة التوصيتين ٣٣،٣٥ قانونية للنافذة الواحدة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للامم المتحدة وتم توزيعها على الوزارات والدوائر المعنية حسب توصية منظمة الكمارك العالمية WCO.</p> <p>د- اجابت منظمة الاسكوا بموجب رسالتها الالكترونية في ٢٠١٥/٧/٢٩ عن استعدادها لأقامة دورة تدريبية لمجموعة من المختصين العراقيين حول المشروع في بيروت على ان تتحمل الحكومة العراقية تكاليف السفر والإقامة في بيروت، وتم الاعتذار بموجب موافقة السيد الوكيل الفني لعدم توفر التخصيص المالي اللازم بكتابنا المرقم ٢٨٠٢٢ في ٢٠١٥/١٠/٦ .</p> <p>هـ- نظراً لعدم حصول تقدم في عمل فريق العمل نرفق ربطاً المقترحات المقدمة من قبل الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتعديل بعض القوانين النافذة بدلاً من اصدار قانون جديد او اعداد مسودة مشروع القانون من قبل الامانة التنفيذية، ونقترح عرضها على اللجنة الفنية ثم الوطنية باعتبار ان جميع الجهات المعنية ممثلة فيهما لغرض اقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء بعد اخذ رأي مجلس شورى الدولة.</p> <p>و- تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتبنا المرقمة ٣٠٨٢٠ في ٢٠١٥/١١/٥ و ٥٩١٠ في ٢٠١٦/١/١٢ بضرورة انجاز فريق العمل واحالة النتائج والتوصيات اليها بالسرعة الممكنة لأهمية الموضوع.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

- ٩- أ- استحداث حرم كمركي جديد خارج حدود ميناء ام قصر الحالية لغرض خزن البضائع المتروكة بهدف تخفيف الزخم عن الميناء :-
ب- تفعيل العمل في الحرم الكمركي في محطة سكك حديد الشالجية ببغداد لغرض نقل البضائع مباشرة من ام قصر الى بغداد بواسطة السكك الحديد :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع الثالث للجنة الفنية في ٢٠١٤/٩/٣٠	- تم مفاتحة الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابنا المرقم ٢٧٥٩٨ في ٢٠١٤/١٠/١٥ بما ورد في الاعلى ، وعليه اعلمتنا الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم ١٩٣٢٨ في ٢٠١٤/١١/٢٣ الاتي: - تأييدها المقترح الاول . - وبشأن ما ورد في المقترح الثاني فقد تم الابعاز الى مديرتي كمرك المنطقة الوسطى والجنوبية لغرض التنسيق مع كمرك الشالجية بخصوص نقل البضائع بواسطة القطارات من الموانيء الجنوبية لتخفيف الزخم في الموانيء وتوسيع نشاط النقل بالسكك الحديد وذلك بناء" على ما ورد بكتاب الشركة العامة للسكك الحديد العراقية المرقم ٤٠٢٣ في ٢٠١٣/٣/٣١ والذي ايدت بموجبه العمل بنقل البضائع من ميناء ام قصر الى بغداد (الشالجية) بواسطة القطارات . - في ذات السياق خاطب مكتب السيد الوكيل الفني بموجب كتابهم المرقم ٣٧٧٩ في ٢٠١٤/١٢/٣ الكمارك والجهات الاخرى المعنية بالموضوع بأعلامهم بأسم ممثلهم في اللجنة التي ستولى اختيار المكان والمساحة المناسبة لاستخدامها كحرم كمركي خارج ميناء ام قصر والالية المتبعة لذلك . - تم ابلاغ الموانيء بموجب كتابنا المرقم ٥٠٧١ في ٢٠١٥/١/٤ بأجابه الكمارك اعلاه وبأسم مرشح شرطة الكمارك وهو العميد علي محسن شياع / مدير شرطة كمارك المنطقة الرابعة الذي زودتنا به قيادة قوات حرس الحدود بموجب كتابهم ١٢٣٣/١/٢ في ٢٠١٥/١/٢٣ . وتم الطلب بأجراء الكشف الموقعي وتحديد مكان ومساحة قطعة الارض المطلوبة لاستخدامها كحرم كمركي . - تم التأكيد على الشركة العامة للسكك الحديد بموجب كتابنا ٧٠٠٧ في ٢٠١٥/١/٢٦ لاعلامنا اجراءاتهم المتخذة بصدد المقترح الثاني اعلاه ، حيث قامت السكك بمخاطبة الكمارك بموجب كتابهم المرقم ٩٢٤ في ٢٠١٥/١/٢٢ بصدد الموضوع ، واعلمتنا بعدم ورود الاجابة من الهيئة بموجب كتابهم المرقم ٣٥٤ في ٢٠١٥/٢/١٠ لغاية تاريخه . - اعلمتنا الهيئة العامة للكمارك بكتابها المرقم ٢٤٣٠ في ٢٠١٥/٢/١٢ بأن ممثلهم في اللجنة هو السيد نائل خليل ابراهيم . - تم التأكيد على الشركة العامة لموانيء العراق بموجب كتابنا المرقم ١٢٠٢٧ في ٢٠١٥/٣/٣١ لاعلامنا ما تم بصدد الموضوع . - اعلمتنا الشركة العامة لموانيء العراق بموجب كتابهم المرقم ١١١٩٠٣/٦/١ في ٢٠١٥/٦/٢ :
المقترح الاول	انشاء ساحات مسيجة خارج ميناء ام قصر وقريبة منه ، وتجهيزها بكافة المستلزمات والخدمات وعلى نفقة وزارة النقل لغرض استخدامها من قبل الهيئة العامة للكمارك كحرم كمركي يتم فيه اجراء كافة المعاملات الكمركية وبضمنها بيع البضائع المتروكة لاكثر من (٩٠) يوم حسب القانون .
المقترح الثاني	١-من الضروري ان تكون هناك ساحات للكمارك تستخدم للخن البضائع المتروكة او المحجوزة على ان يكون انشاء هذه الساحات على نفقة الهيئة العامة للكمارك كونها الجهة ذات الاختصاص والتي تستوفي رسوم كمركية ٢-عملية نقل كافة البضائع مباشرة من ميناء ام قصر الى بغداد واكمال الاجراءات الكمركية هناك يؤثر سلبا على ايرادات الميناء بسبب انخفاض ايرادات الخزن ومع هذا لامانع لدى الشركة العامة لموانيء العراق من نقلها مباشرة الى بغداد . - تمت مفاتحة الشركة العامة لموانيء العراق بموجب كتابنا المرقم ١٨٥١٥ في ٢٠١٥/٦/٨ بالتاكيد على كتبتنا المرقمة ٥٠٧١ في ١/٤ و ٧٠٠٧ في ٢٠١٥/١/٢٦ و ٢٠١٥/١/٢٧ في ٣/٣١ في ١٦٣٦٩ و ٢٠١٥/٥/١١ راجين سرعة تسمية ممثلكم في اللجنة المشتركة - مع الكمارك لغرض انشاء حرم كمركي خارج ميناء ام قصر على نفقة وزارة النقل (الشركة العامة لموانيء العراق) حسب قرار اللجنة الفنية. - تم تزويدنا باسماء المرشحين من الجهات المعنية وتم اصدار الامر الوزاري المرقم ١٩٧٥١/٤٨٧٠ في ٢٠١٥/٦/٢٢ وتم اصدار امر وزاري لاحق والمرقم ٢٠٥٤٧/٥١٤٨ في ٢٠١٥/٧/١ . - تم اعلام اللجنة بموجب كتابنا المرقم ٢٤٥٩٣ في ٢٠١٥/٨/٢٠ بتزويدنا بالنتائج والتوصيات لفريق العمل ، وتم التاكيد بكتاب لاحق ذي العدد ٣٠٩٥٣ في ٢٠١٥/١١/٨ . - طلبت الدائرة القانونية /قسم الاملاك والاراضي في وزارة النقل بموجب كتابها ذي العدد ٣٣٧٠٩ في ٢٠١٥/١٢/١٤ تزويدها بكافة الاوليات الخاصة بالموضوع مدار البحث . يتبع في تقرير / ٢٠١٦
تفعيل الحرم الكمركي في محطة سكك حديد الشالجية في بغداد والسماح بنقل البضائع المتجهة الى بغداد والمناطق القريبة بواسطة السكك الحديد مباشرة من ميناء ام قصر الى محطة الشالجية ، وانجاز كافة المعاملات الكمركية عليها في الحرم الكمركي لمحطة سكك حديد الشالجية ، وذلك من اجل تخفيف الزخم الحاصل في ميناء ام قصر ، علما" بأن دائرة كمارك المنطقة الجنوبية في البصرة قد رفضت هذا المقترح سابقا" .	

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٠- شراء جهاز فحص متنقل بالاشعة السينية (X – RAY) لغرض فحص البضائع المحملة على شاحنات السكك الحديدية في ميناء ام قصر وذلك من قبل الشركة العامة للموانئ :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الفنية في ٢٠١٥/٣/٣	- تم ابلاغ الشركة العامة لموانئ العراق بقرار اللجنة الفنية رقم (٣) وتم الطلب بنقل جهاز الفحص المتحرك الى خط السكة في ميناء ام قصر بموجب كتابنا المرقم ١٠٤٢٦ في ٢٠١٥/٣/١٥ ، وكذلك ابلاغ الشركة العامة للسكك الحديدية بمتابعة الموضوع.
قرار (٣) : تكلف الشركة العامة لموانئ العراق بنقل جهاز الفحص المتنقل (Mobile) الى خط السكة لاغراض فحص البضائع المحملة بالشاحنات السككية .	- اجابت الشركة العامة للسكك الحديدية ذي العدد ٢٣/ت/جهاز سونار ١٨١٦/ في ٢٠١٥/٧/٥ ومرفقه كتاب الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابها المرقم ١١٨٩٥/١٢/٢/١ في ٢٠١٥/٦/٢ والموجه الى مكتب السيد الوكيل الفني والذي اعتذرت فيه الشركة المذكورة عن نقل جهاز فحص الحاويات الى خط السكة في الميناء لغرض فحص الحاويات المحملة على القطارات بحجة عدم موافقة الشركة المجهزة. - تم عرض موضوع عدم امكانية نقل جهاز فحص الحاويات الى خط السكة في ميناء ام قصر الى خطة السكة لغرض فحص الحاويات المحملة على القطارات على اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بأجتماعها الثامن المنعقد في ٢٠١٥/٧/٢٨ وبعد المناقشة مع مدير عام الموانئ وبسبب اختلاف مواصفات الجهازين قررت اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة شراء ونصب جهاز جديد خاص بشاحنات سكك الحديد.
	- تمت مفاتحة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابنا المرقم ٢٣٨٧٤ في ٢٠١٥/٨/١٣ بعرض قرار اللجنة الفنية (قررت اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة شراء ونصب جهاز جديد خاص بشاحنات سكك الحديد) على السيد الوكيل الفني /رئيس اللجنة الفنية وقد دون سيادته هامشه التالي المؤرخ في ٢٠١٥/٨/١١ على مذكرتنا المرقمة ٢٥٩ في ٢٠١٥/٨/١٠ بتبليغ الموانئ لأجراء اللازم.
	- بينت الشركة العامة لموانئ العراق بكتابها المرقم ٢٢٣٣٦/١/٨/١ في ٢٠١٥/١١/١ في سبيل وان تم شراء اربعة اجهزة فاحصة خاصة بالنقل الطرقي وتم تسليمها الى الهيئة العامة للكمارك لموانئ ام قصر.
	- تمت اجابة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابنا المرقم ٣١٣٤٥ في ٢٠١٥/١١/١٢ بانه حصلت موافقة معالي السيد الوزير على مذكرتنا المرقمة ٣٥٠ في ٢٠١٥/١١/٩ لشراء جهاز فحص خاص بالنقل السككي وعلى نفقة شركتكم اسوة بالاجهزة التي تم استيرادها سابقاً للنقل الطرقي.
	- اعلمتنا الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية بموجب كتابها المرقم ٢٣/ت/جهاز فحص الحاويات /١٤٢٢٤ في ٢٠١٥/١١/١٩ والموجه الى الشركة العامة لموانئ العراق بانها ترجو شراء الجهاز اعلاه الخاص بالنقل السككي ونصبه قرب خط السككة لتلافي التأخير الذي يحصل بنقل الحاويات.
	- يتبع في تقرير / ٢٠١٦

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١١- الترويج عن خدمات وامكانات الشركة العامة للنقل البحري لغرض الاستفادة منها في نقل البضائع المستوردة للعراق :-

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>تم ابلاغ الشركة العامة للنقل البحري بموجب كتابنا المرقم ١٠٤٢٥ في ٢٠١٥/٣/١٥ بقرار اللجنة الفنية رقم (٤) بناءاً على مقترح شركتهم بتفعيل دور الشركة كناقل بحري وطني .</p> <p>اعلمتنا دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية/وزارة التجارة بكتابها المرقم ٣٩٦٢ في ٢٠١٥/٣/٢٥ قدر تعلق الامر بالفقرة(٣) بتزويدهم بطاقات النقل وحمولات بواخر اسطول الشركة العامة للنقل البحري.</p> <p>اعلمتنا الشركة العامة للنقل البحري بموجب كتابها المرقم ٢٤١٣ في ٢٠١٥/٤/٨ :</p> <p>١. (٣) سفن حمولة متنوعة ١٧٥٠٠ طن .</p> <p>٢. (١) سفينة حمولة متنوعة الاغراض الحمولة الكلية ٧٨٥٠ طن.</p> <p>٣. (١) سفينة حمولة متنوعة الاغراض الحمولة الكلية ١٧٨٥٠ طن.</p> <p>تم تزويد دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية/وزارة التجارة بكتابنا المرقم ١٤١٧١ في ٢٠١٥/٤/٢٠ بطاقات النقل وحمولات بواخر اسطول الشركة.</p>	<p>الاجتماع السادس للجنة الفنية في ٢٠١٥/٣/٣</p> <p>قرار(٤):</p> <p>ت. قيام الامانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة بالتنسيق مع الشركة العامة للنقل البحري حول الاعمام على الوزارات كافة للترويج عن خدمات الناقل البحري و تعزيز الاعمام بذكر وسائل الاتصال الخاصة بالشركة والموقع الالكتروني لتلقي الاستفسارات من الجهات الراغبة بالنقل عن طريقها</p> <p>قيام الشركة العامة للنقل البحري بتزويد دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بحمولات بواخر اسطول الشركة .</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٢- التنسيق بين وزارة الزراعة والموانئ العراقية لاستيراد اجهزة متخصصة لتفريغ الحيوانات الحية :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الفنية في ٢٠١٥/٣/٣	<p>- تم مخاطبة شركة ما بين النهرين العامة للبذور التابعة لوزارة الزراعة بموجب كتابنا المرقم ١٠٤٨٦ في ٢٠١٥/٣/١٥ بما يلي:</p> <p>- قيام شركتكم بتزويد الشركة العامة لموانئ العراق بالمواصفات الخاصة بمعدات تفريغ الحيوانات الحية وخاصة الابقال الحوامل من البواخر لغرض دراسة امكانية توفيرها من قبل الموانئ.</p> <p>- اعلمتنا وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة/قسم الانتاج الحيواني بموجب كتابها المرقم ١٣٩٦٢ في ٢٠١٥/٤/١٩ انها ترى ان تكون عملية نقل الحيوانات الحية وخاصة الابقار الحلوب عبر المطارات لغرض ضمان السلامة وسرعة الوصول كونها ابقار حوامل.</p> <p>- تمت اجابة وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة/قسم الانتاج بكتابنا المرقم ١٥٢٩٢ في ٢٠١٥/٤/٣٠ بأنه عملية نقل الحيوانات الحية وخاصة الابقار الحلوب عبر المطارات تعتمد على التاجر والمستورد وبأمكان وزارتك وضع ضوابط بذلك وان وزارتنا ستلتزم بها.</p> <p>- اجابت وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة/قسم الانتاج الحيواني بكتابها المرقم ١٧٢٢٢ في ٢٠١٥/٥/١١ :</p> <p>١- سبق ان تم اعداد ضوابط لاستيراد الحيوانات الحية (للتربية والذبح) رقم ١ لسنة ٢٠١٠.</p> <p>٢- يفضل نقل الابقار الحلوب الحوامل عبر المطارات لضمان سلامة الحيوانات.</p> <p>٣- في حالة رغبة المستورد بالنقل البحري فتنقل الابقار الحلوب بالبواخر التخصصية الخاصة بنقل الحيوانات او تنقل باقفاص بارضية خشبية سعة (٥) حيوانات للقفص الواحد وتنزل بكرين.</p> <p>٤- اما بالنسبة لنقل العجول الحية لأغراض الذبح فأما تنزل بواسطة رميات او خراطيم خاصة تربط بين الباخرة والرصيف لضمان عدم تعرضها للادى اثناء التفريغ.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٣ - تفعيل العمل بموازين الحمولات المحورية على الطرق العامة :-

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>أ. تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ١٧٩٥٤ في ٢٠١٥/٦/٢ للموافقة على التوصية وتعميمها . حصلت موافقة الأمانة العامة بكتابها المرقم ش ل /ص/ ٢١٢٣٩/٨/٥٠ في ٢٠١٥/٦/٢٤ على تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية الواردة في الفقرات (ب) (ج) (د) والالتزام بها من قبل وزارة الداخلية ، وزارة البلديات والإشغال العامة ، وزارة التجارة ، امانة بغداد ، الهيئة العامة للطرق والجسور والهيئة العامة للضرائب المدرجة في ادناه: ١- زيادة التوعية بنظام الموازين المحورية من خلال وسائل الاعلام وعند اصدار اجازات السوق العمومية والاختبارات المرورية مع تقديم تعهد خطي بذلك. ٢- قيام وزارة الاعمار والاسكان / الهيئة العامة للطرق والجسور وامانة بغداد ووزارة البلديات والإشغال العامة على عمل وتثبيت العلامات المرورية الدولية الخاصة بالاوزان المحورية بالتنسيق مع مديرية المرور العامة. ٣- قيام وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات والهيئة العامة للضرائب بالزام شركات النقل عند تسجيلها او عند تجديد هويات التسجيل بالعمل وفق نظام الاوزان المحورية من خلال تعهد خطي مع الزام كافة سائقي شاحنات وزارة التجارة للعمل بموجب النظام. - تم مخاطبة الوزارات التالية بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٤٩١ في ٢٠١٥/٨/١٠ واعلامنا الاجراءات المتخذة بصدد موضوع الموازين المحورية؛ ٠١ وزارة البلديات ٠٢ وزارة الداخلية ٠٣ امانة بغداد ٠٤ الهيئة العامة للضرائب ٠٥ الهيئة العامة للطرق والجسور ٠٦ دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ٠٧ المديرية العامة للمنافذ الحدودية ٠٨ الشركة العامة لموانئ العراق ٠٩ مديرية المرور العامة ٠ وتم الاجابة على كتابنا المشار اليه في الاعلى وكما يلي : - اعلمتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٧٣٥٦ في ٢٠١٥/٨/٢٦ ومرفقه كتاب وزارة الاعمار والاسكان المتضمن راي الوزارة المذكورة انفاً بشأن التوصية رقم (٢) الماخوذة في اجتماع اللجنة الفنية ، حيث بينت دائرة الطرق والجسور الاتي :- ٠١ فيما يخص الفقرة (١) : قامت وزارة الاعمار والاسكان ممثلة بالدائرة التخطيط والمتابعة /قسم الطرق والجسور بالاجراءات التالية لزيادة النوعية بنظام الموازين المحورية : ١ - طبع الالاف المنشورات الخاصة بقانون الطرق والحمولات وتوزيع ١٥٠٠٠ منشور لكل مديرية يتم توزيعها على سائقي السيارات في المحافظات . ب - نشر القانون في الصحف المحلية . ت - اجراء ندوات تثقيفية للشركات وسائقي المركبات (القطاع الحكومي والخاص) بالتعاون مع المرور العامة . ث- تشغيل تجريبي لمحطات الوزن و اجراء لقاءات على القنوات الفضائية . ج- عرض اعلان بالالتزام بالحمولات المحورية وعرضها على القنوات الفضائية بالإضافة الى لوحات (فلكس) باحجام كبيرة وتثبيتها قرب محطات الوزن . ٠٢ اما فيما يخص الفقرة (٢) :- ان الكلفة التخمينية لتصنيع وتثبيت العلامات المرورية الدولية والتعريفية الخاصة بالاوزان والمطلوب نصبها كمرحلة اولى على طرق محاور المشرق العربي للمناطق الامنة بالإضافة الى عدد من الطرق الرئيسية والمحورية وقرب محطات الوزن تقدر باكثر من (١,٥) مليار دينار حيث ادرجت خطة تثبيت ونصب العلامات المرورية وتثبيت الطرق ضمن خطة الصيانة لعام ٢٠١٥ . ٠٣ بالنظر لعدم توفر التخصصات المالية يتعدرتنفيذ الفقرة (٢) من كتابكم انفا في الوقت الحاضر وستؤخذ بنظر الاعتبار في حال توفرالتخصيصات والتمويل المالي . - اعلمتنا وزارة الداخلية /وكالة الوزارة لشؤون الشرطة /مديرية المرور العامة /قسم التخطيط والمتابعة بموجب كتابها المرقم بالعدد ٥٣٥٢٤ في ٢٠١٥/٨/٢٦ انه تم مخاطبة قسم الاوزان المحورية لاتخاذ مايلزم والتنسيق مع شعبة اجازات السياقة بخصوص ماورد بالفقرة(١) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٢١٢٣٩ في ٢٠١٥/٦/٢٤ والتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة بخصوص العلامات المرورية الواردة بالفقرة(٢) واعلامنا اجراءاتكم .</p>	<p style="text-align: center;">الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١</p> <p style="text-align: center;">قرار (١١)</p> <p>ب. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على الهيئة العامة للطرق والجسور وأمانة بغداد ووزارة البلديات على عمل وتثبيت العلامات المرورية الدولية الخاصة بالاوزان المحورية بالتنسيق مع مديرية المرور العامة.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والأمانة التنفيذية

١٤ - فتح مكاتب للتأمين في المنافذ الحدودية للشركات العراقية العامة والخاصة الراغبة بممارسة نشاط التأمين على البضائع والأشخاص :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
<p>الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١</p> <p>قرار (١٤) :</p> <p>صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية بالموافقة على السماح بفتح مكاتب التأمين في المنافذ الحدودية للشركات الراغبة بممارسة نشاط التأمين على البضائع والأشخاص فيها لغرض توفير الفرص المتساوية لشركات التأمين بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.</p>	<p>تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ١٧٠٢٢٧ في ٢٥/٥/٢٠١٥ بالموافقة على التوصية لفرض اعامها .</p> <p>حصلت موافقة الأمانة العامة على القرار بموجب كتابها ش ل/ص/م/٢٥٦٢٥ في ١٨/٦/٢٠١٥ . وقامت الأمانة التنفيذية باعامم الموافقة على الجهات ذات العلاقة بموجب كتابنا ٢٠١٦٦ في ٢٨/٦/٢٠١٥ إضافة الى نشره في الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٥- وضع الية مستعجلة من قبل وزارة البيئة والكمارك للتخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة في الموانئ العراقية منذ فترات طويلة :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١	١-تم مفاتحة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابنا ١٧٠٥٠ في ٢٤/٥/٢٠١٥ لاعلامنا فيما اذا كانت جميع المواد المكدسة في الموانئ لا التي لا يمكن اتلافها أو التخلص منها بسبب اعتراض وزارة البيئة حصراً أم توجد جهات أخرى تعترض على ذلك . لم ترد الإجابة لغاية تاريخه أعلاه.
قرار (١٥) : قررت اللجنة الوطنية الحاضرون بأن تتولى وزارة النقل مفاتحة وزارة البيئة لوضع آلية مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة حالياً في ميناء أم قصر بشكل نهائي بالتنسيق مع الكمارك والبيئة لكونها تسبب أضرار صحية وتشغل مخازن الموانئ ، وأن يتم حل مثل هذه المشاكل ثنائياً بين أي وزارتين أو جهتين ولا يوجد مبرر لعرضها على اللجنة الوطنية .	٢-تم مفاتحة وزارة البيئة / مكتب الوزير بكتابنا ١٧٣٥٨ في ٢٦/٥/٢٠١٥ ونسخة منه الى الكمارك والمديرية العامة للمنافذ الحدودية لترشيح ممثل عنها لعضوية فريق العمل المتخصص بوضع آلية عمل مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة في الموانئ العراقية .
	٣-وردنا كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية ٩١٠٣ في ١٤/٦/٢٠١٥ بترشيح العميد اياد خضير عباس لعضوية فريق العمل ، ولم ترد أجابة البيئة والكمارك لغاية تاريخه أعلاه.
	- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٧١١٦/٥/٢٧٤٠٥ في ٢٢/٩/٢٠١٥ برئاسة العميد اياد خضر عباس /المديرية العامة للمنافذ الحدودية /وزارة الداخلية وعضوية كل من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه:
	- نائل خليل ابراهيم /مأمور كمرك/الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية.
	- يوسف مؤيد يوسف/كيمياوي اقدم/قسم مراقبة الكيمياويات وتقييم المواقع الالكترونية/الدائرة الفنية/وزارة البيئة والصحة.
	- اسراء منقذ عبدالجبار/كيمياوي اقدم/قسم مراقبة الكيمياويات وتقييم المواقع الالكترونية/الدائرة الفنية/وزارة البيئة والصحة.
	- سهيل محمدعلي محمد/رئيس ملاحظين/الشركة العامة لموانئ العراق/وزارة النقل.
	- لم يتم عقد اجتماع لفريق العمل لحد الان بسبب عدم حضور اغلب اعضائه اضافة الى استبدال ممثل الكمارك الذي استغرق فترة طويلة جداً ولم ينجز فريق العمل اعماله لحد الان.
	- تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ٣٠٩٥٢ في ٨/١١/٢٠١٥ لسرعة انجاز اعماله.
	- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٤١٨/٥/٦٥٣٥ في ١٩/١/٢٠١٦ الخاص بترشيح السيد صباح حسن عبدالله ممثلاً عن الكمارك الجنوبية.
	يتبع في تقرير / ٢٠١٦

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٦- تاسيس منظومة هواتف الطوارئ على الطرق الخارجية على شبكات الهاتف النقال والارضية المتوفرة في البلاد .

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السابع للجنة الفنية في ٢٠١٥/٤/٢١	١ تم مفاتحة الهيئة العامة للطرق والجسور والشركة العامة للاتصالات والبريد بكتابنا ٢٠٧٩٢ في ٢٠١٥/٧/٢ لغرض التنسيق لتأسيس منظومة هواتف طوارئ. اعلمتنا الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابها المرقم ١٤٧٢٠ في ٢٠١٥/٧/٢٣ يتعذر على دائرتنا تقديم الخدمات المطلوبة لعدم مسؤوليتها عن ذلك وبموجب قانون الطرق العامة رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ لذا يتطلب التنسيق مع وزارة الداخلية والصحة والامن الوطني ومن الممكن ان يتم التنسيق مع مع دائرتنا في حالة الحاجة لإنشاء مراكز لتلك الخدمات.تمت الاجابة على كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب الكتاب اعلاه بأن الموضوع هو احد متطلبات تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي الذي تم مصادقة جمهورية العراق عليه بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧، اعلمتنا الهيئة العامة للطرق بموجب كتابها المرقم ١٦٨٨٠ في ٢٠١٥/٨/٢٥ بان الدائرة تعمل على دراسة امكانية انشاء مركز اتصالات اي مايسمى (call center).
ب-التنسيق بين الهيئة العامة للطرق والجسور ووزارة الاتصالات لغرض تأسيس منظومة هواتف الطوارئ على شبكات الاتصالات النقالة والارضية المتوفرة حالياً في البلاد .	اعلمتنا الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب كتابها ٣٠٦ في ٢٠١٥/٨/٥ انها تترأى عقد اجتماع مع المختصين من وزارة النقل لمعرفة الاولوية للطرق المراد التنفيذ لها والسعة المطلوبة لدراسة امكانية التنفيذ ووضع الكلف . تمت مفاتحة كل من (الهيئة العامة للطرق والجسور ومديرية المرور العامة ووزارة الصحة وجهاز الامن الوطني) لتسمية ممثلهم في الاجتماع بموجب كتابنا ٢٤٩٦٥ في ٢٠١٥/٨/٢٥ كذلك تمت مفاتحة الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب كتابنا المرقم ٢٨٩١٥ في ٢٠١٥/١٠/١٣ بتحديد موعد ومكان عقد الاجتماع مع الاشارة الى استعداد وزارة النقل لأستضافة الاجتماع. تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٣٥١٧١/٢٥٤٦ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ الخاص بتشكيل فريق عمل . عقد الاجتماع الاول بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥.
	يتبع في تقرير / ٢٠١٦

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٧- تفعيل العمل في اتفاقيات مكونات النقل المتكامل في المشرق العربي - الطرق - السكك الحديدية - البحري - متعدد الوسائط .

رقم القرار	الاجراء المتخذ
<p>الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١</p> <p>قرار رقم (١) : اولاً : المصادقة على توصيات اللجنة الفنية: أ. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور باستكمال متطلبات ونواقص اتفاق الطرق في المشرق العربي والبحث عن وسائل وأساليب جديدة للتمويل والتنفيذ مع ضرورة استدامة العمل في الفقرات المشار إليها في مقترح الامانة التنفيذية لأهميتها في تسهيل النقل والتجارة ووضع العراق ضمن منظومة الطرق والنقل والتجارة الدولية . ب. ضرورة قيام الهيئة العامة للطرق والجسور برسم محاور الطرق على خرائط دولية وطبعتها وتوزيعها بما يؤمن سهولة اتصالها الى السواح وسواق السيارات لمختلف الجنسيات .</p>	<p>تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا ٢٣٠٦٩ في ٢٠١٥/٨/٤ للمصادقة على التوصية والايجاز الى وزارة الإسكان والاعمار لتنفيذ ما ورد فيها .</p> <p>ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان ذي العدد ش ل/٥٠/٨/٢٧٠٠٨ في ٢٠١٥/٨/٢٤ بينت بعدم وجود ضرورة لتدخل الامانة العامة بمجلس الوزراء في تنفيذ التوصية والاكتفاء بمصادقة اللجنة الوطنية العليا.</p> <p>تم مفاتحة وزارة الاعمار والاسكان /مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٢٦٧٠٣ في ٢٠١٥/٩/١٦ بالايجاز بتنفيذ التوصية .</p> <p>وردت اجابة وزارة الاعمار والاسكان /الهيئة العامة للطرق والجسور ذي العدد ٣٧٤٧١ في ٢٠١٥/١١/٢٤ ومرفقه كتابهم المرقم ١٧٣١٥ في ٢٠١٥/٩/١ بتزويدنا نسخه ورقية من خارطة طرق العراق مع نسخه الكترونية CD متضمنة محاور الطرق المارة في العراق.</p>
<p>ج. مفاتحة منظمة الاسكوا التابعة للامم المتحدة لبيان الرأي بشأن إمكانية إقامة دورة تدريبية لعدة أيام للمنسقين الوطنيين لاتفاق الطرق لغرض تدريبهم على كيفية متابعة وتطبيق الاتفاق أو ارسال خبير الى بغداد لالقاء محاضرات على مهندسي الطرق والجسور بخصوص الموضوع .</p>	<p>تم مفاتحة الامينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا)- وكيلا الأمين العام للأمم المتحدة بكتابنا ٢١٩٣٨ في ٢٠١٥/٧/٢١ لاعلامنا بموعد تنظيم دورة المنسقين الوطنيين لمتابعة تنفيذ الاتفاقية .</p> <p>يتبع في تقرير / ٢٠١٦</p>

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>تمت مصادقة العراق على أنضمام العراق الى مذكرة التفاهم بموجب قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وتم دخول المذكرة حيز التنفيذ في ٢٠٠٨/٦/١٥ .</p> <p>تمت مفاتحة الوزارات المالية والصحة والاتصالات اضافة الى شركتي النقل البحري والموانئ والدائرة الفنية في مقر وزارة النقل بموجب كتابنا المرقم ٢٦٣٩٥ في ٢٠١٥/٩/١٣ للايعاز الى الجهات المعنية في تلك الوزارات بأستكمال متطلبات تنفيذ مذكرة التفاهم وتقديم عن إجراءات سير المذكرة .</p> <p>تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا ٢٣٠٦٧ في ٢٠١٥/٨/٤ للمصادقة على التوصية والايعاز على الجهات المعنية بأستكمال متطلبات تنفيذ المذكرة . كما وتم الطلب من دوائر وزارة النقل الأخرى خارج وزارة النقل بضرورة الإسراع في أستكمال أعمالها .</p> <p>تم مفاتحة الشركة العامة للنقل البحري بموجب كتابنا المرقم ٣٣٩٧٥ في ٢٠١٥/١٢/١٦ بتزويدنا بتفاصيل وافية عن اجراءاتكم المتخذة بصدها وتضمينها ضمن استمارة الاستبيان الخاصة بمتابعة تنفيذ وفقرات المذكرة .</p>	<p>قرار (٢) : اولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية ((تقدم كل من شركتي الموانئ والنقل البحري تقريراً في نهاية عام ٢٠١٥ لبيان مدى التقدم الحاصل في تنفيذ بنود وفقرات مذكرة التفاهم" والطلب من وزارة النقل تقديم النتائج))</p> <p>ثانياً : التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التأكيد على الجهات الأخرى العاملة في الموانئ لاستكمال متطلبات مذكرة التفاهم حسب أختصاصها وهي المنافذ الحدودية ، الكمارك ، التأمين ، المصارف ، الامن والاستخبارات ، البيئة والاتصالات .</p>
<p>تم مفاتحة شركات النقل البحري والنقل البري والسكك الحديد والخطوط الجوية والهيئة العامة للكمارك وشركة التأمين الوطنية بموجب كتابنا ٢٣٠٥٣ في ٢٠١٥/٨/٤ للإسراع في انجاز المهام الموكلة بها وأدخال الاتفاقية حيز التنفيذ .</p> <p>حصلت موافقة السيد الوزير في ٢٠١٥/١٢/٣٠ على الغاء الامر الوزاري المرقم ٢١٨٧٠/٥٨٠٠ في ٢٠١٤/٧/٢٣ الخاص بتشكيل اللجنة والوامر الوزارية الملحقة المعدلة له ، وتكليف الدائرة القانونية ودائرة العقود والتراخيص في الوزارة على الآتي :</p> <p>٥. تكليف الدائرة القانونية بوضع ما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :</p> <p>خ- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .</p> <p>د- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .</p> <p>ذ- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .</p> <p>٦. تكليف دائرة العقود والتراخيص بما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :</p>	<p>قرار (٣) : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " التأكيد على الجهات المشاركة في لجنة تنفيذ اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية بضرورة إنهاء مهامها بأسرع وقت لأهمية هذه الاتفاقية في تسهيل النقل والتجارة "</p>

<p>٥- منح التراخيص لمتعهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية . ٦- مراقبة ومتابعة تطبيق أحكام وبنود الاتفاقية . ٣. تحديد سقف زمني لتنفيذ ما مطلوب في الفقرتين أ ، ب أعلاه وكما يأتي : فقرة (أ) : في موعد أقصاه ٢٠١٦/٤/٣٠ . فقرة (ب) : تحديد مدة إصدار قرار مناسب بمنح الترخيص خلال أسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب . -تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٦٦٨٣/٤١٤ في ٢٠١٦/١/٢٠ بإلغاء مضمون الأوامر الوزارية المشار إليها أعلاه الخاصة بتشكيل اللجنة السابقة وتكليف الجهات المذكورة أعلاه بمهامها .</p>	
<p>- تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا ٢٣٠٦٨ في ٢٠١٥/٨/٤ للمصادقة على التوصية والتأكيد على مجلس النواب للإسراع بعرض قانون المصادقة على الاتفاق للتصويت والموافقة عليه. - قامت الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بمفاتحة مجلس النواب بموجب كتابها المرقم ش ل/٥٠/٨/٤٦٤ في ٢٠١٥/٩/٢٣ و صادق مجلس النواب على انضمام العراق الى الاتفاقية بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٥ .</p>	<p>قرار (٤) :التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التأكيد على مجلس النواب للاسراع بالمصادقة على اتفاق السكك الحديد الدولية في المشرق العربي لأهميته بالنسبة لجمهورية العراق.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٨ - تاسيس اتحادات لمختلف نشاطات النقل الجوي والطرفي للبضائع والطرفي للاشخاص وسكك الحديد والبحري في العراق :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١ قرار رقم (٥) المصادقة على توصية اللجنة الفنية: أولاً : الموافقة على تشكيل الاتحادات التالية على أن تعمل تحت مظلة جامعة تسمى مثلاً (رابطة الناقلين العراقيين)، ورفع المقترح الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة ليتسنى للجنة الفنية دراسة الموضوع من كافة الجوانب القانونية والفنية وأعداد مشروع القانون الخاص بتأسيس هذه الاتحادات: أ .الاتحاد العراقي للنقل للطرفي للبضائع. ب .الاتحاد العراقي للنقل للطرفي للركاب في العراق. ج .اتحاد النقل الجوي العراقي. د .اتحاد النقل البحري العراقي. هـ .اتحاد النقل السككي العراقي. ثانياً : التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بإلغاء اتحاد الناقلين العراقيين المشكل بموجب القانون ١١٨ لسنة ١٩٨٨	<p>- تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم ٢٣٢٣٠ في ٢٠١٥/٨/٦ .</p> <p>- اجابتنا الأمانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم ق/٢٥/١/٢ في ٢٧٢١٠/٢٥/١٠/٢٥ في ٢٠١٥/٨/٢٥ ، حيث أشارت الى وجود مشروع قانون النقابات والاتحادات المهنية يتضمن كيفية تأسيس الاتحادات والنقابات المهنية وقد تم تدقيقه من مجلس شوري الدولة لكن السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية طلب تأجيل عرض المشروع على مجلس الوزراء الى اشعار اخر.</p> <p>- تمت مفاتحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية /مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٢٥٦٧٧ في ٢٠١٥/٩/٢ ، وقد اجابتنا الوزارة المذكورة انفاً /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم ١٤٧٤٧ في ٢٠١٥/٩/١٥ .</p> <p>١- تؤيد هذه الوزارة تأسيس (رابطة الناقلين العراقيين) اذا توفر سند قانوني لتأسيسها.</p> <p>٢- لايمكن الغاء اتحاد الناقلين العراقيين المشكل بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٨ النافذ الا اذا كان هناك تدخلا تشريعيا يقضي بذلك مع العرض ان حضور ممثل عن الاتحاد المذكور امرا مهما في اجتماعات اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.</p> <p>- يضم الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لنقابات العمال نقابات عامة مماثلة للمهنة والقطاعات المذكورة (نقابة النقل ، نقابة السكك ، نقابة الموانئ) وقد تأسست في ضوء احكام قانون التنظيم النقابي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧ النافذ مما يتطلب حضور ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال.</p> <p>- حصلت موافقة السيد وزير النقل / رئيس اللجنة الوطنية بموجب مذكرتنا الداخلية المرقمة ٣١٠ في ٢٠١٥/٩/٢٢ على تجيل النظر في الموضوع لحين اقرار قانون النقابات و الاتحادات المهنية و ذلك لاهمية الاتحادات المطلوب تاسيسها بموجب المقترح.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

١٩ - تفعيل مشروع التأشيرة الالكترونية في العراق :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١	<p>-تم مفاتحة مديرية شؤون الاقامة في وزارة الداخلية بموجب كتابنا المرقم (١٠٢٨٠) في ٢٠١٥/٣/١٢ لغرض تزويدنا بتقرير عن مشروع التأشيرة الالكترونية Electronic Visa المؤمل تنفيذه من قبل المديرية اعلاه والذي سيشمل التقديم الالكتروني للحصول على تأشيرة واصدارها الكترونيا" ، مع المراحل الزمنية للمشروع وتأريخ وضعه موضع التنفيذ ، لغرض عرضه في اجتماع الفنية القادم لاهميته البالغة في تسهيل النقل والتجارة والسياحة والاستثمار في البلاد .</p> <p>-اعلمتنا مديرية شؤون الاقامة / وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٠٨٢٦ في ٢٠١٥/٤/١٢ ان مديريتهم لديها خطة لتطوير عمل المديرية وادخال التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصالات الحديثة في تسهيل عملهم اليومي ومنح الفيزا الالكترونية حيث سيتم ربط كافة مديريات الاقامة في المحافظات والمنافذ الحدودية وسفاراتنا في الخارج بمنظومة مركزية وقاعدة بيانات مركزية تدار من قبلنا لضمان تأشير كافة السمات الالكترونية التي يتم منحها وكذلك استخدام الطباعة الالكترونية في عملية اصدار وطبع الفيزا بما يضمن المحافظة على سرية الوثيقة وحمايتها من التلاعب والتزوير وسيتم اعلامنا تفصيلا" بالالية التي ستعتمد في عملية منح السمات الالكترونية والضوابط والتعليمات الخاصة بمنحها حال استحصال الموافقات الرسمية لتنفيذ والمباشرة بالمشروع .</p> <p>-تمت مفاتحة وزارة الداخلية /مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٢٦٣٩٧ في ٢٠١٥/٩/١٣ حول الاسراع بتنفيذ المشروع الخاص بالتوصية اعلاه .</p> <p>- اعلمتنا مديرية الجنسية العامة بكتابها المرقم ٣٠٠٣٩ في ٢٠١٥/١٠/١٢ بأنها قد اعدت دراسة متكاملة عن متطلبات تنفيذ مشروع نظام الفيزا الالكترونية والذي يشمل نصب منظومة اصدار الفيزا في كافة محافظات العراق وكافة السفارات والدوائر القنصلية العراقية في الخارج مرتبطة بواسطة شبكة الانترنت العكوتية وذلك لتسهيل منح السمات لكافة الراغبين بالحصول عليها من بلدانهم، وقد قدمت هذه الدراسة الى مكتب السيد الوزير /دائرة المستشار الفني /صندوق شهادء الشرطة باعتباره الجهة التي ستقوم بأبرام عقد استثمائي مع احد الشركات العالمية المقدمة لتنفيذ المشروع وتم عقد ورشة عمل للشركات المقدمة لتنفيذ المشروع للفترة من ٤-٦/١٠/٢٠١٥ بحضور السيد وزير الداخلية وممثلي الشركات ومن المؤمل ان يتم ذلك خلال العام القادم بعد استكمال الاجراءات الخاصة بالتعاقد.</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٠- تفعيل موضوع انشاء وفتح مراكز للاسعاف الفوري على الطرق الخارجية :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
<p>الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١</p> <p><u>قرار (٧) :</u></p> <p>أولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " أن يتم التنسيق بين وزارة الصحة ومديرية المرور العامة لايلاء الموضوع الاهمية المطلوبة وأدراجه ضمن الخطط الاستثمارية الخاصة بوزارة الصحة لغرض أنشاء مراكز أسعاف فوري على الطرق الخارجية مع أستيراد سيارات أسعاف متخصصة بحوادث الطرق وأعلام منظمة الاسكوا بذلك " .</p> <p>ثانياً : اليعاز الى وزارة الإسكان والاعمار / الهيئة العامة للطرق والجسور بأنشاء محطات أستراحة متكاملة على الطرق الخارجية تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات أضافة الى مراكز الإسعاف الفوري بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والإسراع بأنجاز محطات الاستراحة المباشر بها حالياً</p> <p>ثالثاً : مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول التوصيتين أعلاه .</p>	<p>تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٨٩ في ٢٠١٥/٨/٥ للمصادقة على التوصية والايعاز الى وزارات الصحة والداخلية والاسكان والاعمار لأتخاذ مايقضي بشأنها وذلك لتحقيق الانسجام والموائمة مع المعايير والسياقات الدولية ولغرض تفعيل وتعزيز اجراءات الاستجابة بعد التصادم من قبل الجهات المعنية بموجب قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن.</p> <p>- وردت اجابة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات بموجب كتابها المرقم م خ /٢٠٨٠ في ٢٠١٥/٩/١ والموجه الى وزارة الصحة/البيئة بالايعاز واتخاذ اللازم حول القرار رقم (٧) اولاً وبالتنسيق مع دائرة الطرق والجسور احدى تشكيلات هذه الوزارة وذلك لأهميته بالحفاظ على ارواح المواطنين وتقديم الاسعافات اللازمة للمتضررين من حوادث الطرق الخارجية .</p> <p>- كذلك اعلمتنا وزارة الداخلية /وكالة الوزارة للشؤون الشرطة بكتابها المرقم ٦١١٣٧ في ٢٠١٥/٩/٣٠ بان وزارة الصحة/البيئة قد اعلمت الوزارة اعلاه بموجب كتابها دائرة الصحة العامة بالعدد د ص ع/٥٣٦٥٨/٨/٨ في ٢٠١٥/٩/٧ بانها تم استحداث مركز للاسعاف الفوري على الطرق الخارجية وان تلك المراكز مجهزة بسيارات اسعاف مزودة بمعدات مستلزمات الاستجابة للحوادث والحالات الطارئة ومرتبطة بالرقم الوطني للاسعاف الفوري المرقم (١٢٢) وان هناك مراكز اسعاف فوري اخرى قيد الاستحداث.</p> <p>- ورد كتاب وزارة الاعمار والاسكان والبلديات المرقم ٣٦٠٢٨ في ٢٠١٥/١١/١٦ مرفق بتقرير اعد من قبل دائرة الطرق والجسور حول انشاء محطات استراحة متكاملة تحتوي على كافة سبل الراحة بما فيها مراكز الاسعاف الفوري على الطرق الخارجية.</p> <p>- تم ابلاغ وزارة الاعمار والاسكان والبلديات بموجب كتابنا المرقم ٣٢٩٥٦ في ٢٠١٥/١٢/٧ بان المقصود بكتابنا المرقم ٢٦٨٤٩ في ٢٠١٥/٩/١٧ هو انشاء محطات استراحة متكاملة كمشروع موحد بأسلوب الاستثمار تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات .</p> <p>يتبع في تقرير / ٢٠١٦</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢١- الزام التجار بالتأمين على كافة بضائعهم المنقولة داخل العراق بواسطة شركات التأمين العراقية العامة والخاصة .

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>- تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٩٠ في ٢٠١٥/٨/٥ للمصادقة على التوصية والاياعز الى وزارتي التجارة والمالية لغرض اتخاذ ما يقتضي لتنفيذها ، مع الاشارة الى ان وزارة النقل سوف تلتزم بتنفيذ التوصية اعلاه في حالة مصادقتها عليها.</p> <p>- تمت مفاتحة كل من وزارتي التجارة والمالية بالموافقة والاياعز الى الجهات المعنية لاتخاذ ما يقتضي لتنفيذ التوصية بكتابنا المرقم ٢٦٧٠١ في ٢٠١٥/٩/١٦ .</p> <p>- اجابت وزارة المالية بكتابها المرقم ٨٨٤٢٠ في ٢٠١٥/١٠/٢٨ بتعميمها لهذه التوصية الى المصارف والدوائر والهيئات والشركات التابعة لها لاتخاذ مايلزم.</p> <p>يتبع في تقرير / ٢٠١٦</p>	<p>الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١</p> <p><u>قرار (٨) :</u></p> <p>المصادقة على توصية اللجنة الفنية " لغرض تسهيل النقل والنقل والتجارة والمحافظة على البضائع والركاب المنقولين ووسائط النقل ، التوصية الى اللجنة الوطنية بالزام كافة التجار بالتأمين على بضائعهم داخل العراق لدى شركات التأمين العراقية وتوجيه كافة المصارف بعدم منح أية قروض ما لم يتم التأمين عليها ، وكما يجب ألزام الجهات الاخرى التي تصدر اجازات الاستيراد بهذا الاجراء من أجل المحافظة على الاموال العراقية وكذلك تنشيط قطاع التأمين العراقي " ومفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصدها .</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٢- منع اي استثناءات من تطبيق نظام الحمولات المحورية على الطرق لاي جهة كانت :-

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٣٧٤ في ٢٠١٥/٨/٩ للمصادقة على التوصية والأيعاز الى وزارات الدفاع والداخلية والنفط والتجارة لأتخاذ ما يقتضي لتنفيذها وبأماكنها إتباع أساليب هندسية حديثة لنقل حمولاتها على الطرق من خلال زيادة عدد محاور الشاحنات بما يتضمن الالتزام التام بنظام الحمولات المحورية على الطرق والمحافظة على الطرق العامة مع التأكيد على العمل بروح دولة المؤسسات وتطبيق القوانين والانظمة والتعليمات بشكل متساوي على الجميع بدون إستثناء.</p> <p>- اجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش ل /٥٠/٠٨/٢٧٠٠٨ في ٢٠١٥/٨/٢٤ لا نرى ضرورة لتدخل الامانة العامة لمجلس الوزراء في تنفيذ التوصية الا في الحالات التي يتطلب الامر ذلك من اجل ازاحة التداخل والتعارض والاكفاء بمصادقة اللجنة الوطنية العليا عليها لتنفيذها وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.</p> <p>- تمت مفاتحة كل من الوزارات(الدفاع،الداخلية ،النفط،التجارة)بضرورة الالتزام التام بنظام الحمولات المحورية على الطرق والمحافظة على الطرق العامة.</p> <p>اجابت وزارة الدفاع بموجب كتابها المرقم ق٣/٦١/٣٩٩٩٧ في ٢٠١٥/١٠/٥ بالتعميم على كافة الوحدات للعمل بموجبه.</p>	<p>الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١</p> <p><u>قرار (١١) :</u> المصادقة على توصية اللجنة الفنية "الاعتراض ورفض أي استثناء منح سابقاً لوزارة الدفاع والداخلية والنفط من تطبيق نظام الحمولات المحورية على الطرق وكذلك رفض أي طلب جديد من أي جهة لشمولها بالاستثناء ، لان ذلك يؤدي الى ألق الضرر الكبير بالطرق والجسور وبأمكان هذه الجهات أتباع أساليب هندسية حديثة لنقل حمولاتها على الطرق بما يضمن الالتزام بنظام الحمولات المحورية بشكل دقيق ، مع التأكيد على العمل على أساس دولة مؤسسات وأن القوانين والأنظمة تطبق على الجميع بدون استثناء" ، مع التوصية بزيادة عدد محطات الوزن ومفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصدها .</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٣- استكمال متطلبات فتح منفذ مندلي الحدودي .

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>- تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٨٨ في ٢٠١٥/٨/٥ للمصادقة على التوصية والايعاز للوزارات المعنية وحكومة إقليم كردستان لأخذ ما يلزم بموجبها.</p> <p>- اجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بكتابها المرقم ش ل /٢٧٠٠٨/٨/٥٠ في ٢٠١٥/٨/٢٤ لانرى ضرورة لتدخل الامانة العامة لمجلس الوزراء في تنفيذ توصياتها الا في الحالات التي يتطلب الامر ذلك من اجل ازاحة التداخل والتعارض الذي قد يحدث مع الجهات الاخرى والاكتفاء بمصادقة اللجنة الوطنية العليا.</p> <p>- وبالفعل تمت مفاتحة كل من الوزارات مكتب الوزير(المالية،الداخلية،التجارة،حكومة كردستان وزارة المالية، حكومة كردستان/ الداخلية ، حكومة كردستان/التجارة، حكومة كردستان/النقل والاتصالات)بموجب كتابنا المرقم ٢٦٧٠٢ في ٢٠١٥/٩/١٦ بتنفيذ توصية اللجنة الوطنية.</p>	<p>الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١</p> <p><u>قرار (١٢):</u> <u>اولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " اليعاز الى وزارة المالية بأعتماد مقترح تسديد الرسوم والضرائب من قبل التجار ووكلاء الإخراج الكمركي في أحد مصارف مندلي وتسليم وصل القبض الى هيئة الكمارك والضرائب ولحين فتح مصرف في المنفذ"</u> <u>ثانياً : تشكيل لجنة بين الوزارات الاتحادية : المالية ، الداخلية ، التجارة ، النقل ، مع نظيراتها في إقليم كردستان لغرض توحيد الإجراءات والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير والمنافذ الحدودية .</u> <u>ثالثاً : مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول الموضوع لغرض الموافقة والايعاز بالتنفيذ.</u></p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٤- عقد اجتماعات شهرية او فصلية بين الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ورابطة مكاتب وشركات السفر والسياحة في العراق .

الاجراء المتخذ	رقم القرار
تم مفاتحة الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ورابطة شركات ومكاتب السفر والسياحة بكتابنا ٢٣٠٩١ في ٢٠١٥/٨/٥ وأعلامهم بتوصية اللجنة الوطنية لاخذ ما يلزم بموجبها .	الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١ قرار (١٣) : تمت المصادقة على توصية اللجنة الفنية "توجيه الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية بعقد أتماعات شهرية مع رابطة شركات ومكاتب السفر والسياحة في العراق في فندق ميرديان لزيادة التنسيق والتعاون وحل المشاكل والمعوقات بين الجانبين".

٢٥- موائمة الاجراءات وساعات ايام العمل في المنافذ الحدودية بين العراق والدول المجاورة .

الاجراء المتخذ	رقم القرار
تم مفاتحة دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بكتابنا ٢٣٨٧٥ في ٢٠١٥/٨/١٣ لتزويدنا بألية عمل المنافذ الحدودية لدول الجوار .	الاجتماع الثامن للجنة الفنية في ٢٠١٥/٧/٢٨ قرار (٢) : مفاتحة دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة لغرض الاستعلام عن آلية عمل المنافذ الحدودية وساعات العمل فيها بالنسبة للدول المجاورة للعراق.

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والأمانة التنفيذية

٢٦- تسديد كافة الاجور والرسوم والضرائب في العراق بالدينار العراقي بدلاً من الدولار الامريكي .

الاجراء المتخذ	رقم القرار
	<p>الاجتماع الثامن للجنة الوطنية في ٢٦/٨/٢٠١٥ قرار رقم (١) : المصادقة على توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (١) بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٥ والتوصية برفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض إقراره .</p>
<p>- تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ٢٦٩٠٢ في ٢٠/٩/٢٠١٥ ومرفقه محضر أجتماع اللجنة الوطنية المتضمن القرار أعلاه.</p> <p>- ورد كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٤/٢٥/٣٢٣٠٦ في ١٣/١٠/٢٠١٥ والذي تم فيه مفاتحة البنك المركزي العراقي / مكتب المحافظ لبيان الرأي بالموضوع .</p> <p>- ورد كتاب وزارة الخارجية ذي العدد م.خ./٢٣/٢٥٦٠ في ١٠/١١/٢٠١٥ استنادا الى المادة ٣٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ فإن الرسوم المستحصلة من البعثات الاجنبية تحدد من قبلها.</p>	<p>إنسجاماً مع معمول به في دول العالم كافة وبضمنها دول الجوار والاقليم ولتسهيل الإجراءات على المواطنين وعدم لجوئهم الى شراء الدولار لغرض إنجاز معاملات النقل والتجارة ولغرض رفع سعر الدينار العراقي وتعزيز قيمته وتشجيع التعامل به ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من المضاربات بأسعار العملات ، وتحقيقاً لأحد مبادئ وأسس السيادة الوطنية ، نقترح إلزام كافة الجهات الحكومية والخاصة العراقية والأجنبية باستيفاء كافة الأجور والرسوم والضرائب وأية مبالغ أخرى داخل العراق بالدينار العراقي حصراً مع وضع آلية مناسبة بين تلك الجهات والبنك المركزي العراقي لغرض تحويل هذه المبالغ بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي وفقاً للسياقات والآليات المصرفية الرسمية لضمان عدم إلحاق أية خسائر بأي طرف كان ، ويشمل ذلك :</p> <p>١٠. أذكر الخطوط الجوية العراقية .</p> <p>١١. أجور تذاكر كافة الخطوط الجوية الأجنبية التي تباع داخل العراق .</p> <p>١٢. أجور إصدار المناقيس من قبل الشركة العامة للنقل البري في المنافذ الحدودية</p> <p>١٣. رسوم إصدار تأشيرة الدخول العراقية (الفيزا) للأجانب في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية .</p> <p>١٤. رسوم منح العراقيين تأشيرة الدخول الى الدول الأخرى التي تستوفيهما السفارات الأجنبية في العراق .</p> <p>١٥. رسوم إصدار الإقامة والفحص الطبي للأجانب في العراق .</p> <p>١٦. الرسوم والضرائب والأجور التي يستوفيهما إقليم كردستان في المنافذ التابعة له .</p> <p>١٧. الأجور والرسوم التي تتقاضها الموانئ والمطارات العراقية كافة .</p> <p>١٨. أية رسوم أو ضرائب أو أجور تستوفيهما دوائر الدولة والجهات الرسمية والقطاع الخاص والسفارات الأجنبية والمنظمات الدولية الأجنبية داخل العراق .</p> <p>وكما ويجب إلزام جميع الجهات الحكومية والأهلية أعلاه بأن تقوم بتسعير كافة الأجور والرسوم والضرائب التي تستوفيهما بالدينار العراقي وبأرقام صحيحة وذلك بدلاً من الدولار الأمريكي لتسهيل عمليات الاستيفاء .</p>
<p>يتبع في تقرير / ٢٠١٦</p>	

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٧- تطبيق نظام الحوسبة الالكترونية للاجراءات الكمركية الدولي المسمى اسيكودا ASYCUDA .

الاجراء المتخذ	رقم القرار
<p>- تم مفاتحة وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك بموجب كتاب الامانة التنفيذية المرقم بالعدد ٢٤٢٣١ المؤرخ في ٢٠١٤/٨/٢٨ للاستفسار عن أسباب عدم تطبيق النظام الكمركي الدولي الموحد الالسيكودا (ASYCUDA) في الكمارك العراقية .</p> <p>- تم ابلاغ وزارة المالية بالقرار بموجب كتابنا المرقم ٥١٩١ في ٢٠١٥/١/٥ .</p> <p>- تم التأكيد على وزارة المالية لاعلامنا الاجراءات المتخذة بصدد الموضوع بموجب كتابنا المرقم ١٢٢٥٨ في ٢٠١٥/٤/١ .</p> <p>- اعلمتنا الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم ٤٦٣٦ في ٢٠١٥/٣/٢٥ انها سعت الى تطبيق نظام الالسيكودا ومنذ عام ٢٠٠٩ الا انه تعذر تطبيقه للكلفة التخمينية العالية ، وسبق ان تم مخاطبة منظمة الاونكتاد لتوفير دولة مانحة تتولى تطبيقه في حينه . وقد تم التباحث في لجنة الميزان التجاري ضمن وزارة التجارة للمساعدة في تطبيقه بتعاون الشركة العامة لنظم المعلومات في وزارة الصناعة مع الهيئة من خلال التباحث واعداد دراسة متكاملة عنه الا ان الشركة المذكورة لم تتصل بممثل الهيئة / السيد المستشار القانوني ، وبينت الخطوات المقررة لاغراض تطبيق هذا النظام وكما يأتي :</p> <p>١ . اتخاذ قرار بتطبيق نظام الالسيكودا العالمي من قبل الكمارك العامة حصرا" وهي الجهة المالكة للنظام والمسؤولة عن تنفيذه .</p> <p>٢ . مفاتحة منظمة الاونكتاد الجهة الوحيدة المجهزة لهذا النظام والمسؤولة عن تسليمه الى الدول المنفذة له ودعمها بكل السبل .</p> <p>٣ . تهيئة البنية التحتية من (ابنية صالحة لتطبيق النظام ، توفير جميع الاجهزة والمعدات من حاسبات وسيرفرات وطابعات و... الخ وتصميم وبناء شبكة اتصالات قوية وموثوقة لكي يتم من خلالها تنفيذ نظام الالسيكودا ضمن شبكة رئيسية تربط المناطق والمراكز الكمركية بالمركز الرئيسي) .</p> <p>٤ . تدريب كادر للعمل على النظام وكادر متقدم بإمكانه التعديل على النظام وفق متطلبات الكمارك العراقية .</p> <p>٥ . وضع جدول تفصيلي يحدد خطوات استلام وتنفيذ نظام الالسيكودا وتوقيتات زمنية لتنفيذه من خلال دراسة لواقع الكمارك العراقية .</p> <p>٦ . اعداد دراسة توضح عمل المراكز الكمركية بأنواعها البري والبحري والجوي وحسب الالهمية من خلال زخم العمل واعداد التصاريح الكمركية الصادرة من كل مركز ليتسنى لنا تحديد عدد الاجهزة والكادر .</p> <p>٧ . اختيار مركز نموذجي لتطبيق نظام الالسيكودا من خلال معايير معينة .</p> <p>وبينت الهيئة المذكورة ان الكلفة الكلية لتنفيذ نظام الالسيكودا (٢٥) خمسة وعشرون مليون دولار وهذا المبلغ بحاجة الى تخصيصات مالية لكي يتم السير بالاجراءات اعلاه .</p> <p>- تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم ١٣١٥٦ في ٢٠١٥/٤/٩ لرصد التخصيصات المالية اللازمة البالغة (٢٥) خمسة وعشرون مليون دولار لغرض السير بتنفيذ اجراءات النظام .</p> <p>- قامت الامانة العامة بأحالة كتابنا اعلاه الى وزارة المالية للنظر بمضمونه واجابتنا بموجب كتابهم المرقم ١٣٣٤٤ في ٢٠١٥/٤/٢٢ .</p>	<p>اجتماع اللجنة الفنية الثاني المنعقد في ٢٠١٤/٨/١٨</p> <p>-التأكيد على وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك بسرعة تطبيق النظام الدولي الموحد الالسيكودا (ASYCUDA) ، وهو نظام عالمي لحوسبة العمليات الخاصة بالادارات الكمركية في الكمارك العراقية وتقديم برنامج زمني من قبل ممثل الكمارك في الاجتماع القادم وتقديم برنامج زمني من قبل ممثل الكمارك.</p> <p>اجتماع اللجنة الوطنية الرابع المنعقد في ٢٠١٤/١١/١٩</p> <p>تؤيد اللجنة الوطنية تطبيق نظام الالسيكودا (ASYCUDA) في الكمارك العراقية بأسرع وقت .</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٨- تاجير او استثمار الطرق السريعة من قبل شركات اجنبية متخصصة مقابل صيانتها وتاهيلها واكمال نواقصها وادامتها والمحافظة عليها باستمرار .

رقم القرار	الاجراء المتخذ
الاجتماع الثامن للجنة الوطنية في ٢٦/٨/٢٠١٥	<p>تم مفاتحة وزارة الإسكان والاعمار بكتابنا المرقم ٢٨١٤٤ في ٦/١٠/٢٠١٥ لدراسة المقترح وتزويدنا بهذه الدراسة بعد إنجازها لغرض مناقشتها وتقديم التوصية المناسبة بشأنها .</p> <p>أجابت الوزارة بكتابها المرقم ٢٠٥٢٧ في ٢٦/١٠/٢٠١٥ بأن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الدائرة على الترويج لتنفيذ مشاريع الطرق السريعة وتأهيل المنفذ منها بأسلوب التمويل من المنظمات المقرضة أو بطريقة الاستثمار .</p> <p>ورد كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ١٥٨٦٨/٣/٩ في ١٠/١١/٢٠١٥ حيث يبدي البنك على استعداده لتقديم الاستشارة المالية والنقدية وكل مايتعلق بتنفيذ مقترح اللجنة الوطنية الخاص باستثمار الطرق السريعة على ان يتم التنسيق والتعاون بين وزارتنا ووزارة الاعمار والسكان والبلديات والهيئة الوطنية للاستثمار لوضع الية عمل وضوابط لتحديد الاستثمار للشركات الاجنبية المتخصصة</p> <p>تمت مفاتحة كل من وزارة الاعمار والسكان والبلديات و الهيئة الوطنية للاستثمار بالاكيد على الكتاب اعلاه وبرفقته كتاب البنك المركزي العراقي.</p> <p>ورد كتاب وزارة الاعمار والسكان /الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ٢٤٩٨٢ في ٣٠/١٢/٢٠١٥ المعنون الى البنك المركزي العراقي /المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتمان بتزويدهم بالافكار والخبرات والاستشارة المالية والنقدية حول الموضوع مدار البحث.</p> <p>تمت مفاتحة كل من وزارة الاعمار والسكان/مكتب الوزير بكتابنا المرقم ٥٠٠٤ في ٣/١/٢٠١٦ بان اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا قد طلبت تزويدها بدراسة موسعه ومعقدة عن الموضوع بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي والهيئة الوطنية للاستثمار لغرض عرضها على اللجنة واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها ورفعها الى مجلس الوزراء.</p> <p>ورد كتاب وزارة الاعمار والسكان/مكتب الوكيل الاقدم ذي العدد ٥١٢٥ في ١٤/٢/٢٠١٦ ومرفقه كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ٢٤٩٧ في ٤/٢/٢٠١٦ المتضمن توصيات اللجنة المشكلة لدراسة امكانية اخضاع طريق المرور رقم (١) لنظام الجباية التعريفية وقد ارسلت التوصيات انفا الى مكتب رئيس الوزراء بموجب الوزارة اعلاه دائرة التخطيط والمتابعة قسم الطرق والجسور المرقم ٢٤٦٧٢ في ١٨/٨/٢٠١٥ وبانتظار الرد .</p>
قرار (٢)	<p>تم قبول المقترح والتوصية من حيث المبدأ . وقررت اللجنة الوطنية أحالة المقترح الى وزارة الاعمار والإسكان لدراسته بشكل أوسع وأعمق وتقديم خرائط وآليات لإستحداث أو إنشاء أو أستثمار طرق جديدة وأن تكون وفق دراسة متكاملة وتقدم للجنة الوطنية لدراستها وتقديم التوصية المناسبة بشأنها على ضوء ذلك بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار والبنك المركزي العراقي .</p> <p>المقترح: تاجير أو استثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات اجنبية متخصصة وكفوءة مقابل صيانتها وتاهيلها واكمال نواقصها وادامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية ، وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم هذه الطرق بأستخدام أنظمة الكترونية ويدوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل واكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد ، وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى .</p>

أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والامانة التنفيذية

٢٩- معالجة الظواهر السلبية المتعلقة بالسلامة المرورية في العراق :-

رقم القرار	الاجراء المتخذ
<p style="text-align: center;">الاجتماع الثامن للجنة الوطنية في ٢٦/٨/٢٠١٥</p> <p>قرار (٣) : صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المذكورة وأن تقوم الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتيحة وزارات الداخلية والصحة والاعماروالاسكان والتربية ودائرة المنظمات غيرالحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض أخذ ما يقتضي بصدده .</p> <p style="text-align: right;">توصية اللجنة الفنية :</p> <p>مفاتيحة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الإيعاز إلى وزارة الداخلية والجهات المعنية الأخرى لمعالجة الظواهر التالية المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق :</p> <p>ي- تخلف قانون المرور العراقي النافذ .</p> <p>ك- تخلف نظام الغرامات وأساليب فرضها وإستيفائها .</p> <p>ل- ضعف الإلتزام بأنظمة السير والنقل والسلامة الفنية للمركبات</p> <p>م- ضعف إجراءات سلامة الاطفال على الطرق والتوعية المدرسية</p> <p>ن- ضعف التثقيف والتوعية الاعلامية .</p> <p>س- تخلف الواقع الهندسي للطرق والتقاطعات وتأثيرها في أزدیاد حالات الحوادث.</p> <p>ع- الواقع المتخلف لوسائل النقل في العراق وتأثيرها في أزدیاد حالات حوادث الطرق .</p> <p>ف- عدم وجود منظمات مجتمع مدني تعنى بالسلامة على الطرق ورعاية ضحايا حوادث الطرق على المدى البعيد .</p> <p>ط- ضعف إجراءات الإنقاذ والاسعاف بعد التصادم وأجراءات رعاية ضحايا حوادث الطرق .</p>	<p style="text-align: center;">الاجراء المتخذ</p> <p>- تمت مفاتيحة الوزارات المذكورة بكتابنا ٢٨١٤٥ في ٦/١٠/٢٠١٥ لآخذ ما يقتضي لمعالجة هذه الظواهر والملاحظات .</p> <p>- ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم د م غ/٥٠٠٤/ ٣٣٢٨٠ في ٢٧/١٠/٢٠١٥ بأن الجمعية العراقية للسيارات والوقاية من حوادث الطرق هي من الجمعيات التي كانت مسجلة في وزارة الداخلية وقد راجع القائمون على ادارتها لغرض تكييف اوضاعها وفقا لاحكام قانون المنظمات الغير حكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ النافذ ولم تحصل على شهادة تسجيل وفقا لاحكامه لذا لايجوز لها ممارسة نشاطها ، ولكن توجد لدينا منظمة اخرى تعنى بهذا المجال وهي منظمة السلامة اولا للتوعية المرورية وهي حاصلة على شهادة تسجيل نافذة وفاعلة في ممارسة دورها في المجال انفا.</p> <p>- ورد كتاب وزارة الداخلية / مكتب الوزير المرقم بالعدد ج ع / ٣٣٨٠٥ في ٢٠/١٠/٢٠١٥ المعنون الى مديرية المرور العامة لبيان الرأي مع معالجة الظواهر والملاحظات المذكورة.</p> <p>- ورد كتاب وزارة الصحة/البيئة /دائرة العمليات الطبية والخدمات المتخصصة ذي العدد دع ط/١٠/١٣/٦٤٧٦ في ٤/١١/٢٠١٥ حول الفقرة(ط) وقد بينت التالي:</p> <p>١. تم اصدار بيان لفتح مراكز اسعاف الطرق الخارجية ذي العدد ٧١ في ٢٩/٣/٢٠١٥ وتم تعميمه على دوائر الصحة في المحافظات للعمل بموجبه.</p> <p>٢. تم افتتاح (٥) مراكز اسعاف فوري للطرق الخارجية في المحافظات لحد الان.</p> <p>- اعتذرت بعض الدوائر الصحية في المحافظات عن فتح مراكز اكثر بسبب نقص الملاكات وعدم توفر التخصصات المالية اللازمة لبناء تلك المراكز في الوقت الحاضر.</p> <p>- ورد كتاب امانة بغداد المرقم م/٥٧٦٩/٢ في ١٧/١٢/٢٠١٥ فيما يخص الفقرة(و) ان التصاميم الهندسية التي تعد من قبل دائرة التصاميم في امانة بغداد يتم اعدادها وفق المواصفات الهندسية القياسية للطرق والجسور العراقية ولكن واقع الحال للطرق يفتقر الى الاشارات المرورية والاشارات التحذيرية والارشادية التي ترشد السواق على الطريق.</p> <p style="text-align: center;">يتبع في تقرير / ٢٠١٦</p>

((جدول بمعوقات عمل المنافذ الحدودية ومقترحات الحلول المناسبة لها))

الحلول المناسبة المقترحة من قبل الامانة التنفيذية للجنة الوطنية	معوقات عمل المنافذ الحدودية	الوزارة او الجهة
<p>١- مفاتحة وزارة الداخلية .</p> <p>٢ / ٣ - نقترح ان يكون الارتباط الاداري لكافة موظفي الدولة العاملين بالمنفذ الحدودي (باستثناء منتسبي المطارات والموانئ) مباشراً بمدير المنفذ التابع للمديرية العامة للمنافذ الحدودية التابعة لوزارة الداخلية في حين يبقى ارتباطهم الفني بدوائهم الاصلية .</p> <p>٤- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من التجار .</p> <p>٥- تطبيق العقوبات الواردة في القوانين النافذة بحق المخالفين وفي حالة عدم وجود مثل هذه النصوص القانونية يتم اصدار تشريع جديد بذلك .</p>	<p>١- كثرة عدد المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية تؤدي الى تشتت الجهود في السيطرة على المواد المستوردة .</p> <p>٢- تعدد الجهات المسؤولة في المنافذ الحدودية يؤدي الى صعوبة التواصل مع هذه الجهات .</p> <p>٣- عدم تواجد ممثلي السيطرة النوعية في المنافذ الحدودية يؤدي الى صعوبة اتخاذ القرار وفي نفس الوقت فان هناك خوف من تواجد الموظفين في المنافذ تحسباً من تعرضهم لضغوط مادية وامنية .</p> <p>٤- ضعف التخصيصات المالية لاداء مهام الجهاز في متابعة اعمال الشركات الفاحصة .</p> <p>٥- امتناع بعض التجار او المخلصين عن تسليم نموذج لفحص البضائع المستوردة من قبلهم الى لجان الكشف المكلفة من قبل الجهاز .</p>	<p>وزارة التخطيط الجهاز المركزي للتقييس السيطرة النوعية</p>

<p>١ ، ٢ ، ٣ ، نقترح ان يكون الارتباط الاداري لكافة موظفي الدولة العاملين بالمنفذ الحدودي (باستثناء منتسبي المطارات والموانئ) مباشراً بمدير المنفذ التابع للمديرية العامة للمنافذ الحدودية التابعة لوزارة الداخلية في حين يبقى ارتباطهم الفني بدوائرهم الاصلية .</p>	<p>١- عدم التعاون من قبل بعض المؤسسات الحكومية وتسهيل وتبسيط الاجراءات لعمل وتواجد الجهات الرقابية ومنها وزارتنا والمخولة بموجب القانون الذي يمنحها الصلاحية الكاملة دون غيرها للعمل في المنافذ الحدودية</p> <p>٢- عدم الالتزام بمبدأ العمل بروح الفريق الواحد الذي يصب في خدمة الصالح العام وحماية البيئة وعناصرها من كافة انواع التلوث ومنها التلوث الاشعاعي .</p> <p>٣- عدم تقديم التسهيلات ووضع المعوقات امام ملاكات وزارتنا لممارسة دورها الرقابي لتنفيذ العقد الاستثماري الخاص بالفحص الاشعاعي وهي مسؤولية قانونية تقع على عاتق وزارتنا استنادا الى القوانين والتعليمات النافذة .</p>	<p>وزارة الصحة والبيئة مركز الوقاية من الاشعاع</p>
<p>١- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من صاحب البضاعة.</p> <p>٢- التأكيد على اقليم كردستان حول الموضوع او اتخاذ اجراء بمنع البضائع الواردة من خلال اقليم كردستان من دخول محافظات كركوك وديالى ونيوى باتجاه المحافظات الاخرى الا بعد استيفائها لكافة المتطلبات والشروط والضوابط بموجب القوانين والتعليمات النافذة.</p> <p>٣- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من صاحب البضاعة.</p> <p>٤- التأكيد على هذه الجهات لغرض تطبيق التعليمات.</p> <p>٥- ارسال فريق عمل من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لفحص وتقييس الموازين والعمل بأسلوب التشغيل المشترك لتوفير موازين حديثة.</p>	<p>١- معظم بنايات الحجر الزراعي والبيطري غير متكاملة من ناحية البناء او الكهرباء او المختبرات وليس بالموصفات المطلوبه والتي يتم تنفيذها من قبل الوزارات المشرفه على المنافذ الحدودية مثل الداخلية والصحة.</p> <p>٢- عدم التزام المنفذ الحدودي برويزخان (ضمن سيطرة حكومة اقليم كردستان) بتعليمات الحجر الزراعي والبيطري الصادرة من الحكومة الاتحادية.</p> <p>٣- ان تغلبية الفحوص المستخدمة في المحاجر الزراعية هبارة عن فحوصات فيزيائية وعينية بسبب عدم توفر الاجهزه المختبرية اللازمة وعدم توفر كادر مختص لأجراء الفحوصات المختبرية الصحيحة كما هو الحال في دول الجوار ودول العالم.</p> <p>٤- هناك مواد تدخل عن طريق المسافرين ولم يتم الحجر عليها وان تم الحجر عليها من قبل كوادرننا فيتم السماح من قبل المشرفين على المنافذ بأدخالها الحاجة الى تدقيق الحجر على المسافرين في كل المنافذ والمطارات بشكل صحيح وبواسطة اجهزة حديثة تضمن عدم الاختراق.</p> <p>٥- معظم الميزان التي يتم العمل بها في المنافذ الحدودية اهلية واحياناً لاتعمل عاطلة او يتم رفع الاجور بصورة شخصية دراسة وضع الميزان ويفضل انشاء ميزان حكومية تحت اشراف الدوائر المشرفة على المنافذ الحدودية.</p> <p>٦- الحاجة الى تفعيل التنسيق بشكل جاد بين المنافذ الحدودية لضمان عدم دخول البضائع والارساليات التي يتم منعها ودخولها من منفذ آخر.</p>	<p>وزارة الزراعة</p>

<p>٦- تنفيذ الربط الالكتروني بين كافة المنافذ لغرض تعميم الاجراءات المتخذة ضد البضائع المخالفة للتعليمات والضوابط.</p> <p>٧- يتطلب اخذ رأي الهيئة العامة للكمارك.</p> <p>٨- يمكن العمل بأسلوب الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص.</p> <p>٩- يؤكد على الهيئة العامة للكمارك.</p> <p>١٠- بيان رأي الهيئة العامة للكمارك.</p> <p>١١- التأكيد على المديرية العامة للمنافذ الحدودية والهيئة العامة للكمارك بذلك وتطبق التعليمات والضوابط والقوانين على المخالفين بشدة.</p> <p>١٢- !!</p> <p>١٣- اصدار تشريع قانوني مشدد لمعاقبة هؤلاء في حالة عدم وجوده .</p> <p>١٤- متابعة الاجراءات الخاصة بشراء اجهزة فحص.</p> <p>١٥- يمكن العمل بأسلوب الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص.</p> <p>١٦- مفاتحة الشركة العامة للسكك الحديد العراقية والشركة العامة لموانئ العراق.</p> <p>١٧- تكليف وزارة الزراعة بتنفيذ المقترح.</p> <p>١٨- مفاتحة المديرية العامة للمنافذ الحدودية والهيئة العامة للكمارك.</p>	<p>٧- ضرورة تفعيل اشراك المحجر الزراعي والبيطري في تكوين استمارة الاستيراد ويكون لهم توقيع عليها وليس كما معمول الاستمارة فقط تملئ من قبل ممثل وزارة الداخلية (الهيئة العامة للكمارك) وتوقع من قبله.</p> <p>٨- عدم وجود رافعة شوكية في معظم المحاجر.</p> <p>٩- يتم فحص البرادات الوارد فقط خارجياً ولايتم فحصها بالكامل حيث في اكثر الاحيان يتم تحميلها بمواد مستوردة ممنوعه من وزارة الزراعة الحاجة الى تنسيق من قبل الكمارك مع موظفي المحاجر الزراعية والبيطرية لأتمام الفحص منذ بداية التفريغ.</p> <p>١٠- توحيد الكلفة الكمركية في كلفة المنافذ الحدودية.</p> <p>١١- الزام كافة المنافذ الحدودية بالتعليمات الصادرة من الحكومة الاتحادية حفاظاً على اقتصاد البلد واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين.</p> <p>١٢- تفعيل دور الحكومات المحلية في تنفيذ التعليمات وعدم السماح للمواد الممنوعة اثناء المنع الصادر من وزارة الزراعة بالتداول في الاسواق المحلية وتشديد الرقابة.</p> <p>١٣- ان عدم وجود عقوبات رادعة للمستوردين الذين يدخلون المواد الزراعية الممنوعة والتي تحمل افات زراعية ساهم في تشجيع الكثير منهم في ادخال هذه المواد وخاصة التفاح الايراني والجوز.</p> <p>١٤- عدم وجود جهاز سونار لفحص المواد الموجودة في داخل الحاويات والشاحنات فقط وجود جهاز لفصح المتفجرات .</p> <p>١٥- عدم وجود غرف ذات مواصفات جيدة لتبخير الارساليات.</p> <p>١٦- في محافظة البصرة يقع المحجر امام سكة الحديد في المعقل مما يعيق عمل الموظفين.</p> <p>١٧- لوحظ هناك معاناة لكادر موظفي المحاجر الزراعية والبيطرية مع المسافرين الواردين الذين ليس لديهم معرفة بالمواد الممنوع دخولها حيث يتم حبرها او اتلافها مما يسبب مشاكل مع المسافرين لذا نرى ضرورة ارشاد المسافرين عن طريق وضع لوحات تعريفية في داخل المطار بالتنسيق مع وزارة النقل تبين المواد الممنوعة والمسموح بدخولها.</p> <p>١٨- ان التبادل للمواد المستوردة عن طريق الجانب الايراني تتم في ساحات التبادل العائدة لهم وليس في ساحات التبادل العائدة للحكومة العراقية وهذا مخالف للتعليمات الخاصة بالتبادل الحدودي ويتم اكمال كافة اعمال التبادل والفحص في الجانب الايراني ولا يتم في الجانب العراقي وكذلك عدم وجود ساحات نظامية في الجانب العراقي مما يسبب عائق في تبادل البضائع.</p>	
---	---	--

<p>١٩- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من صاحب البضاعة.</p> <p>٢٠- يتم وضع صيغة عمل مشتركة بين وزارات الزراعة والصحة والبيئة والنقل والداخلية حول الموضوع.</p> <p>٢١- التأكيد على اقليم كردستان حول الموضوع او اتخاذ اجراء بمنع البضائع الواردة من خلال اقليم كردستان من دخول محافظات كركوك وديالى ونيوى باتجاه المحافظات الاخرى الا بعد استيفائها لكافة المتطلبات والشروط والضوابط بموجب القوانين والتعليمات النافذة.</p> <p>٢٢- يتم العمل حالياً على تطبيق نظام الاسيكودا والترفيقة الالكترونية في الكمارك العراقية وكذلك النافذة الواحدة الالكترونية في المنافذ الحدودية ويتطلب التأكيد للاسراع في انجاز الانظمة.</p> <p>٢٣- التأكيد على اقليم كردستان حول الموضوع او اتخاذ اجراء بمنع البضائع الواردة من خلال اقليم كردستان من دخول محافظات كركوك وديالى ونيوى باتجاه المحافظات الاخرى الا بعد استيفائها لكافة المتطلبات والشروط والضوابط بموجب القوانين والتعليمات النافذة.</p> <p>٢٤- مفاتحة وزارة الصحة والبيئة.</p> <p>٢٥- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من صاحب البضاعة.</p> <p>٢٦- التأكيد على وزارة الزراعة والهيئة العامة للكمارك والمديرية العامة للمنافذ الحدودية .</p> <p>٢٧- التأكيد على وزارة الصحة والبيئة.</p>	<p>١٩- ان ساحات الكشف المخصصة لفحص الحاويات او البرادات في المنافذ الحدودية(سفوان / الشلامجة) غير مؤهلة لعمل موظفي المحجر الزراعي والبيطري كونها غير مبلطة (ترايبية) ولاحتوي على مسققات تحمي العاملين من الظروف الجوية كذلك ان انتشار الاتربة بهذه الساحات يؤدي الى تلوث المنتجات الغذائية اثناء فتح البرادات او الحاويات المخزونة فيها.</p> <p>٢٠- التأكيد على توفير(محرقة نظامية) لاستخدامها في التخلص من الحيوانات النافقة او المواد التالفة وخصوصاً للمحاجر البيطرية في منفذي الشلامجة وسفوان بدلاً من استخدام الساحات الترابية.</p> <p>٢١- عدم وجود تنسيق جيد بين المحاجر الزراعية والبيطرية الموجودة في اقليم كردستان والمحاجر الموجودة في بقية المحافظات.</p> <p>٢٢- اهمية اتباع الانظمة الحديثة في تتبع الارساليات الواردة بطريقة للبلاد بطريقة الترانسيت الالكتروني من خلال استخدام احدث انظمة التتبع وهي انظمة تستخدم في اكثر دول العالم مثل نظام (الاسيكودا) وضرورة التدريب على هكذا انظمة للعاملين في شعبة الحجر بنوعيه البيطري والزراعي كافة وتبني هذه الانظمة.</p> <p>٢٣- ان المنافذ الحدودية الخاصة بأقليم كردستان لا تلتزم بالمعايير التي يعمل بها في منافذ الحكومة الاتحادية.</p> <p>٢٤- ان مهام المحاجر البيطرية في المنافذ الحدودية هي الفحص الحسي (الفيزياوي) والتأكد من سلامة وصحة المستمسكات المرافقة للشحنة وان قرار الصلاحية للاستهلاك البشري خاص بوزارة الصحة وحسب قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١.</p> <p>٢٥- عدم وجود محطات استقبال للحيوانات الحية في المنافذ الحدودية مما يضطر الكادر العامل في المحاجر ادخال الحيوانات في محطات الاستقبال الخاصة بالمستوردين وهذا اجراء يحمل كثير من المخاطر على الصحة الحيوانية والصحة العامة.</p> <p>٢٦- التأكيد على ضرورة تفعيل قوانين الحجر الزراعي والبيطري لحماية الثروة الحيوانية والصحة العامة للشعب العراقي.</p> <p>٢٧- مطالبة وزارة الصحة بأخذ دورها الفاعل في المنافذ الحدودية لفحص جميع المواد الغذائية التي تدخل عبر المنافذ الحدودية.</p>
---	---

<p>١- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من المسافرين.</p> <p>٢- يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع من المسافرين.</p> <p>٣- مفاتحة وزارة الكهرباء لغرض استثناء كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية من القطع المبرمج للكهرباء.</p> <p>٤- مفاتحة البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ورابطة المصارف العراقية.</p>	<p>١- تعاني اغلب المنافذ الحدودية من ضعف البنية التحتية من تقديم كافة الخدمات للزوار المتضمنة:</p> <p>أ- حصول زخم كبير في عملية دخول الزوار وذلك لقلة عدد بوابات الدخول للزوار في المنافذ البرية والمطارات.</p> <p>ب- الاهمال وقلة العدد في الوحدات الصحية وتوفير المياه للتنظيف والشرب مع قلة قاعات الانتظار المكيفة.</p> <p>٢- اغلبية الدوائر الحكومية ومنها السياحة تكون بناياتها عبارة عن كرفانات دون بنايات مشيدة التي تمثل ذات طابع حضاري.</p> <p>٣- قلة توفير الطاقة الكهربائية في المنافذ البرية والتي تعرقل العمل وتأخير الزوار انجاز مهمة دخولهم ومغادرتهم.</p> <p>٤- قلة وجود فروع للمصارف لأستحصال الاستحقاقات الحكومية بصورة مباشرة مما يؤدي الى التعامل بالنقد وبالنتيجة يؤدي الى الفساد المالي وضياع المال العام.</p>	<p>وزارة السياحة والآثار والثقافة</p>
<p>يمكن اللجوء الى الاستثمار أو التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل أجور معينة تستقطع من التجار وسائقي شاحنات البضائع .</p>	<p>١- تاهيل طريق الدخول والخروج وساحات التبادل التجاري ومبيت الشاحنات</p> <p>٢- توفير الخدمات الانسانية والصحة لمبيت سائقي الشاحنات</p> <p>٣- تخصيص بناية لموظفي الاخراج الكمركي لشركات الوزارة ومكتب النقل المركزي</p> <p>٤- التعاقد مع متعهدي التحميل والتفريغ وتوفير الايدي العاملة الكافية لذلك</p> <p>٥- تسهيل حركة الشاحنات من والى المنافذ الحدودية بعد اكمال الاجراءات القانونية المطلوبة</p>	<p>وزارة التجارة</p>
<p>١- مفاتحة الجهات الأمنية المختصة .</p> <p>٢- مفاتحة جهاز المخابرات الوطني .</p> <p>٣- مفاتحة وزارة الثقافة .</p> <p>٤- مفاتحة وزارة الصحة.</p> <p>٥- مفاتحة البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.</p>	<p>١- تدخل الجهات الامنية العاملة في مطار بغداد الدولي من (امن وطني ومخابرات) يعمل الكمارك وامام انظار المسافرين داخل الحرم الكمركي (صالة الوزن) مما يؤدي الى تقليل هيبية سلطة الكمارك وافراغ العمل الكمركي من محتواه</p> <p>٢- عدم تواجد اعضاء اللجنة الفنية العائدة لمكتب مخابرات المطار داخل الحرم الكمركي لصالتي بابل ونيوى للقيام باعمال التفتيش والفحص على الاجهزة الالكترونية والكامرات والمعدات العسكرية من (دروع وخوذ) وغيرها لغرض اعطاء موافقات دخول لهذه المواد وتواجدهم في الشحن الجوي فقط</p>	<p>وزارة النقل/الطيران المدني / مطار بغداد</p>

	<p>٣- عدم وجود ممثل من وزارة الثقافة من ذوي الاختصاص بالقطع الاثرية والتراثية واللوحات واللوحات الفنية لغرض تقييم القطع واللوحات وتحديد اعمارها وذلك لتسهيل حركة المسافرين عدم وجود لجنة فنية من وزارة الصحة للكشف عن الادوية التي يتم ادخالها للمطار من قبل المسافرين .</p> <p>٤- نرى ان يكون دوام مصرف الرشيد فرع مطار بغداد في الصالة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم لمدة (٧) ايام في الاسبوع لغرض ايداع وتامين المبالغ المالية الكبيرة من العملة الاجنبية وكميات الذهب الكبيرة المصادرة من المسافرين ولمعرفة غسيل الاموال .</p>	
<p>١ و٢ و٣ و٥ يمكن اللجوء الى الاستثمار او التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل اجور معينة تستقطع المسافرين.</p> <p>٤-مفاتيح وزارة الكهرباء لغرض استثناء كافة المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية من القطع المبرمج للكهرباء .</p> <p>٦- مفاتيح الهيئة العامة للطرق والجسور.</p> <p>٧- مفاتيح وزارة الاتصالات .</p> <p>٨- نقترح أن يكون الارتباط الإداري لكافة موظفي الدولة العاملين في المنافذ الحدودية (باستثناء المطارات والموانئ) مباشراً بمدير المنفذ التابع للمديرية العامة للمنافذ الحدودية</p>	<p>١- تغيير جذري في البنى التحتية من انشاءات حديثة ومباني ذات مواصفات تتناسب مع المعايير الدولية التي تتم على اساسها انشاء المنافذ الحدودية وتعكس الوجه الحضاري للبلد وتلبي الاحتياجات للعاملين والوافدين والمغادرين كما هو الحال وعلى اقل تقدير بالدول المجاورة .</p> <p>٢- توفير اجهزة الفحص (السونار) تناسب طردياً مع زخم المنفذ وعمله .</p> <p>٣- انشاء الطرق والساحات المعبدة وان تصمم بطرق مدروسة تلبي حركة العجلات بانسيابية مع الاخذ بنظر الاعتبار الصهاريج والعجلات الناقلة للمشتقات النفطية والكيميائية والمواد الخطرة حيث تخصص لها طرق اخرى .</p> <p>٤- تهيئة الطاقة الكهربائية وعلى مدار الساعة وطنية كانت ام من خلال المولدات وتوفير المسالزمات التشغيلية لذلك.</p> <p>٥- فتح ساحات للتبادل التجاري وتهيئتها بكل المستلزمات التشغيلية من مخازن اعتيادية والمخازن المبردة ومستلزمات المناولة وغيرها .</p> <p>٦- تهيئة وتشغيل الموازين لتطبيق مقاييس الحمولة المعمول بها وفق المعيارية والضوابط للحفاظ على الطرق .</p> <p>٧- تجهيز مكاتب المنافذ بالاجهزة الحديثة من الحاسبات ومستلزماتها مع ايجاد نظام الكتروني يتم من خلاله تبادل المعلومات وفق اسس معتمدة ومدروسة تتلاءم واحتياجات كل مكتب من مكاتب المنفذ وربطها ببعض الكترونياً لسهولة وسرعة ودقة ايصال وتبادل المعلومات بين مكاتب المنفذ الحدودي الواحد وبين المكتب والدائرة التابع لها من خلال شبكة انترنت فعالة .</p> <p>٨- ايجاد (لغة مشتركة) بين العاملين في مكاتب المنافذ الحدودية ولكافة الدوائر بحيث تصب في مصلحة عمل المنفذ والدولة من خلال التعاون وتبادل المعلومات وبشفافية عالية بعيداً عن العصبية وباعتبار المكاتب قنوات نصب في مركز المنفذ وبهدف موحد هو خدمة الصالح العام .</p>	<p>وزارة النقل / النقل البري</p>

<p>التابعة لوزارة الداخلية في حين يبقى ارتباطهم الفني بدوائهم الأصلية . ٩- مفاتحة المديرية العامة المنافذ الحدودية . ١٠- مفاتحة الدوائر المعنية . ١١- مفاتحة الدوائر المعنية . ١٢- مفاتحة الدوائر المعنية .</p>	<p>٩- توحيد ساعات عمل جميع مكاتب المنفذ بحيث تتناسب مع حجم وزخم عمل المنفذ لانجاز اكبر عدد ممكن من المعاملات في ذات اليوم . ١٠- توفير الاعلانات والنشرات والارشادات والشروط والوثائق والمستلزمات الواجب توفرها او تقديمها من قبل الناقلين او المخلص او سائقي الشاحنات او التجار معلنة وبصور واضحة مع توفير لوحات الدلالة . ١١- توفير وسائل نقل مناسبة تلبي احتياجات المنفذ . ١٢- لاهتمام بقيافة موظفي المنافذ ويفضل ان يكون الزي رسمي وموحد ولكل تشكيل .</p>	
<p>١ و ٢ و ٣ و ٤ يمكن اللجوء الى الاستثمار أو التشغيل المشترك مع القطاع الخاص مقابل أجور معينة تستقطع من التجار وسائقي شاحنات البضائع . ٥- مفاتحة وزارة الداخلية .</p>	<p>١- تاهيل البنى التحتية للمناطق الكمركية الحدودية :- أ- ساحات العمل لازالت ترابية كما في ،صفوان ،زرباطية، مندلي، السلامجة . ب- مساحة ساحة الحرم الكمركي غير مناسبة الى عدد الشاحنات . ج- المبلط منها بحاجة الى اعادة تاهيل لتقدمها لما لها على اثر على انسيابية العمل كما في طريبيل . د . العمل في مركز سفوان قائم في كرفانات . ٢- عدم توافر اجهزة الفحص (كالسونار) والموازين الجسرية لكافة المناطق الكمركية وعدم كفايتها العددية . ٣- عدم وجود مكاتب للدوائر الساندة كما في كمرك ام قصر الجنوبي (كالصحة ، الزراعة، البيطرة ، البيئة ، المصارف) ٤- انعدام الانارة كما في السلامجة الامر الذي يؤثر على العمل في الساعات المتاخرة . ٥- التهديد الداخلي المتمثل بتدخل الجهات الامنية المخالف لتعليمات وزارة الداخلية وفقاً للمهام الموكلة الى مديرية المنافذ الحدودية .</p>	<p>وزارة المالية/الهيئة العامة للكمارك</p>



الفصل الحادي عشر نشاطات اخرى



أولاً -

قامت الامانة التنفيذية بترجمة التوصيتين ٣٣ و ٣٥ الصادرتين عن مركز الامم المتحدة لتسهيل التجارة و الاعمال الالكترونية UN/CEFACT و توزيعها على الجهات المستفيدة

أ - التوصية رقم ٣٣

توصيات وتوجيهات لإنشاء النافذة الواحدة لتعزيز تبادل المعلومات الفعال بين الحكومة والأطراف التجارية.

ب - التوصية رقم ٣٥

توصيات وتوجيهات لإنشاء النافذة الواحدة تشريع إطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة.

ثانياً -

خارطة نظام النقل التكامل في المشرق العربي

ثالثاً -

الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية العراقية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

توصيات وتوجيهات لإنشاء النافذة الواحدة لتعزيز تبادل المعلومات الفعال بين الحكومة والأطراف التجارية



UNITED NATIONS
New York and Geneva, 2005

مركز الامم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية

(UN / CEFAC)

" التوصية رقم ٣٣ والخطوط الرئيسية لإنشاء النافذة الواحدة "

عمليات بسيطة وشفافة وفعالة للتجارة العالمية

أن مهمة مركز الامم المتحدة / CEFAC لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية هو تحسين قدرة الأعمال والتجارة والمنظمات الادارية من اقتصاديات متقدمة ونامية وانتقالية الى تبادل منتجات وخدمات ذات الصلة على نحو فعال . أن تركيز المركز الرئيسي هو على تسهيل التعاملات الاقتصادية الوطنية والدولية من خلال تبسيط المستندات ومواءمة العمليات والإجراءات وتدفق المعلومات، وبالتالي الإسهام في نمو التجارة العالمية. أن المشاركة في مركز الامم المتحدة / CEFAC مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي . ومن خلال مشاركة الحكومات وممثلي قطاع الأعمال من مختلف أنحاء العالم وضعت الامم المتحدة / CEFAC مركز تيسير التجارة والأعمال الإلكترونية المعايير والتوصيات والآليات والتي تمت الموافقة عليها من المنظمات الحكومية الدولية في إطار واسع ليتم تنفيذها على الصعيد العالمي.

مقدمة :

أن كلمة "تسهيل" هي وسيلة لجعل الشيء سهل أو أسهل، وهذا هو بالضبط هدف تيسير التجارة - لجعل عمليات وإجراءات التجارة الدولية بسيطة وفعالة وموائمة قدر الامكان للتجار والحكومات والجهات المعنية. أن الحاجة إلى تبسيط وموائمة هي بشكل خاص في إعداد وتقديم مجموعة واسعة من المعلومات والوثائق المطلوبة من قبل السلطات الحكومية ليطمأن أتباعها ضمن الأنظمة المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة . تشكل هذه المتطلبات عبئا ثقيلا على موارد الشركات، ويمكن أن تشكل عائقا خطيرا أمام التنمية وكفاءة التجارة الدولية، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. أن توصية مركز CEFAC رقم ٣٣ تعالج هذه المشكلة من خلال توصية الحكومات والتجار بإنشاء "النافذة الواحدة"، حيث من الضروري إدخال المعلومات الوثائق ذات الصلة بالتجارة مرة واحدة فقط عند نقطة قيد واحدة لاستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. وتشير التوصية أيضا الى وجوب قيام السلطات والوكالات المشاركة بتنسيق الضوابط الخاصة بها من خلال نافذة واحدة، وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار تقديم التسهيلات لدفع الرسوم والضرائب والاجور ذات الصلة. وأكملت التوصية بمجموعة مفصلة من المبادئ التوجيهية المصممة لمساعدة البلدان في التنفيذ.

وقد وضعت التوصية ٣٣ عن طريق فريق عمل (ITPWG-TBG15) مركز إجراءات التجارة الدولية للأمم المتحدة / CEFAC وتمت خلال عملية موافقة بين دورتين في سبتمبر / ٢٠٠٤ . وهي الأحدث في سلسلة التوصيات التي تتجاوز ٣٠ توصية لتسهيل التجارة أعدت من قبل الأمم المتحدة / CEFAC وكلها متوفرة مجانا على موقع اللجنة الاقتصادية أوروبا www.unece.org/trade.

وأنا مقتنعة بأن إنشاء نافذة واحدة يشكل لبنة هامة في مجال تسهيل التجارة، وبالتالي أدعو جميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص لجعل هذه التوصية موضع التنفيذ .

السيدة بريجيتا شموغنيروفا

المديرة التنفيذية

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية أوروبا

المحتويات

الجزء الأول

التوصية ٣٣ لأنشاء النافذة الواحدة

٣	١ . المقدمة
٣	٢ . المدى
٤	٣ . الفوائد
٤	٤ . البيئة
٤	٥ . استخدام المعايير الدولية
٤	٦ . توصية

الجزء الثاني

أرشادات حول أنشاء النافذة الواحدة

٥	١ . المقدمة
٥	٢ . ما هي النافذة الواحدة
٥	٣ . ما هي النماذج الأكثر شيوعاً للنافذة الواحدة
٨	٤ . ما فوائد أنشاء النافذة الواحدة
١٠	٥ . الخدمات المقدمة من النافذة الواحدة
١٢	٦ . خطوات عملية في تخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة
١٣	٧ . المعايير والأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة
١٣	٨ . العوامل الرئيسية في أنشاء النافذة الواحدة الناجح
١٧	الملحق A نماذج عن النافذة الواحدة الحالية
٢١	الملحق B الخطوات العملية في تخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة
٢٤	الملحق C المكونات الرئيسية لدراسة الجدوى
٢٨	الملحق D الأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة
٣٢	الملحق E مواقع لمزيد من المعلومات

الجزء الاول

التوصية ٣٣ لإنشاء نافذة واحدة لتعزيز التبادل الفعال للمعلومات بين التجارة والحكومة

وضعت إجراءات التجارة الدولية من قبل فريق عمل (ITPWG - TBG15) من / CEFACT التجارة الدولية الأمم المتحدة والعمليات التجارية مجموعة (TBG). تمت الموافقة عليه رسميا من قبل رؤساء وفد الأمم المتحدة / CEFACT في سبتمبر ٢٠٠٤، بعد عملية مراجعة واسعة النطاق من قبل مختلف المنظمات الصناعية والحكومية. وكان مشروع التوصية (TRADE / CEFACT / 2004 / MISC.7) قد قدم سابقا إلى الدورة العاشرة UN / CEFACT العامة في مايو ٢٠٠٤.

١. مقدمة

في العديد من البلدان والشركات (وتشمل شركات التصدير والاستيراد ووكالات الشحن ووكلاء الشحن، المخلصين الكمبريين والناقلين، وشركات النقل والأطراف الأخرى المعنية مباشرة في حركة البضائع) المشاركة في التجارة الدولية تقوم بشكل دوري بتقديم كميات كبيرة من المعلومات والوثائق للسلطات الحكومية لتوظيفها في المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. هذه المعلومات والوثائق في كثير من الأحيان تقدم من خلال العديد من الوكالات، ولكل منها نظم خاصة معينة (يدوية أو أوتوماتيكية) ونماذج ورقية. أن تقديم هذه المتطلبات الواسعة مع التكاليف المترتبة عليها تشكل عبئا خطيرا على الحكومة ومجتمع الأعمال، ويمكن أيضا أن تكون عائقا خطيرا أمام تنمية التجارة الدولية. وهناك طريقة واحدة لمعالجة هذه المشكلة هو إنشاء النافذة الواحدة حيث يتم إدخال المعلومات والوثائق ذات الصلة بالتجارة مرة واحدة فقط من نقطة قيد واحدة. وهذا يمكن أن يعزز من توفر المعلومات والتعامل معها وتسريع وتبسيط تدفق المعلومات بين الأطراف التجارية والحكومة الذي يؤدي بالتالي إلى مزيد من الموائمة وتبادل البيانات ذات الصلة عبر الأنظمة الحكومية ويجلب مكاسب مفيدة لجميع الأطراف المعنية في التجارة عبر الحدود. أن استخدام مثل هذه الوسيلة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة وفعالية الرقابة الرسمية وتقليل التكاليف لكل من الحكومات والتجار نتيجة الاستخدام الأفضل للموارد. ولذلك يعتبر نظام النافذة الواحدة هو تطبيق عملي لمفاهيم تسهيل التجارة ومنها تخفيض الحواجز التجارية غير الكمركية التي تحقق فوائد فورية لجميع أعضاء مجتمع الاعمال.

٢. المدى

في سياق هذه التوصية تكون النافذة الواحدة بمثابة وسيلة تسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بإيداع المعلومات والوثائق بشكل موحد من خلال نقطة قيد واحدة لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. إذن ينبغي أن تقدم المعلومات والبيانات الإلكترونية الفردية مرة واحدة فقط.

من الناحية العملية، تهدف النافذة الواحدة إلى تسريع وتبسيط تدفق المعلومات بين الحكومة والأطراف التجارية وتحقيق مكاسب ذات مغزى لجميع الأطراف المشاركة في التجارة عبر الحدود. تدار النافذة الواحدة مركزيا بشكل عام من قبل وكالة متخصصة، تمكن السلطات والوكالات الحكومية المختصة باستلام أو الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات والوكالات المشاركة أن تقوم بتنسيق ضوابطها. وفي بعض الحالات، قد توفر النافذة الواحدة تسهيلات لدفع الرسوم والضرائب والاجور الخاصة بالتجارة. أن النافذة الواحدة لا تعني بالضرورة تنفيذ واستخدام معلومات ذات تقنية عالية وتكنولوجيا الاتصالات (ICT)، ويمكن تعزيز هذه التسهيلات بشكل كبير فيما إذا أعتمدت الحكومات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات صلة بالنافذة الواحدة.

٣. الفوائد

أن تنفيذ النافذة الواحدة له فائدة كبيرة للغاية لكلا من الحكومة والأطراف التجارية. حيث يمكن للحكومات أن تواكب مخاطر الإدارة بشكل أفضل وتحسين مستويات الأمن وزيادة عائدات الإيرادات مع تعزيز التزام التجار. في حين تستفيد المجتمعات التجارية من الأداء الواضح القابل للتوقع وتطبيق القواعد وانتشار أفضل للموارد البشرية والمالية، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية والقدرة التنافسية. أن قيمة مثل هذه الوسيلة للحكومات والأطراف التجارية باتخاذها شكلاً جديداً لأهميتها المتزايدة في البيئة الآمنة الجديدة مع تركيزها على تقديم المعلومات وتحليل المخاطر.

٤. البيئة

أن المدخل الى النافذة الواحدة في كثير من الأحيان يتطلب اولاً دراسة الجدوى الاقتصادية ووضع تحليلاً ليتم تحديد مدى نطاقها، ومستوى وطبيعة الطلب والبيانات وغيرها من المعلومات المطلوبة، القضايا القانونية، خيارات التنفيذ (بما في ذلك المراحل الممكنة للتنفيذ)، والاحتمالات الممكنة وطبيعة التنفيذ التجريبي وتكلفة التنفيذ تحت سيناريوهات مختلفة، والموارد الأخرى المطلوبة والموارد الأخرى المطلوبة (القوى البشرية والتقنية، الخ)، والفوائد المحتملة والمخاطر والإطار الزمني وتنفيذ ستراتيجية الإدارة. أن أهم المتطلبات الأساسية لنجاح تنفيذ النافذة الواحدة هي الإرادة السياسية للحكومة والسلطات الحكومية ذات الصلة و الدعم الكامل والمشاركة في مجتمع الاعمال فضلاً عن تطوير الإطار التشريعي الأساسي بما في ذلك استحداث قوانين وتوفير قواعد الخصوصية والأمن في تبادل المعلومات.

٥. استخدام المعايير الدولية

عند تنفيذ نظام النافذة الواحدة تشجع الحكومات والأطراف التجارية بشكل كبير للنظر في استخدام التوصيات الموجودة، والمعايير والآليات التي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من قبل المنظمات الحكومية الدولية، الوكالات والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والأونكتاد ومنظمة الكمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. أن استخدام المعايير والآليات المتاحة سوف تساعد على ضمان إمكانية توافق النظم المتطورة التي وضعت لتنفيذ النافذة الواحدة مع تلك التطورات المماثلة في بلدان أخرى، وتساعد أيضاً في تبادل المعلومات بين هذه الوسائل مع مرور الوقت.

٦. توصية

أدرك مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC)، بأن إنشاء النافذة الواحدة كما هو موضح في هذه الوثيقة والمبادئ التوجيهية المرافقة، يعمل على موائمة وتبسيط تبادل المعلومات بين الحكومة والأطراف التجارية واعتبرها وسيلة لجلب الفوائد الحقيقية التي تعود على كلا الطرفين، وتوصي الحكومات والعاملين في التجارة والنقل الدولي للبضائع بما يلي:

(أ) أمعان النظر في إمكانية تنفيذ النافذة الواحدة في بلادهم والتي تسمح:

- أدخل المعلومات الموحدة وبيانات الوثائق من قبل الأطراف المشاركة في التجارة والنقل من خلال نقطة قيد واحدة لإنجاز كافة المتطلبات المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. وإذا كانت البيانات المقدمة إلكترونية فإذ يجب أن تقدم مرة واحدة فقط؛
- تبادل جميع المعلومات فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية ودعمها بإطار قانوني يوفر الخصوصية والأمن في تبادل المعلومات؛
- لغرض نشر أو توفير فرصة الدخول لنقطة القيد الواحدة للحصول على المعلومات بمشاركة الجهات الحكومية والوكالات المصرح لها بالدخول، يتم تنسيق الضوابط الحكومية المتعددة.

• زيادة الوسائل لتزويد المؤسسات التجارية بالمعلومات الحكومية ذات الصلة، واستلام دفعات الرسوم وبقية الاجور والشحنات.

(ب) المضي قدما في إنشاء النافذة الواحدة على المستوى الوطني من خلال الجهد التعاوني مع الجهات الحكومية وجميع المنظمات ذات الصلة والتجمعات التجارية .

(ج) مراعاة المبادئ التوجيهية المرافقة للتوصية الحالية وأخذها بعين الاعتبار عند إنشاء النافذة الواحدة وبشكل تام ويدعو المركز الحكومات بالمشاركة وتقديم تقرير إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حيث تتوفر الخبرات والأنشطة المناسبة الرائدة في مجال تنفيذ النافذة الواحدة في بلدانهم.

الجزء الثاني

المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء نافذة واحدة لتعزيز التبادل الفعال للمعلومات بين الأطراف التجارية والحكومة
تم إصدارها كعنصر مكمل للتوصية للأمم المتحدة / CEFACT رقم ٣٣ إنشاء النافذة الواحدة

١. المقدمة :

هذه المبادئ التوجيهية والتي هي مكمل لتوصية الامم المتحدة / CEFACT رقم ٣٣ حول إنشاء النافذة الواحدة، تم تصميمها لمساعدة الحكومات والأطراف التجارية في تخطيط وإنشاء النافذة الواحدة لاغراض متطلبات الشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة دولياً ، وهي تقدم لمحة عامة عن القضايا الرئيسية التي لا بد من معالجتها ، وبعض آليات العمل المتاحة والخطوات التي يجب اتخاذها .

٢. ما هي النافذة الواحدة؟

كما هو محدد في توصية الأمم المتحدة / CEFACT رقم ٣٣، أن مفهوم النافذة الواحدة التي تغطيها هذه المبادئ التوجيهية تشير إلى طريقة تسمح لكل الأطراف المشاركة في التجارة والنقل بتقديم البيانات الموحدة والوثائق من نقطة قيد واحدة لتلبية جميع متطلبات الاستيراد والتصدير، وما يتصل بها من عمليات النقل . وفي حالة إذا كانت المعلومات الإلكترونية، ينبغي أن تقدم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط .

٣. ما هي النماذج الأكثر شيوعاً للنافذة الواحدة؟

على الرغم من وجود العديد من الأساليب لإنشاء النافذة الواحدة، هناك ثلاثة نماذج أساسية ميزها فريق العمل مركز التجارة الدولية خلال عرض الأنظمة المتعددة الموضوعة حالياً أو التي يجري عليها التطوير (خلال إعداد هذه المبادئ التوجيهية، استعرض فريق العمل نظم تشغيل أو تطوير النافذة الواحدة في أستراليا، وجمهورية التشيك، فنلندا، اليابان، موريشيوس، هولندا، النرويج، السويد، سنغافورة، تايلاند، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.)

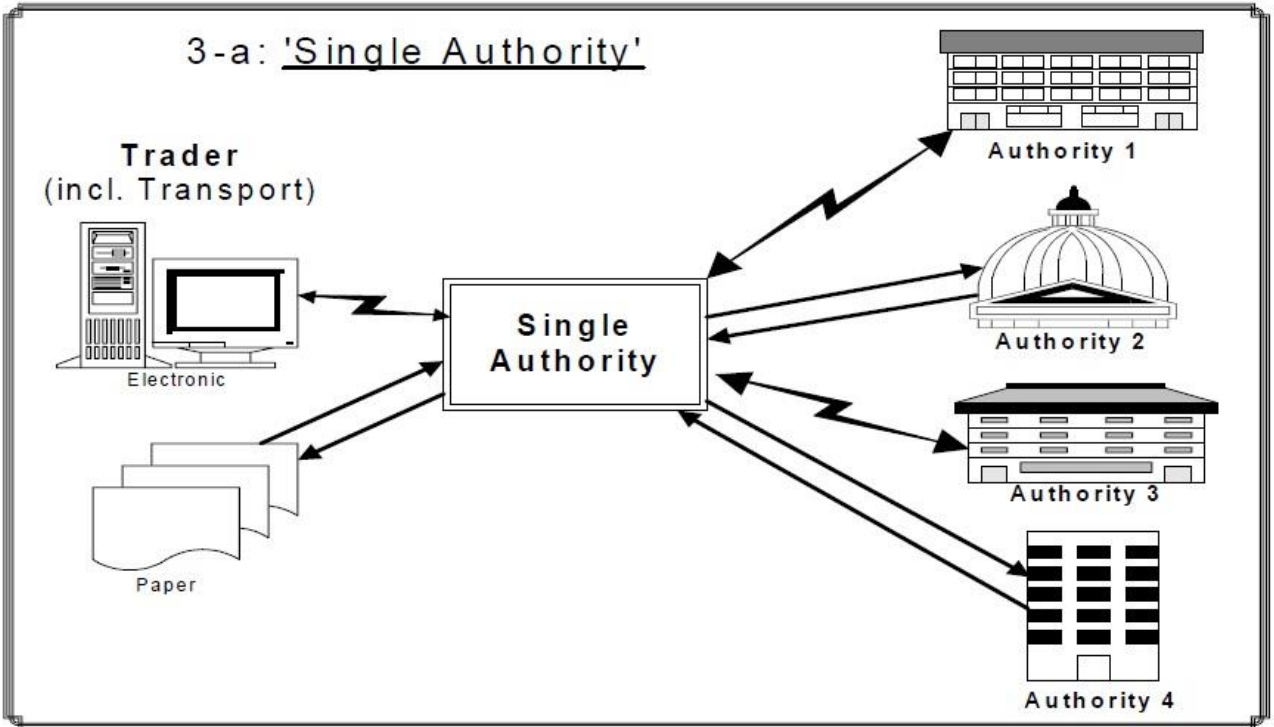
وقبل التعرف على هذه النماذج لا بد من الإشارة الى ما يلي :

- على الرغم من أن العديد من الاعمال والممارسات التجارية تكون شائعة بين جميع البلدان، فإن لكل بلد أيضاً متطلبات وشروط خاصة به .
- يجب أن تمثل النافذة الواحدة وسيلة للتعاون الوثيق بين كافة الجهات الحكومية المعنية والوكالات والاطراف التجارية وأيضاً فيما بينها .

- ليس بالضرورة تنفيذ واستخدام المعلومات ذات التقنية العالية و تكنولوجيا الاتصالات (ICT) عند تطبيق النافذة الواحدة ويمكن تعزيز هذه التسهيلات بشكل كبير فيما إذا أعتمدت الحكومات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات صلة بالنافذة الواحدة.

النماذج الأساسية الثلاثة للنافذة الواحدة هي:

(أ) **تواجد سلطة واحدة** تقوم باستلام المعلومات، سواء كانت ورقية أو إلكترونية ونشر هذه المعلومات لجميع الجهات الحكومية المعنية وتنسيق الضوابط لمنع أي عائق غير مناسب يعترض السلسلة اللوجستية. على سبيل المثال، في إطار النافذة الواحدة السويدية تقوم الكمارك بمهام محددة نيابة عن بعض السلطات (في المقام الأول إدارة الضرائب الوطنية (ضريبة المبيعات على الاستيراد (VAT)، إحصاءات السويد التجارية، والمجلس السويدي للزراعة والمجلس الوطني للتجارة (تراخيص الاستيراد)).



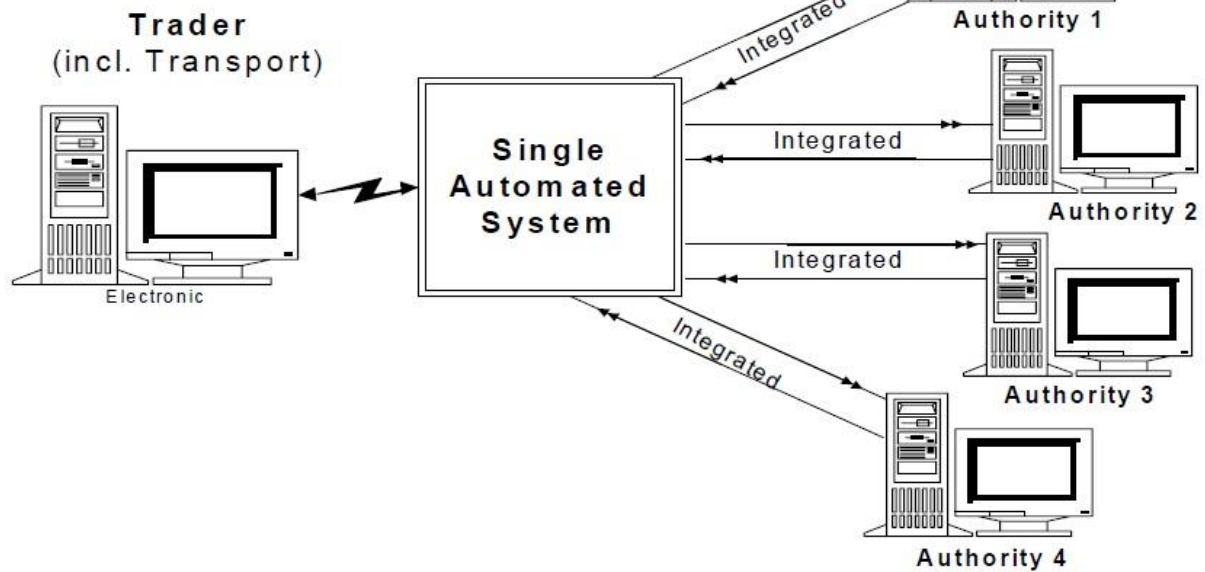
(ب) **النظام الآلي الواحد لجمع ونشر المعلومات** (سواء العامة أو الخاصة) الذي يدمج المجموعة الإلكترونية واستخدامها ونشرها وتخزين البيانات المتعلقة بالتجارة العابرة عبر الحدود. على سبيل المثال، وضعت الولايات المتحدة برنامجا يسمح للتجار بتقديم بيانات قياسية لمرة واحدة فقط ويقوم نظام العمليات بتوزيع البيانات إلى الوكالات التي لديها اهتمام مشترك في الاعمال التجارية وتوجد احتمالات متعددة :

اولاً : نظام متكامل : تتم معالجة البيانات من خلال النظام

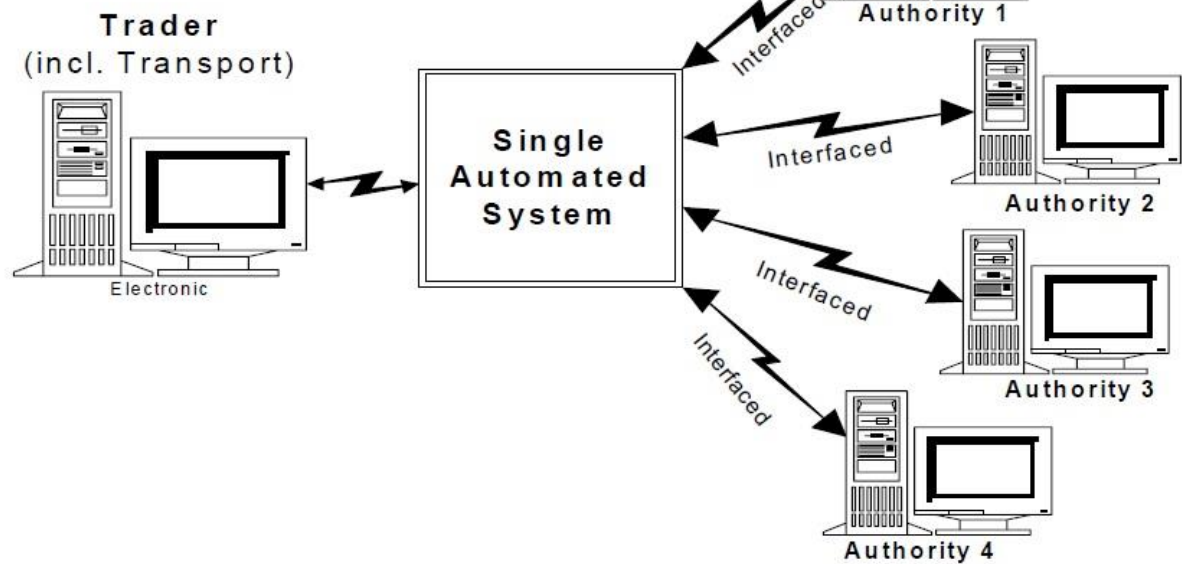
ثانياً: نظام ربط (اللامركزي): يتم إرسال البيانات إلى وكالة للمعالجة .

ثالثاً: مزيج من الأول والثاني.

3-b-i: 'Single Automated' System
(Integrated)



3-b-ii: 'Single Automated' System
(Interfaced)



ج) نظام اتمتة معلومات المعاملات التجارية : من خلاله يستطيع التاجر أن يقدم البيانات التجارية الإلكترونية للسلطات المختلفة لتجهيزها والموافقة عليها في طلب واحد. وبهذه الطريقة تنتقل الموافقات إلكترونياً من السلطات الحكومية إلى حاسوب التاجر. مثل هذا النظام قيد الاستخدام في سنغافورة وموريشيوس. وعلاوة على ذلك يتم في النظام السنغافوري إجراء احتساب الرسوم والضرائب والاجور تلقائياً ويتم خصمها من حسابات التجار المصرفية. عند إنشاء مثل هذا النظام يتم مراعاة استخدام مجموعة البيانات الرئيسية، التي تتكون من تعريفات معينة، والتي تكون محددة ومتحقق من صحتها مسبقاً لجميع المعاملات التجارية.

٣-١ الوكالة الرائدة في إنشاء النافذة الواحدة

أن الوكالة المتخصصة التي تفقد عملية إنشاء وتشغيل النافذة الواحدة تختلف من بلد إلى آخر اعتماداً على التشريعات القانونية والسياسية والتنظيمية (قد يكون للوكالة الرائدة دور تنسيقي فقط كما في هولندا أو قد يكون من الضروري إقامة نوع من الاتفاق لوضع مهام ومسؤوليات أصحاب المصلحة والمنظمة أو شركات (القطاع الخاص أو القطاع العام / الخاص) التي تدير النافذة الواحدة. وهذه العلاقة تكون خاضعة لتقييم دوري).

ويجب أن تكون الوكالة من المنظمات الرصينة والفاعلة جداً مزودة بالرؤية الحيوية، والسلطة (القانونية)، والدعم السياسي والمالي والموارد البشرية والوسائط أو الواجهات بالنسبة إلى غيرها من الوكالات الرئيسية .

في بعض الحالات، وبسبب الدور المحوري للكمارك أو سلطات المنافذ في استلام المعلومات والوثائق ومواقعها الرئيسية عند الحدود، ترجح أن تكون الجهتين الأنسب لقيادة تطوير وتنفيذ النافذة الواحدة. كما أنها يمكن أن تكون نقطة 'المدخل' لتلقي وتنسيق تدفق المعلومات المتعلقة بانجاز جميع المتطلبات التنظيمية عبر الحدود .

ولكن ليس بالضرورة أن تكون الجهة المنفذة حكومية، يمكن أن يكون كيان خاص مثل غرفة التجارة أو منظمة شبه حكومية مثل مجلس التجارة. غير أن المنظمات الخاصة تفتقر أحياناً إلى السلطة القانونية لإصدار موافقة المعلومات والوثائق والقدرة على فرض القواعد واللوائح. لذلك، في مثل هذا الحالة يكون لزاماً على المنظمات السعي للحصول على دعم رسمي صريح من الجهات الحكومية التي لديها السلطة وحق التصرف.

ومن الأمثلة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي أدت إلى إنشاء النافذة الواحدة هي شبكة خدمات موريشيوس المحدودة في موريشيوس. وهي شركة مشتركة ثلاثية تضم القطاعين العام وممثلون عن القطاع الخاص وشريك فني أجنبي (انظر المرفق ألف لمزيد من التفاصيل). وتم أستعراض اثني عشر نافذة في تطوير هذه المبادئ التوجيهية وكانت اغلبيتها تدار من الكمارك. وكان التوزيع على النحو التالي:

- الكمارك (بما في ذلك وزارة المالية)
- إدارة موانئ
- السلطات الحكومية الأخرى
- الشراكة : العامة / الخاصة

٤. ما هي فوائد إنشاء النافذة الواحدة؟

بإمكان النافذة الواحدة تبسيط وتسهيل إلى حد كبير عملية توفير وتبادل المعلومات اللازمة لانجاز المتطلبات التنظيمية لكل من التاجر والسلطات. أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية الرقابة الرسمية ويساعد على تقليل التكاليف لكلا الطرفين الحكومات والتجار نتيجة لاستخدام الأفضل للموارد.

٤-١ فوائد الحكومة

تؤدي النافذة الواحدة إلى دمج النظم الحالية والعمليات الحكومية القائمة بشكل أفضل ، و في الوقت نفسه تنمي أساليب يسيرة وأكثر انفتاحاً على الطريقة التي تعمل بها الحكومات وتتواصل بها مع قطاع الأعمال. على سبيل المثال، عندما يقدم التجار كافة المعلومات والوثائق المطلوبة من خلال قيد واحد، سيكون بالإمكان إنشاء نظم أكثر فعالية من أجل توزيع هذه المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة على جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة. وهذا يؤدي أيضاً إلى التنسيق والتعاون الأفضل بين الجهات الحكومية المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة.

ويمكن أيضاً تعزيز تقنيات إدارة المخاطر الخاصة بالرقابة وحصر النتائج من خلال النافذة الواحدة التي تجمع كافة البيانات بطريقة منتظمة مما أدى إلى إيجاد إجراءات تجارية أكثر أمناً وكفاءة. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ نظام الدفع خلال النافذة الواحدة يضمن الدفع السريع والدقيق للرسوم المطلوبة وأية أجور أخرى للسلطات والجهات الحكومية.

أن توفير النافذة الواحدة للمعلومات المحدثة الخاصة بالتعريفات الكمركية والمتطلبات القانونية والإجرائية تحد من أي أخطاء غير مقصودة وتزيد من التزام التجار، وأضاف إلى أن جمع وتنسيق المعلومات والوثائق التجارية المطلوبة من خلال النافذة الواحدة سوف يقلل من استخدام الموارد البشرية والمالية وتمكين الحكومات من إعادة توزيع الموارد المستخدمة سابقاً في المهام الإدارية في مجالات أكثر أهمية وذات صلة.

فوائد الحكومة

- نشر الموارد بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.
- ضبط وزيادة القدرة الإنتاجية والإيرادات الحكومية.
- تحسين التزام التجار بالقوانين .
- تعزيز الأمن .
- زيادة النزاهة والشفافية .

٤-٢ الفوائد التجارية

أن الفائدة الرئيسية للاطراف التجارية هي قيام النافذة الواحدة بتوفير قيد واحد للتاجر يتيح له تقديم كل المعلومات والوثائق المطلوبة لمرة واحدة إلى جميع الجهات الحكومية المشاركة في إجراءات التصدير أو الاستيراد أو التجارة العابرة. كما أن النافذة الواحدة تمكن الحكومات من تسيير عملية تقديم المعلومات والوثائق وكذلك الرسوم على حد سواء بطريقة وأكثر دقة، على التجار الاستفادة من هذه عملية التخليص الكمركي السريعة التي توفر كثير من الوقت وتمكنهم من تسريع سلسلة التوريد. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة تحسين الشفافية والقدرة على توقع النتائج تحد من احتمالات السلوك الفاسد من القطاعين العام والخاص.

إذا كانت وظائف النافذة الواحدة كنقطة اتصال للحصول على معلومات محدثة عن قواعد التجارة الحالية واللوائح القانونية ومتطلبات الالتزام ، فإنه سيتم خفض التكاليف الإدارية للمعاملات التجارية و تشجيع التجار على المزيد من الالتزام.

الفوائد التجارية

- خفض التكاليف من خلال الحد من التأخير .
- تخليص كمركي أسرع
- تطبيق قابل لتوقع النتائج مع شرح القواعد واللوائح
- نشر الموارد بطريقة أكثر فعالية وكفاءة
- زيادة الشفافية

٥. الخدمات المقدمة من النافذة الواحدة

يمكن للنافذة الواحدة توفير مجموعة واسعة من الخدمات والتسهيلات اعتمادا على تصميمها ومدى التغطية (في إعداد هذه المبادئ التوجيهية، استعرض فريق عمل الامم المتحدة/ إجراءات التجارة الدولية (ITPWG / TBG15) تشغيل أو تطوير النافذة الواحدة في أستراليا، وجمهورية التشيك، فنلندا، اليابان، موريشيوس، هولندا، النرويج، السويد، سنغافورة، تايلاند، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.)
ندرج في الأدنى موجز قصير من الخدمات التي تقدمها عينة مختارة من النافذة الواحدة. الوصف كامل بما في ذلك تفاصيل إضافية على الفوائد، نموذج التنفيذ والنموذج المالي، ورد في المرفق (أ).

موريشيوس: تسمح النافذة الواحدة في موريشيوس بتقديم التصريحات الكمركية ومعالجتها وعودتها إلكترونياً من خلال الشبكة التجارية ، وقد تم تطوير نظام الملكية التي وضعتها خدمات شبكة موريشيوس المحدودة بالتعاون مع خدمات شبكة سنغافورة المحدودة (التي تعمل الآن تحت اسم كريمسون لوجك). النظام هو تطبيق شبكة قائمة على التبادل الإلكتروني للبيانات التي تسمح بنقل الوثائق إلكترونياً بين مختلف الأطراف المشاركة في حركة استيراد وتصدير البضائع ، وهي دائرة الكمارك ، والضرائب، والمخلصين الكمركين، وكلاء الشحن، وسطاء الكمارك، شركات مناولة البضائع ، وزارة التجارة والمشغلين داخل الميناء ، والمستوردين والمصدرين. وفي المستقبل سيتم ربط البنوك على الشبكة التجارية للسماح بالدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب عن طريق مفاصة موريشيوس الآلي ونظام التسوية (MACSS) بنك موريشيوس.
وقد وفرت الشبكة التجارية أيضا لدائرة الكمارك والضرائب فرصة للشروع في مشروع الحوسبة الرئيسي ، عن طريق تنفيذ نظام إدارة الكمارك (CMS)، التي يربط معها في العمليات والموافقة عليها، وتخليص البيانات الكمركية.

مصدر لمزيد من المعلومات: <http://mns.intnet.mu/projects/tradenet.htm>

السويد: نظام النافذ الواحدة السويدية والمعروفة باسم "مكتب الكمارك الفعلي" (VCO)، ويسمح بالتصريحات الكمركية الإلكترونية وتطبيق الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتراخيص المنتجات الاستراتيجية .
ويمكن دمجها في نظام التجار ورجال الأعمال ويتم التحديث تلقائياً لتغييرات أسعار صرف العملات ، ورموز(شفرات) التعرفة ومعدلات الرسوم الكمركية. تضم النافذة الواحدة أيضا جميع الأنظمة المتعلقة بالتجارة ويمكن أن يزود التجار بالتحديثات التلقائية على التغييرات عبر الإنترنت و / أو خدمات الرسائل القصيرة. ويعرض VCO أيضا عروض الدورات التدريبية التواصلية وإمكانية تخصيص وإنشاء مكاتب كمركية شخصية والتي تحتوي على جميع المعلومات والعمليات التي يستخدمها كل تاجر، وإيجاد صلة الى احتياجاتها وما يرغب بها.
يمكن معالجة تصريحات الاستيراد والتصدير على حد سواء عبر شبكة الإنترنت وEDIFACT. ويتم تجميع كافة الخدمات على صفحة النافذة الواحدة VCO الالكترونية ، وتتوفر حاليا أكثر من ١٥٠ خدمة إلكترونية. وأن المعلومات والإجراءات على VCO مدعومة بعشر لغات مختلفة.

وقد تم إشراك الكمارك السويدية (وهي الوكالة الرائدة)، المجلس السويدي للزراعة ، المجلس الوطني للمعارض ، ودائرة التفيتش الوطنية للمنتجات الاستراتيجية والشرطة في النظام القائم حالياً.

مصدر لمزيد من المعلومات:

http://www.tullverket.se/TargetGroups/General_English/frameset.htm

هولندا: أن النافذة الواحدة في مطار شيفول تسمح بتسليم بيانات الحمولة إلكترونياً عن طريق شركات الطيران الى الكمارك. يتم توفير المعلومات عن طريق الاطراف التجارية إلى الكمارك الى نظام VIPPROG الذي تم أنشاءه من قبل الكمارك . أن نظام VIPPROG هو تطبيق الكتروني لشبكة تستند على EDI التي تسمح بالمرور الإلكتروني لرسائل وكلاء الشحن ، الرسالة القياسية التي حددتها منظمة الاياتا IATA المتوفرة في نظام سيتا / لمنظمة الاياتا (اتحاد النقل الجوي الدولي) . تنتقل المعلومات من نظام سيتا عبر نظام "Cargonaut" وهو نظام لمنظمة قطاع خاص ، وقد أعطت شركة الطيران ترخيص لـ 'Cargonaut' لتزويد الكمارك بالمعلومات وبدورها تقوم الكمارك بدفع اجور استخدام وصيانة نظام Cargonaut .

واعتمدت النافذة الواحدة على التعاون مع وكالات التنفيذ الأخرى الذي نتج عنه إنشاء ما يسمى "نقطة تخليص البضائع" (CCP) في عام ١٩٩٤ . تأسست لتحسين عملية نقل البضائع عن طريق وكالات تنفيذ مختلفة. ويستند CCP على اتفاقية بين الكمارك وعشرة وكالات تنفيذ أخرى واطراف تجارية. وتشمل وكالات التنفيذ الأخرى Marechaussee (دائرة الهجرة) ومفتشية العناية الصحية ، وشعب عديدة من المفتشية العامة للنقل ، الأشغال العامة ، وإدارة المياه، ومفتشية حماية الصحة والصحة العامة البيطرية ، دائرة التفيتش الوطنية للتربية واللحوم وإدارة وقاية النباتات. وتتم إدارة CCP من قبل الكمارك.

من أجل أن تكون هذه الوكالات قادرة على إعطاء معلومات ذات صلة الى وكالات تنفيذ أخرى الذين هم بحاجة لها لأنجاز مهامهم تقوم هذه الوكالات بتزويد الكمارك بملف المخاطر التي على أساسه تقوم الكمارك بتحليل المعلومات وتميرها إما إلكترونياً أو ورقياً إلى الوكالات الأخرى. وتقوم الوكالات الأخرى بإبلاغ الكمارك في المقابل اذا كانوا يريدون التحقق من السلع. إذا كان هناك أكثر من وكالة (بما في ذلك الكمارك) تريد الاطمئنان على السلع، تتولى CCP تنسيق التدقيق مع جميع الوكالات المعنية ، والهدف من ذلك هو منع تكرار عملية الفحص التي من شأنها عرقلة العملية اللوجستية.

الولايات المتحدة: عرف نظام النافذة الواحدة التي يجري تطويره وتنفيذه في الولايات المتحدة باسم نظام بيانات التجارة الدولية (ITDS). وأن رؤية هذا النظام ITDS هو استخدام نظام حكومي واسع المدى آمن ومتكامل لتلبية متطلبات القطاع الخاص والمتطلبات الفدرالية للتجميع والاستخدام والنشر الإلكتروني للمعلومات القياسية للتجارة والنقل . تقوم الكمارك وحماية الحدود (CBP) بدمج متطلبات ITDS إلى نظام البيئة التجارية الآلي / بيانات التجارة الدولية المشترك (ACE / ITDS) في محاولة لتجنب تناظر وانفصال النظم القابلة للازدواجية. وقد حدد نظام النافذة الواحدة ITDS الجهات أصحاب المصلحة الرئيسية التالية: ١ الوكالات الحكوميه المشتركة (PGAs)، الاطراف التجارية وهيئات الرقابة والكمارك وحماية الحدود.

الوكالات الحكوميه المشتركة (PGAs) لديها مهام تجارية دولية بما في ذلك:

- (أ) السيطرة على قبول أو تصدير شحنة ، الطاقم ، وعمليات النقل والتفريغ .
- (ب) تنظيم الامتثال لقوانين التجارة الفدرالية مثل التعريفات الكمركية والحصص والتراخيص، وتخويلات التشغيل، (ج) تعزيز التجارة الدولية من خلال أنشطة مثل تقديم المساعدة لعمليات تصدير.
- (د) جمع وإعداد التقارير عن معلومات إحصائية حول التجارة والنقل الدولي.

يمكن تصنيف الوكالات لأغراض ITDS (نظام النافذة الواحدة) على النحو التالي:

وكالات عمليات الحدود – تقع ضمن مهامها مسؤولية عمليات الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت المتعلقة بالشحنات، عمليات النقل والتفريغ و/ أو الكادر. وقد يكون لوكالات عمليات الحدود أيضا مسؤوليات مثل منح الرخص وتصريح المرور، إحصاءات، أو الترويج التجاري، وفي بعض الأحيان يشار إليها بأنها أجهزة مراقبة المقبولية (شهادة الاعتراف بالشي والسماح له بالدخول) والتصدير.

وكالات التراخيص والتصريحات - تستخدم ACE كوسيلة أساسية للقيود وحفظ معلومات الرخص والتصاريح. وقد تكون مسؤولة عن الإحصائيات أو ترويج التجارة.

الوكالات الإحصائية - تستخدم ACE لاستخراج بيانات عن التجارة أو النقل، تكون عادة ليس على مستوى المعاملة، لدعم احتياجات التحليل الإحصائي الخاصة بها. وقد يكون للوكالات الإحصائية أيضا مسؤوليات الترويج للتجارة.

وكالات ترويج التجارة - تستخدم ACE لتسهيل تجارة الولايات المتحدة وذلك بتوفير معلومات أساسية عن الاستيراد والتصدير مثل القواعد واللوائح، الى مزودي الخدمات والتجار وعامة الناس.

مصادر للحصول على مزيد من المعلومات:

<http://www.itds.treas.gov>

<http://www.cbp.gov>

٦. خطوات عملية في تخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة

أن تنفيذ النافذة الواحدة يعد مهمة كبيرة، يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة والتي تتطلب التزام من العديد من الجهات في كل من الحكومة وقطاع الأعمال. و بالتالي فمن الضروري الاعتماد على منهج نظامي منذ البداية. أدناه بعض الخطوات الرئيسية بهذا الخصوص تم طرحها بشكل موجز وتم عرضها مع مزيد من التفاصيل في الملحق B. ومع ذلك، فإن تنفيذ المنهج على الارحج يكون متأثراً بشكل كبير بالظروف السياسية والاجتماعية والاعراف السائدة في ذلك البلد.

تطوير المفهوم الأولي للنافذة الواحدة: أن العمل الجاد على إنشاء النافذة الواحدة في بلد ما غالبا ما يبدأ بأعداد المفهوم أو إعداد ورقة مفاهيمية موجزة تستند على أبحاث تمهيدية، وعلى الأرجح تعد من قبل السلطة الحكومية صاحبة السلطة أو من قبل وكالة أو منظمة خاصة قد تكون معنية بشكل كبير بالتنفيذ النهائي للمشروع.

صنع القرار الأولي لدراسة الجدوى من النافذة الواحدة: في إطار الشراكة المفتوحة بين الحكومة والأطراف التجارية، عادة ينظم اجتماع رفيع المستوى لممثلين من جميع الأطراف والمنظمات المعنية بالتجارة، الحكومية والخاصة (وتشمل المنظمات النموذجية مثل الغرف الوطنية للتجارة ورابطة المستوردين و / أو المصدرين والجمعيات واتحاد الصناعة وجمعيات الأعمال، وما إلى ذلك) وعندما يكون ضمن نظام النافذة الواحدة عنصر المدفوعات يجب إشراك ممثلين عن البنوك والمؤسسات المالية (الأخرى) لمناقشة ورقة مفهوم النافذة الواحدة. وأن الهدف من هذا الاجتماع هو التوصل الى اتفاق على مفهوم المشروع للانطلاق بدراسة الجدوى التي من شأنها أن تشمل تحليل الاحتياجات المفصلة والتقييم الفني.

على سبيل الفرض، في حالة التوصل الى قرار ايجابي للمضي قدما في دراسة الجدوى، ينبغي إنشاء فريق لإدارة المشروع في الاجتماع يتكون من كبار ممثلي الاطراف الرئيسية التي لها صلة مباشرة بالتنفيذ والمستفيدة منه. ويجب أيضا إنشاء فريق عمل من ممثلين فنيين واداريين مناسبين من تلك الاطراف من أجل تنفيذه للقيام بالاعمال التنظيمية وتنفيذ أعمال المشروع.

دراسة الجدوى: أن دراسة الجدوى هي العنصر الاساس لانشاء مشروع النافذة الواحدة الكلي . ينبغي أن تحدد الدراسة المدى المحتمل للنافذة الواحدة، ومستوى وطبيعة الطلب، والسيناريوهات المحتملة للتنفيذ (بما في ذلك مراحل التنفيذ الممكنة)، احتمالات وطبيعة التنفيذ التجريبي، تكلفة التنفيذ في إطار السيناريوهات المختلفة وغيرها من الموارد المطلوبة (البشرية والتقنية، الخ)، والفوائد المحتملة والمخاطر والإطار الزمني والتنفيذ واستراتيجية الإدارة. يوجد عرض لبعض المجالات الرئيسية التي ينبغي تغطيتها في دراسة الجدوى في المرفق C .

اعتبارات يُوخَذُ بها في تقرير دراسة الجدوى: ينبغي لفريق العمل النظر في نتائج دراسة الجدوى وأستحصال الموافقة عليها في نهاية العمل وتقديمها لمجموعة إدارة المشروع للبت فيها . وينبغي أن تأخذ هذه العملية الوقت الكافي ، كما أنه من الضروري أن تضمن الحد الأقصى من المشاركات والمدخلات والموافقة قبل صدور التقرير النهائي. وفي أعقاب ذلك، يقدم الخيار المفضل والمتفق عليه مع سيناريو التنفيذ الى الحكومة والأطراف التجارية ومن خلال ندوة وطنية.

التنفيذ : فيما إذا تم اختيار طريقة التنفيذ التجريبي أو المرحل أو التنفيذ الكامل، فمن الضروري الشروع بنهج واضح لإدارة المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع. ويجب أن تحتوي خطة إدارة المشروع التي تم الاتفاق عليها رسمياً من قبل فريق العمل ومجموعة إدارة المشروع على مجموعة محددة من المهام المترابطة ومعالم للحدث التي يمكن أن تساعد فريق العمل ومجموعة إدارة المشروع على تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم وضبط تنفيذ المشروع. العناصر الرئيسية لخطة تنفيذ المشروع مدرجة في الملحق B، القسم ٥.

٧. المعايير والأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة

عند تنفيذ النافذة الواحدة ، تشجع الحكومات والأطراف التجارية بقوة مراعاة استخدام التوصيات والمعايير والأدوات الموجودة والتي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من قبل الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد ومنظمة الكمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. تم وصف بعض الارشادات في هذه السلسلة في المرفق (د).

فإن استخدام المعايير والأدوات الحالية سوف يساعد على ضمان أن النظم التي وضعت لتنفيذ النافذة الواحدة هي أكثر عرضة لتكون متوافقة مع تطورات مماثلة في بلدان أخرى، واستطاعوا أيضاً المساعدة في تبادل المعلومات بين هذه المرافق والنافذة الواحدة على مر الزمن. إضافة الى إن استخدام أدوات القائمة وأفضل الممارسات تساعد على تقليل التكلفة الإجمالية للتنفيذ حيث أن المشروع سيكون بالاعتماد على العمل المنجز بالفعل من قبل المنظمات بموجب المعايير الدولية.

٨. العوامل الرئيسية في إنشاء نظام النافذة الواحدة الناجح

أن عرض وتنفيذ مفهوم النافذة الواحدة الناجح يعتمد على المدى الكبير لبعض الشروط المسبقة وعوامل النجاح التي تختلف من بلد إلى بلد ومن مشروع الى مشروع. أن القسم الأخير من هذه المبادئ التوجيهية يدرج بعض عوامل النجاح التي تم خلاصتها من قبل فريق عمل إجراءات التجارة الدولية CEFACT / (ITPWG / TBG15). خلال استعراض عمليات تشغيل وتطوير النافذة الواحدة في مختلف البلدان . لم يتم ترتيب هذه العوامل في أي ترتيب معين، لتفاوت المواقف في البلدان إضافة الى اختلاف نطاق عمليات التنفيذ إلى حد كبير. على الرغم من أن العديد من النقاط سبق ذكرها في هذه المبادئ التوجيهية، لكن تم تكرارها هنا لغرض استكمالها والتأكيد عليها .

٨-١ الإرادة السياسية

أن وجود إرادة سياسية قوية من جانب كل من الحكومة والاطراف التجارية لتنفيذ النافذة الواحدة هو من أهم العوامل الحاسمة لنجاح تقديم المشروع . وأن تحقيق هذه الإرادة السياسية يتطلب النشر السليم للمعلومات الواضحة والموضوعية عن الأهداف والمقتضيات الضمنية والفوائد والعوائق المحتملة في إنشاء النافذة الواحدة . أن توفر الموارد اللازمة لإنشاء النافذة الواحدة يرتبط في كثير من الأحيان ارتباطاً مباشراً بمستوى الإرادة السياسية والالتزام بتنفيذ المشروع. وأن تأسيس الإرادة السياسية اللازمة للمشروع هي حجر الأساس الذي تستند عليه كل عوامل النجاح الأخرى .

٨-٢ وكالة رائدة قوية

ما يتعلق بالحاجة إلى إرادة سياسية هو اشتراط وجود هيئة قوية وحاذقة ذات صلاحيات واسعة تعمل على إطلاق المشروع وتحقيقه حتى أستكمال مراحل التنمية المختلفة. ويجب أن تتمتع بالدعم السياسي الكافي والسلطة القانونية والموارد المالية والبشرية وترتبط مع مجتمعات الأعمال التجارية . وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن يكون هناك شخص متنفذ داخل الهيئة يتولى قيادة المشروع .

٨-٣ الشراكة بين الحكومة والاطراف التجارية

أن النافذة الواحدة هي نموذج عملي للتعاون بين المؤسسات الحكومية وكذلك بين الحكومة والاطراف التجارية. وهو يمثل فرصة جيدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء وتشغيل النظام. ونتيجة لذلك، ينبغي دعوة ممثلين عن القطاعين العام والخاص المعنيين للمشاركة في تطوير النظام منذ البداية، ويجب أن تكون المشاركة في جميع مراحل المشروع من التقديم الأولي لأهداف المشروع، التحليل الموقعي ، تصميم المشروع لغاية نهاية التنفيذ. يعتمد النجاح النهائي للنافذة الواحدة بشكل كبير على المشاركة والالتزام والاستعداد من قبل هذه الاطراف من أجل ضمان أن يصبح النظام ميزة قياسية لعملياتها التجارية.

٨-٤ إنشاء حدود المشروع الواضحة وأهدافه

كما هو الحال مع أي مشروع، يساعد وضع أغراض وأهداف واضحة ومحددة للنافذة الواحدة منذ البداية في توجيه المشروع خلال مراحل التنمية المختلفة. ويجب أن تستند هذه العملية إلى تحليل دقيق لاحتياجات وطموحات وموارد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وعلى البنى التحتية الموجود والمناهج الحالية وإلى تقديم المعلومات ذات الصلة بالتجارة إلى الحكومة. كما ورد سابقاً ، يجب أن يشمل التحليل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين الحكومي والتجاري. بشكل عام ، يجب اعتبار النافذة الواحدة كجزء من الاستراتيجية الشاملة للبلد لتحسين تسهيل التجارة.

٨-٥ حسن المعاملة وأمكانية الوصول

أن إمكانية الوصول وحسن المعاملة هي أيضا من العوامل الرئيسية لنجاح مشروع النافذة الواحدة. يجب إنشاء تعليمات تشغيل شاملة ومبادئ توجيهية للمستخدمين ومكتب مساعدة وخدمات دعم المستخدم بما في ذلك التدريب، وخاصة في المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع. يمكن أن يكون مكتب المساعدة وسيلة مفيدة لجمع المعلومات وردود الافعال على مواطن الصعوبة والاختناقات في النظام، وهذه المعلومات يمكن أن تكون أداة قيمة في زيادة تطويره أن حاجات وأهمية الدورات التدريبية العملية للمستخدمين لا يمكن توكيدها خصوصا في المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع. ومن المهم أيضا معالجة المتطلبات المتعددة اللغات في بعض الدول.

ومن الضروري أن يكون تصميم النظام منسجم مع قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواقعية للبلد أو الإقليم الذي سيعمل فيه ، مع مراعاة التطورات التكنولوجية المستقبلية المحتملة في هذا المجال، وأن يكون الحد الأقصى من عدد المستخدمين قادرين على الاستفادة من النافذة الواحدة من لحظة انطلاق العمل به. في بعض الحالات قد يتطلب الأمر استخدام النظام الورقي أو النظام المزوج ورقي / الكتروني ومن هنا يكون التصميم خاص بمنطقة جغرافية معينة وتكون ساعات الدخول الإلكتروني محدودة.

٨-٦ البيئة القانونية الداعمة

إن إنشاء البيئة القانونية الداعمة لمشروع النافذة الواحدة هو شرط مسبق لتنفيذ النافذة الواحدة . يجب تحديد القوانين ذات العلاقة والقيود القانونية وتحليلها بعناية. على سبيل المثال ، التغييرات الحاصلة في التشريعات تكون هناك حاجة لها لغرض تسهيل تقديم البيانات الإلكترونية وتبادلها و/ أو في نظام التوقيعات الإلكترونية ، فضلاً عن ذلك قد تكون هناك

حاجة إلى التغلب على القيود المفروضة بشأن تبادل المعلومات بين السلطات والوكالات وكذلك الإعدادات التنظيمية لتشغيل نافذة واحدة وكذلك الحاجة إلى دراسة القضايا القانونية المعنية بتفويض السلطة والتحويلات اللازمة لريادة الوكالة.

٧-٨ المعايير والتوصيات الدولية

أن تنفيذ النافذة الواحدة يستلزم بشكل عام تنسيق ومواءمة الوثائق التجارية ذات الصلة ومجاميع البيانات. وهذه الوثائق ونماذج البيانات يجب أن تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية من أجل ضمان التوافق مع النظم والتطبيقات الدولية الأخرى ، وينطبق هذا حتى في حالة تصميم النافذة الواحدة للعمل به بدون استخدام نظام التبادل الإلكتروني للمعلومات . حين تتم المشاركة بالتبادل الإلكتروني للبيانات، وتنسيق وتبسيط وتوحيد جميع البيانات المستخدمة في التجارة الدولية تكون هذه الوسائل المتطلبات الأساسية لعملية تلقائية سلسلة لتشغيل النافذة الواحدة . وأن تنسيق البيانات المستخدمة من قبل العديد من المشاركين في النظام القديم قد تكون واحدة من أكبر التحديات لتنفيذ النافذة الواحدة آلياً.

توصيات تسهيل التجارة للأمم المتحدة (مثل التوصيتين ١ و ١٨) تحتوي على معلومات قيمة لتنفيذ نظام النافذة الواحدة .

٨-٨ تحديد العقبات المحتملة

من الممكن أن جميع الأطراف سواء من الحكومة أو/ و الأطراف التجارية قد لا يرحبون بتنفيذ النافذة الواحدة ، وفي هذه الحالة ينبغي تحديد اهتمامات الجهات المعترضة ومعالجتها في أسرع وقت ممكن في المشروع. وينبغي تحديد تلك العقبات بشكل فردي ، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الوضع المحلي . ومن الواضح أيضاً أن التكلفة ستكون عقبة كبيرة ولكن يجب معادلتها مع ما يترتب من الفوائد المستقبلية كما هو موضح في القسم ٤ . فمن المهم أن تكون العملية واضحة من حيث الآثار المالية المترتبة من المشروع ، بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأن التنفيذ الكامل أو المرحل . كما وأن المسائل القانونية قد تشكل أيضاً مشكلة محتملة كبيرة.

٩-٨ النموذج المالي

يجب التوصل إلى قرار بشأن النموذج المالي للنافذة الواحدة في أسرع وقت ممكن في المشروع. ويكون أما عن طريق نظام التمويل الكامل من قبل الحكومة (مثل هولندا) أو بنموذج التمويل الذاتي(على سبيل المثال موريشيوس). وكذلك بالإمكان السعي إلى إيجاد إمكانيات لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص إذا ما تم تفضيل هذا الأسلوب . أن الوضوح بشأن هذه النقطة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على صناع القرار لدعم تنفيذ النظام.

١٠-٨ إمكانية الدفع

بعض مشاريع النافذة الواحدة (على سبيل المثال تايلند) تشمل نظاماً لدفع الرسوم الحكومية، الضرائب والاجور وتحصيلات مالية أخرى. وهذا النظام يكون ذا خاصية جذابة للغاية لكل من الحكومة والأطراف التجارية، وتزداد أهميته خاصة عند الحاجة إلى مثل هذا النظام كونه مصدراً لزيادة الإيرادات. وتجدر الإشارة إلى أن إضافة خاصية الدفع على النظام عادة ما يتطلب قدراً كبيراً من العمل الإضافي مع التنسيق وخاصة في الأمور الأمنية.

١١-٨ الترويج والتسويق

الترويج والتسويق في النافذة الواحدة مهم جداً وينبغي التخطيط له بعناية. اوينبغي أن تشمل الحملة الترويجية ممثلين عن جميع الجهات الحكومية الرئيسية والأطراف التجارية أصحاب المصلحة في المشروع ، لأن هذه الأطراف يمكن أن توفر معلومات قيمة عن توقعات وأنطباعات أوساط المستخدمين ويساعد على توجيه رسائل الترويج والتسويق. ويجب وضع جدول زمني واضح للتنفيذ والترويج عنه في المراحل الأولى لمشروع النافذة الواحدة كونه يساعد في التسويق للمشروع ومساعدة المستخدمين المحتملين لتخطيط عملياتهم ذات الصلة واستثماراتهم وفقاً لهذا الجدول الزمني. ويجب أن يحدد التسويق بشكل واضح الفوائد والوفورات في التكاليف فضلاً عن نقاط معينة تتعلق بزيادة الكفاءة المستمدة من تنفيذ عملية النافذة الواحدة.

إنشاء آلية مناسبة تضمن استمرار علم جميع أصحاب المصلحة بأهداف وأغراض وغايات المشروع إضافة الى سير العمل والصعوبات ، سوف يخلق الثقة ويجنب كل انواع سوء الفهم الذي يمكن أن يؤدي إلى حل أي مشروع جيد . في هذا السياق، من المهم جداً التعامل مع توقعات أصحاب المصلحة بشكل صحيح، ويجدر بنا أن نتذكر القول المأثور في الأعمال وعود أقل ووفاء أكثر (وليس العكس). ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن أصحاب المصلحة في كثير من الأحيان لا يتوقع المعجزات: حل المشاكل العملية البسيطة تخلق نوايا حسنة هامة لتذليل أي صعوبات في المشروع بمحاذاة طريق التنمية.

الملحق A

نماذج على النافذة الواحدة الحالية

خلال وضع هذه المبادئ التوجيهية، تم استعراض عدد من مشاريع النافذة الواحدة المطبقة حالياً (في إعداد هذه المبادئ التوجيهية، استعرض فريق عمل إجراءات التجارة الدولية تشغيل أو تطوير النافذة الواحدة في أستراليا، وجمهورية التشيك، فنلندا، اليابان، موريشيوس، هولندا، النرويج ، السويد، سنغافورة ، تايلاند ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) ، وفي الأدنى وصفاً لهذه النماذج المختارة .

موريشيوس: تسمح النافذة الواحدة في موريشيوس بتقديم التصريحات الكمركية ومعالجتها وعودتها إلكترونياً من خلال الشبكة التجارية ، وقد تم تطوير نظام الملكية التي وضعتها خدمات شبكة موريشيوس المحدودة بالتعاون مع خدمات شبكة سنغافورة المحدودة (التي تعمل الآن تحت اسم كريمسون لوجك). النظام هو تطبيق شبكة قائمة على التبادل الإلكتروني للبيانات التي تسمح بنقل الوثائق إلكترونياً بين مختلف الأطراف المشاركة في حركة استيراد وتصدير البضائع، وهي دائرة الكمارك ، والضرائب، والمخلصين الكمركين، وكلاء الشحن، وسطاء الكمارك، شركات مناولة البضائع ، وزارة التجارة والمشغلين داخل الميناء ، والمستوردين والمصدرين. و في المستقبل سيتم ربط البنوك على الشبكة التجارية للسماح بالدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب عن طريق مقاصة موريشيوس الألي ونظام التسوية (MACSS) بنك موريشيوس. وقد وفرت الشبكة التجارية أيضاً لدائرة الكمارك والضرائب فرصة للشروع في مشروع الحوسبة الرئيسي ، عن طريق تنفيذ نظام إدارة الكمارك (CMS)، التي يربط معها في العمليات والموافقة عليها، وتخليص البيانات الكمركية.

وقد تم تنفيذ نظام الشبكة التجارية في مراحل لضمان التغيير التدريجي السلس من الأساليب التقليدية، والقبول الأفضل لطريقة التعامل الجديدة مع الكمارك. بدأت المرحلة الأولى في تموز ١٩٩٤ وكانت الكمارك تتعامل بالتراخيص الإلكترونية لتسليم البضائع في الحالات التي لم تتطلب التفتيش الكمركي. وفي وقت لاحق، في كانون الثاني ١٩٩٥ تم إدخال المرحلة الثانية والسماح بالتقديم الإلكتروني لبيانات الكمارك البحرية (المنافيسست) من قبل وكلاء الشحن. تم تقديم تسهيلات لتلبية متطلبات التصريحات الإلكترونية وتجهيز فواتير الدخول ضمن تنفيذ المرحلة الثالثة في عام ١٩٩٧. بحلول تموز ٢٠٠١ أضيفت وظائف إضافية في المرحلتين الرابعة والخامسة لتشمل نقل الحاويات من منطقة الميناء إلى محطات وكلاء الشحن ورخص الاستيراد / التصدير من قبل وكالات السيطرة بشكل متوالي. وعند إجراء التقييم تبين أن الشبكة التجارية قد خفضت معدل الفترة الزمنية لتخليص البضائع من حوالي ٤ ساعات الى حوالي ١٥ دقيقة للتصريحات الغير متقاضية ، مع تحقيق وفورات تقدر بحوالي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أن الشبكة التجارية هي شراكة بين القطاعين العام والخاص من عدة وكالات تابعة لحكومة موريشيوس، وغرفة تجارة وصناعة موريشيوس وكريسمون لوجك (الشركة الشريكة التي تشغل النسخة الخاصة بها من الشبكة التجارية في سنغافورة) وتسدّد جميع الخدمات على أساس الدفع عند الاستخدام ، بالإضافة إلى التسجيل الأولي وإنشاء رمز لكل مستخدم . الأهم من ذلك ، فإن المشروع هو من مشاريع الاكتفاء الذاتي ويحقق ما يكفي من الموارد لذلك للمضي قدماً في زيادة الاستثمارات في مجال الحكومة الإلكترونية داخل البلد. وكذلك تم شراء نظام شبكة موريشيوس التجارية وتكليفها من قبل غانا لغرض احتياجاتها الداخلية .

موقع لمزيد من المعلومات: <http://mns.intnet.mu/projects/tradenet.htm>

السويد: نظام النافذ الواحدة السويدية والمعروفة باسم "مكتب الكمارك الفعلي" (VCO)، ويسمح بالتصريحات الكمركية الإلكترونية وتطبيقات الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتراخيص المنتجات الاستراتيجية لكلا من الاستيراد والتصدير . ويمكن دمجها في نظام التجار ورجال الأعمال ويتم التحديث تلقائياً لتغييرات أسعار صرف العملات ، ورموز (شفرات) التعرفة ومعدلات الرسوم الكمركية. تضم النافذة الواحدة أيضاً جميع الأنظمة المتعلقة بالتجارة ويمكن أن يزود التجار بالتحديثات التلقائية على التغييرات عبر الإنترنت و / أو خدمات الرسائل القصيرة. ويعرض VCO أيضاً عروض الدورات التدريبية التواصلية وإمكانية تخصيص وإنشاء مكاتب كمركية شخصية والتي تحتوي على جميع المعلومات والعمليات التي يستخدمها كل تاجر، وإيجاد صلة الى احتياجاتها وما يرغب بها.

يمكن معالجة تصريحات الاستيراد والتصدير على حد سواء عبر شبكة الإنترنت وedifact. يتم تجميع كافة الخدمات على صفحة النافذة الواحدة VCO الإلكترونية ، وتتوفر حالياً أكثر من ١٥٠ خدمة إلكترونية. وقد تم دعم المعلومات والإجراءات على VCO بعشر لغات مختلفة.

وقد تم أشراك الكمارك السويدية (وهي الوكالة الرائدة)، والمجلس السويدي للزراعة، المجلس الوطني للمعارض ، ودائرة التفتيش الوطنية للمنتجات الاستراتيجية والشرطة وأدارة الضرائب الوطنية ودائرة الإحصاء السويدية في النظام القائم حالياً .

عند استخدام العميل التصريح الكمركي الإلكتروني سوف يحصل على رد في غضون ٩٠ ثانية. وأذا تستغرق العملية وقتاً أطول، فإن التاجر لديه خيار بتلقي التحديثات المتكررة على تقدم المعاملات عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني. وقد أظهرت ردود الافعال التجار بأن ٨٠% منهم وجدوا أن مكتب الكمارك الفعلي يوفر الوقت و٥٤% يوفر نسبة من الأموال مباشرة ، و٧٢% زيادة المرونة و٦٥% وجدوا أن جودة وسرعة الخدمة قد تحسنت. وكانت الكمارك قادرة على خفض التكاليف في نفس الوقت وزيادة كفاءة الإجراءات الداخلية و تحويل الموارد للأنشطة الأساسية.

وقد تم تطوير نظام النافذة الواحدة بشكل مستمر كنتيجة طبيعية لسياسة الحكومة السويدية للشفافية والتفاعل مع قطاع الأعمال والمواطنين. وقد عملت الكمارك مع السلطات الشريكة الأخرى على تطوير هذا النظام على أساس الحاجة وطلبات الأطراف التجارية الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد تم تمويل النظام بالكامل من الحكومة وجميع الخدمات مجانية.

مصدر لمزيد من المعلومات: http://www.tullverket.se/TargetGroups/General_English/frameset.htm

هولندا: أن النافذة الواحدة في مطار شيفول تسمح بتسليم بيانات الحمولة إلكترونياً عن طريق شركات الطيران الى الكمارك. يتم توفير المعلومات عن طريق الاطراف التجارية إلى الكمارك الى نظام VIPPROG الذي تم أنشاءه من قبل الكمارك . أن نظام VIPPROG هو تطبيق الكتروني لشبكة تستند على EDI التي تسمح بالمرور الإلكتروني لرسائل وكلاء الشحن ، الرسالة القياسية التي حدتها منظمة الاياتا IATA المتوفرة في نظام سيتا / لمنظمة الاياتا (اتحاد النقل الجوي الدولي) . تنتقل المعلومات من نظام سيتا عبر نظام "Cargonaut" وهو نظام تابع لمنظمة قطاع خاص ، وقد أعطت شركة الطيران ترخيص لـ 'Cargonaut' لتزويد الكمارك بالمعلومات وبدورها تقوم الكمارك بدفع اجور استخدام وصيانة نظام Cargonaut .

واعتمدت النافذة الواحدة على التعاون مع وكالات التنفيذ الأخرى الذي نتج عنه إنشاء ما يسمى "نقطة تخليص البضائع" (CCP) في عام ١٩٩٤. تأسست لتحسين عملية نقل البضائع عن طريق وكالات تنفيذ مختلفة. ويستند CCP على اتفاقية بين الكمارك وعشرة وكالات تنفيذ أخرى وإطراف تجارية. وتشمل وكالات التنفيذ الأخرى دائرة الهجرة ومفتشية العناية الصحية، وشعب عديدة من المفتشية العامة للنقل، الأشغال العامة وإدارة المياه، ومفتشية حماية الصحة والصحة العامة البيطرية، دائرة التفطيش الوطنية للتربية واللحوم وإدارة وقاية النباتات. وتتم إدارة CCP من قبل الكمارك.

من أجل أن تكون هذه الوكالات قادرة على إعطاء معلومات ذات صلة الى وكالات تنفيذ أخرى الذين هم بحاجة لها لأنجاز مهامهم تقوم هذه الوكالات بتزويد الكمارك بملف المخاطر التي على أساسه تقوم الكمارك بتحليل المعلومات وتميرها إما إلكترونياً أو ورقياً إلى الوكالات الأخرى. وتقوم الوكالات الأخرى بإبلاغ الكمارك في المقابل إذا كانوا يريدون التحقق من السلع. إذا كان هناك أكثر من وكالة (بما في ذلك الكمارك) تريد الاطمئنان على السلع، تتولى CCP تنسيق التدقيق من جميع الوكالات المعنية. والهدف من ذلك هو منع تكرار عملية الفحص التي من شأنها عرقلة العملية اللوجستية.

أن مجال نشاط الكمارك الهولندية لا يقتصر على تحصيل الرسوم، بل يشارك أيضاً بالسيطرة على الاستيراد والتصدير ونقل البضائع خلال فرض حظر أو قيود، أو إجراءات مراقبة على بعض السلع مثل المخدرات والأسلحة والنفائات والمواد الثقافية والمواد الخطرة. أن التشريع في هذه المجالات بشكل رئيسي مسؤولية وزارات أخرى. في عام ١٩٩٦ ابرمت مذكرات تفاهم مع مختلف الوزارات أو الدوائر المعنية بمنح أحكام للكمارك لتنفيذ الضوابط نيابة عن وكالات متنفذة أخرى.

وقد أظهرت التجارة بأنها داعماً كبيراً لهذا النهج التعاوني. لكن فوائد التجارة تكون بطيئة قليلاً في مجال الخدمات اللوجستية في الشحن الجوي وخفض تكاليف العاملين فيما يتعلق بتقديم التصاريح الاجمالية وغيرها من الوثائق. وقد أدت على مر السنين الى عمل ترتيبات بين الكمارك والأطراف التجارية لغرض تسليم المعلومات قبل وصولها على أساس طوعي، وقد أدى ذلك الى التسريع في عمليات تخليص البضائع. أن ميزة النافذة الواحدة للكمارك هي أن لديها إلى حد ما نظرة شاملة مسبقة عن الشحن الجوي القادم وقبل الوصول.

وفي المستقبل القريب ستقدم الكمارك الهولندية نظاماً جديداً يسمى "binnenbrengen Sagitta" يسمح بتقديم التصاريح الاجمالية مسبقاً (قبل الوصول) الى الكمارك، وسيكون تقديم معلومات بواسطة سلطات الميناء من خلال نظام أو مباشرة أمراً ممكناً. سيربط النظام أيضاً مع أنظمة الكمارك الأخرى، وهذا ما سيجعله ممكناً لتقديم التصاريح الكمركية. هذا النظام الجديد الذي تم عرضه في ٢٠٠٤ سيكون شاملاً لانحاء البلاد كافة. وبالتالي فإنه يجعل النظام المحلي (VIPPROG) زائداً عن الحاجة.

الولايات المتحدة الأمريكية: كان المفهوم الأولي لنظام بيانات التجارة الدولية (ITDS) هو عن حصيلة فريق العمل الخاص (فريق البيئة التجارية الآلية المستقبلية (FACET)). وكان الهدف من تشكيل هذا الفريق هو لدراسة إجراءات عمليات التجارة الدولية الحكومية وتقديم توصيات عن أتمتة الكمارك في المستقبل. ومن ضمن التوصيات الرئيسية للفريق استخدام نفس البيانات لعمليات الاستيراد والتصدير ودمجها مع الرقابة الحكومية على معاملات التجارة الدولية. وبناءً على تقرير فريق العمل وجه نائب الرئيس وزارة الخزانة الأمريكية بتأسيس مكتب مشروع نظام بيانات التجارة الدولية ITDS. ويعمل المكتب بمساعدة مجلس ادارة الوكالات ويضم ممثلي الكمارك (CBP)، الوكالات الحكوميه المشاركة (PGA)، الرقابة الحكومية، وقسم المتعاقدين (المستشارين). وعقد مشاورات مكثفة وتواصل مع الوكالات الحكومية المشاركة وقطاعات الصناعة التجارة.

كان من أحد أهداف مكتب المشروع الأولى هو القيام بدراسة النظم التشغيلية للوكالات الحكومية المعنية وبيان متطلبات المعلومات. وقد تحقق ذلك من خلال المسوحات والاستبيانات. واستعرض المكتب كل النماذج المطلوبة من قبل مختلف الوكالات مختلفة وجمعها في قائمة جرد عناصر البيانات التي تم جمعها من الوكالات التجارية. وأظهرت القائمة البيانات

المخزونة المتكررة والزائدة عن الحاجة والتي تم جمعها من قبل الوكالات التجارية في أكثر من ٣٠٠ شكل مكونة من ما يقارب من ٣٠٠٠ حقل من حقول البيانات. وكان أكثر من ٩٠٪ من هذه المعلومات زائدة عن الحاجة. ومن خلال عملية التحليل والمواصلة وقد أنشأ نظام ITDS مجموعة البيانات الموحدة (SDS) المؤلف من أقل من ٢٠٠ عنصر من البيانات. هذا يشكل تناقض حاد مع حقول البيانات ٣٠٠٠ الأصلية.

وقد درس الفريق أيضا الاتجاهات الناشئة في مجال التجارة والتكنولوجيا العالمية، والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار مثل عولمة الأعمال التجارية، و المعايير القياسية التجارية الحاصلة في مجال الأعمال التجارية، والتبادل السريع للمعلومات التي أصبحت ممكنة من خلال شبكة الإنترنت.

بموجب قانون التجارة الحرة لأمرىكا الشمالية (نافتا) أقتضت تجربة مفهوم ITDS الى تولي نموذج مبدئي آلي للتجارة في أمريكا الشمالية. وهذا النموذج الآلي (NATAP) هو عبارة عن جهد مشترك مع كندا والمكسيك، وأن كان محدود النطاق، برهن على أنه من الممكن تحقيق أهداف نظام بيانات التجارة الدولية بشأن مجموعة بيانات موحدة لوكالات متعددة في مجالات الاستيراد والتصدير وعمليات النقل العابر. وأظهرت بوضوح استخدام شبكة الإنترنت كتكنولوجيا الاتصالات. بالإضافة إلى النموذج الآلي (NATAP)، عملت كمارك الولايات المتحدة (CBP) النموذج المبدئي للتجارة الدولية (ITP) مع المملكة المتحدة. وبما أن هذين النموذجين متعددي الأطراف وكلاهما يكشفان عن الحاجة إلى مؤامة وتوحيد الاجراءات الدولية لتحقيق المزيد من التسهيلات والكفاءة.

بعد مشاورات مكثفة مع المجتمع التجاري والوكالات المشاركة أصدر مكتب مشروع ITDS تقرير أولي عن تصميم نظام ITDS. تضمن تقرير التصميم الأولي: مفهوم عمليات التشغيل، تحليل التكاليف والفوائد، وإدارة الوضع، نماذج البيانات، العمليات، سير العمل، المعايير، البنية التحتية الفنية، النماذج المرجعية، متطلبات المستخدم العملية. وتزامناً مع عمل مكتب مشروع ITDS سمي تطور نظام الكمارك الآلي الجديد بـ (البيئة التجارية الآلية (ACE). كان هناك تصور أن نظام (ACE) (ITDS) كانا في تنافس، مما أدى إلى بعض التأخير، وهذا التنافس الملحوظ بين تطوير النظامين تم حله، حيث اعتبر ITDS جزء من ACE. ويتم تحديث مكونات من تقرير التصميم الأولي لنظام ITDS لتعكس هذه التغييرات.

لاحظ العوامل الرئيسية في المادة ٨ من هذه المبادئ التوجيهية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتصميم وتطوير وتنفيذ نظام نافذة واحدة ناجح. وفيما يلي ملخص تجربة ACE / ITDS مع هذه العوامل:

الإرادة السياسية والمنظمة الرائدة: مع بداية مهمة فريق عمل FACET، طلب نائب الرئيس، واستمرار تأييد كمارك الولايات المتحدة لنظام (ITDS / النافذة الواحدة) كان هناك اتجاه واضح من أعلى المستويات الحكومية لنظام بيانات التجارة الدولية ITDS. وأن أي التباس كان موجودا في صياغة مفاهيم النظام من البداية اختفى وحل محله التزام واضح للمضي قدما في أنجاز العمل. ويمثل مجلس الإدارة الوكالات التجارية الرئيسية التي تقود وتدير ITDS.

الشراكة بين الحكومة والأطراف التجارية: تم توحيد نظام بيانات التجارة الدولية ITDS مع تصميم وتطوير وتنفيذ نظام الكمارك الآلي الجديد الذي عرف بـ (البيئة التجارية الآلية (ACE). وأن نظام ACE شكل شبكة دعم التجارة (TSN). وهي شبكة واسعة تضم أكثر من ٣٠٠ ممثل من المجتمع التجاري التي تجتمع مرتين في السنة لكلا من اللجان الفرعية و الجلسة العامة. وهناك لجنة فرعية خاصة بـ ITDS برئاسة مشتركة من ممثلي المجتمع التجاري والحكومة. وأن جميع القرارات المتعلقة بـ ITDS يتم تدقيقها من قبل هذه اللجنة الفرعية.

إنشاء أهداف وحدود واضحة: إن الهدف العام من نظام البيانات التجارية الدولية ITDS واضح، متكامل، نظام على نطاق حكومي واسع للتجارة الدولية. في حين أن هناك رؤية طويلة الأمد حول تصميم وتنفيذ النظامين ACE / ITDS في مراحل تدريجية بشكل متزايد ومتحكم فيها.

حسن المعاملة وإمكانية الوصول: أن نظام البيانات التجارية ITDS لم يستبدل بأنظمة وكالات محددة. وأن الغرض منه هو ليكون بمثابة أداة لجمع ونشر واستخدام البيانات في الشبكة من جميع الوكالات المشاركة. وفي بعض الحالات، يقوم بنقل بيانات محددة لوكالة الى نظام وكالة موجود (كوسيط). وفي حالات أخرى، هناك وكالات لديها انتقائية وقدرة على التجهيز في نظامي ACE / ITDS (الموحدين). وقد استخدمت ACE / ITDS أيضا تكنولوجيا الإنترنت لتطوير بوابة إلكترونية لوكالات للوصول إلى بيانات ACE / ITDS لغرض مراجعة وتحرير تقارير العمل.

البيئة التمكينية القانونية: أن من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها هي تكوين الاعتبارات القانونية. ومن بين هذه الاعتبارات هي إيجاد سلطة جمع وتبادل البيانات وإمكانية الوصول إليها. كلما تبرز مسائل قانونية، يتم معالجتها من قبل الوكالات المشاركة (PGA). وتتم أيضاً موافقة ACE / ITDS وPGAs على مذكرة تفاهم مفصلة تتضمن المسؤوليات، وعمليات التشغيل، تفاصيل مراحل العمل، ومتطلبات البيانات، الخ.

المعايير والتوصيات الدولية: نظامي ACE / ITDS سوف يكونان متوافقين مع البيانات والمعايير الدولية والرسائل التي وضعتها منظمة الكمارك العالمية (WCO)، UN / CEFAC، و ISO. وقد شارك ممثلو ACE / ITDS بشكل فاعل في نموذج البيانات الكمركية ونمذجة البيانات، ومجاميع العمل الفريدة لمراجع الشحن (UCR). منظمة الكمارك العالمية بالإضافة إلى ذلك، فإن ACE / ITDS تتابع عن كثب اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط ومواءمة الإجراءات الكمركية وملحقه المبادئ التوجيهية لتطبيق تقنية المعلومات والاتصالات التي وضعتها منظمة الكمارك العالمية. وعندما تم تحديد PGA لمتطلبات المعلومات، تم وضع مخططات عناصر البيانات حسب نموذج منظمة الكمارك العالمية. وإذا لم يتم تضمين عنصر في نموذج بيانات منظمة الكمارك العالمية، تتخذ الإجراءات المناسبة مع منظمة الكمارك لضمان إدراج بيانات الوكالات في نموذج المنظمة.

الترويج، التسويق، استراتيجية الاتصالات: يجرى الترويج والتسويق واستراتيجية الاتصالات على مستويين مع الحكومة والمجتمع التجاري، وعلى كلا الصعيدين المحلي والدولي. وتعد ورش عمل للوكالات لتغطية مجموعة المواضيع التالية: ورشة التكامل التمهيدية لـ ACE / ITDS (سير عملية متطلبات PGA من خلال المشاركة في ACE / TDS)، ورشة عمل نطاق ACE / ITDS (تعريف ACE / ITDS من منظور العملية التجارية)، ورش عمل تحليل العمليات التجارية (مناقشة كيفية توثيق الوكالات المشاركة PGAs لعملياتها التجارية مع التركيز على العمليات الجارية والمستقبلية)، تنسيق البيانات (توفير المعلومات المتعلقة بتحليل متطلبات المعلومات على المستوى النوعي)، مفهوم العمليات (فهم أنماط تفاصيل الوكالة المتعلقة بتقديم مذكرة التفاهم)، ورشة عمل الميزانية (فهم وتخطيط الاعتبارات المالية لـ ACE / ITDS المؤسسة على احتياجات التشغيل المتوقعة). وأستفاد ACE / ITDS أيضا من الفرص للتنقيف والترويج عن نظام نافذة واحدة عن طريق الحضور والتحدث في مختلف المؤتمرات وورش العمل ولقاءات الحكومة والجمعيات التجارية على المستويين المحلي والدولي.

تحديد العقبات المحتملة:

• **الإلتزام بالموارد:** يجب على الوكالة الرائدة على وجه الخصوص والوكالات المشاركة PGA أن تلتزم بالموارد المالية والبشرية إذا ما أريد نجاح تنفيذ نظام النافذة الواحدة. وغالباً ما تدرج الوكالات (PGA) مسؤوليات ITDS كواجبات إضافية.

• **الكلفة:** وهي عامل كبير. لحسن الحظ فإن أتمتة الكمارك CBP تخضع لإعادة تصميم كاملة بموجب تحديث الكمارك. تم ادراج كلفة التصميم وتطوير وتنفيذ النافذة الواحدة ضمن عملية تحديث الكمارك. وتراعي البلدان عند تنفيذ النافذة الواحدة وجوب إجراء تحليل شامل لعائدات الكلفة. وأن أحد الاعتبارات الهامة للكلفة هو كلفة تصميم وتنفيذ وصيانة أنظمة الوكالة الخاصة أراء مفهوم النافذة الواحدة. وهذا عامل لكل من الحكومة والتجار الذين يجب أن يحافظوا على الملفات المختلفة، المعايير والنظم لتلبية متطلبات الوكالة المختلفة.

• إدراك الهدف أو الدافع: خلال وضع مفهوم النافذة الواحدة، قد يتكون لدى الوكالات الانطباع الخاطئ بأن الوكالة الرائدة تحاول الاستيلاء والهيمنة على عملية التجارة الدولية. ويجب معالجة هذا الانطباع في وقت مبكر من مرحلة أعداد المفهوم، والايضاح بأن الوكالة الرائدة لها دورها ومسئولياتها وتهتم بتحسين العملية وليس الهيمنة عليها.

• المقاومة الثقافية للتغيير: وهذه لا تقتصر على النافذة الواحدة. أي تغيير جذري لأي عملية، مثل النافذة الواحدة سوف تواجه مقاومة. وأن هناك طريقتان للحد من هذه المقاومة هما التوعية والاحتواء. وغالبا ما تركز إدارة موظفي الوكالة على وظيفتها الخاصة في عملية التجارة. يتعين على رواد النافذة الواحدة التأكيد على أهمية دور الوكالة في عملية التجارة الدولية بشكل عام. وينبغي بذل مزيد من المحاولات لإعادة تركيز مهمة الوكالة على أوسع النطاق من أمن وحماية المجتمع والبيئة، الخ.

• متطلبات البيانات: تطوير مجموعة البيانات القياسية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الكفاءة في النافذة الواحدة. في تعريف البيانات، ينبغي الحرص على ضمان إدراج متطلبات معلومات الوكالة في مجموعة البيانات القياسية. وهناك اعتبار آخر من ناحية التكلفة والتكنولوجيا هو تكامل البيانات القياسية الدولية في الأنظمة القديمة الحالية. على وجه التحديد، يجب تطوير المنهجيات لعبور المعايير الجديدة الى معايير النظم القائمة وخطة لانتقال الأنظمة القديمة إلى المعايير الجديدة.

مصادر للحصول على مزيد من المعلومات:

<http://www.itds.treas.gov>

<http://www.cbp.gov>

الملحق B

خطوات عملية في تخطيط تنفيذ النافذة الواحدة

أن تنفيذ النافذة الواحدة هو مهمة كبيرة، تنطوي على العديد من أصحاب المصلحة والتي تتطلب التزام من كل الجهات المشاركة من الحكومة وقطاع الأعمال التجارية. لذلك من الضروري تبني طريقة ممنهجة من البداية. وتناقش بعض الخطوات الرئيسية في أدناه:

١. تطوير المفهوم الأولي للنافذة الواحدة

أن العمل الجاد على إنشاء النافذة الواحدة في بلد ما غالبا ما يبدأ بأعداد المفهوم أو إعداد ورقة مفاهيمية موجزة تستند على أبحاث تمهيدية، وعلى الأرجح تعد من قبل السلطة الحكومية صاحبة السلطة أو من قبل وكالة أو منظمة خاصة قد تكون معنية بشكل كبير بالتنفيذ النهائي للمشروع. (لمناقشة الوكالة الرائدة المفضلة انظر القسم ٣، ١). هذه الورقة تصف عادة الأهداف العامة والفوائد المحتملة من النافذة الواحدة، وتقدم نظرة عامة على ما سيتم مشاركته في تنفيذها. ان الورقة تركز عادة على المسائل العملية ذات الصلة، وتتجنب المصطلحات الفنية المفرطة وتناقش بعمق المفاهيم التقنية. من المهم أن نفهم الهدف من هذه الورقة المفاهيمية هو تسهيل المناقشة الأولية حول هذا الموضوع والحصول على موافقة لإجراء دراسة أكثر تعمقا في الاحتياجات المطلوبة والمنهج ودراسة الجدوى. ولم يقصد أن تكون عملية التوصل إلى اتفاق لتنفيذ النافذة الواحدة في تلك المرحلة.

٢. صنع القرار الأولي لدراسة الجدوى للنافذة الواحدة

بعد إعداد ورقة المفاهيم وذلك في إطار شراكة مفتوحة بين الحكومة والاطراف التجارية، يتم عادة تنظيم لقاء لممثلين رفيعي المستوى من جميع المنظمات ذات الصلة بالتجارة (وتشمل المنظمات التجارية النموذجية التي يمكن أن تشارك في دراسة الجدوى وهي الغرفة الوطنية للتجارة ورابطة المستوردين و/ أو المصدرين واتحاد الصناعة وجمعيات الأعمال وغيرها ، عندما تشمل النافذة الواحدة عنصر المدفوعات يجب أشراك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) والسلطات والوكالات الحكومية لمناقشة مفهوم النافذة الواحدة (على أساس ورقة المفاهيم). والهدف من هذا الاجتماع هو التوصل الى اتفاق على مفهوم المشروع والشروع في دراسة الجدوى التي من شأنها أن تشمل تحليل الاحتياجات التفصيلية والتقييم التقني. قد يسئلنزم الامر محاولات ضغط كبيرة من خلف الكواليس لغرض الاقناع بالمشروع مع عمل ترويج للمشروع قبل الاجتماع، وذلك لضمان فهم المشاركين للمفهوم وأستمالتهم نحو الفكرة بشكل إيجابي . كما جاء في أماكن أخرى من هذه المبادئ التوجيهية، الإرادة السياسية لدعم تنفيذ النافذة الواحدة هي واحدة من الشروط المسبقة الأساسية لنجاحها.

على سبيل الفرض ، إذا تم التوصل إلى قرار إيجابي للمضي قدما في دراسة الجدوى، ينبغي للاجتماع تشكيل " فريق إدارة المشروع" يتكون من كبار ممثلي الوكالات الرئيسية الذين سيشاركون مباشرة في تنفيذ واستخدام النافذة الواحدة. هذا الفريق يجب أن يمتلك القدرة على تخصيص أموال للمشروع، واتخاذ قرارات تخصيص الموارد ويفرض على المنظمات المعنية المشاركة في المشروع. يجب أن تصاغ مسودة الأهداف والمسؤوليات والاختصاصات " لفريق إدارة المشروع مسبقاً واستحصال الموافقة عليها في الاجتماع .

ويجب أن يشكل الاجتماع فريق المهام متكون من ممثلين فنيين وأداريين مناسبين من الوكالات الرئيسية، لتولي مسؤولية تنفيذ العمل التنظيمي والتنفيذي المطلوب للمشروع. مرة أخرى، مسودة "الأهداف والمسؤوليات والاختصاصات "وثيقة يتعين صياغتها لفريق المهام مسبقاً وأستحصال الموافقة عليها في الاجتماع.

٣. عملية دراسة الجدوى

أن دراسة الجدوى هي العنصر الاساس لانشاء مشروع النافذة الواحدة الكلي . ينبغي أن تحدد الدراسة المدى المحتمل للنافذة الواحدة، ومستوى وطبيعة الطلب، والسيناريوهات المحتملة للتنفيذ ، احتمالات وطبيعة التنفيذ التجريبي، الموارد المطلوبة (المالية والبشرية والفنية... وغيرها) والفوائد المحتملة والمخاطر والإطار الزمني والتنفيذ وسترراتيجية الإدارة من المستحسن أن تستند هذه الدراسة أن يستند على المقابلات المباشرة مع الجهات الرئيسية في كل من الحكومة والاطراف التجارية، وتستكمل بالاستبيانات الخاصة بالمشروع وذلك بجمع معلومات من أوسع نطاق من المشاركين والمستخدمين المحتملين. *بعض المجالات الرئيسية التي تم تغطيتها في دراسة الجدوى قدمت في الملحق C.*

أن الهدف من دراسة الجدوى هو تزويد صناع القرار بالمعرفة العميقة في الخيارات المتاحة وعواقبها لكل جهة حكومية. وينبغي أن تقدم الدراسة التوصية على الخيار الأفضل والقابل للتنفيذ في البلد ، والطريقة التي سيتم بها التنفيذ (تنفيذ كامل أو على مراحل) والخطوات الممكنة للتنفيذ الممرحل، وطبيعة ومدى التنفيذ التجريبي، وإمكانية تحصيل الإيرادات (الرسوم، الاجور الخ)، وتحديد 'مفتاح' التوصيلات والتوزيعات والجدول الزمني الموصى به للتطوير والتنفيذ.

ومن المهم أن نؤكد هنا أن إنشاء النافذة الواحدة لا يشترط وجود نظام حوسبة المعلومات متطور لاستلام وتخزين وتبادل المعلومات. وواضح لدينا ، أن تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي كبير على إمكانية تبادل المعلومات في سياق إنفاذ الواحدة وهذا الاجراء هو الأكثر شيوعا في أمثلة انشاء النافذة الواحدة التي أستعرضت في المبادئ التوجيهية. ومع ذلك، فمن الممكن وضع دليل النافذة الواحدة ، حيث يتم تقديم الوثائق ذات الصلة في موقع مركزي واحد ويعاد توزيعها لاحقا الى السلطة الحكومية أو الوكالة المعنية.

وينبغي أيضا ذكر أنه عند الاخذ بالاعتبار المتطلبات الفنية للنافذة الواحدة، يجب مراعاة أهمية النظام القديم والاستثمارات الموجودة فيه، بالرغم من أنه تستلزم الضرورة أحيانا استبدال هذه الأنظمة واتباع منهج عملي لمشاركة وتبادل المعلومات بين الوكالات الذي قد يكون أمراً جيداً لإنشاء البوابة مركزية أو المداخل.

٣-١ الاستعانة بالاستشاريين

أن القرارات يجب أن تتخذ بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء دراسة الجدوى بكاملها من قبل فريق عمل المشروع ذاته أو التعاقد مع طرف ثالث. وأن الميزة الرئيسية لتوظيف استشاريين خارجيين هي أن التقرير سيكون أكثر تركيزاً وأستقلاليةً. إضافة إلى أن المستشارين قد يضعون تعليقات وتوصيات يصعب على الوكالات الحكومية الفردية أن تقترحها (لأسباب سياسية أو غيرها). فضلاً عن أن المهارات والخبرة والوقت اللازم قد لا تكون متاحة لدى فريق العمل لإجراء التحليل ضمن الجدول الزمني المطلوب. ومع ذلك، فهناك ميزة سيئة رئيسية من القيام بالعمل من خلال استشاريين وهي النظر الى التقرير كجزء خارجي لا علاقة له بالجهات الرئيسية في المنظمة (قد تتم موافقة القليل من الجهات المشاركة على لتقرير أو لا يحظى بقبول كل الأطراف). أما الخيار الثالث هو توظيف مستشارين لمساعدة فريق العمل في إجراء دراسة الجدوى، ولكن يجب أن تكون السلطة والمسؤولية محددة لهذا الخيار. بشكل عام اعتماد النهج الفعلي سوف يتم تقريره على أساس الموارد المتاحة، والإطار الزمني للتقرير و الاعتبارات السياسية أيضا .

٤. اعتبارات يُوخذ بها في تقرير دراسة الجدوى:

ينبغي لفريق العمل النظر في نتائج دراسة الجدوى وأستحصال الموافقة عليها في نهاية العمل وتقديمها لمجموعة إدارة المشروع للبت فيها . وينبغي أن تأخذ هذه العملية الوقت الكافي ، كما أنه من الضروري أن تضمن الحد الأقصى من المشاركات والمدخلات والموافقة قبل صدور التقرير النهائي .

وبعد قبول الدراسة التي أعدها فريق العمل ومجموعة إدارة المشروع ، يطرح الخيار الافضل مع طريقة التنفيذ الى الجهات الحكومية والأطراف التجارية على نطاق واسع وذلك من خلال إقامة ندوة على المستوى الوطني .

حيث يمكن لفريق العمل و / أو المستشارين (في حالة اذا أوكل العمل مع طرف ثالث) تقديم نتائج البحوث والخيار المفضل للتنفيذ . وبعيداً عن أهمية تبادل الآراء والاتصالات الواضحة ، فإن هذه العملية تساعد على ضمان عدم غياب المجالات الهامة في التحليل وأن خيار النافذة الواحدة المقترح المتضمن التنفيذ التجريبي و / أو التنفيذ المرحل كان ذا قيمة ويحظى بدعم من أوساط المستخدمين قبل اتخاذ القرارات النهائية للتنفيذ .

٥. التنفيذ (التجريبي ، المرحل و / أو الكامل)

بغض النظر عما إذا تقرر أن يكون التنفيذ تجريبي أو على مراحل أو تنفيذ كامل ، فمن الضروري تبني منهج إدارة المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع. أن خطة إدارة المشروع التي يجب أن يتم الاتفاق عليها رسمياً من قبل فريق إدارة المشروع وفريق العمل (يجب اتخاذ القرار بشأن استمرار مجموعة إدارة المشروع الاولي وفريق العمل بمهامها "كما هي" أو أن يعاد تشكيلهما (قد ترد توصية في هذا الشأن في دراسة الجدوى)) تتضمن مجموعة من المهام المترابطة الواضحة ومعالم الحدث التي يمكن أن تساعد فريق العمل وفريق إدارة المشروع على تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم وضبط تنفيذ المشروع . هناك العديد من الطرق الراسخة للإدارة ونظم برامج جيدة للمساعدة في هذه العملية. ويجب أن تحتوي خطة إدارة المشروع على الآتي :

- بيان واضح عن مدى وأهداف وغايات المشروع.
- بيان على أهم الإنجازات ومسؤولية التوزيع ، والجدول الزمني و معالم مراحل التنفيذ.
- تعريف أدوار ومسؤوليات المشاركين المتعددين ، بما في ذلك الموافقة الصريحة على تعيين شخص مسؤول عن المشروع (مدير المشروع) ومستوى سلطة هذا المدير.
- مميزات الإدارة والرقابة لمدير المشروع وحدود الصلاحيات وطريقة التواصل بين مدير المشروع، ومجموعة إدارة المشاريع وفريق العمل.
- استراتيجية واضحة للتواصل مع أصحاب المصلحة في المشروع والمستخدمين المتوقعين على أسس قياسية خلال التنفيذ بما في ذلك الموافقة على تحديد المعلومات التي يمكن التواصل بها مع أية مجموعة وبأي طريقة وعدد ترددها .
- ميزانية دقيقة للمشروع متفق عليها، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية. فمن الضروري أن يتم تخصيص الأموال والأفراد اللازمين لهذا المشروع منذ البداية.
- بيان صريح عن مخاطر المشروع (مثل التعسف في الميزانية، والتأخر في بعض الإصلاحات القانونية المطلوبة، الخ)، وخطة الاستجابة المتفق عليها (إلى أقصى حد ممكن) لإدارة هذه المخاطر، بما في ذلك خطط الطوارئ لمواجهة المخاطر عالية المستوى؛
- الاتفاق على معايير لقياس مدى نجاح المشروع.
- استعراض المشاريع المتفق عليها وآلية عمل دراسة النتائج المترتبة عليها لتوفير المراقبة المستمرة لسير المشروع والتعامل مع أية متغيرات قد تدعو الحاجة إليها في التنفيذ .
- كما هو الحال مع تحليل الاحتياجات ودراسة الجدوى، يجب أن يتخذ قرار ما إذا كان العمل سينفذ من الموارد الداخلية أو الخارجية. في حالة العقود الخارجية، يجب أن تتوافق عملية العطاءات مع القوانين الحكومية النافذة والتي تختلف من بلد إلى آخر. والاشارة الى أن تكون العملية مفتوحة، لها معايير تقييم واضحة (نقاط) متفق عليها من قبل مجموعة إدارة المشروع قبل إصدار المناقصة (والدرجة في وثائق المناقصة الفعلية)، وأن تضم لجنة المناقصات ممثلين من جميع المنظمات الرئيسية المشاركة في المشروع.

الملحق C

المكونات الرئيسية لدراسة الجدوى
ينبغي أن تشمل دراسة الجدوى المجالات التالية:

احتياجات المشروع وإمكانيات النافذة الواحدة

- دراسة المتطلبات الحالية والإجراءات ، وعمليات تقديم مستندات الشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة ، والمعلومات إلى الحكومة إلى:

- تحديد السلطات الحكومية الرئيسية والوكالات التي من المحتمل أن تشارك في النظام؛
- تحديد المدى الذي يمكن من خلاله تنسيق وتبسيط هذه المتطلبات والإجراءات وتدفق المعلومات والمستندات. على وجه الخصوص، وإيجاد الامكانيات لضمان تقديم الوثائق والمعلومات المفردة؛

• الاخذ بنظر الاعتبار إمكانات النافذة الواحدة لمعالجة القضايا الأمنية التجارية؛

• التعرف على احتياجات المستخدمين المتوقعين، وخاصة فيما يتعلق بتصميم الخدمة النهائية والواجهات المرتبطة بها (سواء الإلكترونية أو المادية)؛

• مراعاة أساليب " الممارسات الافضل " في النافذة الواحدة القائمة. وقد يشمل ذلك زيارات الى النافذة الواحدة التشغيلية؛

• مراعاة ضرورة إجراء المفاتحة اللازمة لاستحصال الدعم السياسي اللازم للمشروع.

الجوانب التنظيمية

• دراسة الجانب التنظيمي الكلي للنافذة الواحدة المقترحة لتحديد ما يلي:

- أي السلطات الحكومية والوكالات التي ينبغي إشراكها؛
- أي سلطة أو وكالة حكومية أو مؤسسة خاصة ينبغي أن تقود إدارة مشروع النافذة الواحدة ، الحكومة أو مالك خاص بموجب عقد حكومي أو من قبل القطاعات التجارية الخاصة (مزودي الخدمة).
- ما إذا تكون النافذة الواحدة مركزية أو لامركزية.
- هل ينبغي أن تكون برنامجاً فاعلاً أو غير فاعل .
- هل يتحتم أن يكون نظام الدفع جزء من نظام النافذة الواحدة.
- هل تكون المشاركة في النظام طوعية أم إلزامية.
- هل ملامح المخاطر المشتركة وتقييم الالتزام والاذعان تكون جزءاً من النظام وهل ينبغي أبرزها و / أو مشاركتها؛
- من يتحمل المخاطر إذا / عندما تحصل حالة أخفاق أو فشل .

الموارد البشرية والتدريب

• استعراض وتوثيق الموارد البشرية العاملة في الجهات الحكومية المعنية والوكالات لتطوير وتشغيل المشاريع وتنفيذها، ومراعاة التدريب وزيادة التوظيف ومتطلبات الإدارة المتعلقة بتنفيذ النافذة الواحدة.

الشؤون القانونية

• مراجعة القضايا القانونية والتشريعات الخاصة وقوانين حماية البيانات المرتبطة بتنفيذ النافذة الواحدة ، بما في ذلك تقديم المعلومات من قبل التجار، وتبادل المعلومات بين مختلف السلطات الحكومية والهيئات والقضايا المتعلقة باستخدام التوقيعات الإلكترونية.

ملاحظة: يتطلب تبادل المعلومات بين السلطات أو الهيئات الحكومية أو الوكالات إطار تشريعي مناسب. وأن تبادل المعلومات بين هذه الجهات غالباً ما يقتصر على موافقة التاجر والكشف عنها بموجب أمر صادر عن المحكمة، أو على مصلحة عامة . وكذلك تشريعات حماية البيانات قد تؤثر على عملية تحصيل واستخدام وكشف البيانات الفردية.

الجوانب الفنية للنافذة الواحدة

- مراجعة النظم الفنية الحالية لغرض استلام وخرن وتبادل ما سبق من المعلومات؛
 - تحديد المتطلبات الفنية بصورة شاملة ، بما في ذلك متطلبات معينة لتطوير النظم الإضافية ، الواجهات، والمنافذ وإمكانية وتطوير أنظمة الواجهات في النظم القديمة بموجب السيناريوهات المقترحة ؛
 - تحديد ما إذا كانت النظم الحالية ستكون قادرة على التعامل مع (احتمالية) زيادة حجم وتدفق البيانات؛
 - دراسة القضايا المتعلقة بالتحقق والاثبات والمصادقة على البيانات؛
- ملاحظة:** تطوير النافذة الواحدة يقدم فرصة مثالية للنظر في الفائدة المرجوة من تنفيذ التغييرات المتعلقة بجمع المعلومات، مثل المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا شبكة الإنترنت.

المعلومات والتوثيق

- مراجعة المجموعة الحالية من الوثائق التجارية المستخدمة وتحديد ما إذا كانت هذه الوثائق بحاجة إلى التنسيق والموائمة و/ أو تبسيط (يفضل أن يكون وفقا لمفتاح تخطيط الأمم المتحدة). وتحديد ما هي البيانات التي ستطلب ، كيف سيتم تقديمه ؛ وفي أي صيغة (الإلكترونية (EDI XML أخرى) أو ورقة ؛
 - تحديد من يستطيع تقديم البيانات أو الوثائق (المستوردين / المصدرين ووسطاء الكمارك، وكلاء)؛
 - تحديد كيف ينبغي تقاسم البيانات بين الجهات الحكومية المشاركة والوكالات وأين يجب تخزينها الخ ، النظر في كيفية تبادل البيانات مع الإدارات في بلدان أخرى؛
 - النظر في كيفية استخدام البيانات لتحليل المخاطر والأغراض الأخرى ذات الصلة ؛
 - قياس الفوائد المتوقعة من تحسين الاستفادة من البيانات الموجودة في النظم التجارية والسجلات في تلبية متطلبات الحكومة والمساعدة في تقليل تكاليف التزامات التجارة في نقل المعلومات.
- ملاحظة:** يجب أن يتم الاتفاق على الحد الأدنى من مجموعة البيانات من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك صيغتها، وحقول البيانات وعناصر البيانات. يجب أن تكون هذه المجموعة متوافقة مع المعايير الدولية (على سبيل المثال اللجنة الاقتصادية لأوروبا / ISO UNTDED ونموذج بيانات منظمة الكمارك العالمية).

تقييم الأثر

- دراسة الآثار المرتقبة للمشروع على الانظمة الحالية والإجراءات، والعمالة، الوصف الوظيفي، وما إلى ذلك؛
- النظر في القضايا الاجتماعية والثقافية المحتملة التي قد تنشأ جراء إنشاء نافذة واحدة.
- النظر في الاستجابة المحتملة من الجماعات أو المنظمات التي قد تتصور النافذة الواحدة مصدر تهديد (الجماعات أو المنظمات التي قد يكون لها مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن)؛
- النظر في التأثير المحتمل من النافذة الواحدة في الحد من الفساد وما سيترتب عليها ؛
- يوصى بوضع استراتيجية ملائمة لإدارة تغيير المشروع .

خيارات التنفيذ

• تطوير خيارات التنفيذ، وتحديد النماذج التشغيلية المقترحة، والسلطات الحكومية والوكالات المشاركة في المشروع ، والسلطة أو وكالة أو مؤسسة خاصة لقيادة المشروع ، الخدمات التي سيتم تزويدها ، والتكاليف المحتملة ، الفوائد ، الأطر الزمنية للتنفيذ ؛

• اقتراح ما إذا كان يجب إجراء عملية التنفيذ كاملة أو جزئية. تؤخذ بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بتوفير الموارد (أو عددها) من أجل تنفيذ المشروع بشكل كامل (المالية والبشرية والتقنية، الخ) ، والمستويات المختلفة من حاجة السلطات والأجهزة الحكومية والوكالات والفرق الكبير في الوقت و/ أو الموارد المطلوبة من قبل الوكالات المختلفة لغرض :

- تحقيق التعديلات التشريعية اللازمة لتشغيل النافذة الواحدة.

- تطوير أو تعديل النظم القديمة القائمة عند الضرورة .

- خلق المستوى المطلوب من الالتزام لتنفيذ المشروع .

• وضع توصيات بشأن إعداد التنفيذ التجريبي للمشروع.

ملاحظة: في بعض الحالات، من المستحسن اختيار التنفيذ المتعاقب مع تحسينات قصيرة الأجل الذي لا يزال يقدم فوائد كافية لجعل المشروع أكثر جاذبية للطرف التجارية حتى يتم التقرب إلى ما هو مطلوب (إلكترونيا) منظومة مشتركة بين الحكومة والاطراف التجارية على المدى الطويل. ومع ذلك، عند تنفيذ هذا النهج على مراحل، فمن الضروري أن تدعم التغييرات التمهيدية في البنية التحتية الحل الطويل الامد والمحدد في تحليل الاحتياجات ودراسة الجدوى. وكذلك، يجب وضع كلفة وتقييم الحلول القصيرة أو متوسطة الأجل بشكل صحيح وفقا لمعايير الاستراتيجية قبل اتخاذ أي قرار بشأن التنفيذ.

نموذج العمل

• وضع دراسة الجدوى لإنشاء النافذة الواحدة تحت كل سيناريو مقترح ، بما في ذلك تقدير التكاليف الأولية والتشغيلية، قيمة الفوائد، الاستدامة، والآليات الممكنة لتحصيل الإيرادات ومصادر تمويل المشاريع؛

• تحديد الموارد اللازمة لإنجاز المشروع من البحوث إلى التنفيذ؛

• تقييم مدى الموارد المتاحة من السلطات والهيئات الحكومية، بما في ذلك التمويل المركزي، التي تستدعي الحاجة لها لوضع خطة كاملة للمشروع، والجدول الزمنية اللازمة لتطوير هذه الخطة وتنفيذ المشروع ؛

• دراسة إمكانية تبني نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشروع، بما في ذلك مصادر الدخل؛

• تحديد المخاطر الرئيسية التي قد تواجه مشروع النافذة الواحدة ، على وجه الخصوص، التشغيلية، والمسائل القانونية، وقضايا البنية التحتية التي يمكن أن تجعل النافذة الواحدة معقدة للغاية من حيث تقديم الحلول لكلا من التكلفة المعقولة ومستوى خدمة جذاب وكافي لغرض تشجيع حرفة التجارة.

الترويج والاتصالات

• يوصى ب استراتيجية الترويج والاتصالات لتطوير وتشغيل النافذة الواحدة. وهذا أمر ضروري لجعل جميع أصحاب المصلحة على اطلاع دائم ودراية خلال مراحل المشروع.

الأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة

عند تنفيذ النافذة الواحدة، تشجع الحكومات والأطراف التجارية بقوة لمراعاة استخدام التوصيات والمعايير والأدوات الموجودة والتي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من قبل الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد ومنظمة الكمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. تم وصف بعض الارشادات في أدناه والمسجلة من قبل المنظمات المسؤولة عن استخدامها.

مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC T)، اللجنة الاقتصادية لأوروبا
UNECE

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بصفتها جهة التنسيق الدولية لمعايير وتوصيات تسهيل التجارة ، فأنها من خلال مركزها لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (CEFACT)، تطور وتؤكد على الاستمرار بهذه الأدوات التي تهدف إلى تقليل وتبسيط ومواءمة وأتمتة الإجراءات وتدقق المعلومات ومراجعة الأوراق في التجارة الدولية. بعض التوصيات الرئيسية في هذا الصدد هي كما يلي :

تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة

توصية رقم ١٨ - إجراءات تسهيل التجارة الدولية

تحتوي على مجموعة من التوصيات بشأن تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية ، بما في ذلك توصيات معينة بشأن تقديم معلومات للحكومات فيما يتعلق بحركة البضائع. ويصف كل قسم مجال التطبيق، ويستعرض الإجراءات والوثائق المشمولة ، ويصف على وجه الخصوص المشاكل التي بسببها وضعت هذه الاجراءات .

توصية رقم ٤ - الهيئات الوطنية لتيسير التجارة:

تشدد التوصية على ضرورة إيجاد شراكة قوية بين الحكومة والاطراف التجارية في قضايا تسهيل التجارة وتوصي الحكومات بإنشاء ودعم "هيئات تسهيل التجارة الوطنية" بمشاركة متوازنة من القطاعين العام والخاص من أجل تحديد القضايا التي تؤثر على التكلفة وفعالية التجارة العالمية في البلاد .

مستندات التجارة

توصية رقم ١ - نموذج الامم المتحدة الاساسي لتصميم المستندات التجارية:

توفر التوصية الأساس الدولي لتوحيد المستندات المستخدمة في التجارة الدولية والنقل، بما في ذلك العرض المرئي لهذه المستندات. وأن مفتاح تصميم الأمم المتحدة بشكل خاص أعد ليكون بمثابة أساس لتصميم سلسلة موحدة من النماذج مستخدماً مستند رئيسي بطريقة تشغيل مرة واحدة لإعادة أظهار الصور المتعلقة بإعداد المستندات؛ وبالإمكان أيضاً أن يستخدم لتطوير مخططات الشاشة لغرض العرض المرئي للمعلومات التي تم إدخالها في الحاسبة .

وقد وضعت الامم المتحدة / CEFAC T أيضاً مجموعة من التوصيات الأخرى المتعلقة بمستندات التجارة مثل التوصية رقم ٦ - النموذج الاساسي للفواتير الموحدة، والتوصية رقم ٢٢ - الصيغة الاساسية للتعليمات القياسية الخاصة بالشحن.

يرجى الرجوع الى http://www.unece.org/cefact/trafix/bdy_recs.hmt للحصول على قائمة كاملة من توصيات الأمم المتحدة / CEFAC.

رموز التجارة الدولية

توصية رقم ١٦: رمز للموانئ والمواقع الأخرى:

توصي التوصية باستخدام نظام رمزي مكون من خمسة حروف أبجدية لتختزل أسماء المواقع التي تهتم التجارة الدولية، مثل الموانئ والمطارات ومحطات الشحن الداخلية، وغيرها من الأماكن التخليص الكمركي للبضائع ، واسماء التي يتم تمثيلها في تبادل البيانات بين المشاركين في إطار التجارة الدولية وبشكل لا لبس فيه. قائمة رمز UN / LOCODE تضم حاليا ٦٠،٠٠٠ رمز لمواقع في جميع أنحاء العالم.

وقد وضعت الامم المتحدة / CEFAC أيضا مجموعة من التوصيات الأخرى المتعلقة رموز المعاملات التجارية الدولية، مثل التوصية رقم ١٩ - رموز لأنواع النقل؛ وتوصية رقم ٢٠ - رموز وحدات القياس المستخدمة في الدولية التجارة.

توصيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

توصية رقم ٢٥ - استخدام / EDIFACT قواعد الامم المتحدة لتبادل المعلومات الالكترونية في مجال الإدارة والتجارة والنقل:

توصي بإتخاذ خطوات منسقة من قبل الحكومات باستخدام هذا القواعد كمعيار دولي واحد في تبادل البيانات الالكترونية (EDI) بين الإدارات العامة والشركات الخاصة في حقل القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. هناك حاليا أكثر من ٢٠٠ رسائل UN / EDIFACT المتاحة لتبادل البيانات بين المنظمات.

وقد وضعت الامم المتحدة / CEFAC أيضا مجموعة من التوصيات الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتجارة الدولية بما في ذلك:

- التوصية رقم ١٤ - التصديق على الوثائق التجارية بوسائل غير التوقيع.
- التوصية رقم ٢٦ - الاستخدام التجاري للاتفاقيات التبادلية في تبادل البيانات الإلكترونية.
- التوصية رقم ٣١ - اتفاقية التجارة الإلكترونية .
- التوصية رقم ٣٢ - توصية على صكوك التجارة الإلكترونية ذاتية التنظيم .

دليل عناصر المعلومات التجارية (TDED, ISO 7372) مسجل في الايزو تحت ٧٣٧٢ ويحتوي على عناصر البيانات الاساسية ، والتي يمكن استخدامها مع أي وسيلة لتبادل البيانات على المستندات الورقية وكذلك مع وسائل أخرى لنقل البيانات. ويمكن اختيارها لغرض نقل واحدة تلو الأخرى ، أو استخدامها داخل نظام قواعد تبادل معينة ، على سبيل المثال قواعد الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجال الإدارة والتجارة والنقل UN / EDIFACT. يوفر الدليل لغة مشتركة للمصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية وتسهيل تبادل البيانات. وهو مكون من UNLK وثائق تجارية موحدة ومتطابقة . وكان الدليل الأساس لأول إصدار لقواعد الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجال الإدارة والتجارة والنقل وسيتم دمج هذه القواعد EDIFACT مع دليل مركز الامم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية CEFAC في المستقبل. وتستند مبادرة منظمة الكمارك العالمية لموائمة البيانات على تعريفات هذا الدليل TDED.

أدوات أخرى للتنفيذ

وثائق الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (UNeDocs): هي أداة أنشأت على نموذج الأمم المتحدة الأساسي لتقديم وتداول المستندات التجارية الأساسية القياسية على الأوراق أو الصيغة الإلكترونية. يمكن للتجار والإداريين استخدام هذه المستندات أيضاً عبر الأوراق أو الصيغة الإلكترونية وفقاً لاحتياجاتهم. UNeDocs تقدم مواصفات دقيقة لنموذج الصيغة ومتطلبات البيانات. زيادة الدقة تسهل تنفيذ الإجراءات الآلية الفاعلة. وهذه الوثائق تسهل عملية تحويل المعلومات من الصيغة الورقية إلى تبادل الوثائق الإلكترونية. UNeDocs يخفف من الفجوة الرقمية من خلال توفير حلول منخفضة التكلفة للوثائق الرقمية.

النمذجة: منهج الأمم المتحدة / CEFACT للنمذجة (UMM): من المفيد في كثير من الأحيان عند تطوير مرحلة من مراحل المشروع وضع نموذج للعمليات المشاركة في تقديم معلومات الاستيراد والتصدير إلى الحكومة. هذا النموذج يمكن أن يكون مفيد جداً في فهم العمليات و تدفق المعلومات وسوف يساعد في مزيد من التحليل والتطوير وأتمتة المشروع.

منظمة الكمارك العالمية (WCO)

لسنوات عديدة أحرزت منظمة الكمارك العالمية تقدماً في تبسيط ومواءمة الأدوات والمعايير الكمركية الدولية. وقد طورت وقدمت المنظمة النظام المنسق لتبويب وتصنيف السلع ونظام ترميز ، والذي يستخدم على نطاق واسع في العالم كأساس لتصنيف السلع ولتحصيل الرسوم والضرائب. أدارت المنظمة اتفاقية التقييم لمنظمة التجارة العالمية وطورت قواعد الحيادية وعدم التمييز المنسقة بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ. ونقحت المنظمة أيضاً على الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الكمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).

منظمة الكمارك العالمية اتفاقية كيوتو المعدلة: وتتضمن اتفاقية كيوتو المعدلة حكم ملزم للكمارك بضمان المكان الذي يجب أن يتم فحص البضائع فيه من قبل الكمارك وغيرها من السلطات المختصة وأن تكون عمليات التفتيش بطريقة منسقة وأمكانية إجرائها في نفس الوقت. إضافة إلى ذلك وتعالج الاتفاقية أيضاً عملية الرقابة المشتركة على المعابر الحدودية المشتركة، و إنشاء مكاتب الكمارك جنباً إلى جنب وتبادل المعلومات مع الهيئات الأخرى.

منظمة الكمارك العالمية نموذج بيانات الكمارك: يعد نموذج البيانات الكمركية المعد من قبل منظمة الكمارك العالمية نموذج تنسيق وتوحيد لمتطلبات البيانات الكمركية و لعمليات عبور الحدود الرسمية إلى أقصى حد ممكن. يدعم نموذج البيانات الكمركية نظام تشغيل النافذة الواحدة ويسمح بتبادل المعلومات وطنياً ودولياً. ويستند نموذج بيانات الكمركية على UNTDED دليل الأمم المتحدة لعناصر المعلومات التجارية ، ويطبق نمذجة منهجية للأمم المتحدة / CEFACT في (UMM) ويشير إلى نطاق ترميز الأمم المتحدة، و ISO وغيرها من أساسيات الترميز الدولية مثل الأمم المتحدة / LOCODE. يحتوي نموذج بيانات الكمركية حالياً على المبادئ التوجيهية لتنفيذ الرسائل فقط لقواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجال الإدارة والتجارة والنقل UN / EDIFACT ، وسوف تقدم مواصفات XML في الإصدارات المستقبلية.

المرجع الفريد لأرسالية الشحنات (UCR) الخاص بمنظمة الكمارك العالمية :

أن مفهوم منظمة الكمارك العالمية UCR هو استخدام ISO 15459 (لوحة ترخيص ISO) أنظمة ترقيم متوافقة أو حلول صناعية متكافئة كالمطبقة على سبيل المثال المستخدمة في مجال الناقل السريع في التجارة الدولية لتحديد الشحنات بشكل مميز من المنشأ إلى الوجهة. وأن المرجع UCR يضع وصلة المعلومات والمستندات بين المجهز والعميل في

المعاملات التجارية الدولية ويتطلب هذا المرجع استخدامه على امتداد سلسلة التوريد بأكملها. ويجب أن يكون UCR مرتبط مع مراجع النقل حيثما كان UCR غير مفعّل مسبقاً كمرجع نقل أيضاً . وبالإمكان استخدام المرجع UCR كمفتاح دخول مشترك لتبادل البيانات الوطنية والدولية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) (UNCTAD) النظام الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA)

الاسيكودا هو نظام إدارة الكمارك إلكترونياً عبر منظومة حواسيب الكترونية والتي تغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية . وأن هذا النظام يعالج البيانات الكمركية والتصريحات الكمركية، وإجراءات المحاسبة والنقل والتعليق . فهو يقدم بيانات تجارية التي يمكن استخدامها لأغراض تحليل الإحصائيات الاقتصادية . تم تطوير برنامج ASYCUDA في جنيف من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ويتم تشغيله على مايكروكومبيوتر في بيئة الخادم العميل. أن نظام الاسيكودا متوافق تماما مع المعايير والقوانين الدولية وكذلك معايير ISO (الصادرة من المنظمة الدولية للمعايير القياسية) ومنظمة الكمارك العالمية والأمم المتحدة. ويمكن تحديث نظام الاسيكودا ليتناسب مع الخصائص الوطنية لأنظمة الكمارك الانفرادية والتعريفات الكمركية والتشريعات الوطنية . ويسمح النظام أيضا بتبادل البيانات إلكترونيا (EDI) بين التجار والكمارك باستخدام EDIFACT (قواعد تبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل).

إن النسخة الحالية من نظام الاسيكودا المصممة على شبكة الانترنت تسمح لمسؤولي الكمارك والتجار بالتعامل مع معظم معاملاتهم التجارية عن طريق الإنترنت. وستكون منصة الكمارك الإلكترونية الجديدة التي اطلق عليها اسم أسيكودا مفيدة للبلدان النامية بشكل خاص كون شبكة خطوط الاتصالات الثابتة لديها ضعيفة المستوى وتشكل عقبة رئيسية لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، وكذلك تكون فاعلة الى حد مقبول لغرض إستيعاب الاحتياجات التشغيلية والإدارية لعمليات الكمارك في أي بلد متطور أيضاً .

أن نظام أالاسيكودا العالمي أعد لغرض تحصيل الإيرادات الضريبية بشكل أكبر وتقليل تكاليف المعاملات التجارية أكثر من مما متوفر من الإصدار الحالي من النظام (++ ASYCUDA) ، مما يجعله يؤدي دورا الى الحكومة الإلكترونية. وهناك فائدة ثانوية منه وهي توفير المعلومات لتسهيل إجراءات مكافحة الغش والفساد والاتجار غير المشروع ، كما وأنه يمنح سلطات الكمارك في مختلف البلدان أداة للعمل سوية على الانترنت.

* لمزيد من المعلومات حول نظام ASYCUDA ، قم بزيارة موقع الويب : www.asycuda.org

المنظمة البحرية الدولية (IMO)

تتناول المنظمة البحرية الدولية القضايا المتعلقة بتسهيل حركة النقل البحري الدولي من خلال لجنة التسهيلات التابعة لها (اللجنة FAL). وتشمل هذه القضايا ، تبسيط الإجراءات الشكلية ، والمتطلبات المستندية ، إجراءات وصول ومغادرة السفن ومؤامة المستندات المطلوبة من جانب السلطات العامة (صيف موحدة IMO FAL) . تعد الأعمال التجارية الإلكترونية في مجال حركة النقل البحري واحدة من أهم القضايا التي هي حاليا قيد المناقشة من قبل لجنة IMO FAL. وقد رصدت المنظمة البحرية الدولية أيضا الحاجة الملحة لـ (مفهوم النافذة الواحدة) و (معلومات ما قبل الوصول) لغرض السماح بتوفير جميع المعلومات المطلوبة من قبل السفن الوافدة إلى الميناء ، بما في ذلك المعلومات المطلوبة من السلطات العامة من خلال نقطة قيد واحدة. تتناول التعديلات المقترحة على ملحق اتفاقية FAL على وجه التحديد مفهوم النافذة الواحدة ، الى جانب غيرها من التعديلات المقترحة التي هي قيد الدراسة من قبل لجنة FAL.

اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام ١٩٦٥ (اتفاقية FAL):

هي اتفاقية دولية التي تم بموجبها معالجة النقاط التالية :

- تسهيل حركة المرور البحري الدولي؛
- الوقاية من تأخير السفن الغير مبرر وطواقمها وركابها وشحنات البضائع ؛
- توحيد وتبسيط الإجراءات الشكلية والمتطلبات المستندية والإجراءات.

ومن بين أمور أخرى فإن الاتفاقية بحثت في الملحق ، القسم ١ ، C تقنيات المعالجة الالكترونية للبيانات لاغراض تبادل المعلومات.

خلاصة المنظمة البحرية الدولية بشأن التسهيلات والأعمال الإلكترونية (FAL.5 / Circ.15)، المؤرخة ١٩ فبراير ٢٠٠١ و (FAL.5 / Circ.15 / Corr.1):

تم تطوير الإرشادات الدولية لغرض تبادل المعلومات إلكترونيا والوسائل الإلكترونية لتخليص السفن.

غرفة التجارة الدولية (ICC)

وضعت غرفة التجارة الدولية ضوابط وقواعد ومعايير وأرشادات للتجارة الدولية . وبالرغم من انها اختيارية ، فإن هذه قواعد غرفة التجارة العالمية تحمل قوة القانون عندما تدرج في التعاقدات ، وتلتزم البلدان في جميع أنحاء العالم بها لأن لا يمكن الاستغناء عنها في تسهيل وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والعقود عبر الحدود .

قواعد غرفة التجارة الدولية / الأونكتاد بشأن وثائق النقل المتعدد الوسائط:

وضعت هذه القواعد المعايير المقبولة عالميا لمستندات النقل المتعدد الوسائط ، وكثيرا ما توفر مبادئ أساسية للتشريعات الوطنية وتهدف إلى تجنب المشاكل التي قد تنشأ للناقلين من وجوب التعامل مع عدد من الأنظمة المختلفة عند وضع العقود، وتوفر هذه القواعد نظام قانوني موحد لعقود النقل الخاصة والتوثيق والممارسات المبسطة .

الملحق E

مواقع لمزيد من المعلومات

السويد

http://www.tullverket.se/TargetGroups/General_English/frameset.htm

الولايات المتحدة

www.itsds.treas.gov // HTTP

سنغافورة

[/http://www.tradenet.gov.sg](http://www.tradenet.gov.sg)

موريشيوس
<http://ncb.intnet.mu/mof/department/customs/services.htm>

أستراليا
[/http://www.bep.gov.au](http://www.bep.gov.au)

منظمة الكمارك العالمية
<http://www.wcoomd.org>

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
<http://www.unece.org/trade>

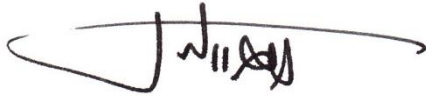
الامم المتحدة / CEFAC
<http://www.unece.org/cefact>

الاونكتاد UNCTAD
<http://www.unctad.org>

المنظمة البحرية الدولية IMO
<http://www.imo.org>

منظمة الطيران المدني الدولي
<http://www.icao.int>

المحكمة الجنائية الدولية
<http://www.iccwbo.org>



الإشراف
المهندس
هلال عبدالرضا القرشي
الأمين التنفيذي للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠



ترجمة
بتول عبدالحسن فرحان
ر. مترجمين أقدم
مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل
الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

توصيات وتوجيهات لإنشاء النافذة الواحدة تشريع الإطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة



United Nations
New York and Geneva, 2013

مقدمة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا

أوصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا UNCEC في يوليو ٢٠٠٥ بأن تنشئ الحكومات النافذة الواحدة التي تسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بتقديم المعلومات والوثائق الموحدة من نقطة دخول واحدة وأنجاز جميع المتطلبات التنظيمية لشحنات الاستيراد والتصدير والعبارة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا التوصية ٣٣). ومنذ ذلك الوقت تم إنشاء النافذة الواحدة في أكثر من ٧٠ بلداً، وكانت حافزاً رئيسياً في تنفيذ إصلاحات تسهيل التجارة.

ومن بين المهام الأولى في إنشاء النافذة الواحدة في أي بلد هو إجراء تحليل مناسب وشامل للعوائق القانونية القائمة والمحتملة المتصلة بالتجارة وتبادل البيانات، مبنية على عرض للممارسات المعمول بها في تنظم تدفق المعلومات المتعلقة بالتجارة. أن إنشاء النافذة الواحدة يستلزم تغييرات وتوضيحات لعمليات تبادل البيانات الموجودة والقوانين والأنظمة القائمة مثل قوانين الوثائق الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية بما في ذلك التوقيعات الرقمية، الاحتفاظ بالبيانات والأدلة الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر. وقد تم إصدار التوصية (٣٥) استجابة لطلبات أصحاب المصلحة حول كيفية التعامل مع المسائل القانونية المشتركة التي تواجهها عند تقديم تسهيلات النافذة الواحدة. أنها توفر المشورة والتوجيه بشأن هذه المسائل في شكل قائمة من المسائل القانونية المشتركة التي قد يواجه بها عند تنفيذ النافذة الواحدة.

أن نشر التوصية (٣٥) يضيف إلى مجموعة من النتائج التي تقدمها الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأوروبا للمساعدة في إنشاء النافذة الواحدة، وليس هناك تسلسل معين أو خاص ينبغي استخدامه أو تطبيقه لتوصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بخصوص إنشاء النافذة الواحدة. يجب أن يؤخذ عند التنفيذ التوصيات المناسبة والعمل بوقت واحد على الاستراتيجية والخطة والتقنية وموائمة البيانات والأطر القانونية.

وأنا مقتنع بأن هذه التوصية سوف تكون مفيدة جداً لأولئك الذين يعملون في إنشاء النافذة الواحدة وبالتالي أدعو جميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص الأخذ بهذه التوصية بشكل فعال.

سفين الكلاج
الأمين التنفيذي
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية - أوروبا

ملاحظة :

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو بما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

الآراء التي أعرب عنها هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة الأمم المتحدة، ولا يعني ذكر أسماء الشركات أو المنتجات التجارية مصادقة الأمم المتحدة عليها .

مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) عمليات بسيطة وشفافة وفعالة للتجارة العالمية

تتمثل مهمة مركز الأمم المتحدة / CEFAC في تحسين قدرة الشركات التجارية والمنظمات التجارية والإدارية من اقتصادات متقدمة ونامية وانتقالية الى تبادل المنتجات والخدمات ذات الصلة بشكل فعال. وان تركيزها الرئيسي هو على تسهيل المعاملات الوطنية والدولية من خلال تبسيط وتنسيق العمليات والإجراءات وتدفق المعلومات وبالتالي الإسهام في نمو التجارة العالمية.

المشاركة في بعثة الأمم المتحدة / CEFAC مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC). من خلال مشاركة الحكومات وممثلي قطاع الأعمال من مختلف أنحاء العالم فقد وضعت الأمم المتحدة / CEFAC مجموعة من المعايير والتوصيات والأدوات لتسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية والتي تم الموافقة عليها ضمن نطاق واسع من العمليات الحكومية الدولية وتم تنفيذها على الصعيد العالمي.

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
تشريع الإطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة
التوصية رقم ٣٥، الطبعة الأولى
مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية

جنيف ، كانون الاول ٢٠١٠ / TRADE / ECE / ٤٠١

موجز

قدمت التوصية الى رئاسة المفوضين للموافقة الختامية ما بين الجلسات. انتهت فترة الموافقة في ٨ تشرين الأول عام ٢٠١٠، ولم ترد أية تعليقات أخرى عليها .

يزود مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الإلكترونية (CEFACT) للبلدان النامية والاقتصاديات بالأدوات العملية لتسهيل تقديم وسائل النافذة الواحدة وضمان قابلية التشغيل البيئي الخاصة بهم. هذه التوصية توسع ذلك الدعم أيضا من خلال مساعدتهم لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية اللازمة لعمليات النافذة الواحدة على المستويين المحلي والعاير للحدود.

وكانت قد قدمت التوصية أولاً على الجلسة العامة الخامسة عشرة لمركز الامم المتحدة / CEFACT في تشرين الاول عام ٢٠٠٩ للحصول على الموافقة، ووفقا لقرار الاجتماع المرقم (٩-٨) يتم تقديمها في وقت لاحق للمصادقة عليها ما بين الجلسات مع إعطاء مهلة تمديد استثنائية للتعليقات من ١ أيار ٢٠١٠، وخلال تلك الفترة وردت تعليقات من الاتحاد الروسي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ، وقد أدرجت هذه التعليقات في وثيقة ECE / TRADE / C / CEFACT / 2010/23 / REV.2.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦-١	مقدمة
٤	١٠-٧	تمهيد

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الابواب</u>
٥	١١	١. المدى
٥	١٣	٢. الفوائد
٥	١٤	٣. استخدام المعايير الدولية
٦	١٥	٤. التوصية

الملحقات

٧	١. قائمة بالمسائل القانونية لعمليات النافذة الواحدة
٨	٢. المبادئ التوجيهية لقائمة المراجعة
١٥	٣. ادوات (Tool Kit)

مقدمة

١. أن نشر التوصية ٣٣ المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لإنشاء النافذة الواحدة في حزيران عام ٢٠٠٥ ساعد الحكومات وقطاع الأعمال بتعزيز التبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بالتجارة لتلبية المتطلبات التنظيمية والإدارية للتجارة الدولية . وقد وفرت التوصية ومبادئها التوجيهية النصائح العملية لتخطيط وتنفيذ نظام النافذة الواحدة وتقديم الإرشاد على عملها المستدام والتنمية المستقبلية. إضافة على ذلك حددت التوصية المعايير الدولية المتاحة للمساعدة في التمهيد الفعال للنافذة الواحدة وللتعريف بفوائده المثلى للحكومة و المكاسب الهامة للمجتمع التجاري.
٢. تم تفعيل نظام النافذة الواحدة في أكثر من ثلاثين بلداً من جميع مناطق العالم وحقق فائدة كبيرة من خلال تقليل الوقت والموارد في إعداد وتقديم وتجهيز متطلبات المعلومات الرسمية ونتج عنها في كثير من الأحيان تقليل تكاليف المعاملات التجارية، وتحسين امتثال التاجر من خلال تقديم بيانات أكثر دقة وفي الوقت المناسب مع الزيادة المرتبطة بها في الإيرادات الحكومية فضلاً عن زيادة كفاءة وفعالية إدارة الحدود والرقابة.
٣. يحتوي مرجع اللجنة الاقتصادية - أوروبا للنافذة الواحدة على دراسة حالات التي تكمل التوصية ٣٣ ويقدم أمثلة من نماذج الأعمال التي تم اعتمادها بمرافق النافذة الواحدة القائمة أو المخطط لها. توفر هذه الدراسات نظرة ثاقبة لتخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة وتبادل الخبرات على نطاق واسع من المواضيع من المفهوم الأولي وتحديد الفوائد، من خلال توفير الخدمات والخيارات الفنية للترويج والاتصالات والخطط المستقبلية.
٤. يوفر مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) أدوات عملية لتسهيل إدخال مرافق النافذة الواحدة. هذه التوصية تمتد ذلك الدعم من خلال مساعدة البلدان النامية والانظمة الاقتصادية لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية اللازمة لعمليات النافذة الواحدة على المستويين المحلي والعاير للحدود.
٥. تستجيب التوصية ٣٥ (تشريع إطار قانوني للنافذة الواحدة للتجارة الدولية) لطلب الجهات اصحاب المصلحة بتقديم النصح والإرشاد على شكل قائمة مراجعة من المسائل القانونية المشتركة التي تواجهها عند تقديم تسهيلات النافذة الواحدة. وتكون التوصية قابلة للتطبيق على أي نموذج من النماذج المختلفة للنافذة الواحدة التي تم وصفها في التوصية ٣٣. ومع ذلك ، كلما كانت الحلول أكثر تعقيدا للنافذة الواحدة تكون الحاجة ملحة الى دراسة الجوانب القانونية لتخطيط وتنفيذ وتشغيل النافذة الواحدة. تعكس التوصية الشؤون القانونية العامة بالاعتماد على الخبرة المكتسبة من نماذج النافذة الواحدة الموثقة في مرجع النافذة الواحدة للامم المتحدة وكذلك الخبرات من المساعي المتنوعة لتطوير النافذة الواحدة في جميع أنحاء العالم.
٦. أضيف نشر التوصية ٣٥ إلى مجموعة النتائج التي قدمها مركز CEFAC للمساعدة في إنشاء النافذة الواحدة، ولا يوجد سياق معين أو خاص في التوصيات ينبغي استخدامه أو تطبيقه . يتوجب على المخططين وخصوصا الوكالة الرائدة والمنفذين العمل سوياً مع المشغلين المعنيين أو الذين تم اختيارهم ليتخذوا مجموعة من التوصيات المتاحة والعمل على الاستراتيجية والسياسة والتقنية وتنسيق البيانات والأطر القانونية في وقت واحد.

تمهيد

٧. تستخدم وسيلة النافذة الواحدة على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم كأداة لتبسيط عملية إجراءات تقديم البيانات وجعلها أكثر كفاءة وفعالية بعمليات الاستيراد والتصدير . وأن تقديم هذه الوسيلة في العديد من البلدان النامية والنظم الاقتصادية يحقق فوائد كبيرة لكلا من الحكومة والاطراف التجارية وأن العديد من المنظمات الإقليمية مثل (رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)) ، (التجمع الاوراسي الاقتصادي) و(جمعية آسيا والمحيط الهادئ الاقتصادية (ابيك)) تقوم حاليا بتقييم امكانيات تنفيذ النافذة الواحدة الإقليمية (عروض قدمت في ندوة SW في آيار ٢٠٠٦) .

٨. وفي الوقت نفسه يكون إنشاء النافذة الواحدة عملية معقدة وتتطلب من بين التدابير السابقة مراجعة شاملة للممارسات المرعية التي تنظم تدفق المعلومات التجارية ، وتنطوي عليها تغييرات وتوضيحات لعملية تبادل البيانات ومن ثم القوانين والأنظمة القائمة. يشكل خلق حالات موالية قانونيا لنافذة التجارة الدولية الواحدة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية والنظم الاقتصادية التي تنشئ مثل هذا النظام الوطني و / أو تسعى لتبادل المعلومات مع النواقد الاخرى.

٩. يوفر مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) للبلدان النامية والاقتصاديات أدوات عملية لتسهيل تقديم نظام النافذة الواحدة وضمان قابلية التشغيل البيئي الخاصة بهم. وتوسع هذه التوصية الدعم من خلال مساعدة البلدان النامية والاقتصاديات بمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية اللازمة لعمليات النافذة الواحدة على المستويين الوطني والعاير للحدود .

١٠. قد تعمل الوكالة المنفذة على السياسات والأطر الفنية والقانونية المقترحة بكل توصية في وقت واحد.

الابواب

الباب الاول : المدى

١١. في سياق هذه التوصية يعرف الإطار القانوني لنافاذة التجارة الدولية الواحدة على أنه مجموعة من التدابير التي قد يلزم اتخاذها لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية الوطنية والعابرة الحدود اللازمة في عمليات النافاذة الواحدة .

١٢. غالبا ما يتطلب إنشاء النافاذة الواحدة تغييرات على التشريعات والأنظمة القائمة ،على سبيل المثال، قوانين الوثائق الإلكترونية ، والتوقيعات الإلكترونية بما في ذلك التوقيعات الرقمية ، والتصديق على المستخدمين والرسائل ، وتبادل البيانات، حجز البيانات ، وتلفها ، والارشفة ، والدلائل الإلكترونية وغيرها.

ومع ذلك، فمن الممكن إنشاء نافذة واحدة دون تغييرات تشريعية رئيسية. وفي جميع الحالات تؤثر اللوائح والممارسات التي تتحكم بتدفق المعلومات المتعلقة بالتجارة على اختيار الأعمال والنماذج التشغيلية لنظام النافاذة الواحدة. أن تحليل العوائق القانونية القائمة والمحتملة المتعلقة بتبادل البيانات التجارية في الوقت المناسب هي الخطوة الرئيسية الأولى في إنشاء وتشغيل النافاذة الواحدة. يجب أن يأخذ هذا التحليل في الاعتبار السياق الأوسع للتجارة الدولية الذي على أساسه يتكون مشروع النافاذة الواحدة. أن مفهوم الإطار يعني اتباع نهج شامل ونظامي في معالجة القضايا القانونية المتعلقة بالنافاذة الواحدة الدولية .

الباب الثاني : الفوائد

١٣. أن من الامور الضرورية لجميع عمليات النافاذة الواحدة هي مبدأ الشفافية وحماية تبادل البيانات التجارية . أن النظام القانوني السليم الذي يمكن من جمع البيانات والدخول إليها وتوزيعها ويوضح الأنظمة السرية والخصوصية والمسؤوليات يجعل من الممكن أيجاد قاعدة صلبة لتشغيل النظام وبناء علاقة من الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

الباب الثالث : استخدام المعايير الدولية

١٤. أن استخدام المعايير الدولية يعد من العناصر الضرورية وأساسية لعمليات تنفيذ النافاذة الواحدة، حيث انها تسمح بتوسيع مدى الخدمات المقدمة ويضمن تفاعل أسهل بين جميع المشاركين في سلسلة التوريد العالمية. بما أن النافاذة الواحدة قد صممت للأعمال الحكومية التجارية (B2G) وعلاقات المؤسسات الحكومية فيما بينها (G2G) ينبغي إيلاء الانتباه إلى حقيقة أن عملها هي القابلية على التشغيل المتبادل مع الحلول القائمة في مجال التجارة إلى التجارة (B2B) والاعمال الحكومية B2G والعلاقات الحكومية G2G.

١٥. ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أعمال التدوين القانوني في مجال التجارة الإلكترونية الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) واستخدامها كلما كان ذلك ممكناً كمعيار لتطوير البنية التحتية القانونية للنافذة الواحدة على صعيدي التبادلات التجارية الوطنية والدولية .

الباب الرابع : التوصية

١٦. أدرك مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) بأن هناك حاجة إلى إطار قانوني سليم لدعم عمليات نافذة التجارة الدولية الواحدة ، وأوصى الحكومات والعاملين في مجال التجارة والحركة الدولية للبضائع بما يلي:

(أ) إجراء دراسة (تتضمن وضع المعايير القانونية للتجارة الإلكترونية ودراسات "تحليل الفجوة") لتحديد مجموعة مناسبة من التدابير التي قد يتعين اتخاذها لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية على المستويين الوطني والعابر عبر الحدود اللازمة لعمليات النافذة الواحدة (الإطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة)؛

(ب) استخدام قائمة مراجع مركز CEFAC ومبادئها التوجيهية (الملحقين الأول والثاني) للتأكد من أن أكثر المسائل القانونية شيوعاً ذات الصلة بتبادل المعلومات التجارية الوطنية والعابرة عبر الحدود قد أدرجت في الإطار؛

(ج) تعديل التشريعات واللوائح والمراسيم، الخ إذا لزم الأمر لمعالجة القضايا والثغرات القانونية التي تم تحديدها؛

(د) الاستفادة من المعايير الدولية والادوات القانونية الدولية، والادوات القانونية الغير ملزمة إن وجدت، في جميع مراحل عملية خلق بيئة تمكينية قانونية للنافذة الواحدة في التجارة الدولية.

الملحق الأول

قائمة بالقضايا القانونية لعمليات النافذة الواحدة المبادئ التوجيهية الخاصة بتوصية تشريع إطار قانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة

١. عندما يتم إنشاء النافذة الواحدة الوطنية أو الإقليمية قد تبرز القضايا القانونية المذكورة في قائمة المراجع (من المهم التمييز بين النافذة الواحدة الوطنية أو الإقليمية (أو العابر للحدود) . حيثما يتم إنشاء النافذة الوطنية الواحدة يولى اهتمام في المقام الأول إلى النظام القانوني للدولة المعنية ، بما في ذلك الاتفاقات الدولية الملزمة للدولة. وعند إنشاء النافذة الإقليمية الواحدة يجب من حيث المبدأ ملاحظة متطلبات جميع الدول التي يخدمها بل يجب الاهتمام كذلك بالفرص التجارية الأوسع لأعضاء المجموعة الإقليمية من خارج الدول الاعضاء انفسهم) ومن المهم أن نلاحظ أن هذه القائمة ليست شاملة . وبالاعتماد على التنفيذ الفعلي للنافذة الواحدة فإن القضايا القانونية التي لم يرد ذكرها في هذا الملحق قد تبرز أيضاً . بالنسبة لكثير من الحكومات سوف تكون قائمة المراجع هذه قائمة البداية للمسائل القانونية وسوف توفر اساس لاكتشاف قضايا أخرى تتعلق ليس فقط بمعاملات B2G وG2B ولكن أيضاً إلى البيئة الأوسع لاعمال B2B ووطنيا ودوليا.

٢. في الحالات التي يرغب فيها بلد ما في تنفيذ النافذة الواحدة إلكترونياً ، فإن من المهم بالنسبة لذلك البلد مراجعة تشريعاته القانونية العامة الخاصة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك الاتصالات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية ، وهي خطوة صحيحة خاصة على ضوء هذه الرغبة ليس فقط على مستوى تفاعلات النافذة الواحدة مع أعمال (B2G) ولكن أيضاً لتعزيز استخدام الوسائل الإلكترونية خارج بيئة النافذة الواحدة.

- (أ) هل تم دراسة الأساس القانوني لتنفيذ نظام النافذة الواحدة والاقرار به ؟
- (ب) هل تم اختيار الهيكل التنظيمي المناسب لإنشاء وتشغيل النافذة الواحدة ؟
- (ج) هل تم وضع التعريفات السليمة وأجراءات التوثيق والترخيص ؟
- (د) من الجهة التي لديها السلطة للمطالبة بالبيانات من النافذة الواحدة؟
- (هـ) متى وكيف يمكن مشاركة البيانات وتحت أي ظروف ومع أي منظمة من المنظمات داخل الحكومة أو مع الوكالات الحكومية في البلدان والاقتصاديات الأخرى؟
- (و) هل تم تنفيذ الآليات المناسبة لحماية البيانات ؟
- (ز) هل تم وضع الضوابط لضمان دقة وسلامة البيانات؟ من هي الجهات الفاعلة المسؤولة؟
- (ح) هل تم معالجة قضايا المسؤولية التي قد تنشأ نتيجة لتشغيل النافذة الواحدة ؟
- (ط) هل هناك آليات لتسوية المنازعات؟
- (ي) هل تم وضع إجراءات للأرشفة الإلكترونية وإنشاء مسارات التدقيق؟
- (ك) هل تم معالجة قضايا الملكية الفكرية وقاعدة بيانات الملكية ؟
- (ل) هل يوجد موقف للحالات التي قد تنشأ من قضايا المنافسة؟

الملحق الثاني

المبادئ التوجيهية لقائمة المراجع

القضايا	المبادئ التوجيهية
الأساس القانوني لتنفيذ النافذة الواحدة	<p>من المهم وضع الأساس القانوني لتشغيل النافذة الواحدة في القانون والأنظمة الوطنية ، ويجب أن تجرى مراجعة شاملة للتشريعات واللوائح والمراسيم المرعية للتأكد من أن تشغيل النافذة الواحدة يتوافق مع القانون الوطني (والدولي) الحالي ولتحديد أي ثغرات قد تكون موجودة وكذلك طرق معالجتها ، ومن المهم أيضاً إدراج "المعايير الدولية" وأفضل الممارسات عند تطوير التشريعات واللوائح على المستوى الوطني إلى أقصى حد ممكن لكي تكون في وضع يمكنها من تحقيق " التوافقية القانونية الدولية " كلما نمت التجارة من خلال النافذة الوطنية الواحدة . على سبيل المثال ،فإن مبادئ "عدم التمييز" بين الوثائق الورقية والإلكترونية أو الرسائل و"الحيادية التكنولوجية " هي اعتبارات هامة لكلا من التشريع القانوني المحلي والتوافق القانوني على المستوى الدولي.</p> <p>في حالة عدم وجود أساس قانوني لإنشاء النافذة الواحدة ، يجب السعي الى إنشاؤه في القانون الوطني . وعند تحديد السلطة القانونية للنافذة الوطنية الواحدة ، يجب على الحكومات أن تجيز بشكل صريح المعاملات العابرة للحدود في تلك القوانين و الأنظمة و/ أو المراسيم. عندما تعمل النافذة الوطنية الواحدة على مستوى دولي أو ثنائي أو متعدد الأطراف غالبا ما تحتاج إلى أن وضع اتفاقيات لتنظيم عمليات كل نافذة وتأخذ في عين الاعتبار مجموعة متنوعة من القضايا القانونية التي قد تبرز بين البلدان التي تعمل سوياً ولذلك للاعتراف بالتشغيل المتبادل قانونياً بين النوافذ الوطنية و/ أو الإقليمية . وأحدى القضايا الرئيسية في هذه الاتفاقيات ستكون عن شروط الاعتراف المتبادل للوثائق الإلكترونية ورسائل البيانات التي قد يتم تبادلها بين أنظمة النوافذ (وكذلك جهات القطاع الخاص المشاركة المستفيدة من النافذة الواحدة) ، وتأكيد هذه الاتفاقيات على الاعتراف المتبادل سيكون بصدد الاعتبارات المتعلقة بالتدابير الأمنية (على سبيل المثال مستوى التشفير) ، تأمين قضايا خزن البيانات، متطلبات قبول الشهادات عبر الحدود إذا لزم الأمر وغيرها. ومن الواضح أن إدارة العديد من الاتفاقيات الثنائية و/ أو متعددة الأطراف ، عندما يزداد عدد الدول الشركاء التجاريين في النافذة الواحدة يمكن أن تكون مهمة صعبة على الأقل الى الوقت الذي ينبثق فيه الاطار القانوني الدولي لهذه الاتفاقيات . يجب على الدول والاقتصاديات أشراك وزارات الخارجية في وقت مبكر في مساعي إنشاء النافذة الواحدة للمساعدة في إدارة هذه العملية. (ملاحظة: هناك مجالات أخرى عندما يرد ذكر استخدام هذه الاتفاقيات وتطبيق نفس الاعتبارات).</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>ينبغي إعطاء أهمية خاصة في حال نشوء نزاعات، سواء على المستوى الوطني أو الدولي وسواء بين الوكالات الحكومية واطراف القطاع الخاص أو بين أطراف القطاع الخاص، بصدد مقبولية الأدلة الإلكترونية في المحاكم أوالمحاكم الإدارية (بما في ذلك عمليات اكتشاف المعلومات والبيانات في صيغة الكترونية) .</p> <p>أن مبدأ "عدم التمييز" بين الوثائق الورقية والإلكترونية ينبغي تطبيقه على القواعد القضائية الخاصة بالأدلة كي لا يتم رفض مقبولية الوثائق الإلكترونية أو رسائل البيانات في هذه الإجراءات. وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى مراعاة نموذجية معظم متطلبات الإثبات ، كيفية خزن الوثائق الإلكترونية والبيانات وتأمينها، وما إلى ذلك، وذلك لضمان مستوى الموثوقية المطلوبة لمثل هذه الوثائق أو رسائل البيانات ليعترف بها في مثل هذه الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، ويجب أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان في معاملات عبر الحدود لضمان أن الوثائق الإلكترونية ورسائل البيانات مقبوليتها في الإجراءات القضائية لدى السلطات القضائية الأجنبية فضلا عن كونها مقبولة في الإجراءات المحلية.</p> <p>وثمة اعتبار آخر في معاملات النافذة الواحدة عبر الحدود وهو عن قضايا السلطات القضائية على تعاملات الشركاء التجارية من بلدين أو أكثر (أو) الاقتصاديةيات من خلال النافذة الوطنية الواحدة وكذلك اختيار المسائل القانونية ، بمعنى قوانين أي بلد سوف تطبق على الأطراف المنخرطة في نزاع أو في قضية جنائية أو تنفيذية .</p> <p>هذه الأنواع من القضايا ينبغي معالجتها بشكل واضح في القانون والاحكام الوطنية وكذلك في أي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين مرافق النافذة الواحدة الوطنية ((ربما تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات على مستوى القطاع الخاص ، أي بين الأطراف التي دخلت عقود بيع أو شراء السلع قد ترغب بالتفاوض على الشروط على ضوء تعاقدهم الدولية من خلال التعامل مع السلطة القضائية واختيار القانون على الأقل إلى حد الذي لا يلتزم فيه بالدعاوى الحكومية المفروضة (تجدرالإشارة الى أنه عند إقامة الدعاوى القانونية الحكومية بما فيها الدعاوى الجنائية والدعاوى المدنية الملزمة التنفيذ ، فإن الاطراف الخاصة لا يمكنها بشكل اعتيادي أن تتناول دائرة السلطة الاختصاص أو اختيار الاحكام القانونية في العقود الخاصة) ومثل هذه الشروط لا تنتهك السياسات العامة في البلدان النامية أو الاقتصاديةيات والتي تتعاقد فيها الاطراف الخاصة فيما بينها ((.</p>	<p>تابع</p> <p>الأساس القانوني لتنفيذ النافذة الواحدة</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>يمكن إنشاء نظام النافذة الواحدة بالعديد من الطرق المختلفة ، وليس فقط من وجهة النظر الفنية ، ولكن أيضا من وجهة النظر التنظيمية. أن الطريقة التي تلعب دوراً مهماً في هيكل النافذة الواحدة هي الطريقة التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية المحتملة التي قد تنشأ فيها . وبالامكان إنشاء النافذة الواحدة من قبل المنظمات الحكومية (مثل سلطات الكمارك)، والشركات الخاصة، أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، لكل من هذه الأشكال التنظيمية المختلفة، يتطلب تحديد السلطة والجهة المخولة بالنافذة الواحدة بوضوح في القانون والانظمة الوطنية. وعلاوة على ذلك ، عندما تشترك منظمات متعددة في إنشاء وتشغيل النافذة الواحدة فمن المهم وجود موافقات رسمية بين الأطراف المعنية ويتم تحديد أدوار ومسؤوليات والتزامات كل جهة مشاركة بوضوح وبدقة ، على سبيل المثال ، عقد مذكرات التفاهم واتفاقيات مستوى الخدمة من أنواع مختلفة، واتفاقيات المعلومات الامنية الملائمة معولاً على الحالات التنظيمية الخاصة . وأخيراً، لا بد من عقد " اتفاقيات المستخدم النهائي End User " مع مستخدم النافذة الواحدة مثل التجار ووكلاء الشحن، الوكلاء، البنوك، غيرها ، (قد تؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً بدائل " اتفاقيات المستخدم النهائي" بشكل خاص عندما تكون جهة القطاع الخاص كمستخدم عرضي في النافذة الواحدة أو في الحالات التي يكون فيها حلول تقنية مثل أنظمة إدارة الهوية التي قد لا تتطلب عقد اتفاقية المستخدم النهائي ، وفي هذه الحالات قد يتطلب من الطرف الذي له أذن الدخول إلى النافذة الواحدة الموافقة على شروط استخدام النافذة الواحدة). وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقيات الشروط المتعلقة بالدخول والضوابط الأمنية والإجراءات، والتواقيع الإلكترونية (إذا لزم الأمر لبيئة ICT)، قضايا المسؤولية، وهلم جرا.</p>	<p>هيكل وتنظيم النافذة الواحدة SW</p>
<p>أن مسألة حماية البيانات داخل النافذة الواحدة هي ذات أهمية حيوية. وتعنى حماية البيانات بالقضايا من هذا القبيل مثل عمليات الدخول وسلامة ودقة البيانات. وأن عدم وجود الآليات المناسبة لحماية البيانات تعرض النافذة الواحدة على الأرجح الى مواجهة صعوبات كبيرة في عملية التشغيل ، ويجب إقامة البروتوكولات الأمنية الملائمة من خلال تحديد الهوية، والتوثيق، وآليات التراخيص (انظر أيضا الى قضايا التعريف والترخيص التصديق) أن استخدام تقنيات تحليل المخاطر في مجال النافذة الواحدة يمكن أن يكون مفيداً بشكل خاص في ايجاد نقاط الضعف في أنظمة النافذة الواحدة بهدف تجنب خروقات البيانات.</p> <p>ترتبط مسألة حماية البيانات ارتباطاً وثيقاً بالخصوصية (على سبيل المثال حماية البيانات الشخصية)، وكذلك حماية ملكية بيانات الشركة وبيانات تجارية سرية. عندما تتم معالجة بيانات شخصية من قبل النافذة الواحدة يجب أن يكون هناك تحديد ما إذا كانت هذه البيانات متوافقة مع جميع قوانين حماية البيانات ذات الصلة.</p>	<p>حماية البيانات داخل النافذة الواحدة</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>بعض الأنظمة القانونية الوطنية قد تميز بين قضايا "الخصوصية" ولا سيما تلك المتعلقة بمعلومات التعريف الشخصي وقضايا "السرية" المتعلقة بكل من البيانات التجارية ومعلومات المشاريع التجارية. قد ترغب الحكومات في النظر في كيفية معالجة هذين المجالين على المستوى الوطني والعاير الحدود. وأن من المستحسن اعتماد المعايير الدولية القانونية والتجارب المثلى بهذا الصدد . مع ذلك ، ينبغي قراءة التعليقات التالية كونها تشمل كلا من الخصوصية والمسائل القانونية السرية.</p> <p>أن البلدان النامية والاقتصاديات التي ليس لديها قوانين حماية البيانات في هذا المجال ينبغي أن تأخذ بجدية استحداث الإطار القانوني من أجل ضمان الامكانيات الافضل لتشغيل النافذة الواحدة.</p> <p>على الرغم من عدم وجود نهج للخصوصية موحد على أساس عالمي في هذا الوقت، يوجد هناك عدد من النماذج التي يمكن أن الاخذ بها في النظم الوطنية. أيضا، وهذا يمكن أن يكون عاملاً مهماً لحكومة النافذة الواحدة عند السعي للتفاعل مع نافذة دولة أخرى عندما تكون تشريعات الخصوصية أو اللوائح موضع التنفيذ . في حالة دخول نظام النافذة الواحدة باتفاقية مع نافذة أخرى لبلد آخر لديه قوانين أو تشريعات تخص الخصوصية ينبغي إيلاء اهتمام دقيق في هذا المجال .</p>	<p>تابع حماية البيانات داخل النافذة الواحدة</p>
<p>ينبغي دراسة التشريعات والأنظمة لتحديد أي الوكالات الحكومية قد تكون بحاجة الى المعلومات وتوفير البيانات إلى النافذة الواحدة. يجب أن تضع الحكومات انظمة تتعلق باستخدام البيانات مثل الاحتفاظ بالبيانات ، السرية ، وإعادة توزيع أو تبادل البيانات وهذه الاعتبارات قد تتصل بمجالي سياستي الاحتفاظ بالبيانات والخصوصية.</p> <p>وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لتشريعات وانظمة الخصوصية كما ذكر أعلاه ينبغي النظر إلى كيفية وتحت أي ظروف يمكن الوصول إلى البيانات المقدمة من النافذة الواحدة ويجب أن يكون بتحويل وعلى كافة الاصعدة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.</p> <p>بعض البلدان النامية والاقتصاديات التي تعمل بالنافذة الواحدة لديها مذكرات تفاهم خاصة ومحددة النهج في هذا المجال لتبادل البيانات بين الوكالات الحكومية. وفي أي حالة يجب أن تتوافق قواعد الوصول إلى البيانات داخل النافذة الواحدة مع القوانين الدولية والوطنية. ويتم أيضاً تشجيع البلدان النامية والاقتصاديات على إجراء تقييمات دورية لتطبيق الخصوصية (PLAS) للتأكد من إمكانية تحديد المخاطر التي يجب معالجتها في هذا المجال.</p> <p>كما لوحظ أعلاه ، يجب الاخذ بالاعتبار من أن الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف تلبي متطلبات كل من القوانين والانظمة المحلية والإقليمية . ومن الناحية المثالية يجب أن تكون الاتفاقيات الدولية متواءمة إلى أقصى حد ممكن.</p>	<p>صلاحية الدخول وتبادل البيانات بين وكالات الحكومة</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>من أجل ضمان حماية وجودة ودقة ونزاهة البيانات داخل النافذة الواحدة، وضع الآليات المناسبة لتحديد هويات وموثوقية وصلحيات المستخدمين من المشغلين والجهات المستفيدة على حد سواء ضرورية. بما أنه لا توجد في هذا المجال معايير قانونية واجرائية وفنية في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر، يجب على مشغلي النافذة الواحدة الرجوع إلى القانون الوطني بالرغم من أهمية البحث عن المعايير القانونية الدولية والممارسات الهامة عند أنبثاقها للتحفيز على تطوير القانون الوطني (يبدو أن الاتجاه المتنامي هو الاعتماد على طريقة "إدارة الهوية" في هذا المجال). وتتطلب النافذة الواحدة الإقليمية الاتفاق على القواعد والإجراءات من قبل الحكومات المشاركة. وفي نفس الوقت، يجب أن تعتمد النافذة الواحدة الإقليمية بقدر الامكان على المعايير القانونية الدولية وأفضل الممارسات لكي تكون قابلة للتشغيل المتبادل مع تسهيلات النافذة الواحدة في جميع أنحاء العالم وكذلك بين بلدان الاقليم المشاركة في النافذة الواحدة الإقليمية.</p>	<p>تحديد الهوية والتحقق والصلاحيات</p>
<p>أن جودة البيانات (أي دقتها وسلامتها) الداخلة ضمن بيئة النافذة الواحدة أمر حيوي ، وبالتالي من المهم تحديد مسؤولية إدخال البيانات والمعالجة اللاحقة لهذه البيانات داخل النافذة الواحدة.</p> <p>عندما يتعلق الأمر بمعالجة البيانات داخل النافذة الواحدة فإنه هو ضروري تحديد كل خطوة أضافة الى تحديد وحدة تحكم البيانات. وتحقيقا لهذه الغاية يتعين إنشاء مسارات التدقيق عن طريق تحديد الهوية والتحقق والتحويل وآليات الدخول والتسجيل السليمة.</p>	<p>جودة البيانات</p>
<p>أن استخدام البيانات الغير دقيقة أو الناقصة أو الغير صحيحة من قبل المستخدمين للنافذة الواحدة يمكن أن يؤدي إلى أضرار. ونظرا لطبيعة النافذة الواحدة يمكن أن يؤدي إعادة استخدام هذه البيانات إلى خلق أمثلة مضاعفة منها مما يتسبب بالأضرار للنافذة. على هذا النحو، من الضروري معالجة قضايا المسؤولية القانونية مثل اللجوء إلى القضاء الوطني والدولي والتعويضات المحتملة عن الأضرار التي قد تتعرض لها النافذة ، وكذلك إمكانية وضع حدود للمسؤوليات القانونية في بعض الحالات.</p>	<p>المسؤولية القانونية (الالتزامات والتبعات)</p>
<p>نظرا لتكاليف الدعاوى القضائية التي غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً في العديد من السطات القضائية، ينبغي إعادة النظر في تشريعات الأحكام المتعلقة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات. يمكن أن تراعى أحكام التحكيم أو الاساليب المماثلة لحل النزاعات بين الاطراف في (اتفاقيات نموذجية اتحادية) و(اتفاقيات المستخدم النهائي) للأطراف التي قد تستفيد من خدمات النافذة الواحدة.</p> <p>ويمكن الحصول على حكم مماثل في تلك الاتفاقيات عندما يتم تشغيل النافذة الواحدة من قبل القطاع الخاص أو شبه الخاص نيابة عن الوكالة الحكومية.</p>	<p>قرارات التحكيم والمنازعات</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>وقد تنطبق هذه الاعتبارات على النزاعات المدنية ولكن بالطبع ليس في تلك الحالات التي فيها انتهاك لقانون خاص أو أنظمة الحكومية التي قد تترتب عليها جزاءات قانونية. ينبغي إدراج أحكام التحكيم وتسوية المنازعات المماثلة في الاتفاقيات في الحالات التي يتم فيها تشغيل النافذة الواحدة بالتعاون مع تلك الموجودة في البلدان النامية والاقتصاديات الأخرى (كما هو الحال في أنظمة النافذة الواحدة الإقليمية) .</p>	
<p>من أجل زيادة فعالية وكفاءة النافذة الواحدة يجب على الحكومات تعزيز التكافؤ العملي للوثائق الورقية والإلكترونية. ومن الشائع في قوانين التجارة الإلكترونية تعريف مادة قانونية تعادل السجلات الإلكترونية عملياً بالمستندات الورقية.</p> <p>يجب اعتماد المبادئ القانونية المشتركة والاحكام التشريعية (إلى أقصى حد ممكن) في التعاملات والصفقات الحكومية التجارية الإلكترونية . ينبغي للحكومات مراجعة نصوص القانون التجاري الدولي وبكل عناية التي وضعت من قبل لجنة الأمم المتحدة لغرض الاستدلال بها وبكل وضوح وهي (اتفاقية الأمم المتحدة للاتصالات الإلكترونية ، قانون التجارة الإلكترونية النموذجي) الى جانب الملاحظات التفسيرية المرفقة بها.</p>	<p>المستندات الإلكترونية</p>
<p>يجب وضع إجراءات سليمة لعملية الارشفة الإلكترونية (أي حفظ السجلات) لغرض الامتثال للقواعد الوطنية والدولية في هذا المجال ، على أن تتضمن أيضاً النظم اللازمة التي تضمن إنشاء "مسارات للمراجعة النهائية" عند تشغيل النافذة الواحدة. وعن طريق إنشاء هذه المسارات يمكن معالجة قضايا المسؤولية والتبعات القانونية اللاحقة.</p> <p>ما زالت قواعد الاحتفاظ بالبيانات والأرشفة الإلكترونية تختلف من بلد إلى بلد، يجب على مشغلي النافذة الواحدة أن يضمنوا القواعد التي تلبى المعايير المناسبة لبلادهم. وفي حالة اتفاقيات النافذة الواحدة الإقليمية بين الدول المشاركة يجب أن توضع القواعد التي من شأنها تلبية متطلبات القانون الوطني في هذه الدول أو الاقتصاديات باستثناء الاتفاقيات التي تبطل العمل بالقانون الوطني والمتعلقة بمعاملات النافذة الواحدة.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقيات التي تتعامل مع الأرشفة الإلكترونية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار قضايا الخصوصية والسرية وكذلك الحاجة المحتملة لاسترجاع ومشاركة المعلومات التي تم أرشفتها ، على سبيل المثال لأغراض متطلبات نفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، ينبغي الأخذ بهذه الاعتبارات في القضايا المتعلقة بالمعاملات التجارية عبر الحدود والمتطلبات الممكنة للأرشفة الإلكترونية بين الشركاء التجاريين.</p>	<p>الأرشفة الإلكترونية</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>قد تنشأ تساؤلات عن الذي "يملك" البيانات ومن أي جهة (إن وجدت) وبما في ذلك الحكومات التي قد تمتلك نوع من المصالح في البيانات بما في ذلك مصالح الملكية الفكرية. على سبيل المثال قد تدعي وكالات حكومية أخرى غير سلطة الكمارك في بعض البلدان النامية والاقتصاديات السيطرة على البيانات وخاصة البيانات التجارية. وبطبيعة الحال ، قد تكون لكيانات القطاع الخاص التجارية (كالمنتجين والبائعين) ملكية معينة لأنواع من المصالح بخصوص المعلومات التي يتم تقديمها في النافذة الواحدة وكذلك الدخول إلى تلك البيانات مرة واحدة . ومن المهم أن يتم فحص دقيق للامور القانونية أو للسلطة التنظيمية لهذه السيطرة ولا سيما في الحالات التي يكون فيها مشغلو النافذة الواحدة من القطاع الخاص أو شبه الخاص أو في حالة تشغيل النافذة الواحدة في بيئة ثنائية أو متعددة الأطراف (على سبيل المثال النافذة الواحدة الإقليمية أو دون الإقليمية) .</p> <p>ويجب الاهتمام بالتحري عن احتمالية وجود تأثير على تشغيل النافذة الواحدة من قبل طرف ثالث قد يحمل حقوق براءة اختراع (أو ملكية فكرية أخرى) في عملية قد تكون مشابهة لعملية يجري التفكير فيها للنافذة واحدة.</p> <p>في الحالات التي يتم فيها الاستعانة بمنظمات خارجية لإنشاء أنظمة بيانات النافذة الواحدة يجب أن تتضمن الاتفاقيات مع تلك المنظمات بعض الفقرات على سبيل المثال، ضمانات حقوق الملكية لهذا العمل مثل تطوير (البرمجيات ، والبرامج الثابتة ، وما إلى ذلك)، و ضمانات عدم التعدي على حقوق الملكية وحقوق الترخيص (مثل IP ... الخ) لأي طرف ثالث .</p>	<p>حقوق الملكية الفكرية وحق ملكية قواعد البيانات</p>
<p>ينبغي النظر في إمكانية هيكلة عمليات النافذة الواحدة التي قد ينتج عنها مخاوف بشأن مكافحة الاحتكار وسياسات الحماية. مع ان هذه الاحتمالات مستبعدة ، لكن يمكن أن تثير مخاوف الاطراف المستفيدة من النافذة الواحدة الدولية وتكون معرقة لعملية تطوير وتسهيل التجارة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان والاقتصاديات الاخذ بنظر الاعتبار التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون المنافسة عند إنشاء النافذة الواحدة .</p>	<p>المنافسة</p>

المرفق الثالث : أدوات (Tool Kit)

١. لغرض تشغيل وسيلة النافذة الواحدة بكفاءة وفاعلية يجب في بادئ الامر من الناحية القانونية الالتزام بجميع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي يكون البلد فيها من الاطراف المتعاقدة. حيث لا يمكن بسهولة وضع قائمة شاملة من التشريعات ذات الصلة كون القواعد التي تنظم تشغيل النافذة الواحدة تختلف من بلد إلى بلد، وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ما زالت تعتمد على النطاق الفعلي وعمل النافذة . هذا المرفق يهدف الى توفير بعض المصادر المفيدة التي يمكن لمشغلي النافذة الواحدة الدخول اليها للمساعدة في مهمة بناء الإطار القانوني للنافذة الواحدة الكفوءة والفعالة والتي تلبي متطلبات الحكومة والاطراف التجارية التجاري بشكل تام .

٢. تتضمن هذه الأدوات مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية التي تعمل على وضع خطط عمل للحكومات والقطاع الخاص بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات والقوانين النموذجية والإرشادات والتوصيات التي قد تكون مفيدة في إنشاء النافذة الوطنية الواحدة وعملياتها عبر الحدود. بالإضافة إلى التوجيهات التي نشرتها المنظمات الدولية فإن بعض قطاعات الصناعة أوجدت اتفاقيات وعقود نموذجية التي يمكن أن تكون دليلاً آخر لهذه العملية ، ويجب التقصي عنها ما لتحديد ما إذا كان تفاصيل هذه الادوات ذات قيمة لوضع إطار القانوني للنافذة الواحدة.

١. القانون التجاري

٣. وبصرف النظر عن الالتزام بالقانون الوطني يجب أن يكون عمل النافذة الواحدة عبر الحدود وفقاً للقانون التجاري الدولي. ويجب أيضاً الأخذ بالاعتبار نموذج القوانين والمعاهدات التالية عند تشغيل النافذة الواحدة (الإقليمية):

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية (اتفاقية الاتصالات الإلكترونية 2005)؛

(ب) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦)؛

(ج) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (٢٠٠١)؛

(د) توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بشأن التصديق الإلكترونية وإرشاداتها حول التصديق الإلكتروني (٢٠٠٧)؛

(هـ) الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT).

II. الخصوصية وحماية البيانات

٤. احترام الخصوصية والحماية الكافية للبيانات من العوامل المهمة عند تشغيل النافذة الواحدة. بالرغم من عدم وجود قانون عالمي للخصوصية فإن هناك وثائق تستعرض المبادئ التوجيهية العامة لحماية البيانات والخصوصية.

(أ) المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بشأن حماية الخصوصية و تدفق البيانات الشخصية العابرة للحدود (١٩٨٠)؛

(ب) توصية منظمة OECD بشأن التصديق الإلكتروني وإرشاداتها حول التصديق الإلكتروني (٢٠٠٧).

III. الملكية الفكرية

٥. الملكية الفكرية هي أيضا ذات أهمية عندما يتعلق الأمر بإنشاء وتشغيل النافذة الواحدة. ومن المهم أن نلاحظ أنه في وقت نشر هذه التوصية كان لا يوجد معاهدة عالمية بشأن حماية قواعد البيانات. لكن على المستوى الإقليمي (على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي) تم إنشاء قواعد لحماية البيانات.

(أ) اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (١٨٨٦)؛

(ب) اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (١٨٨٣)؛

(ج) معاهدة الويبو بشأن معاهدة قانون براءة الاختراعات (٢٠٠٠)؛

(د) معاهدة الويبو بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات (١٩٧٠)؛

(هـ) معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (١٩٩٦).

IV. التحكيم

(أ) قواعد الأونسيترال للتحكيم (١٩٧٦)؛

(ب) اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية " اتفاقية نيويورك " (١٩٥٨)؛

(ج) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥ المعدل عام ٢٠٠٦)؛

(د) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوافق التجاري الدولي (٢٠٠٢).

V. المنافسة

الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

VI. المنظمات المهمة

٦. توفر المنظمات المدرجة أدناه مزيداً من التوجيه والمساعدة لمشغلي النافذة الواحدة :

مركز الأمم المتحدة للأعمال التجارية الإلكترونية وتيسير التجارة (UN / CEFAC)
www.unece.org/cefact

٧. هو هيئة فرعية تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UN / ECE) ويدعم الأنشطة المكرسة لتحسين قابليات الأعمال والتجارة ، والمنظمات الإدارية من الاقتصاديات المتطورة والنامية و الانتقالية ، لتبادل المنتجات والخدمات ذات الصلة بصورة فعالة ، وأن التركيز الرئيسي هو تسهيل المعاملات التجارية الوطنية والدولية من خلال تبسيط ومواءمة العمليات والإجراءات وتدفق المعلومات، وذلك للمساهمة في نمو التجارة العالمية.

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) (www.uncitral.org)

٨. أنشئت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من قبل الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ (قرار ٢٢٠٥ XXI) المؤرخ في ١٧ كانون الأول ١٩٦٦). وبإنشاء هذه اللجنة لاحظت الجمعية العامة بأن التفاوتات في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية قد خلقت العقبات التي تحول دون تدفق التجارة، وأعتبرت اللجنة وسيلة التي يمكن من خلالها أن تلعب الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في تقليل أو إزالة هذه العقبات. وقد منحت الجمعية العامة اللجنة التفويض العام لتعزيز تنسيق وتوحيد قانون التجارة العالمية. ومنذ ذلك الحين كانت اللجنة بمثابة الهيئة القانونية الأساسية في منظمة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. وقد صاغت الأونسيترال كلاً من النصوص التشريعية مثل الاتفاقيات والقوانين النموذجية، والأدلة التشريعية، التي يمكن أن تعتمد الدول لسن التشريعات والنصوص غير التشريعية المحلية التي يمكن استخدامها مباشرة من قبل أطراف عقود التجارة الدولية. في مجال النافذة الواحدة تجدر الإشارة إلى طلب اللجنة في جلستها الحادية والأربعين عام ٢٠٠٨ من الأمانة المساهمة بشكل فعال بالتعاون مع منظمة الكمارك العالمية ومركز الأمم المتحدة / CEFAC في دراسة الجوانب القانونية التي يؤخذ بها عند تنفيذ النافذة الواحدة عبر الحدود بهدف صياغة وثيقة مرجعية دولية شاملة تتعلق بالجوانب القانونية لإنشاء وإدارة النافذة الواحدة. والامر قيد التنفيذ من قبل فريق عمل قانوني مشترك بين منظمة الكمارك العالمية والأونسيترال بما يتعلق بإدارة الحدود التنسيقية الموظفة لغرض النافذة الواحدة الدولية.

منظمة الكمارك العالمية (WCO) / www.wcoomd.org

٩. وهي منظمة ما بين الحكومات الدولية الوحيدة حصراً التي تركز على الامور الكمركية. وأن عملها يشمل وضع المعايير العالمية ، وتبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات الكمركية (بما في ذلك تعزيز استخدام أساليب ICT) ، وأمن سلسلة إمدادات التجارة ، وتسهيل التجارة الدولية ، وتعزيز أنشطة النفاذ وامتثال الكمارك،

ومكافحة التزوير ومحاولات القرصنة ، الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، وتعزيز النزاهة ، والبرامج العالمية المستدامة لبناء قدرات الكمارك . كما حافظت المنظمة العالمية للكمارك على النظام المنسق الدولي لتسميات ورموز السلع ، وتدير الجوانب الفنية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الكمركي وقواعد المنشأ. بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر سابقاً فإن منظمة الكمارك العالمية تتعاون مع الأونسيترال والمنظمات الدولية الأخرى في البرنامج الرئيسي لمعالجة القضايا القانونية العالمية المتصلة بالنافذة الدولي الواحد.

UNCTAD الاونكتاد (http://unctad.org)

١٠ . قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خبرة كبيرة في مجال الكمارك ضمن إطار مهمتها المتعلقة بتنمية التجارة. وأن العديد من البلدان والاقتصاديات قامت بتنفيذ نظامها الآلي للبيانات الكمركية الاسيكودا (ASYCUDA).

غرفة التجارة الدولية (ICC) / www.iccwbo.org

١١ . وهي هيئة قطاع خاص دولية تمثل مصالح مجتمعات الأعمال التجارية العالمية . أن الهدف من الهيئة هو تحفيز الاقتصاد العالمي عن طريق وضع القواعد والمعايير التي تعزز النمو والازدهار ونشر خبرات الأعمال التجارية. وقد وضعت الهيئة مجموعة من العقود والاتفاقيات النموذجية التي تشمل مكونات الأعمال التجارية لتوريد السلع كجزء من عقد البيع الدولي، على سبيل المثال نماذج عقد المبيعات الدولية ، عقد الوكالة التجارية وعقد التوزيع .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) / www.oecd.org

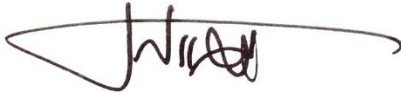
١٢ . وهي هيئة دولية تتألف من ٣٠ بلداً عضواً، وأهدافها هي التعاون والتنمية في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة ، والحفاظ على الاستقرار المالي، والمساعدة في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والاقتصاديات الأخرى، والمساهمة في نمو التجارة العالمية.

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

١٣ . هو منظمة دولية ما بين الحكومات والغرض منها هو تعزيز التوحيد التدريجي لقواعد القانون الدولي الخاص. وتتضمن نتائج أعمالها المعاهدات متعددة الأطراف في مجالات التعاون القانوني الدولي وقضايا التقاضي والقانون التجاري والتمويل الدولي .

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) / www.wipo.int

١٤. هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وتسعى لتطوير نظام (IP) متوازن وممكن الدخول اليه خاص بالملكية الفكرية الدولية يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويساهم في التنمية الاقتصادية والحفاظ على المصلحة العامة.



الإشراف
المهندس
هلال عبدالرضا القرشي
الأمين التنفيذي للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

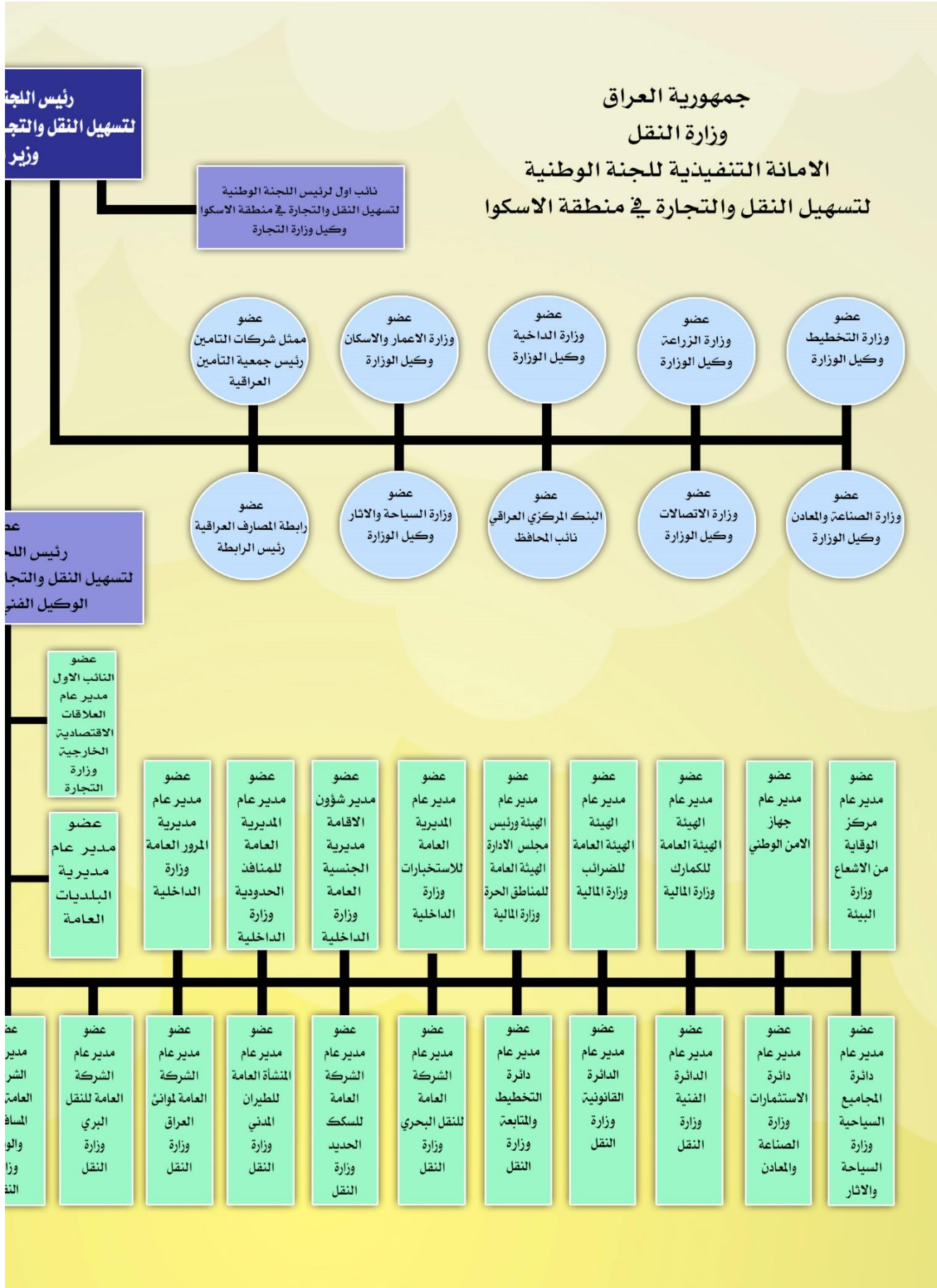


ترجمة
بتول عبدالحسن فرحان
ر. مترجمين أقدم
مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل
الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

ثانياً- خارطة نظام النقل التكامل في المشرق العربي



ثالثاً- الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا



الهيكل التنظيمي
للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
كانون الاول - 2014
بغداد - العراق

لجنة الوطنية
لتنظيم التجارة في منطقة الاسكوا
للتسهيل والنقل

نائب ثاني لرئيس اللجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
وكيل وزارة المالية

- عضو اتحاد الصناعات العراقية رئيس الاتحاد
- عضو اتحاد الغرف التجارية رئيس الاتحاد
- عضو ممثل حكومة كردستان وكيل وزارة
- عضو رابطة شركات السفر والسياحة في العراق رئيس الرابطة
- عضو اتحاد رجال الاعمال العراقيين رئيس الاتحاد

- عضو اتحاد الناقلين العراقيين رئيس الاتحاد
- عضو الهيئة الوطنية للاستثمار نائب رئيس الهيئة

الامين التنفيذي
للجنة الوطنية لتسهيل التجارة والنقل
في منطقة الاسكوا

عضو
لجنة الفئتي
لتنظيم التجارة في منطقة الاسكوا
في وزارة النقل

- الوحدة الادارية
- وحدة اصلاح الاداري والقانوني
- وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- شعبة التخطيط والدراسات
- شعبة التنسيق والتكامل

عضو
النائب الثاني
مدير عام
الدائرة
الاقتصادية
وزارة
المالية

عضو
مدير عام
دائرة
التصاميم
امانة بغداد

- عضو مدير عام جهاز المختبرات الوطني
- عضو مدير عام الهيئة الوطنية للاستثمار
- عضو مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد وزارة الاتصالات
- عضو مدير عام شركة مابين النهرين العامة للبذور وزارة الزراعة
- عضو مدير عام دائرة الامور الفنية وزارة الصحة
- عضو مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور وزارة الاعمار والاسكان
- عضو مدير عام دائرة تخطيط القطاعات وزارة التخطيط
- عضو مدير عام دائرة السيطرة النوعية وزارة التخطيط
- عضو مدير عام المديرية العامة للاحصاء والابحاث البنك المركزي العراقي

- عضو الامين العام اتحاد الناقلين العراقيين
- عضو عضو الهيئة الادارية للرابطة السفر والسياحة في العراق
- عضو نائب رئيس مجلس الادارة اتحاد الصناعات العراقية
- عضو المدير التنفيذي وكالة الرابطة المصارف الخاصة العراقية
- عضو مدير فرع التأمين الزراعي ممثل شركات التأمين
- عضو نائب رئيس الاتحادات رجال الاعمال العراقيين
- عضو امين عام اتحاد الغرف التجارية
- عضو مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات وزارة الاتصالات
- عضو مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وزارة التجارة
- عضو مدير عام الشركة العامة للنقل الخاص وزارة النقل
- عضو مدير عام شركة النقل باقرين نوفود وزارة نقل

فواصل معكم في .. التقرير السنوي

لعام ٢٠١٦ .. مع تحيات

الأمانة التنفيذية

للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

في منطقة الإسكوا

جمهورية العراق



اللجنة الوطنية العراقية لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا* الامانة التنفيذية* وزارة النقل

IQ- ESTTF



الهيئة الوطنية العراقية لتنظيم القياس والتجارة
في منطقة الامم المتحدة للتجارة
IQ-ESTTF

العراق - بغداد - شارع فلسطين
E-mail: esttf@motrans.gov.iq